صفحات من تاريخ:

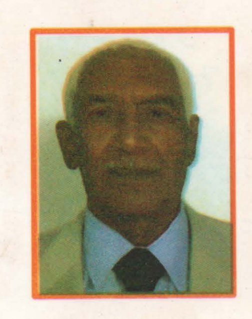
التيار القومي وحزب البعث في السودان

محمد على جادين









- من أبناء قرية ألتى شمال ولاية الجزيرة .
- تلقى تعليمه فى المسيد الاولية وابو عشر الوسطى وحنتوب الثانوية .
- من المؤسسين لحركة التيار القومى وحزب البعث فى السودان .
- تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، جامعة الخرطوم .
- عمل بوزارة المالية والاقتصاد وفصل من العمل لاسباب سياسية في ١٩٨١م .
- يعمل الان متعاونا مع مركز الدراسات السودانية ، الخرطوم ، ومركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية بجامعة أم درمان الاهلية.

صدرت له الكتب التالية :

- الثورة المهدية فى السودان ، مشروع رؤية جديدة ، دار الفارابي ، الخرطوم ١٩٨٧ بالاشتراك مع عبد العزيز الصاوى.
- بانوراما تاريخ التيار القومى وحزب البعث في السودان ، دار النجومى الخرطوم ١٩٨٨ (بالاشتراك)
- تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٧م .
- مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية فى السودان ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، ٢٠٠٣م .
- مراجعات نقدية لتجربة حزب البعث فى السودان ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .
- له ترجمات عديدة ويكتب بانتظام فى الصحف السودانية .





صفحات من تاريخ

التيــار القــومي
وحزب البعث في السودان

صفحات من تاريخ

التيــار القــومي وحزب البعث في السودان

محمد علي جادين



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان

الكتـــــاب : التيار القومي وحزب البعث في السودان

المـــؤلـــف : محمد علي جادين

رقـم الإيـداع : ٨٦١١ / ٢٠١١

تـاريخ النشـر : ٢٠١١ الطبعة الأولى

ردمـــــك : ٢٣٨ - ٤٥ - ٤٢ - ٩٩٩

النـاشـــر : دار عـــزة للنشــر والتــوزيع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة.

ت: ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩+)

التـــوزيـــع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

بريد إلكتروني azzaph@yahoo.com

محتويات الكتاب

مقدمة

كتابة تاريخ حركة التيار القومي وحزب البعث فى السودان ظلت تشغلني منذ فترة طويلة. ففى البداية هناك ضرورات حزبية داخلية تتطلب كتابة مثل هذه الدراسة بهدف ربط البعثيين السودانيين بتاريخ حزبهم وتجاربه وخبراته النظرية والعملية وبانجازاته واخفاقاته، وهي تجربة لها أهميتها ودورها في السياسة السودانية وشارك فيها جيلان وربما ثلاثة أجيال من البعثيين والقوميين وأنصارهم. وفى هذا الاتجاه كتبت دراسات قصيرة عديدة فى فترات مختلفة، خاصة بعد عام ١٩٧٣م. ولكنها كانت، فى مجملها، تستهدف التعبئة الأيديولوجية والسياسية ولم تهتم بالمتابعة والدراسة العلمية والشمول. وفى جانب آخر هناك أصدقاء عديدون ظلوا يلحون فى نفس الاتجاه، انطلاقاً من أهمية كتابة تاريخ الأحزاب السودانية خلال القرن الماضي بدءاً بتنظيمات العشرينات، بهدف معرفة ديناميات نشأتها وتطورها، وصعودها وهبوطها، وإمكانيات إصلاحها وتطويرها وتمكينها من القيام بدورها، وذلك بحكم العلاقة الجدلية بين الماضي والحاضر والمستقبل. فالحاضر هو نتاج الماضي والمستقبل هو نتاج الحاضر- ولذلك يقولون إن الأحزاب، كالكائنات الحية، تنشأ وتتطور لظروف معينة لتلبية حاجات محددة، وقد تذبل وتشيخ وتموت عندما تفشل فى تطوير وتجديد نفسها مع تغير الظروف الوطنية والإقليمية والدولية المحيطة بها – وهذا قانون عام يؤكده تطور الحزبية السودانية خلال المئة عام السابقة.

هذا الكتاب هو أول محاولة لكتابة تاريخ حركة التيار القومي وحزب البعث العربي الاشتراكي فى السودان، استناداً إلى وثائق داخلية وعامة ومذكرات وكتابات بعض المؤسسين، وأهمها : مذكرات شوقي ملاسى، دار عزة للنشر، الخرطوم ٢٠٠٥م/ وكتاب عبد العزيز الصاوي ومحمد على جادين، بانوراما

تاريخ حركة التيار القومي وحزب البعث فى السودان، دار النجومى للنشر، الخرطوم، ١٩٨٧م / دراسة حول تاريخ الحركة الطلابية فى جامعة الخرطوم فى الستينات، كتبها اسحق شداد المحامى، ونشرت فى صحيفة الأحداث السودانية خلال عام ٢٠٠٨م / ودراسة داخلية حول نشأة وتطور حركة التيار القومي فى السودان، كتبها المرحوم بدرالدين مدثر فى عام ١٩٧٦/ وكتاب شبلي العيسمى، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي، الجزء الثالث، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦/ وأوراق أخرى، وذلك إضافة الى شهادات ومعلومات عديدة. وكل هذه الوثائق والدراسات والمعلومات اشرنا إليها فى حينها فى هوامش كل فصل. وفى الوقت نفسه عملنا على التمييز الواضح بين المعلومات والوثائق والتحليل والرأي. ونشير الى ان منهج الكتابة الذى اتبعناه قد أجبرنا لوضع معلومات هامة وأساسية كثيرة فى الهوامش. ولذلك نوصى القارئ بالاهتمام بالهوامش وقراءتها مع النص فى وقتها. ومع كل ذلك لا يدعي الكاتب أنه أحاط بالموضوع من كل جوانبه، وأنما اجتهد في وضع أطار عام يمكن تطويره بمزيد من المعلومات والوثائق والشهادات وبالذات في الأقاليم وفي الخارج – ولعل صدور الكتاب يفتح الباب أمام آخرين للعمل في هذا الاتجاه.

فى الختام آمل أن يكون الكتاب إضافة مفيدة للمكتبة السودانية والعربية. ولا يفوتنى أن أشكر كل الذين ساعدوا وساهموا فى أن يصدر هذا الكتاب، سواء كان ذلك بالتشجيع أو المعلومات أو الوثائق أو المراجعة والاضافة أو الدعم المباشر، وهم كثيرون. والشكر لدار عزة للنشر بالخرطوم التي قامت بنشر الكتاب. وآمل أن يجد الكتاب اهتمام الباحثين والمهتمين بتاريخ الحزبية السودانية من الأكاديميين وطلاب العلوم السياسية والناشطين فى الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني وغيرهم.

الخرطوم/ يناير ٢٠١١م

الفصل الأول

بدايات حركة التيار القومي
فترة الإرهاصات والعمل العفوي

مقدمة :

(١) حركة التيار القومي وحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان (١) يرتبطان بتيار فكري سياسي واسع ومؤثر في المنطقة العربية، وهو التيار القومي الاشتراكي الذي ينطلق من الإيمان بالأمة العربية وتراثها الحضاري ويعمل من أجل وحدتها وتحررها من السيطرة الاستعمارية الغربية وبناء نهضتها الحديثة على أسس عصرية ديمقراطية واشتراكية. وتتمثل أبرز تنظيمات وحركات هذا التيار في حزب البعث العربي الاشتراكي (٢) وثورة ٢٣يوليو١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر (٣)، اللذان ظلا يلعبان دوراً قيادياً في حركة التحرر القومي العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. والواقع أن الحركة الوطنية السودانية الحديثة ظلت تتفاعل مع حركة التحرر القومي العربية منذ بداياتها وفي مختلف مراحلها، وخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويرجع ذلك، بشكل رئيسي، إلى ارتباط السودان، في مختلف مراحل تاريخه، بالمنطقة العربية بحدودها المعروفة الآن، وذلك منذ فترة الحضارات القديمة في ممالك كرمة ونبتة ومروي، وفي فترة الممالك المسيحية في نوباتيا والمقرة وعلوة، وفي عهد السلطنات العربية الإسلامية في وسط وشمال وغرب البلاد (٤)، وفي فترة الحكم التركي المصري.. طوال كل هذه الحقب ظلّ السودان يتفاعل مع التيارات الحضارية الكبرى التي صنعت تاريخ هذه المنطقة. وفي العصر الحديث تمثل ذلك في علاقات وارتباطات أهم ثلاث حركات في تطور الحركة الوطنية

السودانية: الثورة المهدية (١٨٨١-١٨٨٥)... و حركة الاتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض وثورة ١٩٢٤... والجمعيات الأدبية التي نشأت بعد هزيمة ثورة ١٩٢٤ وأدت إلى قيام مؤتمر الخريجين في العام١٩٣٨ وظهور الأحزاب السياسية في منتصف أربعينات القرن الماضي (..) وفي كل هذه الحركات كان البعد القومي العربي واضحاً وبارزاً :-

* الثورة المهدية، في جوهرها، هى حركة وطنية وقومية مناهضة للتسلط والاستبداد التركي (المسلم) المرتبط بالنفوذ الاستعماري الغربي. كانت إمتداداً لتراث السلطنات العربية الإسلامية السودانية وجزءاً هاماً في حركة اليقظة العربية الحديثة التي انتظمت المنطقة في القرن التاسع عشر. وكانت تنطلق من فكرة المهدي المنتظر، كما تطورت وتبلورت في الفكر العربي الإسلامي، وبرنامجها السياسي كان يستهدف تحرير السودان كخطوة أولى في طريق أقامة دولة المهدية الكبرى في المنطقة العربية بكاملها. (٥)

* حركة الإتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض، التي قادت ثورة ١٩٢٤، كانتا، في أهم جوانبهما، امتداداً لتراث الثورة المهدية في مقاومة الاحتلال البريطاني وتوجهاتها الفكرية العامة. فقد نشأت حركة الإتحاد السوداني في رحم حركة الإحياء العربي الإسلامي، التي انتظمت حركة المتعلمين السودانيين في بداية القرن الماضي وشارك فيها مثقفون مصريون وسوريون ولبنانيون. ومن وسط هذه الحركة ظهرت جمعية اللواء الأبيض، نتيجة خلافات في وسطها حول النضال العملي والعلني ضد الاحتلال البريطاني، وشعار وحدة وادي النيل، وتوسيع التنظيم وفتحه لكل فئات الشعب (٦).. كانت حركة وطنية لها علاقات وطيدة مع الحركة الوطنية المصرية، التي قادت ثورة ١٩١٩. ويشير تيم نبلوك إلى وجود تيار قومي عربي مؤثر في داخلها (٧) وكانت تستهدف مقاومة الاحتلال وتحقيق الاستقلال وترفع شعارات (وحدة وادي النيل) وهي الشعارات التي ظلت تصاحب الحركة الوطنية حتى إعلان الاستقلال في مطلع عام ١٩٥٦.

* بعد هزيمة ثورة ١٩٢٤ تركزت جهود المتعلمين السودانيين في الجمعيات الأدبية والفكرية. وتمثل أبرزها في جمعيات أبو روف و ود مدني. وحملت هذه الجمعيات تراث حركة الإحياء العربي الإسلامي وتراث حركة ١٩٢٤، وظلت ترفع شعارات وحدة وادي النيل ومقاومة الاحتلال البريطاني، وبرزت في داخلها اتجاهات مرتبطة بالتيار القومي العربي العريض في المنطقة العربية وبحركة الاشتراكية البريطانية (٨) وفي ثلاثينات القرن الماضي تصدرت النشاط الثقافي في أوساط المتعلمين وكان لها فضل المبادرة بتكوين مؤتمر الخريجين العام في عام ١٩٣٨. ومن وسطها نشأت الأحزاب الاتحادية في منتصف أربعينات القرن الماضي. وكانت عناصرها القيادية معروفة باهتماماتها الفكرية المرتبطة بقضايا الاشتراكية والوحدة العربية وفلسطين. ولكن التطور العام للحركة الاتحادية لم يسمح بتأثيرها الواضح في قيادتها وتوجهاتها السياسية بحكم سيطرة التيارات البراجماتية في داخلها (حزب الأشقاء).

المهم في هذه الحركات الثلاث كان البعد القومي العربي واضحاً وبارزاً في علاقاتها وتوجهاتها الفكرية والسياسية العامة. وفي هذا الإطار كانت مصر وحركتها الوطنية بوابة السودان للوطن العربي، بشكل خاص، والعالم، بشكل عام. وهنا يمكننا القول أن الحركة الوطنية المصرية كان لها تأثيرها المباشر والفعَّال في تكوين وتطوير كافة الأحزاب السياسية السودانية الحديثة : الأحزاب الاتحادية، الحركة الشيوعية، جماعة الأخوان المسلمين، وحتى حزب الأمة وشعار السودان للسودانيين كانا صدى لحزب الأمة المصري وشعار مصر للمصريين. وفي فترة لاحقة ظهرت حركة التيار القومي وحزب البعث في السودان من خلال تأثير تنظيمات قومية وبعثية في مصر.

*** نشأة حركة التيار القومي:**

(٢) بدأ نشاط تنظيمات التيار القومي الاشتراكي فى السودان في الوسط الطلابي في الجامعات والمدارس الثانوية في خمسينات وبداية ستينيات القرن الماضي، أي خلال السنوات القليلة التي أعقبت إعلان الاستقلال في مطلع عام

١٩٥٦ وأثناء فترة الحكم العسكري الأول (١٩٥٨- ١٩٦٤) والمهم هنا أن نتابع كيف نشأت هذه التنظيمات ؟ وكيف تطورت ؟ وفي الإجابة على هـذه الأسـئلة وغيرها سنعتمد على بعض مذكرات الذين شاركوا في بناء التنظيمات المـذكورة في فتراتها المختلفة وعلى مجموعة من الوثائق والبيانات ذات الصلة بموضوعنا (٩). وهنا نشير إلى بعض الأحداث والتنظيمات التي نشأت في النـصف الثـاني للخمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي :

* بعد انقسام الحزب الوطني الاتحادي وقيام حزب الشعب الديمقراطي فـي منتصف عام ١٩٥٦، بدأ الأخير في التركيز على شعارات حركة التحرر القومي العربية حول الوحدة العربية وفلسطين ومقاومة الاستعمار والأحلاف وغيرها. و وقتها انتشرت شائعات قوية تقول أن شيخ على عبد الرحمن، رئيس حزب الشعب الديمقراطي، قد التقى ميشيل عفلق، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، في القاهرة وأتفق معه على إعلان تأسيس تنظيم سوداني لحزب البعث، وذلك في ليلة سياسية كبرى بالخرطوم بحري (١٠) ومع أن الشائعة لم تكن صحيحة، فقـد كان انتشارها في تلك الفترة يمثل حدثاً له معناه ويعبر عن المناخ السياسي الـذي كان سائداً وقتها في الشارع السياسي السوداني. فقد شهدت السنوات الأولى لفترة ما بعد الاستقلال اتساع انتشار أفكار وشعارات حركة التحرر القـومي العربيـة وسط الحركة النقابية والأحزاب السياسية السودانية. ونتيجة لذلك اضطرت هـذه الأحزاب إلى تعديل برامجها لتطعيمها بشعارات قومية، خاصـة بعـد العـدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ وتوحيد مصر وسوريا في الجمهوريـة العربيـة المتحدة في بداية ١٩٥٨. وفي هذا المناخ ظهرت البدايات الأولى لتنظيمات حركة التيار القومي الاشتراكي في السودان.

* في جامعة القاهرة فرع الخرطوم تكون تنظيم باسم (حزب البعث العربي الاشتراكي) يقوده شوقي ملاسي وأبو بكر مزمل وسعيد حمور وعاطف محمود، وذلك في العام ١٩٥٧. كانوا بعثيين بطريقتهم لا تربطهم أي علاقة بتنظيم بعثي خارج الجامعة، أطلعوا على بعض كتب ميشيل عفلق ومنيـف الـرزاز وأكـرم الحوراني وأصبحوا بعثيين. وفي نفس العام خاضوا انتخابات اتحاد الطلاب فـي

مواجهة الأخوان المسلمين والشيوعيين. وفي فترة لاحقة غيروا الاسم إلى (الجبهة المتحدة) ثم تحول إلى اسم (الطليعة التقدمية العربية) في عام ١٩٦٠. ووجد التنظيم مساعدات كبيرة من بعض الأساتذة القوميين مثل د. لبيب شقير، و د. رفعت المحجوب، ود. عبد الله عبد الدائم (١١). وفي تلك الفترة كانت الجامعة تستخدم مباني مدرسة الخرطوم الثانوية التابعة للبعثة التعليمية المصرية في المساء. ولذلك كان طلبة المدرسة يطلعون على صحف التنظيمات السياسية ومن ضمنها صحف هذا التنظيم القومي فى الصباح. ونتيجة لذلك وعوامل أخرى قام بعض هؤلاء الطلبة بتكوين تنظيم قومي مماثل، وكان من بينهم بدر الدين مدثر، ومحمد سليمان الخليفة، والطاهر عوض الله ويوسف همت وآخرون. وهي المجموعة التي واصلت العمل في الجامعة بعد تخرج المجموعة الأولى (١٢).

* وفي مدرسة وادي سيدنا الثانوية قامت مجموعة من الطلبة بتكوين تنظيم باسم (القوميين العرب) بعد إعلان انشقاقهم عن الجبهة الديمقراطية التي تتبع للحزب الشيوعي السوداني، وذلك في عام ١٩٥٨. ومن أبرزهم سيد أحمد الحردلو شامي، واسحق شداد وتاج الدين ميرغنى وعبد الله محمد عبد الرحمن والصادق شامى. واستمر التنظيم بهذا الاسم لسنوات لاحقة (١٣).

* في مدرسة بورتسودان الثانوية ظهر تنظيم طلابي باسم (حزب البعث العربي الاشتراكي) وذلك في عام١٩٥٩. وتم اختيار هذا الاسم نتيجة لاتصال بعض طلبة المدرسة بأحد البعثيين العراقيين، وكان يعمل بحاراً في أحدى السفن التى تمر بالميناء، وحصولهم منه على بعض مؤلفات ميشيل عفلق وصلاح البيطار وكتيبات أخرى لم تكن متوفرة في مكتبات المدينة في تلك الفترة (١٤).

* في مدرسة النهضة في الأبيض ظهر تنظيم باسم القوميين العرب في بداية الستينيات ثم تحول إلى اسم (الطليعة التقدمية العربية) بعد ارتباط بعض عناصره بتنظيم جامعة القاهرة فرع الخرطوم. ومن أبرز عناصره عمر مهاجر وإبراهيم شجر وعمر أمير (١٥).

* في جامعة الخرطوم قامت مجموعة من الطلاب بإصدار جريدة حائطية باسم (الرائد) في عام ١٩٥٩. ورغم استمرارها وانتظامها لأكثر من عامين، فأن التنظيم لم ينشأ إلا في عام ١٩٦١ باسم (الجبهة العربية الاشتراكية) ومن أبرز قياداته عبد العزيز الصاوي، (محمد بشير احمد)، محجوب الشيخ البشير، عبد الله محمد عبد الرحمن، اسحق شداد، الصادق شامي، محمد عثمان كمبال، على الحسن عمر، محمد على جادين ومحمد بشارة عبد الرحمن وآخرون.

(٣) هذه الأمثلة تكفي لإعطاء فكرة عامة عن كيفية نشوء تنظيمات التيار القومي الاشتراكي في الفترة القصيرة التي أعقبت إعلان الاستقلال حتى عام ١٩٦١. ومن هذا العرض يمكننا طرح النتائج التالية :-

* أن هذه التنظيمات ظهرت في الوسط الطلابي بشكل عفوي دون أي جهد منظم من أي جهة خارج أطار المجال الطلابي. وكانت تعتمد على قدرات أعضائها الخاصة في أدارة شئونها. وأكثر من ذلك أن هذه التنظيمات كانت تعمل بشكل مستقل ولم تشرع في التنسيق مع بعضها أو في تقديم مساعدات لبعضها، أذا استثنينا محاولات قام بها تنظيم الطليعة التقدمية لمساعدة مجموعة جريدة الرائد في جامعة الخرطوم لبناء تنظيمها. وكل ذلك يشير إلى أن نشوء هذه التنظيمات كان تلبية لاحتياج موضوعي في قلب الواقع الوطني، بشكل عام، والواقع الطلابي، بشكل خاص، وليس مجرد رغبة ذاتية لبعض الطلاب والمثقفين.

* أن الخط الفكري والسياسي لكل هذه التنظيمات كان يقوم على المبادئ الأساسية لحركة الثورة العربية في تلك الفترة، ممثلة في قيادة عبد الناصر والثورة المصرية وحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا و المشرق العربي. ففي تلك الفترة تصاعد دور هاتين القوتين في مصر سوريا، بشكل خاص، والمنطقة، بشكل عام، وتوج تعاونهما وتحالفهما بوحدة هذين القطرين في الجمهورية العربية المتحدة في بداية ١٩٥٨. ونتيجة لذلك لم تكن هذه التنظيمات تفرق بين قيادة جمال عبد الناصر وحزب البعث وغيرهما من قوى

حركة التحرر القومي العربية. كانت تركزت فقط على الأفكار والمبادئ العامة (معاداة الاستعمار، فلسطين، الاشتراكية، الوحدة العربية وغيرها) وكانت مصادرها الفكرية والسياسية تشمل المجلات والكتب المصرية وخطب عبد الناصر، وكتب ونشرات حزب البعث التي تصل المكتبات السودانية والمطبوعات القومية الأخرى.

* أن هذه التنظيمات لم تنشأ كحلقات فكرية هدفها القراءة والدراسة والمناقشة، وإنما كانت، منذ نشأتها، تنظيمات سياسية مناضلة لها مواقفها المعلنة حول كافة القضايا الوطنية والقومية والعالمية. وكان لها موقف معارض معلن ضد حكومات الائتلاف الحزبي قبل ١٩٥٨ وضد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ونظامه الديكتاتوري. وكانت لها صراعاتها الفكرية والسياسية مع التنظيمات الطلابية التابعة لحركة الأخوان المسلمين والحزب الشيوعي وغيرها. ومن خلال هذه المواقف والصراعات بدأت تطرح أفكارها وتحليلاتها حول مسيرة الحركة الوطنية السودانية وآفاق وتطورها.

*** ظروف وعوامل داخلية وخارجية:**

(٤) من هذا العرض المختصر يتضح أن نشأة هذه التنظيمات لم تكن نتيجة رغبة ذاتية لبعض الطلاب والمثقفين، وإنما تلبية لاحتياج موضوعي في قلب الواقع الوطني والحركة الشعبية السودانية في السنوات الأولى التي أعقبت إعلان الاستقلال في مطلع ١٩٥٦. فقد ظهرت بطريقة عفوية لم تسندها أي جهود واتصالات منظمة.وذلك في داخل قطاع الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية، والذي كان يمثل مركزاً أساسياً للنشاط الفكري والسياسي في البلاد. ويمكن القول أن ظهور هذه التنظيمات في تلك الفترة كان يرتبط بعاملين أساسيين، هما:

* العامل الأول:- تمثل في دخول الحركة الوطنية التقليدية واليسارية في مرحلة الأزمة وبداية وضوح عجزها وفشلها في استكمال الاستقلال السياسي وتدعيمه بالتنمية، والاستقلال الاقتصادي، وترسيخ الوحدة الوطنية، وتوطين الديمقراطية والحريات العامة، والتوجه الجدِي للتكامل الاقتصادي والسياسي

والثقافي مع البلدان العربية الأخرى. وانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، في جوهره، كان تعبيراً صارخاً عن هذه الحقيقة. وتشير الأحداث في هذه الفترة إلى أن الحركة الجماهيرية الديمقراطية، التي تحملت العبء الأساسي في معركة الاستقلال، قد وجدت نفسها في صراع مباشر مع القوى المهيمنة التقليدية. ووجدت أيضا أن شعارات ما قبل الاستقلال لم تعد تكفي، لان مرحلة ما بعد الاستقلال تُحتاج إلى وعي جديد وأهداف وشعارات جديدة. ومن خلال الصراع اليومي، المعقد والمتشعب، برزت الحاجة إلى تنظيمات سياسية جديدة. وضمن هذا الإطار ظهرت تنظيمات حركة التيار القومي وحزب البعث في تلك الفترة، وظهرت أيضاً تنظيمات يسارية اخرى مثل المؤتمر الاشتراكي الديمقراطي والجبهة الاشتراكية وسط طلاب الجامعات. وفي تلك الفترة أيضاً شهدت الساحة السياسية انقسام حزب الحركة الوطنية إلى حزبين (الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي) وفي عام ١٩٦٣ حدثت تطورات هامة في الحزب الشيوعي السوداني، أدت إلى انقسامه حول الموقف من الصراع الصيني/ السوفيتي ومن ثم ظهر الحزب الشيوعي، القيادة الثورية، بقيادة المرحومين يوسف عبد المجيد واحمد شامي. وحتى حركة الأخوان المسلمين شهدت تحولات هامة تمثلت في صعود حسن الترابي في قيادتها وتغيير أسم تنظيمها الطلابي إلى (الاتجاه الإسلامي) وبعد ثورة أكتوبر ١٨٦٤ بدأت تعمل تحت أسم جبهة الميثاق الإسلامي، كل ذلك كان استجابة لاحتياج موضوعي فى قلب الواقع الوطنى.

* العامل الثاني:- تمثل في اتساع تأثير أفكار وشعارات حركة التحرر القومي العربية وسط الحركة الجماهيرية الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلاد، خاصة بعد العدوان الثلاثي على قناة السويس بمصر (١٩٥٦) وتحوّل قيادة عبد الناصر إلى رمز لحركة التحرر العربي والأفريقي. وكان هذا التأثير واسعاً وسط النقابات والاتحادات، بحكم توجهاتها الديمقراطية والتحررية. وفي الوقت نفسه قامت كل الأحزاب، خاصة أحزاب الشعب الديمقراطي والشيوعي والوطني الاتحادي، بتعديل برامجها السياسية وتطعيمها بشعارات حركة التحرر القومي العربية (الوحدة العربية، فلسطين، الاشتراكية، الحياد الايجابي، والتحرر من

الاستعمار الخ..) وقامت أيضاً بتأييد ودعم الخط السياسي لمحور القاهرة/ دمشق في مواجهة محور الرياض / عمان. ولذلك كان ظهور حركة التيار القومي في تلك الفترة نتاجاً لهذا المناخ وتلبية لحاجات موضوعية محدَّدة فرضتها تطورات الحركة الوطنية ودخولها مرحلة ما بعد الاستقلال. وإذا كانت كل الأحزاب السودانية قد نشأت وتطورت من خلال العلاقة مع الحركة الوطنية المصرية، فأن الفكر القومي والبعثي، هو الآخر، قد دخل أيضاً السودان من خلال مصر، أي من خلال قيادة عبد الناصر والتنظيمات القومية و البعثية في مصر (١٦). فبعد العدوان الثلاثي تحوّلت مصر وقيادة عبد الناصر إلى مركز رئيسي من مراكز حركة التحرر القومي العربية، جنباً إلى جنب مع سوريا وحزب البعث العربي الاشتراكي والقوى الأخرى. وهذا التطور العام كان له تأثيره الكبير، بالتفاعل مع عوامل داخلية، في نشؤ ونمو حركة التيار القومي وحزب البعث العربي الاشتراكي السوداني وسط الطلاب في تلك الفترة.

*** الخلايا البعثية الأولى:**

(٥) تنظيمات حركة التيار القومي في الوسط الطلابي كانت تحمل في داخلها تيارات قومية وناصرية وبعثية عامة، بحكم تعدد واختلاف مصادر التأثير الفكري والسياسي في تلك الفترة. كان هناك قوميون متأثرون بصعود حركة التحرر القومي العربية وقيادة عبد الناصر. وكان هناك بعثيون على طريقتهم دون أي ارتباط بتنظيم بعثي في الداخل أو الخارج. وبعد وحدة مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة في بداية ١٩٥٨ وحَلّ الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلدين، اتجهت القيادة القومية لحزب البعث إلى التركيز على تأسيس تنظيمات بعثية في بلدان المغرب العربي والسودان (١٧). وفي الفترة السابقة كانت هناك علاقات بين بعض المثقفين السودانيين وبعض القيادات البعثية. ففي عام ١٩٤٧ قام وفد من الأحزاب الاتحادية، بقيادة إسماعيل الأزهري، بزيارة سوريا لطرح قضية السودان. وهناك زار الوفد دار حزب البعث في دمشق والتقى أمينه العام ميشيل عفلق وتباحث معه حول قضية السودان (١٨). وفي النصف الثاني لخمسينات القرن الماضي قام ميشيل عفلق وقيادات بعثية أخرى بنشاط سياسي

وثقافي واسع في القاهرة وسط المثقفين المصريين، وبدأ التنظيم البعثي فى مصر ينمو ويتوسع في أوساط مصرية عديدة. وأمتد هذا النشاط إلى الصحف والمجلات المصرية وأدى إلى جذب اهتمام أوساط عديدة من الطلاب والمثقفين والسياسيين السودانيين، ومنهم مجموعات من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم، كما أشرنا من قبل. ولكن كل ذلك لم يؤدي إلى تأسيس تنظيم بعثي في السودان حتى عام ١٩٦٠، حيث تأسست أولى الخلايا البعثية في داخل تنظيمات حركة التيار القومي الاشتراكي في الجامعات والمدارس الثانوية، وبالتحديد في تنظيم (الجبهة المتحدة للطلاب العرب) في جامعة القاهرة فرع الخرطوم. وذلك عن طريق المرحوم د. حسن احمد عبد الهادي, أول سوداني يعتمد رسمياً كعضو في حزب البعث عندما كان يدرس الطب في جامعة بغداد ثم تحول الي جامعة عين شمس بعد طرده من العراق ضمن مجموعة كبيرة من الطلبة العرب (١٩) ففي زياراته للخرطوم في إجازاته السنوية نجح في خلق علاقات وطيدة مع بعض قيادات تنظيمات جامعة القاهرة فرع الخرطوم وجامعة الخرطوم وتمكن من إقناع عناصرها المتقدمة بتكوين الخلايا البعثية الأولى في عامي ١٩٦٠و١٩٦١ (٢٠). والواقع أنه لم يجد صعوبة في ذلك، لأن طبيعة تلك التنظيمات كانت تقوم على المزاوجة بين الفكر البعثي والقومي والخط السياسي العملي الناصري. وكانت ضرورات النضال ضد الديكتاتورية العسكرية القائمة ومواجهة التنظيمات العقائدية وسط الطلاب تساعد في ذلك. فالارتباط بحزب البعث كان يوفر لهؤلاء الشباب أدوات فكرية وتنظيمية وسياسية يحتاجها نشاطهم اليومي ولا يجدونها في التيار القومي والناصري العريض (٢١) وهكذا تأسست أولى الخلايا البعثية في السودان من عناصر مناضلة ضد الديكتاتورية العسكرية الأولى (٢٢) وفي وسط طلابي تميز بالحيوية والنشاط والتطلع للمعرفة والمثل العليا. كان الحدث هاماً وله تأثيرات ايجابية في تطور تنظيمات حركة التيار القومي من مرحلة العفوية والإرهاصات الأولى إلى مرحلة الوعي بالضرورة والعمل المنظم. وتمثلت هذه التأثيرات في الجوانب الفكرية والنظرية والتنظيمية العملية. وهي جوانب هامة كانت تتطلبها ظروف النضال ضد الدكتاتورية العسكرية والصراع الفكري والسياسي مع تنظيمات

الأخوان المسلمين والشيوعيين. ولذلك كانت العناصر المتقدمة تتلقف النشرات والكتب البعثية وتقرأها بشغف شديد. وكانت تجد فيها ذخيرة فكرية وتنظيمية لنشاطها السياسي والفكري. وبعد تكوين الخلايا الأولى تمكنت بعض عناصرها من مقابلة ميشيل عفلق وقيادات بعثية أخرى في بيروت أثناء رحلات طلابية كانت تنظمها الجامعة إلى سوريا ومصر (الجمهورية العربية المتحدة) وكان لتلك الرحلات واللقاءات دور كبير في تدعيم ارتباطها الحزبي وفي تنمية وعيها الفكري والسياسي. وتأثيرها الأكبر كان في توفير مكتبة قومية وبعثية لم يكن من السهل الحصول عليها في السوق المحلي، (٢٣) وأدى ذلك كله إلى تسليح (الجبهة المتحدة للطلاب العرب) بأدوات نظرية فكرية وسياسية وتنظيمية كانت تفتقدها. فبدأت تهتم بتخطيط نشاطها الداخلي والعلني. وغيرت اسمها من (الجبهة المتحدة) إلى (الطليعة التقدمية العربية) واختيار هذا الاسم كان يدل على تحولات هامة في الثقافة النظرية والتنظيمية والسياسية. وظهر ذلك بشكل واضح في استخدام تعبيرات ومصطلحات جديدة على تنظيمات حركة التيار القومي، مثل مفاهيم : الطليعة، الحزب، التنظيم الحزبي، تنظيم الجماهير، مفهوم القومية، الأقليات القومية، العلاقة بين العروبة والإسلام، العلاقة الجدلية بين الوحدة العربية والتحرر والاشتراكية، الوحدة الوطنية، الثورة العربية، الرجعية، التقدمية وغيرها. وظهر أيضاً في توفير دراسات حول موقف الأخوان المسلمين والأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية من قضايا حركة التحرر القومي العربية. ونتيجة لهذا الوعي الجديد استقر اسم (الطليعة التقدمية العربية) للتنظيمات الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم والمدارس الثانوية المصرية. أما في جامعة الخرطوم والثانويات السودانية فقد استقر اسم (الجبهة العربية الاشتراكية) وهذا الاختلاف في اسم التنظيمات الطلابية فرضته ظروف التطور العملي في المجالين. ولذلك تركت مسألة توحيد الاسم إلى وقت آخر. ومع كل ذلك لم يؤدي تكوين الخلايا البعثية الأولى إلى انفصالها عن حركة التيار القومي الأوسع، بل أكد ضرورة وحدة هذا التنظيم واستمراره. وكان ذلك يعكس وعياً مبكراً بأهمية وحدة حركة التيار القومي وبأهمية العمل الديمقراطي الواسع. وهكذا أدى هذا

التطور الكبير إلى التركيز على تأسيس تنظيمات في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية المصرية والسودانية. والتركيز على القطاع الطلابي يعكس، بالتأكيد، إصراراً عنيداً لبناء تنظيم ثوري في أوساط الشباب، بعيداً عن الدوائر المتأثرة بنشاط الأحزاب الأخرى. وبذلك بدأ بالفعل التحول من مرحلة العفوية والإرهاصات الأولى إلى مرحلة الوعي بالضرورة والعمل المنظم بمشاكله وتحدياته المعروفة. ولكن من خلال مخاض طويل.

*** أول نشاط جماهيري مستقل:**

(٦) بعد انقلاب ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، الذي أعلن انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، تحرك الشارع العربي في كافة أقطاره يدين الانقلاب المؤامرة ويعلن وقوفه مع قيادة جمال عبد الناصر وأهداف حركة التحرر القومي العربية في الوحدة والتحرر والاشتراكية. وتصاعد هذا التحرك بعد النقد الذاتي العلني الذي طرحه جمال عبد الناصر وحدّد فيه الأخطاء السياسية الكبيرة التي أدت إلى الانفصال. وفي الخرطوم كان للحدث تأثيره الايجابي والمثمر. إذ تحركت (الطليعة التقدمية) في جامعة القاهرة واتصلت بتنظيماتها في الثانويات المصرية وبالمجموعة التي تصدر جريدة (الرائد) في جامعة الخرطوم، بهدف تنظيم مظاهرة تدين انقلاب الانفصال وتدعم الشعب السوري في نضاله من أجل الديمقراطية وتجديد الوحدة وتدعم قيادة عبد لناصر كرمز لحركة النضال القومي. ووجد هذا التحرك استجابة واسعة، وأدى عملياً إلى تكوين تنظيم (الجبهة العربية الاشتراكية) في جامعة الخرطوم. وأرتبط ظهور هذا التنظيم بإصدار بيان حدّد فيه موقفه من الحدث ودعى الطلاب للمشاركة في المظاهرة المزمع تنظيمها. ووجدت هذه الدعوة استجابة معقولة. وهنا اتصلت بعض قيادات حزب الشعب الديمقراطي وعناصر مرتبطة بالسلطة المصرية بقيادة التنظيم وعرضت عليها تمويل نفقات شعارات وبيان المظاهرة. ولكن قيادة التنظيم البعثي رفضت ذلك ورفضت خلق أي علاقة مع هذه الدوائر (٢٤) وذلك استناداً على مبدأ الاعتماد على النفس والتركيز على الشباب والابتعاد عن القيادات السياسية التقليدية. ويبدو أن البعثيين السودانيين الأوائل كانوا متأثرين بكتابات ميشيل عفلق حول نمو وتطور الحركة

الثورية استناداً على إمكانياتها الذاتية، وحول أخلاقية الحركة الثورية واستقامتها وابتعادها عن (الواقع الفاسد) حسب تعبيراته. وهذا الموقف كان يعكس جدّية واستعداداً عالياً لبناء تنظيم قومي ثوري بعيداً عن مؤثرات السهولة و(الواقع الفاسد) المهم أن المظاهرة نظمتها الجبهة العربية الاشتراكية فى جامعة الخرطوم وتحركت بالفعل من ميدان أبو جنزير وسط الخرطوم وسارت حتى جامعة القاهرة فرع الخرطوم، حيث انضمت إليها مظاهرة أُخرى نظمتها الطليعة التقدمية. وواصلت المظاهرة مسيرتها حتى السفارة المصرية بالمقرن. كانت المظاهرة كبيرة نسبياً وملتزمة ببرنامجها وشعاراتها المحددة. وفي جامعة القاهرة حاول الشيوعيون والأخوان المسلمون عرقلة مسيرتها ولكنهم لم ينجحوا. وأمام السفارة خاطبها الشهيد محمد سليمان الخليفة. وركز في كلمته على الأخطاء السياسية التي مهدت الطريق لسيطرة الانفصاليين والرجعيين في سوريا على قيادة القوات المسلحة والمراكز الهامة في جهاز الدولة السوري وأدت في النهاية إلى تراجع التأييد الشعبي للوحدة المصرية / السورية وفتح الطريق لانقلاب الانفصال. وهي إشارة واضحة لدور التنظيم البعثي في إعداد الكلمة دون اكتراث بما قد يجرُّه ذلك من متاعب على نشاطه، خاصة أن خلافات حزب البعث وقيادة عبد الناصر قد بدأت تظهر في الصحف والشارع السوري في تلك الفترة (٢٥). والأمر الهام هنا أن هذه المظاهرة كانت أول نشاط جماهيري تقوم به تنظيمات حركة التيار القومي الاشتراكي بمفردها. فقبل ذلك كانت تشارك في النشاط الطلابي باسم الاتحادات الطلابية. ويعكس ذلك تطوراً هاماً له تأثيره الكبير في نشاط هذه التنظيمات في الفترة اللاحقة. ومن جهة أخرى أدت ظروف المظاهرة إلى تكوين تنظيم الجبهة العربية الاشتراكية بجامعة الخرطوم. ومنذ البداية وجدت نفسها في تعاون وتنسيق كامل مع تنظيم الطليعة التقدمية. وهنا تجدر الإشارة إلى رفض هذه التنظيمات للتعاون مع القيادات السياسية التقليدية والعناصر المرتبطة بالسلطة المصرية. وهذا الموقف الجريء كان يمثل وعياً مبكراً بأهمية أبعاد التنظيم الجديد عن تأثيرات تلك القوى والدوائر. وهذا موقف ووعي ما كان له أن يبرز لولا تأسيس

الخلايا البعثية الأولي وتطور حركة التيار القومي من مرحلة العفوية والإرهاصات إلى مرحلة العمل المنظم والوعي بضروراته.

(٧) يشير شوقي ملاسي إلى أن تطور نشاط تنظيمات التيار القومي في الجامعات أثار انتباه بعض الدوائر السياسية والأمنية (٢٦) ففي تلك الفترة المبكرة بدأت بعض قيادات الاتحاديين الاتصال ببعض أعضاء وقيادات هذه التنظيمات في الجامعتين، من بينهم المرحوم حسين عثمان منصور والمرحوم حماد توفيق وعبد المنعم حسب الله الصحفى المعروف. (٢٧) ومنهم أيضا عبد الله عبيد، الذي عمل مع الحزب الشيوعي في بداية الخمسينات ثم تحول إلى الحزب الاتحادي. (٢٨) المهم أن هذه الاتصالات كانت تستهدف ربط هذه التنظيمات الناشئة بالحركة الاتحادية أو بقيادات معينة في داخلها، وبالتالي الاستفادة من شعاراتها حول القومية العربية والاشتراكية الرائجة في تلك الفترة. وتزايدت هذه الاتصالات والاهتمامات بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة والمظاهرة التي نظمتها هذه التنظيمات لإدانة حدث الانفصال. وشملت هذه الاهتمامات والاتصالات دوائر عديدة أخرى، خاصة تنظيم الطلاب الجنوبيين في جامعة الخرطوم والحزب الشيوعي السوداني (٢٩) وأدى ذلك إلى دفع التنظيم البعثي إلى التركيز على التثقيف الحزبي والذاتي، وذلك لحماية حركة التيار القومي، بشكل عام، من تأثيرات الحركة السياسية التقليدية والشيوعية المسيطرة على المسرح السياسي، ولمواصلة صراعها الفكري والسياسي مع تنظيمات الأخوان المسلمين والشيوعيين في الوسط الطلابي. وانعكس ذلك في تطور تنظيمات حركة التيار القومي بشكل واضح. ففي جامعة الخرطوم دخلت الجبهة العربية الاشتراكية انتخابات اتحاد الطلاب لأول مرة في عام ١٩٦٢ وفازت بمقعدين حسب نظام التمثيل النسبي المعمول به في ذلك الوقت. وفي عام ١٩٦٣ فازت بثلاثة مقاعد. وبذلك أصبحت أحدى التيارات الفاعلة في الجامعة، لها دورها في الاتحاد ولها جريدتها الحائطية وندواتها العامة. وساعدها مناخ الجامعة والتمثيل النسبي على تركيز توجهاتها الديمقراطية وإدارة صراعاتها مع التيارات الأخرى في إطار الاحترام المتبادل. واستفادت كذلك من مشاركة بعض الطلاب الحضارمة في

نشاطها، وبعضهم كان يرتبط بحزب البعث فى اليمن (٣٠). وذلك من خلال ما كانوا يوفرونه من وثائق قومية وبعثية ومعلومات حول التطورات السياسية في اليمن بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام. وكانت الطليعة التقدمية بجامعة القاهرة فرع الخرطوم تفوز بشكل مستمر في كلية التجارة وتشارك في مجلس اتحاد الطلاب. وفي الجانب الآخر أتجه العمل للتركيز على البناء الفكري والتنظيمي وتوسيع تنظيمات حركة التيار القومي في المعهد الفني ومعهد المعلمين العالي والمدارس الثانوية. وفي بداية ١٩٦٣ نظمت قيادة التنظيم البعثي رحلات إلى المدن الإقليمية، بدأت بالأبيض ومدني ومروي. وذلك بهدف بناء تنظيمات في المدارس الثانوية هناك. والواقع أن المناخ العام كان مواتياً للنمو والتوسع. ففي الداخل كان النشاط يتركز في العمل على إسقاط الديكتاتورية العسكرية الأولى. وفي الخارج كانت حركة التحرر القومي العربية تواصل انتصاراتها في الجمهورية العربية المتحدة واليمن والجزائر والمغرب والعراق وسوريا وغيرها. (٣١) وفي الوقت نفسه نجح التنظيم في خلق علاقة قوية مع المرحوم حامد المطري، صاحب مكتبة الثقافة للملايين بالمحطة الوسطى بالخرطوم. وبدأ في استيراد الكتب والمجلات والصحف القومية، خاصة منشورات دار الطليعة في بيروت. وكان لذلك تأثيره في تطوير النشاط الفكري والثقافي داخل التنظيم وخارجه (٣٢) ولكن، مع كل ذلك كان التنظيم يواجه تحديات كثيرة وهو في بداية نموه وتطوره :-

* هناك أولاً : خلافات بارزة بين مجموعة جامعة القاهرة ومجموعة جامعة الخرطوم. فالأولى كانت تركز على البعد القومي والشعارات القومية العامة، بشكل رئيسي، وعلى القضايا الوطنية السودانية بدرجة اقل، أو ربما كخط تابع للخط القومي. والثانية كانت تركز على القضايا الوطنية، بشكل أساسي، وعلى القضايا القومية بدرجة أقل. وهذا الاختلاف كانت له تأثيراته في الخط السياسي وتكتيكاته. كان هناك اتجاه يعمل على استكمال أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال والارتباط بحركة التحرر القومي العربية والإفريقية، وبالتالي المساهمة في حركة الثورة العربية انطلاقاً من واقع خصوصية انتماء السودان ودوره في محيطه العربي والإفريقي. وكان هناك

اتجاه آخر يعمل على نقل المفاهيم القومية (المشرقية) للساحة السودانية. وتوحيد الرؤية حول هذه المشكلة كان يتطلب جهداً كبيراً.

* وهناك ثانياً:- خلافات وتناقضات أطراف حركة التحرر القومي العربية، وبالذات الصراع الجاري وقتها بين قيادة عبد الناصر والقوى الناصرية من جهة وحزب البعث بكافة تنظيماته من جهة أخرى. وهذه الخلافات والتناقضات لابد أن تنعكس على تنظيمات التيار القومي الاشتراكي، بحكم تعدد مصادر تكوينها الفكري والسياسي. ومن هنا تنبع ضرورة مواجهتها واحتوائها كما حدث فعلاً في عام ١٩٦٣.

* وهناك ثالثاً:- محاولات القوى التقليدية واليسارية المحلية لعرقلة نمو وتطور حركة التيار القومي الاشتراكي واحتوائها، كما أشرنا في صفحات سابقة. وهذا يتطلب وضوح الخط الفكري / السياسي وتحديد كيفية التعامل مع القوى السياسية الأخرى في إطار المشروع الوطني العام وارتباطاته العربية والأفريقية.

* وهناك رابعاً:- التناقض الصارخ بين نشأة هذه التنظيمات في ظروف مناخ ديمقراطي تعددي في الوسط الطلابي، وبين توجهاتها الفكرية المرتبطة بتجربة الحزب الواحد والزعيم الملهم، كما كان الحال في الجمهورية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١) ثم في مصر بعد ذلك، ممثلة في قيادة عبد الناصر. وفي وقت لاحق تمثلت في تجارب حزب البعث في سوريا والعراق بعد انقلابات ٦٣ و٦٦ و ١٩٦٨ في البلدين. صحيح أن هذه التوجهات كانت هي السائدة في أوساط حركة التحرر القومي العربية وبلدان العالم الثالث في تلك الفترة، ولكن ذلك لا يلغي حقيقة التناقض ولا ينفي الحاجة إلى الارتباط بحقائق الواقع السوداني بتعقيداته المعروفة. ومن هنا نبعت ضرورة أعداد تحليل سياسي واقتصادي / اجتماعي يحول المفاهيم النظرية والشعارات العامة إلى دليل عمل يومي وخط سياسي يحكم النشاط السياسي والثقافي لكافة التنظيمات. وبالفعل قام التنظيم البعثي بأعداد هذا التحليل في عام ١٩٦٢. وكان ذلك يمثل تطوراً كبيراً فى مسيرته وبداية لغرس أرجله في الواقع السوداني بكل مكوناته وتعقيداته.

*** تحليل ١٩٦٢ والبرنامج السياسي:**

(٨) مع اتساع حركة التيار القومي الاشتراكي وتصاعد نشاطها كان لابد من أعداد دليل عمل سياسي وتحديد خط سياسي عام يحكم مواقفها السياسية اليومية، ويربط المفاهيم النظرية والشعارات العامة لحركة الثورة العربية بالواقع السوداني ومشاكله العملية وتطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال مناقشات داخلية واسعة قام التنظيم البعثي بصياغة تحليل للوضع السياسي القائم وآفاق تطوره (٣٣) وهذا التحليل كان أول محاولة لتطبيق المنهج القومي الاشتراكي (٣٤) على الواقع السوداني بسماته المميزة وخصوصية انتمائه ودوره في محيطه العربي والإفريقي. ورغم ضعف التجربة العملية وبالذات الفكرية والتحليلية في تلك الفترة، وصغر عمر القيادات البعثية، فقد شمل التحليل موقفاً واضحاً من الحكم العسكري الأول ومن جبهة المعارضة القائمة وقتها (٣٥) وطرح نهجاً محدداً لتطور حركة المعارضة الشعبية والعسكرية. وصدور التحليل، في حّد ذاته، كان حدثاً هاماً له مدلولاته التي تمثلت في الآتي :-

(١) كان يعكس أن حركة التيار القومي ليست مجرد تيار فكري معزول عن الواقع، وإنما هي تيار نضالي مرتبط بالواقع الوطني وقضاياه الأساسية: الديمقراطية، التنمية، والاستقلال والوحدة الوطنية.

(٢) أنه طرح موقفاً ثورياً متوازناً ضد الغرق في الجدل الإيديولوجي والشعارات العامة، وضد التجريبية والبراجماتية والأساليب التقليدية في العمل السياسي في نفس الوقت. لذلك أصبح التحليل موجهاً فكرياً ودليل عمل للمواقف السياسية اليومية.

(٣) كان أداة هامة لتوحيد تنظيمات التيار القومي حول خط سياسي موحد لأول مرة في تاريخ تطورها. وكان ذلك يشكل حاجة ضرورية لنشاطها اليومي وفي صراعها مع القوى الأخرى في الوسط الطلابي. وهذا ما حدث بالفعل، خاصة في فترة انتخابات المجلس المركزي وتفجر الوضع في الجنوب التي شهدت نشاطاً سياسياً واسعاً في بداية عام ١٩٦٣...

وفي تلك الفترة كانت هناك قضيتان هامتان (١) قضية الجنوب وتوجه الحكم العسكري الأول لحلها بالعمل العسكري وأسلمة وتعريب الجنوب (٢) وقضية اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ بين الحكومتين السودانية والمصرية وتهجير أهالي حلفا وتعويضاتهم وتأثير كل ذلك على العلاقة مع مصر والمنطقة العربية (...) وفي القضية الأولى طرح التحليل ما أسماه ب (الحل القومي) لمشكلة الجنوب القائم على تلبية مطالبه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في (الحكم اللامركزي) في أطار سودان ديمقراطي موحد، وفي التنمية العادلة، إضافة إلى المحافظة على ثقافته وتطويرها. وفي القضية الثانية انتقد التحليل تفريط الحكومة العسكرية في حقوق السودان في مياه النيل وحقوق أهالي منطقة حلفا في تعويضات عادلة. وفي الوقت نفسه دعا إلى عدم تحويل هذه المشكلة إلى صراع مع مصر الثورة، كما كانت تحاول قوى سياسية عديدة (...). وإضافة إلى ذلك ناقش التحليل أربعة محاور: مقدمة، النظام العسكري جرائمه والقوى التي يستند عليها، العوامل التي تعوق حركة المعارضة من أجل الديمقراطية، موجهات الإستراتيجية والخطة السياسية لحركة التيار القومي الاشتراكي (...) في المقدمة أشار التحليل إلى فشل أحزاب الحركة الوطنية التقليدية في تحقيق أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال. وأكد أن صراع هذه الأحزاب مع بعضها حول السلطة وصراعها جميعها مع الحركة الشعبية هو الذي أدى إلى انقلاب ١٧نوفمبر ١٩٥٨. و من هنا كانت نظرته للانقلاب باعتباره نظاماً رجعياً مرتبطاً بالاستعمار الجديد وبأنه يستند إلى قوى البرجوازية وشبه الإقطاع، ممثلة في حزب الأمة في فترته الأولى وفي حزب الشعب الديمقراطي في فترته الثانية. أما في المحور الثالث، فقد حدّد التحليل العوامل التي تعوق حركة المعارضة لإسقاط النظام العسكري وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي في أربعة عوامل هي:-

(١) هيمنة حزب الأمة على الجبهة الوطنية لقوى المعارضة.

(٢) جمود وركود قيادة الحزب الوطني الاتحادي وانتهازيتها.

(٣) أخطاء الحزب الشيوعي السوداني وغرقه في التكتيك والشعارات المرحلية.

(٤) افتقار النضال الشعبي إلى المبادئ النضالية السليمة والنظرة الإستراتيجية والخطة المحددة...

وفي المحور الرابع طرح التحليل عدة مبادئ عامة تشكل الأساس لإعداد إستراتيجية سياسية مناسبة وخطة عملية محدّدة. وذلك بهدف التركيز على بناء حركة التيار القومي الاشتراكي وتأسيس تحالف سياسي واسع يعزل قوى اليمين الرجعي ويضم كل القوى الوطنية التقدمية.

(٩) حول هيمنة حزب الامة على جبهة المعارضة استندت حيثيات هذا التحليل إلى ركود وجمود حركة قوى المعارضة، خاصة بعد وفاة السيد الصديق المهدي وتولي الامام الهادي المهدي لقيادة الأنصار وحزب الأمة في ١٩٦١، وإلى تاريخ حزب الأمة في مجرى تطور الحركة الوطنية السودانية طوال الفترات السابقة. وهنا يشير التحليل إلى عدة اعتبارات:-

(١) تعاونه مع الإدارة الاستعمارية واشتراكه في مؤسساتها (المجلس الاستشاري ١٩٤٦، والجمعية التشريعية ١٩٤٨).

(٢) أنه يشكل العقبة الأساسية في طريق التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

(٣) أنه حزب رجعي فاشستي معادي للديمقراطية.

(٤) توج موقفه المعادي للديمقراطية بتسليم السلطة لقيادة القوات المسلحة في نوفمبر ١٩٥٨...

لكل ذلك ظل حزب الامة يشكل السند الرئيسي للانقلاب. وعندما أدى تطور الأحداث داخل الجيش لخروج عناصره القوية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خاصة اللواء احمد عبد الوهاب أتخذ موقف المعارضة من النظام العسكري. وتجمعت كل القوى المعارضة حوله بتبريرات عديدة وتجاهلت الأتي :-

(١) أن التناقض بين حزب الأمة والنظام العسكري هو تناقض محكوم بظروف محدّدة وليس تناقضاً جذرياً.

(٢) أن حزب الأمة لا يمكن أن يسمح بنمو وتطور حركة شعبية ديمقراطية قوية.

(٣) حتى لو انتصر حزب الأمة على النظام العسكري، فأن هذا النصر الزائف سيشكل خطراً على مستقبل الديمقراطية في بلادنا...

(٤) تعاون القوى الديمقراطية مع حزب الأمة في الوقت الحالي يعني تمكينه لأن يصبح قوة كبيرة وخطيرة بعد سقوط النظام العسكري (....).

ونتيجة لكل ذلك، فأن استمرار هذا الحزب في جبهة المعارضة كما يشير التحليل هو السبب الرئيسي في جمودها وركودها، لأنه لا يساعد في تنمية الحركة الشعبية ويعمل فقط على ربط القوى الوطنية والديمقراطية به بشكل نهائي ويحول نشاط المعارضة إلى مذكرات ومساومات مع الطغمة الحاكمة (...).

وحول جمود قيادة الوطني الاتحادي وانتهازيتها يشير التحليل إلى طبيعة هذا الحزب التقليدية وعدم قدرته على تنظيم الجماهير وإلى أن ذلك هو الذي دفع قيادته إلى تقوية علاقاتها بحزب الأمة، إضافة إلى عوامل أخرى تمثل أهمها في مصالح بعض قياداته الانتهازية والدوائر البرجوازية في داخله. ويرى التحليل أن قاعدة الوطني الاتحادي هي قاعدة وطنية وأن الحزب لعب دوراً بارزاً في الحركة الوطنية في الفترات السابقة، وهو قادر على أن يلعب دوراً قيادياً في الوقت الحالي أذا ما استطاعت قيادته الارتباط بجماهيرها وتاريخها (...) ويشير التحليل إلى أن فشل الحزب الشيوعي في قيادة الحركة الشعبية يرجع إلى (غربة الماركسية عن المجتمع السوداني والمجتمعات العربية عموماً) ومعاداة الحركة الشيوعية لحركة التحرر القومي العربية بحكم منطلقاتها المعادية للحركة القومية وتبعيتها للسياسة الخارجية السوفيتية، رغم وقوفها في بعض الأحيان مع قضايانا الوطنية والقومية (...) وفي الساحة السودانية يشير التحليل إلى رفض الحزب الشيوعي لاتفاقية الحكم الذاتي في فبراير ١٩٥٣، وإلى تحالفه أكثر من مرة مع أكثر القوى رجعية ومعاداة للديمقراطية والاستقلال والتقدم (يقصد حزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكي في الجبهة الاستقلالية التي تكونت في عام

١٩٥٤) ويشير أيضاً إلى تبريراته غير المقنعة لوجود حزب الأمة في جبهة المعارضة، وإلى فهمه الانتهازي للحرية والديمقراطية وإلى عدم أخلاصه وعدم التزامه بالعمل الجبهوي (...) ويبرز ذلك في محاولاته لتحطيم الحزب الوطني الاتحادي ووراثته (...). ومع كل ذلك يرى التحليل أن هناك أمكانية للتحالف مع الحزب الشيوعي أذا ما توفرت الشروط الضرورية لذلك (...)

ويرى محمد أبو القاسم حاج حمد أن هذا التحليل قد تنبأ بثلاثة تطورات أساسية، هي :-

(١) بأن حزب الأمة يعمل على ربط القيادات الوطنية به بصورة نهائية وعزلها عن جماهيرها المعروفة بوعيها المتقدم. وبذلك وضع يده على إمكانية ارتباط الوطني الاتحادي بحزب الأمة لفترة طويلة قادمة. وهذا ما حدث فعلاً بعد سقوط الحكم العسكري الأول في فترة ما بعد ثورة أكتوبر (١٩٦٤- ١٩٦٩).

(٢) أن حزب الأمة سيجد نفسه مدفوعاً للتصالح السريع مع النظام العسكري أذا ما دخل النضال الشعبي في طور حاسم (...) وهذا ما حدث عندما تآمر الحزب مع بقايا عهد عبود على جبهة الهيئات، القيادة الفعلية لثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤، من خلال تنظيم جبهة الأحزاب.

(٣) إن تحالف القوى الديمقراطية مع حزب الأمة سيمكن الأخير عند سقوط النظام العسكري ليصبح قوة أساسية وخطيرة على الديمقراطية والحركة الوطنية (...) وهذا ما حدث فعلاً عندما عبأ الحزب قواته وتحالفه مع الاتحاديين لسحق القوى الوطنية الديمقراطية وإسقاط الحكومة الانتقالية في بداية ١٩٦٥، وحل الحزب الشيوعي بعد الانتخابات (...).

ويضيف حاج حمد أن هذا التحليل صدر في مارس ١٩٦٢. وفي يناير ١٩٦٣ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني قرارها بالانسحاب من جبهة المعارضة والعمل من خلال منبرها المستقل، وذلك بدعوى أن حزب الأمة ظل يعمل على شلل وجمود جبهة المعارضة، وأن (تجمع المعارضة أصبح يؤثر سلباً على نمو وتطور الحركة الثورية) تماماً كما أشار تحليل حركة التيار

القومي. ولكن قرار اللجنة المركزية لم يتطرق للمسائل الجوهرية الثلاث الأخرى التي تنبأ بها هذا التحليل وأشرنا إليها قبل قليل. ويرى حاج حمد أن ذلك يشير إلى أن الساحة التقدمية لن تسير كما كانت تحت هيمنة الحزب الشيوعي في الفترات السابقة، حيث بدأت تظهر في المسرح حركة التيار القومي الاشتراكي وحركات يسارية أخرى (٣٦)

وانطلاقاً من هذه الموجهات دخلت حركة التيار القومي المسرح السياسي بموقف مستقل عن الجبهة المعارضة وعن موقف الحزب الشيوعي، الذي انسحب منها وقرر (النضال من داخل المؤسسات الشرعية.) وعلى ضوء ذلك دخل انتخابات المجلس المركزي في بداية ١٩٦٣. ولكن رفض جبهة المعارضة القائمة وقتها من قبل حركة التيار القومي كان يعكس توجها يسارياً يستند إلى الموقف العام لحركة التحرر القومي العربية في تلك الفترة. ورغم سلامة المبررات المطروحة، إلا أنه كان موقفاً لفظياً لا يستند إلى قدرات عملية. ومع كل ذلك يمكن القول أنه أفاد حركة التيار القومي الناشئة في طرح أفكارها وفي تلمس طريقها في واقع سياسي معقد.

*** وحدة حركة التيار القومي الاشتراكي:**

(١٠) شهد عام ١٩٦٣ أول محاولة لبناء مركز موحد لحركة التيار القومي الاشتراكي، تمثلت في انعقاد أول مؤتمر تداولي لتنظيماته. وشاركت فيه الطليعة التقدمية العربية بجامعة القاهرة، والجبهة العربية الاشتراكية بجامعة الخرطوم وتنظيمات بعض المدارس الثانوية (٣٧) وحركة القوميين العرب (٣٨) وذلك في بداية العام بداخلية بحر العرب بجامعة الخرطوم. وناقش المؤتمر قضايا عديدة، شملت وحدة حركة التيار القومي كضرورة لمواجهة التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها. وكانت أهم قراراته تتلخص في الأتي :-

(١) صياغة مبادئ وأهداف حركة التحرر القومي العربية حول التحرر والاستقلال والوحدة الوطنية والقومية والتنمية والديمقراطية والبناء الاشتراكي الخ... لتكون دليلاً فكرياً لتنظيمات التيار القومي.

(٢) اعتماد تحليل ١٩٦٢ كموجه وخط سياسي للعمل اليومي مع العمل على تطويره ليتناسب مع المتغيرات السياسية الإقليمية والوطنية.

(٣) تحديد موقف ثابت من الأحزاب السياسية العاملة في البلاد انطلاقا من الموقف المستقل لتنظيمات التيار القومي ومن دور هذه الأحزاب في تنمية الحركة الشعبية وفتح الطريق لنمو وتطور حركة التيار القومي. وفي الوقت نفسه وجه انتقادات حادة لجبهة المعارضة ودعا إلى تكوين جبهة وطنية تضم كافة قوى الديمقراطية والتقدم بعيداً عن قوى اليمين الرجعي ممثلة في حزب الأمة والأخوان المسلمين...

(٤) التركيز على بناء التنظيمات القومية وعدم الغرق في العمل السياسي اليومي... وفي هذا الاتجاه رفض المؤتمر التعامل مع العناصر التقليدية والدوائر السلطوية، التي تحاول احتواء حركة التيار القومي الناشئة، وأكد على ضرورة الاعتماد على الشباب والطلاب والإمكانيات الذاتية حفاظاً على مبادئ النقاء الثوري والاستقامة السياسية...

(٥) تكوين قيادة مشتركة من الطليعة التقدمية والجبهة العربية الاشتراكية للإشراف على العمل الطلابي، على أن تكون الأولى مسؤلة عن المدارس الثانوية المصرية والثانية عن المدارس السودانية... وفي الوقت نفسه أكد المؤتمر على ضرورة انعقاده بشكل دوري (كل عام) لمتابعة تطورات العمل ومعالجة مشكلاته.

(٦) أكد المؤتمر على ضرورة إعداد دراسات سياسية واقتصادية / اجتماعية تشمل كافة جوانب وقضايا الواقع الوطني وتطور الحركة الوطنية، إضافة إلى دراسة عن تطور التكوين القومي للسودان منذ السلطنات العربية الإسلامية حتى اليوم. (٣٩).

هكذا جاءت أول خطوة في طريق توحيد حركة التيار القومي وبناء مركز موحد لقيادتها وتنظيم حركتها ونشاطها. كان المؤتمر التداولي يشكل خطوة كبيرة لها تأثيرها الواضح في رفع الروح المعنوية وخلق مناخ ملائم للعمل وتوسيع النشاط في مجالات أخرى. وشهد يومه الأخير انتصار ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣ في

العراق، التي أسقطت نظام عبد الكريم قاسم وفتحت الطريق لقيام نظام وطني وقومي جديد. وكان للحدث تأثيره الكبير في الوضع العربي بشكل عام، باعتباره رداً ثورياً على مؤامرة الانفصال والهجمة الرجعية التي رافقته (٤٠) وفي مساء ذلك اليوم قرر المجتمعون تنظيم مظاهرة تأييد لثورة العراق تنطلق من جامعة القاهرة إلى المحطة الوسطى في الخرطوم. وبالفعل نظمت المظاهرة في اليوم التالي، حيث بدأت بحشد طلابي كبير من الجامعتين وبعض المدارس الثانوية (٤١) ثم خرجت المظاهرة واتجهت شرقاً بشارع الجمهورية وترددت فيها هتافات (مصير قاسم مصير عبود، وتسقط الديكتاتورية العسكرية) إضافة إلى هتافات التأييد للثورة العراقية. وفي الطريق إلى المحطة الوسطى إعترضتها قوات الشرطة وبدأت في تفريقها بالقنابل المسيلة للدموع واعتقال أعداد من المتظاهرين، وقدموا للمحاكمة في اليوم التالي بتهم الإزعاج والإخلال بالآمن العام، وحكم عليهم بحسن السير والسلوك لمدة عام (٤٢) وبذلك دخلت حركة التيار القومي في تجربة ثانية في النشاط السياسي المستقل وربطت شعارات المظاهرة بين سقوط ديكتاتورية قاسم فى العراق ونضال الشعب السوداني ضد الحكم العسكرى الأول. وقد حدث ذلك في ظروف تفكك جبهة المعارضة وجمودها وانسحاب الشيوعيين منها ودخولهم انتخابات المجلس المركزي في تلك الأيام.

(١١) أدت قرارات المؤتمر إلى اتساع النشاط السياسي لتنظيمات التيار القومي في الجامعتين والمدارس الثانوية. فقد شهد عام ١٩٦٣ بروز قضايا جديدة شملت المشاركة في انتخابات المجلس المركزي ونهوض الحركة النقابية وسط العمال والمزارعين وتفجر الوضع في الجنوب. ومن خلال صراعاتها مع القوى الأخرى، كانت حركة التيار القومي تطرح مواقفها المستقلة وتعبرّ عن خطوط عامة ونظرة جديدة لقضايا التطور الوطني بشكل مختلف عن الاتجاهات المطروحة في الساحة وقت ذاك. وفي هذا الاتجاه بدأ هذا النشاط السياسي يمتد إلى داخل نقابة المحامين وفي المعترك السياسي العام، وذلك من خلال نشاط المحامين الشباب القوميين والبعثيين الذين تخرجوا من الجامعتين (٤٣). وفي الوقت نفسه أدت قرارات المؤتمر إلى تركيز الاهتمام على بناء تنظيمات طلابية

في مجال المعهد الفني ومعهد المعلمين العالي و المدارس الثانوية. وصاحب ذلك تكثيف الزيارات للمدن الإقليمية الهامة لنفس الهدف – وإضافة لذلك شهد عام ١٩٦٢ تكوين جمعية التضامن العربي في جامعة الخرطوم. وذلك بهدف تنشيط العلاقات مع الطلاب العرب في أقطارهم المختلفة (٤٤). وسافرت أول مجموعة للقاهرة في صيف ذلك العام بدعوة من إتحاد طلاب مصر. وتكررت الرحلات في عام ١٩٦٣ وسنوات لاحقة. وفي الجانب الاخر كانت جامعة القاهرة فرع الخرطوم تنظم رحلات مماثلة وكان لهذه الرحلات دورها في تطوير وعي قيادات تنظيمات التيار القومي عن طريق الاحتكاك بواقع الثورة المصرية و التنظيمات القومية و البعثية في مصر و المناقشات مع مثقفين وحركيين قوميين وبعثيين (٤٥). وكان لكل ذلك دوره في تعريفها بما كان يجري وسط أطراف الحركة القومية من حوارات وصراعات فكرية وسياسية، خاصة بين قيادة عبد الناصر وقيادات حزب البعث في سوريا و العراق. فقد توفرت فرصة نادرة لتحقيق وحدة ثلاثية بين مصر وسوريا و العراق في بداية ١٩٦٣، وذلك انطلاقاً من دروس تجربة وحدة ١٩٥٨ ووحدة القوى القومية الاشتراكية في هذه البلدان و المنطقة بشكل عام. وفي ابريل من ذلك العام توصلت مفاوضات قيادات هذه الأقطار إلى ميثاق لوحدتها في دولة اتحادية (فدرالية) و التوجه العام للميثاق كان يعكس نفس توجه المؤتمر التداولي لحركة التيار القومي حول وحدة كافة أطراف الحركة القومية الاشتراكية. ومن هنا كان تأثيره الايجابي في تنشيط العمل ورفع الروح المعنوية وسط تنظيمات التيار القومي وتمتين وحدتها الداخلية – ولكن تطورات الصراع السياسي في سوريا، بين حزب البعث والقوى القومية الناصرية، كل ذلك أدى إلى استمرار الصراع بين قيادة عبد الناصر وقيادات حزب البعث المسيطرة على العراق وسوريا. وفي يوليو أعلن عبد الناصر انسحابه من ميثاق الوحدة الثلاثية، وشن هجوما واسعاً على حزب البعث وقياداته، وطرح فكرة (الحركة العربية الثورية الواحدة) كطريق وحيد لتحقيق الوحدة من جديد (٤٦). وكان لهذه التطورات تأثيراتها السلبية على تنظيمات حركة التيار القومي الناشئة في السودان. فقد امتد هذا الصراع إلى أجهزة الإعلام المصري و اللبناني، التي كانت

تصل الخرطوم. وبذلك وصلت تأثيراته إلى داخل حركة التيار القومي و التنظيم البعثي السوداني... فكيف واجهت هذه الظروف الجديدة ؟ وكيف تعاملت مع الانقسام الذي انفجر نتيجة لها؟.

*** الانقسام وأزمة النمو:**

(١٢) من خلال تطورات الصراع المتسارعة و متابعتها في أجهزة الإعلام، امتدت الصراعات و الخلافات الناصرية البعثية إلى داخل تنظيمات حركة التيار القومي وداخل التنظيم البعثي نفسه. وبرز ذلك في اتساع المناقشات حول الموقف منها... هل تدخل هذه التنظيمات كطرف في هذه الصراعات ؟ أم تتعامل معها بحكمة ومسئولية ؟ كان لا بد من اتخاذ موقف محدد بعد أن بدأت بعض القيادات في الانحياز لهذا الطرف أو ذاك. وفي داخل التنظيم البعثي بدأ احد أعضاء القيادة يعلن وقوفه مع قيادة عبد الناصر ويدين موقف القيادات البعثية في سوريا و العراق. وحاول التنظيم إقناعه بحصر مناقشاته داخل الإطار التنظيمي (٤٧). ولكن ضغط الأحداث وتطوراتها المتسارعة دفعه إلى إعلان انقسام في جامعة القاهرة فرع الخرطوم وتكوين تنظيم جديد باسم (القوى الوحدوية الاشتراكية) ووجد مساندة ودعماً من بعض أعضاء وقيادات الطليعة في الجامعة (٤٨). وبذلك شهدت حركة التيار القومي أول انقسام في أوساطها و في ظروف كانت ملائمة لنموها و تطورها. وكل ما تعرفه قياداتها عن الانقسام كان يتمثل في تجارب انقسامات الحزب الشيوعي السوداني، وآخرها انقسام ١٩٦٣ الذي امتدت آثاره إلى الوسط الطلابي في الجامعات. و الواضح أن هذا الانقسام كان يرتبط بأسباب خارجية هي الصراعات الناصرية / البعثية في الخارج، وليس بقضايا داخلية تنظيمية أو سياسية سودانية. واسم التنظيم الجديد نفسه يشير إلى ذلك. وهناك بالطبع ظروف محددة ساعدت في تفجره، تمثل أهمها في حملات الإعلام المصري، خاصة مقالات محمد حسنين هيكل الأسبوعية في جريدة الأهرام، وضعف البناء الفكري و التنظيمي و السياسي للتنظيمات القومية في تلك الفترة. وفي الحال دعت قيادة التنظيم البعثي إلى اجتماع سمي مؤتمراً، بهدف محاصرة الانقسام و احتوائه (٤٩). وبعد ذلك عقد اجتماع عام لأعضاء تنظيم الطليعة

بجامعة القاهرة في منطقة الجريف غرب. وبعد مناقشات مطولة توصل الاجتماع إلى الآتي:

- إدانة الانقسام كنهج وممارسة باعتباره مسيئاً لحركة التيار القومي، ولأنه لا يستند إلى أسباب ترتبط بنهج التنظيم و توجهاته السياسية، ولأنه جاء في ظروف ملائمة لنموه وتطوره. ولذلك فهو يمثل نكسة كبيرة.

- التأكيد على وحدة الطليعة على أساس خطها الفكري و السياسي و نظامها الداخلي، وعلى نبذ التكتلات و الصراعات الداخلية. ولضمان ذلك طرح الاجتماع لأول مرة فكرة الالتزام بالخط (القومي التقدمي العام) الذي يستند إلى مبادئ حركة الثورة العربية العامة و التفاعل الايجابي مع كافة الحركات القومية في الوطن العربي (٥٠). وذلك من خلال مناقشة أطروحاتها بحرية داخل التنظيم مع الدعوة لوحدتها لمواجهة التحديات المشتركة دون أن يؤدي ذلك إلى تكتلات وصراعات داخلية.

- الالتزام بموجهات تحليل ١٩٦٢ و المؤتمر التداولي ١٩٦٣ كخط سياسي ثابت في معارضة الحكم العسكري الأول و العمل على هزيمة الانقسام بالعمل السياسي اليومي وعدم الغرق في مناقشة العلاقات الناصرية / البعثية كما ظل يحاول الانقساميون.

هكذا حددت حركة التيار القومي أسلوب مواجهة تجربة الانقسام الأولى في تاريخها. ولكن الانقسام، في أساسه، كان يعبر عن أزمة نمو وتطور وعن خلافات اكبر تتركز حول الخط الفكري و السياسي في حركة التيار القومي:- هل يقوم بنيانها على الارتباط بالواقع السوداني وخصوصيته، أم تكون صدى و امتداداً لأطراف الحركة القومية وخلافاتها في الخارج ؟ هل تكون إضافة حقيقية لحركة التحرر القومي العربية ؟ أم تكون مجرد صدى لأطروحاتها وخلافاتها ؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت أساس الصراع و الانقسام وليس الخلافات و الصراعات الناصرية / البعثية فقط (٥١). الصراعات الخارجية كانت تمثل الأسباب الظاهرة في السطح، أما الأسباب العميقة فقد كانت تتمثل في صعوبات و

تحديات ربط الفكر القومي بخصوصية انتماء السودان ودوره العربي و الأفريقي وتعقيدات أوضاعه السياسية و الاقتصادية. ونتيجة لذلك ابتدعت حركة التيار القومي والتنظيم البعثي ما سمي وقتها (الخط القومي التقدمي العام) الذى يقوم على التفاعل الايجابي مع كافة أطراف حركة الثورة العربية. وهو خط فكري وسياسي يرتكز إلى وحدة حركة التيار القومي في السودان و استقلاليتها تجاه أطراف الحركة القومية، وينطلق من حقيقة ارتباط هذه الأطراف بسياقها التاريخي وخصوصيات أقطارها المختلفة. وكان ذلك يمثل مدخلاً ملائماً لمواجهة أسئلة عديدة ظلت تواجه حركة التيار القومي الناشئ وقتها. ومع ذلك استمر الانقسام وظل يتمسك بتنظيمه الجديد و انحيازه الكامل لقيادة عبد الناصر ويتهم الطليعة التقدمية بأنها (تنظيم بعثي) وذلك دون اهتمام جدّي بالقضايا الوطنية.

(١٣) هذا الانقسام اضعف حركة التيار القومي و التنظيم البعثي في نفس الوقت. ولذلك كان لابد من محاصرته و احتوائه من خلال التركيز على قرارات اجتماع الجريف حول (الخط القومي التقدمي العام) وكشف الانقسام كهروب من متطلبات النضال الوطني وفضح ارتباطاته بعناصر انتهازية ودوائر في السلطة المصرية. وذلك إضافة إلى تصعيد النشاط السياسي ضد الديكتاتورية العسكرية وسياساتها في الجنوب. وبالفعل نجحت هذه الخطة في حصر الانقسام في جامعة القاهرة وبعض المدارس الثانوية المصرية. ونتيجة لذلك تراجع نشاط الطليعة التقدمية في الجامعة وفقدت نفوذها في كلية التجارة (٥٢). ومن جهة أخرى نجح تنظيم جامعة الخرطوم في محاصرة محاولات الانقسام في داخله و المحافظة على وحدته في إطار الخط القومي التقدمي العام. وبذلك نجحت خطة محاصرة الانقسام واحتوائه وأكدت فكرة الخط القومي التقدمي العام سلامتها و قدرتها على مواجهة بعض مشاكل وصعوبات نمو وتطور حركة التيار القومي ومشاكل علاقاتها مع الحركات القومية في الخارج (٥٣) ومع تصاعد النشاط السياسي في جامعة القاهرة وقيام المجموعة المنقسمة بكشف أسماء قيادات الطليعة التقدمية قامت أجهزة الأمن باعتقال عدد كبير من رموزها. و في مواجهة هذه الاعتقالات الواسعة واصلت التنظيمات حملة واسعة لإطلاق سراح المعتقلين، بمشاركة

واسعة من التنظيمات الطلابية الأخرى في الجامعتين. وفي سجن كوبر دخل المعتقلون في إضراب عن الطعام و الماء لمدة ثلاثة أيام (٥٤). ونتيجة لتصاعد الحملة السياسية في الخارج وصمود المعتقلين في إضرابهم، قامت السلطات بإطلاق سراحهم. وكان لكل ذلك تأثيره الايجابي في تمتين وحدة تنظيمات حركة التيار القومي و اتساع عملية التنسيق و التعاون بين الطليعة التقدمية و الجبهة العربية الاشتراكية. ومن جهة أخرى أدت مشاكل الانقسام إلى ترتيب سفر محمد سليمان الخليفة لمواصلة دراسته في جامعة دمشق (٥٥) إضافة إلى القيام بدور حلقة اتصال مباشرة مع القيادة القومية. وبذلك أصبح التنظيم البعثي على صلة مستمرة بتطورات الوضع السياسي العربي و بالصراعات الجارية وقتها في داخل حزب البعث بعد وصوله إلى السلطة في العراق وسوريا. وأدى ذلك إلى تدعيم العلاقات مع قيادات بعثية عديدة و إلى انسياب النشرات و الكتب البعثية و القومية عن طريق المسافرين ومكتبة الثقافة للملايين بالخرطوم. وكان لكل ذلك تأثيراته الايجابية في مواجهة تطورات الانقسام وتجاوزها بالعمل السياسي والثقافي – لذلك شهدت الفترة اللاحقة نشاطاً واسعاً في المجالين التنظيمي و السياسي.

الطريق إلى ثورة أكتوبر ١٩٦٤:

(١٤) بعد الانقسام ظل النشاط السياسي لتنظيمات حركة التيار القومي ينطلق من تحليل ١٩٦٢ وقرارات المؤتمر التداولي في ١٩٦٣. وجاءت التطورات العملية تؤكد صحة استنتاجاتها الرئيسية. فقد تجمدت جبهة المعارضة و أصبحت تسير في طريق المساومات و المفاوضات مع الفئة العسكرية الحاكمة. و الحزب الشيوعي انسحب منها لنفس الأسباب التي أشار إليها التحليل، وقرر العمل من خلال المؤسسات الشرعية. و في المستوى العام تفجرت مشكلة الجنوب بشكل واسع و عميق وبدأت الحركة الجماهيرية الديمقراطية في النهوض، ولكنها اصطدمت بجمود جبهة المعارضة وخط النضال من داخل المؤسسات الشرعية (٥٦). و في هذا المناخ الذي طبع عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، كان لتنظيمات التيار القومي دورها المؤثر، رغم محدوديتها. فمنذ بداية ١٩٦٣ بدأت مشكلة الجنوب تحتل مكانة كبيرة في الوضع السياسي العام، بحكم اتساع الحرب الأهلية و

الضغوط الإقليمية و الدولية لحلها. و في نفس الوقت اشتدت ضغوط الأزمة الاقتصادية وظهرت بدايات فشل الخطة العشرية، حيث أراد الحكم العسكري أن يثبت أهليته وجدارته. و في هذا الإطار بدأت تنظيمات حركة التيار القومي في تصعيد نضالها ضد سياسات الحكومة في المجال الاقتصادي و في الجنوب. وكانت مشكلة الجنوب تحتاج إلى موقف فكري وسياسي، كما اشرنا من قبل. و في ذلك ارتكزت هذه التنظيمات على كتابات ميشيل عفلق حول الأقليات في الوطن العربي، و حول حقوقها السياسية و الثقافية و الاقتصادية، و أيضاً على كتاباته حول ارتباط العروبة الحديثة بالثقافة و اللغة أكثر من العرق، وحول ربط العروبة الحديثة بالاشتراكية و العدالة، ومن موقفه الرافض للدولة الدينية ودعوته للدولة العلمانية الديمقراطية كما توضح كتاباته حول الدين والإسلام والتراث. وارتكزت أيضا على دور حركة التحرر القومي العربية، القيادي و الفعال، في حركة التحرر الوطني الأفريقية (٥٧). لكل ذلك كانت حركة التيار القومي لا ترى أي تناقص بين انتمائها العربي و الأفريقي. وكان برنامجها السياسي يضم محاور لمواقفها في المجال الوطني و العربي و الأفريقي و العالمي.. ولذلك أكدت أن مشكلة الجنوب مشكلة سياسية لها أسبابها المحددة، لكن النظام العسكري فاقمها، وان حلها يرتبط بنبذ الحل العسكري و استعادة الديمقراطية و اعتماد الحوار و التآخي الوطني و القومي كأساس للوصول إلى تسوية سلمية. و مع اتساع الحرب الأهلية في عام ١٩٦٤ أعلن الحكم العسكري طرح مشكلة الجنوب للمناقشة العامة بهدف الاتفاق العام على أسس حلها – و في هذا الإطار قدمت جمعية الثقافة العربية في جامعة الخرطوم المرحوم عبد الله محمد عبد الرحمن، الطالب وقتها بكلية الاقتصاد، في محاضرة حول مشكلة الجنوب و آفاق حلها. وأكد أن المشكلة ترتبط بعوامل سياسية و اقتصادية وثقافية. وركز على الاختلافات التاريخية و الثقافية بين (الشمال العربي المسلم) في عمومه و (الجنوب بثقافاته الأفريقية المتعددة) وأشار إلى أن مشكلة الجنوب تختلف عن مشكلة الأكراد في العراق، مثلاً، في أن الأخيرة تشكل مشكلة قومية مكتملة التكوين، بينما الجنوب لا يزال في طور التبلور القومي، وقد يقود تطور هذا

التبلور القومي إلى كيان جنوبي متماسك في إطار سودان موحد إذا وجد استجابة لمطالبه المشروعة (٥٨). وكانت المحاضرة باللغة الانجليزية في دار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، وحضرها عدد كبير من الطلاب الجنوبيين وشاركوا، لأول مرة، في مناقشاتها بحماس وحيوية (٥٩). وكانت أول ندوة تتناول المشكلة بعد طرحها للمناقشة العامة. وبعدها تتالت الندوات في جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة – وشاركت فيها كافة الأحزاب السياسية. وكانت تركز على أن حل المشكلة يتطلب عودة الجيش إلى ثكناته و استعادة الديمقراطية. ونتيجة لذلك منعت السلطات الأمنية تنظيم هذه الندوات، ولكن هذا الإجراء خلق تحدياً وسط طلاب جامعة الخرطوم. فتحركت التنظيمات الطلابية، بعضها كان يرى عدم الاستجابة للاستفزاز وبالتالي لا داعي لمواصلة الندوات. وكان الشيوعيون يقودون هذا التوجه. وكان هنالك رأي آخر يرى الاستمرار في الندوات وكان يقف معه الأخوان المسلمون وبقية التنظيمات – وحسب قرار الجمعية العمومية للطلاب، قام الاتحاد بتنظيم ندوة في ليلة ٢١/ أكتوبر/ ١٩٦٤ في إحدى ميادين داخليات البركس، وقامت الشرطة بمنع المواطنين من خارج الجامعة من حضور الندوة. كان المتحدثون يمثلون كل التنظيمات بالجامعة (٦٠). وحدث الاشتباك بين الطلاب و الشرطة التي كانت تحاصر مكان الندوة، واستشهد القرشي وجرح العشرات وبقية التفاصيل معروفة حتى سقوط الحكم العسكري و تكوين الحكومة الانتقالية ودخول البلاد في وضع سياسي جديد.

***

هوامش الفصل الأول

١/ نستخدم في هذه الدارسة اسم (حزب البعث العربي الاشتراكي) وأيضاً (حزب البعث العربى الاشتراكى السوداني وحزب البعث السوداني) تمييزاً له عن التنظيمات البعثية في الأقطار العربية الأخرى، وأيضاً لارتباط تجربة الحزب فى السودان بخصوصية انتماء السودان ودوره في محيطه العربي و الأفريقي وبتجربته السياسية المتميزة حسب تقدير الكاتب.

٢/ حزب البعث العربي الاشتراكي حزب قومي، له تنظيمات في كافة الأقطار العربية وقيادة قومية مركزية وقيادات قطرية. تأسس الحزب في سوريا في بداية الأربعينات (١٩٤٧) ثم انتشر في بلدان المشرق العربي الأخرى (العراق، الأردن، لبنان، فلسطين) وبلدان عربية عديدة من ضمنها السودان. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : شلبي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربى الاشتراكى، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٧، في عدة أجزاء.

٣/ برزت قيادة عبد الناصر كرمز لحركة التحرر القومي العربية بعد العدوان الثلاثي على قناة السويس ١٩٥٦ وربما منذ عام ١٩٥٥. وارتبط اسمه بأهم انجازات حركة التحرر القومي العربية في الخمسينيات و الستينيات بما في ذلك وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وحركة المقاومة الفلسطينية ودعم الحركات الوطنية في البلدان العربية الأخرى. ومن خلال ذلك اكتسب شعبية واسعة في المنطقة، وبعد وفاته استمر دوره في (الحركة الناصرية) المرتبطة بتوجهاته الفكرية و السياسية.

٤/ هي مملكة الفونج (١٥٠٥-١٨٢١) في الوسط و الشمال و الشرق، وسلطنة الفور (١٦٤٦-١٨٧٥) في الغرب؛ وسلطنات تقلي والمسبعات في كردفان.

٥/ انظر : عبد العزيز الصاوي ومحمد على جادين، الثورة المهدية في السودان، مشروع رؤية جديدة، دار الفارابي، الخرطوم، ١٩٨٧.

٦/ انظر حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السوداني.

٧/ تيم نبلوك، صراع السلطة و الثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجانى و محمد على جادين دار عزة، الخرطوم، ٢٠٠٦.

٨/ لمعرفة المزيد عن دور هذه الجمعيات انظر حسن نجيلة، مصدر سابق، ومذكرات خضر حمد وكتاب احمد خير (كفاح جيل) ومذكرات عبداللطيف الخليفة. يشير خضر حمد وعبد اللطيف الخليفة إلى مشاركة سودانيين في تنظيمات عربية في القاهرة خلال الأربعينات و في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

٩/ سنشير إلى ذلك في صفحات قادمة.

١٠/ شوقي ملاسي، أوراق سودانية، دار عزة، الخرطوم، ٢٠٠٥.

١١/ الأستاذان الأول و الثاني مصريان معروفان بتوجههما القومي و الثالث سوري من الكتاب البعثيين المعروفين في الخمسينيات و الستينات.

١٢/ يورد ملاسي معلومات كثيرة عن هذا التنظيم في أوراق سودانية.

١٣/ معلومات من المذكورين.

١٤/ معلومات من المرحوم د. محمد بشارة عبد الرحمن و المرحوم محمد احمد طه.

١٥/ إفادة عمر مهاجر.

١٦/ في عام ١٩٥٨ كان هناك تنظيم بعثي مصري و اسع نسبياً وسط طلاب الجامعات تحدث عنه د. جلال احمد أمين فى مذكراته، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٧ واحمد بهاء الدين في صحيفة الشرق الأوسط بعد وفاة ميشيل عفلق منتصف ١٩٨٩. ولكن قيام الجمهورية العربية المتحدة أدى إلى حلِّه كشرط من شروط تحقيق الوحدة المصرية/ السورية. ووجد الحل معارضة قوية من التنظيم المصري، ونتيجة لذالك قررت بعض قياداته بقيادة د. عصمت سيف الدولة الاستمرار في نشاطها تحت اسم جديد وأسس جديدة. أنظر ايضاً مذكرات جلال الامين، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٧/ هنالك إشارة إلى ذلك في كلمة ميشيل عفلق بمناسبة ذكرى تأسيس حـزب البعث في ابريل ١٩٥٩ – انظر الأعمال الكاملـة، دار الحريـة، بغـداد، ١٩٩٠.

١٨/ نشرت جريدة البعث كلمة ميشيل عفلق في استقبال الوفد، ونشرت بعد ذلك في المصدر السابق. والكلمة فيها إشارات عديدة لتجربـة حـزب الحركـة الوطنية السورية التقليدي (الكتلة الوطنية) ولفشله في إنجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال بسبب تركيبته التقليدية و العـشائرية و البرجوازيـة. كأنـه يحذرهم من السير في هذا الطريق ويدعوهم للاستفادة مـن التجربـة (...) وإضافة إلى ذلك يورد ملاسي في أوراقه وكـذلك سـيد احمـد الحردلـو معلومات كثيرة حول احتكاك سودانيين بقيادات بعثية في القاهرة و بيـروت ودمشق. و المرحوم محمد عبد الجواد يشير إلى أن بعثياً أردنياً كان يعمـل مديراً للبنك العربي في الخرطوم في النصف الثاني للخمسينيات، وانه بـذل جهدا كبيراً في شرح أفكار الحزب في أوساط المثقفين في الخرطوم، إضافة إلى توفير كتب ونشرات حزبية بما في ذلك جريدة البعث السورية. ويشير سعيد حمور إلى أنه كان يحصل على جريدة البعث وكتب بعثية بشكل منتظم فى تلك الفترة.

١٩/ حسن احمد عبد الهادي من أسرة تجارية خرطومية معروفـة تـسكن فـي الخرطوم شرق، شمال مستشفى الخرطـوم. فـي النـصف الثـاني مـن الخمسينيات التحق بكلية الطب، جامعة بغداد بالعراق. وهناك ارتبط بحزب البعث العراقي. وفي ١٩٥٩ طرد من العراق مع مجموعـة كبيـررة مـن الطلبة البعثيين من بلدان عربية أخرى، وذلك بعد تـصاعد الـصراع بـين القوى القومية وحزب البعث من جهة ونظام عبد الكريم قاسـم و الحـزب الشيوعي العراقي من جهة أخرى. وواصلت هذه المجموعة دراسـتها فـي الجامعات المصرية ومن ضمنها عبد الهادي، الذي التحق بكلية الطب جامعة عين شمس. ويبدو أن التنظيم البعثي في القاهرة قد كلفه بالعمل على تأسيس تنظيم بعثي في السودان. وبعد ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣ فى العراق عاد إلـى بغداد. وبعد تخرجه انقطع عن العمل الحزبي بـسبب صـراعات التجربـة

العراقية. وفي الخرطوم ظل يعمل في وزارة الصحة حتى وفاته في عام ٢٠٠٥ وكانت له علاقات وطيدة مع زملائه البعثيين السودانيين.

٢٠/ ضمت الخلايا الأولى : شوقي ملاسي، أبوبكر مزمل، سعيد ميرغني حمور، عاطف محمود، الطاهر عوض الله، بدر الدين مدثر، محمد سليمان الخليفة، يوسف همت، نصر علي نصر، كمال وهبة، عبد العزيز الصاوي وآخرين. وكانت في مستوى فرقة حزبية، حسب النظام الداخلي لحزب البعث، وهى التنظيم القاعدي في هيكله التنظيمي.

٢١/ إفادة كمال وهبة.

٢٢/ معظم عناصر هذه المجموعة شاركت في العمل السياسي العام ضد الحكم العسكري، خاصة مظاهرات الاحتجاج ضد اعتقال لوممبا وضد شروط تهجير النوبيين بعد اتفاقية مياه النيل. وبعضهم شارك في مؤتمر الطلبة الذي تأسس في نهاية الأربعينات، وكان يسيطر عليه الشيوعيون، ولكنه لم يكن مقتنعاً بالماركسية وكان يرفض توجهات الأخوان المسلمين. وكان يبحث عن أرضية فكرية وسياسية جديدة وجدها في الفكر القومي الاشتراكي. انظر أوراق سودانية، خاصة المقدمة.

٢٣/ أهم الكتب المتداولة وقتها : كتاب في سبيل البعث، ميشيل عفلق، وكتاب لماذا الاشتراكية الآن، و معالم الحياة العربية الجديدة، منيف الرزاز، وكتاب في دروب القومية العربية، عبد الله عبد الدائم، معركة المصير الواحد، ميشيل عفلق -

٢٤/ إفادات الطاهر عوض الله وعبد العزيز الصاوي و الكاتب.

٢٥/ هنالك كتب عديدة تتناول هذه الخلافات يمكن الرجوع إليها. انظر عبد العزيز الصاوي، العلاقة الناصرية البعثية : دراسة استطلاعية في أزمة الثورة العربية، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٧.

٢٦/ شوقي ملاسي، مصدر سابق.

٢٧/ الأول كان يصدر مجلة الصباح الجديد في الخرطوم. و الثاني و الثالث من القيادات الاتحادية المعروفة وقتذاك.

٢٨/ من العناصر التي كانت لها علاقة مع مدير البنك العربي المشار إليه في الهامش ١٨.

٢٩/ بعض الطلاب الجنوبيين في جامعة الخرطوم كانوا يقولون (أن هؤلاء الاشتراكيين العرب أوضح ناس في مسالة الهوية السودانية الجامعة، حيث يقرون بالاختلاف الثقافى والتاريخى بين الشمال والجنوب، رأيهم هذا لا يشبه رأي الأحزاب الأخرى) حدث ذلك في مشاركتهم في ندوة حول الجنوب قدمها المرحوم عبد الله محمد عبد الرحمن في ١٩٦٤. ومن جهة أخرى أفاد اسحق شداد انه التقى المرحوم عبد الخالق محجوب في تلك الفترة و ناقشه حول ظهور حركة التيار القومي فى الجامعات ووصف الاشتراكية العربية بأنها اشتراكية برجوازية صغيرة. ونصح شداد بان يعمل شباب التيار القومي مع الجبهة الديمقراطية لأنه لا مجال لنشؤ أحزاب جديدة في السودان.

٣٠/ نذكر منهم د. فرج سعيد بن غانم، كلية الاقتصاد، أصبح في ١٩٩٧ رئيس وزراء اليمن، وسعيد عبد الخير، الآداب، وحسين بارباع، كلية العلوم، محمد عبد الله الجفري، العلوم، من أسرة الجفري المعروفة في جنوب اليمن، و احمد عيدروس، العلوم، بعد تخرجه عمل مع الجبهة القومية و الحزب الاشتراكي الذي حكم جنوب اليمن سنوات طويلة.

٣١/ شهدت تلك الفترة : ثورة اليمن، ١٩٦٢/٩ انتصارات الثورة الجزائرية في ١٩٦٢ و إعلان استقلال الجزائر، ثورة العراق، ١٩٦٣/٢، ثورة سوريا ١٩٦٣/٣ انتصارات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب وغيرها.

٣٢/ بدأت العلاقة في تلك الفترة من خلال شوقي ملاسي وبدر الدين مدثر. و استمرت بعد ذلك من خلال رفاق عديدين منهم الكاتب حتى نهاية السبعينات عندما قامت سلطات الأمن بقفل المكتبة. كانت مصدراً هاماً للكتب والمجلات البيروتية، والقومية منها بشكل خاص، مثل مجلات الأحرار، الهدف، الحرية. أشار إلى ذلك محمد أبو القاسم حاج حمد في كتابه : السودان :المأزق التاريخي، وإبنه الكاتب عند وفاته بمقالة في جريدة السوداني، بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٠ بعنوان: حامد المطري فقيد الثقافة.

٣٣/ صدر في مارس ١٩٦٢ باسم تنظيم الطليعة التقدمية العربية بجامعة القاهرة فرع الخرطوم و الجبهة العربية الاشتراكية بجامعة الخرطوم كخط سياسي لنشاطها السياسي اليومي.

٣٤/ المنهج القومي الاشتراكي مصطلح يحدّد منهج تنظيمات التيار القومي الاشتراكي مقارنة بمناهج الحركات السياسية الأخرى. وهو منهج يربط بين العوامل الوطنية والقومية والطبقية (الاقتصادية / الاجتماعية) في تحليل الواقع العربي ومن ضمنه الواقع السوداني. وفي فترة لاحقة أطلق عليه د. إلياس فرح و د. منيف الرزاز، المفكران البعثيان المعروفان، مصطلح (المنهج العلمي الجدلي و التاريخي) انظر منيف الرزاز، فلسفة القومية العربية، جزءان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ١٩٧٦.

٣٥/ كانت جبهة المعارضة تضم أحزاب الأمة، الاتحادي، الشيوعي و الأخوان المسلمين. وكانت تعتمد في نشاطها على المذكرات و اللقاءات مع المجلس العسكري الحاكم.

٣٦/ محمد أبوالقاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، مكتب الدراسات والبحوث العالمية، ١٩٩٦، ص ٢٤٣ – ٢٤٩.

٣٧/ مثلت في المؤتمر مدارس بور تسودان، وادي سيدنا و الكلية القبطية بالخرطوم.

٣٨/ مثّل حركة القوميين العرب عبد المنعم الشيخ، مهندس زراعي، كان يعمل بوزارة الزراعة. تخرج من الجامعة الأمريكية ببيروت، وهناك ارتبط بالحركة. وهى حزب سياسي شبيه بحزب البعث في تنظيمه وبعض شعاراته وكان يقودها د.جورج حبش. وفي عام ١٩٦٢ زار الخرطوم يحي حداد، فلسطيني كان يدرس وقتها بجامعة الإسكندرية وكان ينتمي للحركة، وذلك لتأسيس تنظيم حركي في السودان. وكانت له مناقشات ممتدة مع قيادات تنظيمات التيار القومي في الجامعتين.

٣٩/ محفوظات احمد إبراهيم خلف الله. ونشرت خلاصة قرارات المؤتمر في كتاب عبد العزيز الصاوي ومحمد على جادين، بانوراما تاريخ التيار القومي وحزب البعث في السودان، دار النجومي، الخرطوم ١٩٨٨.

٤٠/ ثورة ٨ مارس ١٩٦٣ (١٤ رمضان) أدت إلى صعود حزب البعث العراقي للسلطة بالتحالف مع قوى قومية أخرى. ولكن الصراعات مع القوى الأخرى أبعدته في انقلاب نوفمبر ١٩٦٣.

٤١/ خاطب الحشد طالب الحقوق وقتها بدر الدين مدثر، بخطاب مكتوب أعده التنظيم البعثي السوداني.

٤٢/ بلغ عدد المعتقلين ٢٣ طالباً بينهم ثلاثة طالبات. وكانت تلك أول مرة تعتقل فيها طالبات. شارك في الدفاع عن المتهمين عدد من المحامين بقيادة شوقي ملاسي المحامي، كان من بينهم محمد سليمان الخليفة، عبد الله محمد عبد الرحمن، حسب افادة عبدالباسط احمد يوسف المحامى الطالب وقتها بجامعة القاهرة فرع الخرطوم.

٤٣/ يشير شوقي ملاسي المحامي في (أوراق سودانية) إلى بدايات هذا النشاط.

٤٤/ في تلك الفترة تكونت جمعيات عديدة مثل جمعية الصداقة السودانية الألمانية، وضمن هذا الإطار جاءت جمعية التضامن العربي واستطاعت تنظيم رحلات طلابية للقاهرة في السنوات ٦٢، ٦٣، ١٩٦٤. وقامت أيضاً باستضافة مجموعة طلاب مصريين في عام ١٩٦٣ و ١٩٦٤م.

٤٥/ ساعد حسن احمد عبد الهادي وسيد احمد الحردلو الطالبان وقتها في الجامعات المصرية في تنظيم لقاءات مع عدد من البعثيين العراقيين، بينهم صدام حسين، الطالب وقتها بجامعة القاهرة، ومع بعثيين أردنيين و سوريين. ونظموا أيضاً لقاءات مع أدباء وكتاب مصريين معروفين بتوجهاتهم الوطنية و القومية مثل : رجاء النقاش، احمد بهاء الدين، صلاح عبد الصبور، عبد المعطي حجازي وغيرهم. وذلك إضافة إلى اللقاءات و الزيارات التي كان ينظمها اتحاد طلاب مصر و منها زيارة لقطاع غزة الذي كان وقتها تحت الإدارة المصرية.

٤٦/ تبدو هذه الفكرة شبيهة بالتنظيم القومي لحزب البعث. وهي تستند إلى أن الحزب القومي يمثل نموذجاً للأمة العربية الموحدة حسب تعبيرات ميشيل عفلق. ومن الناحية العملية يعني ذلك رفض الوحدة الممكنة الآن (الفيدرالية مثلاً) وحتى النظام الاقليمى العربى (الجامعة العربية) وجهوده في خطوات

التكامل والوحدة، انتظاراً لوحدة اندماجية كاملة بعد بناء الحركة أو الحزب القومي الواحد.

٤٧/ هو د. الطاهر عوض الله. كان وقتها قد تخرج في كلية التجارة، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، ويعمل بوزارة الزراعة. وموقفه هذا يمكن إرجاعه إلى ميله للنقاشات الفكرية و ارتباطه الشديد بمصر وقيادة عبد الناصر وربما لعلاقاته الحميمة مع الاتحاديين من خلال خاله المرحوم محمد احمد المرضي، القيادي الاتحادي المعروف. ويشير المذكور، في مقابلة أخيرة معه، إلى انه التقى عبد الله الريماوي، الزعيم البعثي الأردني، الذي انشق عن حزب البعث وارتبط بالتيار الناصري في ١٩٦١، في القاهرة وناقشه في الصراع الناصري / البعثي و اقتنع بوجهة نظره حول ضرورة ارتباط البعث بقيادة عبدالناصر كمدخل وحيد لتقوية و تعزيز حركة الثورة العربية في تلك الفترة. ولذلك لم يتردد في إعلان موقفه.

٤٨/ تشير وثيقة حزبية إلى أن الانقسام شمل سبعة من أعضاء الطليعة، فيهم بعثي واحد إضافة إلى عوض الله – ولكن الانقسام جذب عناصر كثيرة أخرى لم تكن منظمة في تنظيم الطليعة التقدمية و بعضهم من خارج الجامعة، حسب افادة احمد ابوجبة المحامى.

٤٩/ هذا المؤتمر يمثل المؤتمر الثالث للتنظيم البعثي السوداني. المؤتمر الأول كان في ١٩٦١ و الثاني في ١٩٦٢. وكان التنظيم في مستوى فرقة حسب النظام الداخلي لحزب البعث.

٥٠/ الحركات القومية التي اعتمدها الخط القومي التقدمي العام تشمل : قيادة عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حزب البعث العربي الاشتراكي، الثورة الجزائرية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب والحزب الاشتراكي اليمني.

٥١/ لمتابعة الصراع الناصري / البعثي، انظر : عبد العزيز الصاوي، العلاقات البعثية / الناصرية، مصدر سابق. ويشار هنا إلى انه يمكن مقارنة هذا الانقسام بالانقسام الذي شهده الحزب الشيوعي السوداني في نفس الفترة تقريباً حول الموقف من الصراع الصيني / السوفيتي. فالأسباب العميقة في

الحالتين كانت واحدة تقريباً و تتمثل في صعوبات و تحديات سودنة الفكرة القومية والماركسية وربطها بحقائق الواقع السوداني.

٥٢/ كلية التجارة كانت تضم عدداً كبيراً من الطلبة المصريين. وكان معظمهم يصوت لتنظيم الطليعة. وعند الانقسام أصبحوا يصوتون للقوى الوحدوية، ربما بتوجيهات مباشرة من ادارة الجامعة.

٥٣/ يشمل ذلك بالطبع العلاقات مع حزب البعث حسب فكرة الخط القومي التقدمي العام. ولكن ظلت العلاقة مستمرة، بشكل متقطع، مع القيادة القومية – وتشير الوثائق الحزبية إلى أن مؤتمر ١٩٦٣ قد ركز على سرّية التنظيم البعثي والمحافظة على وحدة حركة التيار القومي.

٥٤/ هذا أول إضراب من نوعه في السودان، وشارك فيه : محمد سليمان الخليفة، يوسف همت، علي العمرابي، عبد الباسط الكدرو، سامي على شوقي وأحمد أبو جبة.

٥٥/ بعد الانقسام تعرض محمد سليمان لمضايقات شديدة من إدارة الجامعة، بما في ذلك إسقاطه في الامتحانات الدورية والنهائية في كلية الحقوق.

٥٦/ في هذه الفترة تحركت نقابات العمال و اتحاد مزارعي الجزيرة وقفزت إلى قياداتها عناصر ديمقراطية، وهو تطور لا يتماشى مع جمود جبهة المعارضة ولا مع خط النضال من داخل المؤسسات الشرعية.

٥٧/ كانت قيادة عبد الناصر والثورة الجزائرية تلعبان دوراً فعالاً في حركة التحرر الأفريقي في تلك الفترة، وكذلك ملك المغرب محمد الخامس، جنباً لجنب مع سيكوتوري ونيكروما ولوممبا وجوموكنياتا.

٥٨/ اعتمدنا في تلخيص الفكرة الأساسية للمحاضرة على ذاكرة بعض الذين حضروها ومن لهم معرفة كبيرة بأفكار المرحوم.

٥٩/ يشير عبد المنعم محمد عبد الرحمن إلى أن جوزيف قرنق، القيادي الشيوعي الجنوبي المعروف، قد حضر تلك المحاضرة ودخل في مناقشة طويلة مع المحاضر – و المعروف أن الطلبة الجنوبيين كانوا لا يشاركون في النشاطات الطلابية الثقافية. ولذلك كانت مشاركتهم في تلك الندوة ملفتة.

وفي مناقشاتهم أثاروا مشاركة الشماليين في تجارة الرقيق. فرد عليهم المحاضر بما تم تلخيصه في مانشيت جريدة الرائد لليوم التالي "لا ننكر تجارة الرقيق ولكننا لا نقرها".

٦٠/ شارك في الندوة ممثلون لتنظيمات الأخوان المسلمين، الجبهة الديمقراطية، المؤتمر الاشتراكي الديمقراطي، الجبهة الاشتراكية، الجبهة العربية الاشتراكية والجبهة الوطنية الأفريقية (الجنوبيون) ومثل الجبهة العربية الاشتراكية مقبول حاج محمد، طالب الحقوق وقتها، وبعد تخرجه عمل قاضيا بالهيئة القضائية حتى وفاته في بداية التسعينات.

***

الفصل الثاني

فترة التأسيس و البناء

الحركة السياسية في ظروف جديدة:

١/ أكدت ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤، بتطوراتها المعروفة، صدق وسلامة الخط السياسي لتنظيمات حركة التيار القومي في الفترة السابقة (١). فقد تفجرت الثورة من خلف ظهر جبهة المعارضة وخط (النضال من داخل المؤسسات الشرعية) الذي اعتمده الحزب الشيوعي في بداية ١٩٦٣. وكان ذلك دليلا على ثقة التيار القومي في الحركة الشعبية و على إمساكه بالعوامل الأساسية في تطور الواقع الوطني. ولكن قدراته العملية لم تمكنه من القيام بدور عملى أساسي في تطورات الأحداث. ومع ذلك فقد ساهمت تنظيماته الطلابية في تطورات الثورة منذ بدايتها وشاركت عناصره الأساسية في أوساط المحامين و الموظفين والطلاب بفاعلية مشهودة في التحركات التي أدت إلى تكوين جبهة الهيئات وإعلان الإضراب السياسي العام (٢). وشاركت في تكوين لجان الإحياء لدعم الإضراب السياسي في العاصمة (٣). وساعد ذلك في إبراز حركة التيار القومي كحركة نامية ونشطة وسط القوى السياسية الأخرى. والمهم هنا أن انتصار الثورة كشف تخلخل الواقع السياسي وتفكك الأحزاب التقليدية الكبيرة ودخول الحزب الشيوعي والأخوان المسلمين في مرحلة الأزمة. وذلك إضافة إلى دخول دوائر واسعة من سكان القطاع التقليدي إلى ساحة العمل السياسي واتساع قاعدة الوعي الديمقراطي والاشتراكي، وانعكس كل ذلك في ثلاثة ظاهرات هامة في المسرح السياسي، تمثلت في الآتي :

١. ظهور محاولات عديدة لإنشاء أحزاب قومية جديدة في أوساط المتعلمين (٤). وذلك إضافة إلى حركة التيار القومي، التي تابعنا تطوراتها في الفصل الأول من هذا الكتاب. وفي الوقت نفسه شهدت الساحة مناقشات ودعوات واسعة لقيام (حزب اشتراكي ديمقراطي جماهيري) يكون بديلا للأحزاب الوطنية التقليدية و الحزب الشيوعي. وهذه المناقشات و الدعوات كانت انعكاساً لضغوط الواقع وتأثيرات تجارب حركة التحرر القومي العربية في مصر و الجزائر، بشكل خاص، وتجارب حركات التحرر الوطني في أفريقيا والعالم الثالث بشكل عام (٥). وكانت تشير ايضاً إلى تحولات تحتية ظلت تجري في الواقع الوطنى وداخل الأحزاب السياسية، و تعبّر عن الحاجة لظهور تيارات فكرية سياسية جديدة.

٢. بعد عودة الأحزاب السياسية للعمل السياسي برزت تأثيرات هذين العاملين المشار اليهما فى سطور سابقة (ضغوط الواقع الوطنى وتأثيرات حركة التحرر القومى العربية) بشكل واضح، في برامجها وشعاراتها السياسية. فقد تبنى حزب الشعب الديمقراطي الشعارات القومية وتوجهات قيادة عبد الناصر في المنطقة. وكذلك فعل الحزب الوطني الاتحادي، ولكن بدرجة اقل (٦). وامتد ذلك للحزب الشيوعي السوداني، مقارنة بموقفه المعادي للخط القومي والثورة المصرية في السنوات السابقة. وساعده في ذلك تأييد الشيوعيين المصريين للثورة المصرية وقيامهم بحل حزبهم والعمل من داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، إضافة إلى موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد لحركة التحرر القومي العربية والثورة المصرية (٧). ونتيجة لذلك قامت الأحزاب بإجراء تغييرات هامة في برامجها وشعاراتها لتتلاءم مع هذه التطورات. وفي الجانب الآخر بقى حزب الأمة وحركة الأخوان المسلمين في مواقفهما السابقة مع تطورات أساسية في بعض أساليب العمل و مجالات الإصلاح السياسي (٨).

٣. في هذه الفترة ظهرت أيضا التنظيمات الإقليمية في الشرق و جبال النوبة ودارفور، إضافة إلى الحركة الجنوبية السياسية و المسلحة. وظهور هذه التنظيمات كان يؤشر اتساع دائرة الوعي الديمقراطي ورغبة قطاعات واسعة في التحرر من قبضة الأحزاب التقليدية (٩)...

المهم، كل هذه الظواهر كانت تعبر عن حاجة موضوعية، في قلب الواقع الوطني، لتيارات سياسية جديدة قادرة على استكمال مهام مرحلة ما بعد الاستقلال. وكلها كانت تنطلق من أرضية واحدة، هي رفض الأحزاب السياسية القائمة وقتها و البحث عن حركات جديدة. وذلك انطلاقا من ضغوط الواقع الوطني والتأثيرات الايجابية لحركة التحرر القومي العربية. ونشير إلى أن هذه التطورات ظلت تتفاعل منذ السنوات الأخيرة في فترة الديمقراطية الأولى وخلال فترة الحكم العسكري الأول واستبانت، بشكل واضح، بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤. ووسط هذا المناخ الجديد، القلق وغير المستقر، شقت تنظيمات حركة التيار القومي الاشتراكي طريقها لبناء تنظيمها الموحد خلال فترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩).

حركة التيار القومي بعد أكتوبر :

٢/ بعد انتصار ثورة أكتوبر ١٩٦٤ قامت تنظيمات التيار القومي بالعمل على إعادة تنظيم صفوفها على أساس (الخط القومي التقدمي العام) وذلك من خلال الاستفادة من ظروف الانفراج الديمقراطي الواسع. ووقتها كان قد تخرج من الجامعتين والمدارس الثانوية عدد كبير نسبياً من أعضائها. وبما انه لم يكن هنالك تنظيم خارج الإطار الطلابي، فقد قام هؤلاء بدعم تنظيماتهم السابقة. وفي أثناء الانتفاضة شاركوا في قيادة المظاهرات والعمل في بعض النقابات وجبهة الهيئات بفروعها المختلفة. وبعد تكوين الحكومة الانتقالية قامت مجموعة من القيادات بإعداد خطوط وأفكار سياسية عامة حول الوضعية السياسية الجديدة وآفاق تطورها، إضافة إلى أفكار حول الخط السياسي الملائم. ونتيجة لذلك عقدت ندوة محصورة لمناقشة هذه الخطوط، شاركت فيها التنظيمات الطلابية وعدد من الخريجين (١٠). وشملت أجندتها :

١. تحليل الوضعية السياسية الجديدة.

٢. إعادة فتح الحوار مع المجموعة المنشقة في ١٩٦٣ ودعوتها للعمل المشترك في تنظيم قومي موحد.

٣. مستقبل حركة التيار القومي الاشتراكي في ضوء نتائج (فترة العفوية والإرهاصات) السابقة...

وقامت هذه الندوة بمناقشة هذه الأجندة وتوصلت إلى قرارات هامة يمكن تلخيصها في الآتي:-

• ناقشت مشروع التحليل السياسي المشار إليه. وهذه هي المرة الثانية التي تناقش فيها حركة التيار القومي مثل هذا التحليل بهدف التعرف على ملامح الوضعية السياسية القائمة و تحديد خط سياسي ملائم لموقفها و نشاطها العملي. وشمل المشروع عدة محاور (١١). و توصلت المناقشات إلى أن القوى السياسية فى الفترة السابقة ركزت على القضايا السياسية وأهملت القضايا الاقتصادية / الاجتماعية، وذلك بحكم ارتباطها بقوى شبه الإقطاع والبرجوازية التجارية النامية، وفى القضايا السياسية ركزت على قضايا استعادة الديمقراطية ومشكلة الجنوب. وأشارت إلى جمود جبهة المعارضة وضعف دورها طوال فترة الحكم العسكرى، وإلى أن الثورة تفجرت من خلف ظهرها. ولذلك برزت جبهة الهيئات كقيادة فعلية لحركة الثورة. ويشير التحليل إلى أن طبيعة (الفئات البرجوازية الصغيرة) التي تكونت منها قيادة هذه الجبهة، تتسم بالتردد والمساومة وضعف التجربة في العمل السياسي، وكل ذلك لم يساعدها في تحمل قيادة الثورة حتى نهايتها (١٢). ومن خلال ذلك توصلت المناقشات إلى أن مرحلة ما بعد سقوط النظام العسكري هي (مرحلة أحزاب الوسط بالتحالف مع القوى اليسارية) وذلك بحكم طبيعة أهدافها الوطنية والديمقراطية والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيقها (جماهير المزارعين والعمال والفئات البرجوازية الصغيرة و المتوسطة) (١٣). ونتيجة لذلك قررت الندوة دفع بعض رموزها للعمل فى احزاب الوسط (١٤). وذلك بهدف المشاركة في تطويرها لتحمل مسؤوليات وتنفيذ برنامج المرحلة، إضافة إلى تمكين تنظيمات التيار القومي والبعثي من الاقتراب من واقع السياسة الحزبية والتعلّم من تجاربها العملية.

• وبجانب ذلك قررت الندوة إعادة فتح الحوار مع المجموعة المنشقة، وذلك بهدف إقناعها بضرورة بناء تنظيم قومي موحد على أساس فكرة (الخط القومي التقدمي العام) استناداً إلى قرارات المؤتمر التداولي في ١٩٦٣ ودروس تجربة الانقسام. وهذه المجموعة ظلت تعمل في الوسط الطلابي طوال العامين السابقين باسم القوى الوحدوية الاشتراكية.

• وبجانب التحليل السياسي وفتح الحوار مع المجموعة المنشقة، قررت الندوة الشروع العملي في بناء التنظيم القومي انطلاقاً من كافة التنظيمات الملتزمة بالخط القومي التقدمي العام. ووضعت برنامجاً محدداً للبدء في العمل. وشمل ذلك تكوين لجنة تمهيدية لمتابعة تنفيذ قرارات الندوة والإشراف على العمل اليومي (١٥). وركز برنامج العمل التنظيمي على التمسك بالمنهج (الثوري) في البناء الحزبي وعدم الانسياق وراء الأساليب (التقليدية والبلدية) حسب تعبيرات تقرير الندوة. وأكد أيضاً التركيز على الشباب والطلاب والابتعاد عن العناصر المرتبطة بالسياسة التقليدية.

٣. هكذا توصلت الندوة إلى نقطة البداية الصحيحة، أي ترسيخ وحدة تنظيمات التيار القومي الاشتراكي وسط الطلاب والشباب والخريجين. وهي المهمة التي بدأت في مؤتمر ١٩٦٣ ولكنها تعثرت نتيجة الانقسام الذي حدث في نفس ذلك العام. وساعدها في ذلك الحراك السياسي الذي وفرته ظروف ما بعد ثورة اكتو ١٩٦٤، ونتائج مواجهة الانقسام، و اتساع خلايا التنظيم البعثي في وسط التنظيمات الطلابية ومجموعات الخريجين (١٦). وهذه التطورات أدت إلى تماسك وحدة هذه التنظيمات كخطوة تمهيدية تستهدف ترسيخ وحدة حركة التيار القومي وبناء مركزها القيادي الموحد. ولذلك كان لقرارات الندوة تأثير واسع في تنشيط العمل وتوسيعه في مجالات جديدة في العاصمة والأقاليم. وبذلك بدأت فترة جديدة تتميز بالجدّية والتخطيط والخطوات العملية. وبعد الندوة تواصلت الحوارات مع المجموعة المنشقة. ولكنها لم تنجح، بسبب تزمت قيادتها وتمسكها بخطها الناصري، وأيضاً نتيجة لارتباطها بعناصر ودوائر خارج المجال الطلابي، كانت ترفع شعارات ناصرية (١٧). وبذلك انقطعت الحوارات وظلت

هذه المجموعة تشق طريقها المستقل تحت اسم (القوى الوحدوية) في مجال الطلاب واسم (القوميين العرب) في المجالات الأخرى. ولذلك واصلت اللجنة التمهيدية نشاطها في بناء تنظيماتها والتحضير لمؤتمرها المركزي. فقامت بطباعة تحليل نوفمبر ١٩٦٤ ومناقشته مع التنظيمات الطلابية ومع قيادات من الأحزاب الأخرى. وقامت أيضاً بإصدار بيانات حول القضايا المطروحة في تلك الفترة والمشاركة في ندوات عامة في الجامعات والمعاهد العليا، وذلك إضافة إلى متابعة خطة العمل في أحزاب الوسط. ومع أن العمل وسط الوطني الاتحادي لم يستمر طويلاً، فقد استمر الذين عملوا في حزب الشعب الديمقراطي واستطاعوا أن يلعبوا أدواراً هامة بمساعدة من شيخ على عبد الرحمن وقيادات أخرى (١٨). وتشير نشرة داخلية حزبية إلى أن خطة العمل في أحزاب الوسط حققت ايجابيات عديدة، شملت دخول بعض قيادات التنظيم في العمل السياسي العام، توسيع المعرفة بواقع هذه الأحزاب والأحزاب الأخرى، طرح رموز سياسية في النشاط العام، طرح الفكر القومي واستنتاجات تحليل ١٩٦٤ في أوساط سياسية واسعة نسبياً، ودعم توجهات شيخ على عبد الرحمن في حزب الشعب الديمقراطي في مواجهة العناصر الطائفية والرجعية... الخ (١٩). و في الجانب الآخر عملت اللجنة التمهيدية على طرح مواقف التنظيم من القضايا المختلفة من خلال منبرها المستقل أو العمل مع قوى سياسية أخرى (٢٠). وفي يوليو١٩٦٥ دعت إلى ندوة ثانية ضمت التنظيمات الطلابية وبعض الخريجين وناقشت هذه الندوة تقرير اللجنة التمهيدية حول نشاطها. وبعد مناقشات طويلة توصلت الندوة إلى تكوين ثلاثة مكاتب (تنظيمي، ثقافي، سياسي) تتولى العمل الحزبي والتحضير للمؤتمر الأول للتنظيم في اقرب وقت ممكن. وحدّدت مهام كل مكتب. وكلف المكتب التنظيمي بان يكون حلقة اتصال بين لجان التحضير للمؤتمر (المكاتب الثلاثة) وتنظيمات الاشتراكين العرب في الجامعات والمدارس والمدن المختلفة (٢١). وقررت ايضاً إيقاف الحوار مع المجموعة المنشقة والعمل لبناء تنظيم قومي على أساس فكرة (الخط القومي التقدمي العام) ونتيجة لذلك بدأت المكاتب الثلاثة في ممارسة نشاطها. وفي نهاية ١٩٦٥ عقدت المكاتب اجتماعاً موسعاً لمتابعة سير

العمل، وقرر الاجتماع استعجال إعداد وثائق المؤتمر المركزي وعقده في صيف ١٩٦٦ (٢٢). وهكذا استطاعت لجان التحضير للمؤتمر (٢٣) العام لتنظيمات حركة الاشتراكيين العرب خلال عام واحد انجاز مهام عديدة وكبيرة : وحدت التنظيمات القائمة حول فكرة الخط القومي التقدمي العام وتحليل ١٩٦٤ وإستراتيجية الوسط، وركزت العمل التنظيمي بشكل معقول، وأنشأت تنظيمات جديدة في مدارس ومعاهد ومدن عديدة، وأسست أول مطبعة رونيو في تاريخ تنظيمات حركة التيار القومي (٢٤)، وأصدرت أعداداً من المجلة الداخلية الخ... ورغم أن عام ١٩٦٥ قد ظل يشهد تطورات سياسية عديدة، في المستوى الوطني و العربي على السواء، فقد استطاعت لجان التحضير تحقيق الكثير وبقى أن ينعقد المؤتمر المركزي في موعده ليعلن دخول حركة التيار القومي في طور جديد.

٤. كان التنظيم البعثي قد توصل فى ١٩٦٥ إلى خطة محددة حول تطور حركة التيار القومي في السودان. وشمل ذلك ضرورة العمل على وحدة تنظيماتها، استناداً إلى التفاعل مع كافة تيارات الحركة القومية وتجنب الدخول في صراعات مع القوى الناصرية وعدم نقل الصراع الناصري / البعثي الجاري وقتها إلى داخلها (...) وهذه الموجهات ظلت تحكم تطورات هذه التنظيمات حتى انعقاد الندوة الثانية لتنظيمات الاشتراكيين العرب. وارتبط ذلك بأحداث سياسية هامة شهدتها الساحة العربية في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤. فوقتها برز إلى السطح الصراع الناصري / البعثي في المنطقة وبرزت أيضاً صراعات واسعة وعنيفة وسط حزب البعث العربى الأشتراكي في العراق وأدت إلى سقوط النظام البعثي هنالك في نهاية ١٩٦٣ وسيطرة القوى الناصرية على السلطة (٢٥). وامتدت هذه الصراعات في السنوات اللاحقة إلى حزب البعث السوري، بين القيادة القطرية السورية والقيادة القومية للحزب. وكان لهذه التطورات تأثيراتها الايجابية في تركيز فكرة الخط القومي التقدمي العام وسط حركة التيار القومي والتنظيم البعثي السوداني، كما أكدت ذلك الندوة الأولى والثانية لحركة الاشتراكيين العرب. وتشير وثيقة حزبية صدرت فى تلك الفترة إلى (انه مهما كانت الصيغة التي ستتخذها العلاقة النهائية بين حركة التيار القومي والتنظيم البعثي في السودان من

جهة وأطراف حركة الثورة العربية في الخارج من جهة اخرى، فأنها ستكون علاقة اخذ و عطاء. فهي تلتزم بالخطوط الفكرية التي تولدت من تجربة حركة التحرر القومي العربية في مجموعها، وفي نفس الوقت تثري هذه التجربة بما تضيفه خصوصية الواقع السوداني) (٢٦). وفي متابعة الصراعات الجارية وقتها وسط حزب البعث في سوريا، استفاد التنظيم السوداني من وجود محمد سليمان الخليفة هنالك، حيث ساعد في توفير معلومات كثيرة وفي خلق علاقات وطيدة مع ميشيل عفلق، الأمين العام للحزب، وقياديين أخرين (٢٧). وبذلك ارتبط التنظيم البعثي، منذ بداياته الأولى، بكتابات عفلق ورؤيته الفكرية وبمواقفه حول الصراعات الجارية وقتها في صفوف الحزب وحول الوضع السياسي العام في المنطقة العربية. و تطورت هذه العلاقة في المؤتمر القومي الثامن، الذي شارك فيه التنظيم لأول مرة، وذلك في منتصف ١٩٦٥. ومن خلال هذه العلاقة طرح التنظيم رؤيته حول وحدة حركة التيار القومي الاشتراكي في السودان، من خلال أطروحة الخط القومي التقدمي العام، وأهمية ذلك في نمو وتطور التنظيم البعثي السوداني. ووجد ذلك تفهماً ودعماً كبيراً من القيادة القومية (٢٨). وكانت تنظر لهذا التوجه كتجربة جديدة يمكن الاستفادة منها في أقطار عربية أخرى. وبذلك ظل التنظيم البعثي يتابع تطورات الصراع داخل حزب البعث في سوريا و المنطقة، بين القيادة القومية، بقيادة عفلق، والتي كانت تدعو للانفتاح الديمقراطي وتطوير العلاقات مع قيادة عبد الناصر والثورة الجزائرية والحركات الوطنية والقومية العربية، من جهة، وبين مجموعة عسكرية ومدنية ظلت تسيطر على الحزب والسلطة فى سوريا، وكانت تعمل على محاربة وعزل القوى الوطنية والقومية الأخرى داخل سوريا وخارجها تحت شعارات يسارية متطرفة، (٢٩) ومع أن المؤتمر القومي قد نجح في احتواء هذا الصراع بإجراءات توفيقية، فقد تجدد الصراع بشكل واسع بعد قيام القيادة القومية في بداية ١٩٦٦بحلّ القيادة القطرية السورية والبدء في تفكيك سيطرة المجموعة المشار إليها على الدولة. ونتيجة لذلك قامت هذه المجموعة بانقلاب عسكري في فبراير ١٩٦٦ استولت عن طريقه على السلطة وأبعدت القيادة القومية وأنصارها واعتقلت أعضاءها..

كان الحدث كبيراً وله تأثير سلبي كبير في التنظيم البعثي السوداني، بشكل خاص، وحركة الاشتراكيين العرب بشكل عام. فالاختلافات والصراعات السياسية داخل أي حركة سياسية متوقعة ومفهومة، ولكن حسمها بالسلاح والانقلاب العسكري كان يمثل كارثة حقيقية. ومن الناحية العملية أدى ذلك إلى إضعاف حزب البعث العربي الاشتراكي فى المنطقة بشكل عام، وفي سوريا بشكل خاص، وتشويه صورته وسط الجماهير والقوى السياسية المختلفة، خاصة بعد تجربة ما حدث في العراق عام ١٩٦٣ – ومع ذلك، كان الحدث متوقعاً وسط التنظيم البعثي والكادر المتقدم وسط حركة الاشتراكيين العرب، بحكم متابعتهما للصراعات الجارية. ولذلك لم يترددا في إعلان موقفهما ضد الانقلاب وتوجهاته المعادية للانفتاح الديمقراطي، ومع القيادة القومية وتوجهاتها السياسية، وذلك من خلال بيان عام باسم حركة الاشتراكيين العرب شرحت فيه موقفها واستخدمت نفس تعبيرات بيانات القيادة القومية التي اتهمت فيها الانقلاب بالدكتاتورية والقطرية والفاشية (٣٠). وفي الوقت نفسه قامت حركة الاشتراكيين العرب بنشر مقالة في الصحف المحلية حول (الجذور التاريخية للانقلاب السوري) (٣١). وبذلك حسم الاشتراكيون العرب والتنظيم البعثي السوداني موقفهما مع القيادة القومية، بقيادة ميشيل عفلق. وعندما نشطت قيادات الانقلاب لكسب التنظيمات البعثية في الأقطار العربية الأخرى، أرسلت وفداً إلى الخرطوم (٣٢) للاتصال بقيادات التنظيم المعروفة. ولكنه وجد رفضاً حاسماً رغم ما قدمه من تطمينات حول (عقد مؤتمر قومي لمناقشة الأزمة الناشئة عن الانقلاب، وحول إمكانية معالجة وضعية القيادة القومية بطريقة ايجابية) وفي دمشق انخرط الطلاب السودانيون في سوريا في حركة مقاومة الانقلاب، وأدى ذلك إلى اغتيال الشهيد محمد حسني أبو زيد، الطالب وقتها في كلية الطب، جامعة دمشق، في ابريل من نفس العام. وقام زملاؤه ورفاقه بتشييعه في ساحة الجامعة (٣٣) وحتى الحدود السورية اللبنانية. وعند وصول الجثمان إلى الخرطوم (٣٤) شيعه أهله ومواطنو الخرطوم بحرى وزملاؤه ورفاقه إلى مقابر حلة خوجلي. وفي الوقت نفسه قام زملاؤه الذين وصلوا بصحبة الجثمان بالاتصال بنقابة المحامين السودانيين لإقناعها بمتابعة

قضية الاغتيال و التحقيق في ملابساتها. ومن خلالها تحولت إلى اتحاد المحامين العرب في القاهرة. وبذلك تحدد موقف التنظيم البعثي السوداني بالوقوف بجانب القيادة القومية وخطها السياسي والفكري. ومن خلال ذلك كانت له مساهمات متميزة في تلك الفترة، خاصة في الإعداد للمؤتمر القومي التاسع الذي عقد في بداية ١٩٦٨ في بيروت.

النشاط السياسي بعد أكتوبر ١٩٦٤:

٥. الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ شهدت تطورات سياسية عديدة وهامة. فقد تكونت الحكومة الانتقالية الأولى بعد مساومات بين جبهة الهيئات، التي قادت الثورة، وجبهة الأحزاب، والقيادات العليا في القوات المسلحة (٣٥). ونتيجة لذلك جاء تكوينها، برئاسة سر الختم الخليفة، من جبهة الهيئات، بشكل رئيسي، مع تمثيل رمزي للأحزاب الأساسية وبقاء الفريق إبراهيم عبود في رأس الدولة. وشرعت الحكومة الجديدة في إعداد برنامجها وتنفيذه بتركيز على حل مشكلة الجنوب والحرب الأهلية ومكافحة الفساد ومشاكل المواطنين. ومنذ البداية كان الصراع واضحاً بين القوى الحديثة والديمقراطية من جهة والقوى المهيمنة التقليدية والأخوان المسلمين من جهة أخرى. وشمل هذا الصراع قضايا سياسية عديدة وأدى في بداية العام ١٩٦٥ إلى حل الحكومة الانتقالية الأولى وتكوين الحكومة الانتقالية الثانية من القوى المهيمنة بشكل رئيسي وأبعاد جبهة الهيئات. وركزت هذه الحكومة على إجراء انتخابات سريعة أعادت حزبي الأمة والوطني الاتحادي للسلطة من جديد في منتصف ١٩٦٥ (٣٦). وفي هذه الفترة القصيرة التى أعقبت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ظهرت حركة الاشتراكيين العرب والتنظيم البعثي في المسرح السياسي من خلال مواقفها في الصراع السياسي والاجتماعي الجاري وقتها. وتركز نشاطها السياسي في العمل وسط حزبي الوسط والعمل مع القوى السياسية الأخرى، إضافة إلى نشاطها السياسي من منبرها المستقل باسم تنظيماتها الطلابية وسكرتاريتها المركزية – وفي كل ذلك كانت تنطلق من تحليلها السياسي الذي أصدرته في نوفمبر ١٩٦٤ وتوصيفها لمرحلة ما بعد أكتوبر باعتبارها (مرحلة أحزاب الوسط بالتحالف مع القوى اليسارية) وذلك لمواجهة ما

أسمته (الحلف الرجعي) المكون من (حزب الأمة والأخوان المسلمين وقيادة الوطني الاتحادي) ولذلك وجدت حركة الاشتراكيين العرب نفسها تعمل سويا مع قوى عديدة، شملت حزب الشعب الديمقراطي، و التيار الديمقراطي في الحزب الوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي السوداني وقيادات الحركة النقابية وسط العمال والمهنيين والموظفين وغيرهم. وبرز ذلك في كل المعارك السياسية التي شهدتها تلك الفترة حتى استقالة رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الأولى (٣٧). ومن خلال ذلك طرحت مواقفها المستقلة و المشتركة مع القوى الأخرى، وطرحت بعض رموزها السياسية. وإضافة إلى ذلك شاركت في دعم ثوار الكنغو، الذين كانوا يعملون في الحدود السودانية – الكنغولية، وفي دعم نضال المؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا في نضاله ضد حكومة الأقلية البيضاء هناك (٣٨). وفي الوقت نفسه تواصل دعمها لجبهة التحرير الارترية بقيادة عثمان صالح سبي، وذلك من خلال جمعية أنصار الثورة الارترية التي كونها طلاب التيار القومي في الجامعات، ومن خلال الندوات العامة و المساعدة في تطوير علاقات الجبهة مع سوريا عن طريق محمد سليمان الخليفة. وفي بداية ١٩٦٥ قامت سوريا بإرسال أسلحة متنوعة لثوار ارتريا وقام بالمساعدة في ترحيلها من الخرطوم حتى مدينة كسلا وإلى داخل الحدود الارترية مجموعة من شباب حركة التيار القومي وقتها (٣٩). وأثار ذلك حراكاً سياسياً واسعاً بين مؤيدين ومعارضين للعملية، وتركزت الانتقادات والاتهامات على المرحومين محمد جبارة العوض والرشيد الطاهر، الوزيرين في الحكومة الانتقالية الثانية، بحكم المساعدات والتسهيلات التي وفراها لدخول الأسلحة وترحيلها بالسكة الحديد حتى الحدود. وربط كل ذلك بدور أساسي للتنظيم البعثي وحركة الاشتراكيين العرب وحزب الشعب الديمقراطي (٤٠). وبذلك بدأت حركة التيار القومي تلعب دوراً سياسياً اكبر من حجمها في تلك الفترة. وإضافة لذلك قامت بدعم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي بدأت نشاطها العسكري في داخل فلسطين المحتلة في بداية ١٩٦٥، انطلاقاً من الضفة الغربية للأردن وجنوب لبنان. وذلك من خلال نشر بيانات تنظيمها العسكري (العاصفة) في الصحف المحلية (٤١) وفي

الفترة اللاحقة تطورت العلاقة مع حركة (فتح) بزيارة مدير مكتبها في دمشق للخرطوم في نهاية عام ١٩٦٥ (٤٢) وامتدت لفترة طويلة. وهكذا دخلت حركة التيار القومي معترك العمل السياسي وطرحت موقفها حول تطورات السياسة الوطنية والعربية والأفريقية على السواء. وبحكم محدودية قدرتها العملية، فقد كانت تركز على القضايا الأساسية العامة. وفي إطار إستراتجية (مرحلة أحزاب الوسط بالتحالف مع القوى اليسارية) كانت تركز على ضرورة عزل اليمين الرجعي، ممثلاً في حزب الأمة والأخوان المسلمين وقيادة الوطني الاتحادي، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية هي :

١. مواصلة تطهير الخدمة المدنية من العناصر المرتبطة بالنظام العسكري وتعديل قوانين الخدمة العامة.

٢. دعم جبهة الهيئات والعمل على استمرارها باعتبارها ضمانة المحافظة على مكاسب ثورة أكتوبر ١٩٦٤.

٣. إعادة تنظيم الإدارة الأهلية في الأرياف، بهدف إلغاء أو تقليص سلطات البيروقراطية القبلية و مشاركة الجماهير في إدارة شئونها المحلية.

٤. إعداد قانون انتخابات ديمقراطي و تخصيص دوائر في الانتخابات العامة للعمال و المزارعين و الخريجين (٤٣).

وكانت أيضا تركز على ضرورة دعم أحزاب الوسط و تمكينها من القيام بدورها في تلك الفترة. وكانت تطرح رؤيتها هذه من خلال الندوات المشتركة مع حزب الشعب الديمقراطي و التيار الديمقراطي في الوطني الاتحادي و الحزب الشيوعي في الجامعات و المعاهد. وفي ذلك يقول أبو القاسم حاج حمد في كتابه، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل (... كنا ثلاثتنا، شخصي وبدر الدين مدثر و صالح محمود إسماعيل (٤٤)، في ندوة معهد المعلمين، نؤكد على وجود أزمة حقيقية في تركيبة حزبي الوسط و على إمكانية تجاوزها إذا ما ساعدنا الحزب الشيوعي السوداني في ذلك. و في المقابل كان الحزب الشيوعي يصرّ على أن الثورة كلها في أزمة بسبب أحزاب الوسط وانه لا بد من البديل

الاشتراكي) وفي هذا الإطار جاءت مقالات عبد الخالق محجوب حول (الثورة السودانية و أزمة الوسط) ومقالات محمد إبراهيم نقد حول (أزمة الثورة و البديل الاشتراكي) (٤٥) (... كنا ثلاثتنا نصر على ضرورة التفاعل الايجابي بين قوى الوسط و اليسار وندعو إلى عدم تفجير أي صراعات بين هذه القوى..) وبالفعل كان الحزب الشيوعي يركز على إمكانية تجاوز دور الوسط بحكم تطورات الثورة العالمية وحركة التحرر العربية و الأفريقية، وبالتالي إمكانية تقدم القوى الاشتراكية لاستكمال انجاز مهام (مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية) و الواقع أن هذا التوجه كان يشير إلى تطلع الحزب الشيوعي لان يصبح (قوة سياسية و اجتماعية كبيرة) خاصة بعد مشاركته في الحكومة الانتقالية الأولى واتساع نفوذه في أوساط القوى الحديثة. و المهم هنا أن حركة التيار القومي و التنظيم البعثي بدأت تدخل المعترك السياسي بفكر سياسي مستنير ورؤية واضحة و محددة، ولم تمارس السياسة كلعبة تسيطر عليها الشعارات المتناقضة و المناورات و النهج البرجماتي. وهذا التوجه أبعدها عن أمراض المناورات و التكتيكات و الصراعات الثانوية التي ظلت تسيطر على المناخ السياسي في فترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩) وأدت في النهاية إلى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩.

٦. في بداية ١٩٦٥ قاد الاشتراكيون العرب معركة كبيرة ضد تآمر الأخوان المسلمين على قيادة عبد الناصر والثورة المصرية وعلى النظام السوري في نفس العام – وشمل ذلك عدة ندوات نظمتها الجبهة العربية الاشتراكية في جامعة الخرطوم ومعهد المعلمين العالي والطليعة التقدمية بجامعة القاهرة، إضافة إلى نشاطات أخرى. ودخل المعركة حزب الشعب الديمقراطي بشكل واسع وكذلك الحزب الشيوعي والتنظيمات النقابية. وعلى اثر هذه الندوات تكون (مؤتمر القوى التقدمية) من هذه القوى جميعها. وشمل نشاط المؤتمر عدة ندوات وتنظيم مسيرات عديدة في المدن الثلاث، إضافة إلى زيارات لمصر وسوريا بهدف دعم قيادتيهما ومساندتهما في المعركة ضد الأخوان المسلمين والقوى الرجعية. وارتبط هذا النشاط بموقف حركة الأخوان المسلمين في السودان حول الصراع الجاري في البلاد وتحالفها مع القوى المهيمنة التقليدية بقيادة حزب الأمة. ولذلك لم

يحصر المؤتمر نفسه في هذه القضية وحدها، بل شمل نشاطه كافة القضايا التي طرحتها تطورات الوضع السياسي الوطني في تلك الفترة، وفي مقدمتها مؤتمر المائدة المستديرة والانتخابات العامة (٤٦) وبرنامج ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤. وساعد كل ذلك في طرح مواقف حركة التيار القومي وبرنامجها السياسي، وفي تقديم بعض رموزها السياسية للرأي العام السوداني. وساعدها أيضاً في خلق علاقات وطيدة مع قوى الديمقراطية والتقدم بتياراتها المختلفة. وفي نهاية ١٩٦٥ قامت حركة الأخوان المسلمين بدفع القوى المهيمنة لحل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان، وذلك نتيجة لحادثة معهد المعلمين العالي المعروفة. وفي الحال تصدت لها حركة التيار القومي، حيث قامت الجبهة العربية الاشتراكية في المعهد بإدانة حادثة الإساءة للإسلام والرسول الكريم في ندوة عامة واتهمت الأخوان المسلمين وحزب الأمة بإشاعة جو من الإرهاب والعنف والمطالبة بحل الحزب الشيوعي كخطوة لإجهاض الديمقراطية وفرض نظام الحزب الواحد الرجعي. وفي الوقت نفسه دعت إلى عزل القوى الرجعية والفاشية وبناء جبهة وطنية عريضة (٤٧). وإضافة إلى ذلك عملت الجبهة مع القوى الطلابية الأخرى في نفس الاتجاه، كما يشير إلى ذلك بيان صادر من هذه القوى (٤٨). وبعد ذلك امتدت المواجهة إلى الجامعات الأخرى والمدارس الثانوية. ونتيجة لكل ذلك تم تكوين (مؤتمر الدفاع عن الديمقراطية) الذي ضم كل قوى المعارضة والنقابات، بما في ذلك التيار الديمقراطي وسط الوطني الاتحادي. وركز المؤتمر على الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة، باعتبار أن المقصود ليس حل الحزب الشيوعي فقط، بل إجهاض التجربة الديمقراطية بكاملها. وكانت تجربة هذا المؤتمر مفيدة لحركة الاشتراكيين العرب. فقد شاركت في نشاطه ولجانه مجموعات عديدة من كوادرها. وفي الوقت نفسه قامت بدور مؤثر في نشاطه وفي صياغة قراراته، إضافة إلى تمكنها من طرح شعاراتها وخلق علاقات مع دوائر واسعة وسط القوى المشاركة في المؤتمر. وكذلك عملت حركة التيار القومي على تطوير المؤتمر إلى جبهة وطنية حقيقية تضم كل قوى المعارضة الديمقراطية والتقدمية. ولكن واقعه العملي لم يكن يسمح بذلك، بسبب تركيبته

المليئة بالتناقضات. وفي هذه الظروف برزت الدعوة لتكوين حزب اشتراكي جماهيري يجمع كل التيارات والقوى الاشتراكية فى البلاد. وجاءت الدعوة هذه المرة من داخل الحزب الشيوعي بعد حله في نهاية ١٩٦٥. وذلك بهدف خلق إطار ملائم يساعد في حل مشكلة شرعية نشاطه. وكان لحركة التيار القومي موقف واضح من هذه الدعوة.. صحيح انه كانت هناك حاجة وضرورة لحشد القوى الديمقراطية والاشتراكية في إطار الصراع والاستقطاب السياسي الجاري في تلك الفترة. ولكن مشروع الحزب الاشتراكي المطروح وقتها لم يكن مؤهلاً لتلبية هذه الضرورة و الحاجة، وذلك بحكم ارتباطه بالحزب الشيوعي وأزمة شرعية وجوده. ولذلك جرت مناقشات واسعة وسط قيادات حركة الاشتراكيين العرب، بهدف تحديد موقف فكري وسياسي من المشروع المطروح (٤٩). وقام المكتب السياسي بتلخيص تلك المناقشات ونشرها في صحيفة الأيام في منتصف عام ١٩٦٦ باسم السكرتير العام اسحق شداد المحامى وتلخص الموقف في المحاور الآتية :

- الترحيب بقيام أي حزب اشتراكي في البلاد، استناداً إلى حق الجميع في تكوين أحزابهم وتنظيماتهم. فقد وقفت حركة التيار القومي بقوة ضد حلّ الحزب الشيوعي ودافعت عن حقه الدستوري في التنظيم والعمل. وإضافة إلى ذلك، فان قيام هذا الحزب الاشتراكي سوف يوفر ظروفاً ملائمة لحوار مثمر وبناء بين كافة التيارات الاشتراكية في بلادنا.

- هنالك الآن تيارات اشتراكية عديدة في ساحتنا السودانية والعربية، ويتمثل أهمها في التيار القومي الاشتراكي، الماركسي، الاشتراكي الديمقراطي، الاشتراكي الإسلامي وغيرها. وتوحيد هذه التيارات جميعها في حزب اشتراكي واحد غير عملي، لأنه يتجاهل خلافاتها الفكرية الأساسية. وتجاهل هذه الحقيقة سيؤدي فقط إلى تهديد وحدة هذه التيارات القائمة الآن على أساس برنامج الحدّ الأدنى. ولذلك الأفضل المحافظة على هذه الوضعية وتطويرها تدريجياً.

• المعلومات المتوفرة تشير إلى أن مشروع الحزب الجديد سيكون امتداداً للحزب الشيوعي. فقد صدر قرار تكوينه وإعداد وثائقه من قيادة الحزب الشيوعي نفسه وسوف يضم أعضاءه وأنصاره، وبالتالي سوف لا يكون حزباً جديداً.

• لا نعارض قيام الشيوعيين بإعادة تكوين حزبهم على أسس جديدة واسم جديد. فذلك حقهم الدستوري. ولكننا نعارض القيام بكل ذلك تحت شعار (وحدة الاشتراكيين) إذ أن هذا الشعار، العزيز على قلوب كل الاشتراكيين، لا ينبغي تشويهه وإفراغه من محتواه ومن ثم تحويله إلى تكتيك يستهدف تقوية وتعزيز تيار محدد على حساب التيارات الاشتراكية الأخرى.

• في رأي حركة التيار القومي الاشتراكي أن وحدة التيارات الاشتراكية تتحقق فقط من خلال بناء جبهة اشتراكية ديمقراطية واسعة، تضم كل القوى والتيارات الاشتراكية، بما في ذلك دوائر واسعة وسط حزبي الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي. واهم شروط قيام هذه الجبهة الواسعة يتمثل في برنامجها المشترك وقيادتها الموحدة والتفاعل الايجابي والاحترام المتبادل بين كافة أطرافها(٥٠).

ووجدت وجهة النظر هذه بعد نشرها في الصحف المحلية اهتماماً واسعاً أدى إلى توسيع المناقشات حول هذه القضية الهامة. وفي النهاية لم تنجح محاولة تكوين الحزب الاشتراكي. فقد جاء عبد الخالق محجوب، السكرتير العام للحزب الشيوعي، ليعلن التخلي عنها في ندوة عامة، بعد عودته من جولة خارجية في الاتحاد السوفيتي وبلدان المعسكر الاشتراكي. والمهم أن حركة التيار القومي تمكنت بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ من دخول معترك العمل السياسي وطرح خطها السياسي ومواقفها من كافة القضايا المطروحة في الساحة السياسية في تلك الفترة. ومن خلال هذا النشاط الفكري والسياسي والتنظيمي اليومي واجهت الحركة في تلك الفترة عقبات ومشكلات أساسية كان لها تأثيرها في تطورها في الفترات اللاحقة. وتمثلت أهم هذه العقبات والمشكلات في الآتي :

• الأولى: أن حزب الشعب الديمقراطي أصبح يطرح شعارات القومية والوحدة العربية بشكل قوي وواسع. وظل يركز على شعارات حركة التحرر القومي العربية، وخاصة شعارات قيادة عبد الناصر. وهنا وجدت حركة التيار القومي النامية منافساً قوياً في شعاراتها القومية من قوة تقليدية، كانت تتميز عليها بعروبتها السودانية المرتبطة بالواقع الوطنى التقليدي والطريقة الختمية وبالعلاقة المتطورة مع مصر عبد الناصر. وكان لكل ذلك تأثيراته السلبية في نمو وتطور حركة التيار القومي في تلك الفترة، بحكم التداخل والتناقض بين الطرفين.

• الثانية: أن الحزب الشيوعي، شيخ اليسار السوداني، كان وقتها يتحول تدريجياً إلى قوة سياسية مؤثرة، رغم المشاكل والعقبات التي كانت تعترض طريقه وتطوره في مجتمع زراعي / رعوي تقليدي. ونتيجة لذلك كان يعمل على عرقلة نمو وتطور أي حركة يسارية أو اشتراكية جديدة بجانبه. وتوسل الى ذلك برفع الشعارات القومية. وكان لهذا العامل الموضوعي أيضاً تأثيره السلبي في نمو حركة التيار القومي في تلك الفترة. وقد أدى ذلك عملياً إلى علاقة معقدة بين الطرفين، شملت التحالف والعمل المشترك جنباً إلى جنب مع الصراع والتناحر والتنافس.

• والثالثة:- تمثلت في ظهور مشكلة الجنوب وتحوّلها إلى مشكلة أساسية في التطور السياسي للبلاد. وهي ترتبط بالتمايز الثقافي والتاريخي بين (الشمال العربي المسلم في غالبه) و (الجنوب بثقافاته الأفريقية وارتباطاته مع وسط وشرق أفريقيا) وتصاعدت المشكلة بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة في منتصف ١٩٦٥. وهي مشكلة لها أيضاً جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان لها، هي الأخرى، أيضاً تأثيراتها السلبية في نمو وتطور حركة التيار القومي، وذلك لارتباطها بقضايا الهوية الوطنية العامة وبناء الدولة الوطنية. وهي قضايا تتصادم مباشرة مع التوجهات القومية العربية وشعارات الوحدة العربية، على الأقل في المدى المنظور، وتتطلب اجتهادات فكرية وسياسية شجاعة وجريئة. صحيح إن هذا التحدّي كان يواجه كافة الأحزاب الشمالية وعلاقتها الوطيدة مع محيطها العربي بشكل عام – ولكن مشكلة حركة التيار القومي تبدو اكبر وأكثر

تعقيداً – ومع أن هذه المشكلة ظلت تعاني منها أقطار عربية عديدة، مثل العراق وبلدان المغرب العربي وموريتانيا، فقد ظل موقف الفكر القومي والبعثي منها يتسم بالغموض والتجاهل وعدم الوضوح الكافي. وفي مواجهة كل ذلك حاول التنظيم البعثي وحركة التيار القومي التركيز على حق الجنوب في (الحكم الذاتي الإقليمي والتنمية إضافةً إلى التعايش القومي بين الشمال والجنوب في إطار دولة ديمقراطية موحده).

هذه العقبات والمشكلات الثلاث برزت منذ تلك الفترة، وستظل تواجه حركة التيار القومي والتنظيم البعثي في الفترات اللاحقة، وذلك في إطار مشكلات وعقبات بناء تنظيم قومي ثوري في واقع متخلف وله خصوصياته المتميزة وسط محيطه الإقليمي العربي والأفريقي.

المؤتمر الأول لحركة الاشتراكيين العرب:

٧. في نهاية ١٩٦٥ اجتمعت لجان التحضير للمؤتمر المركزي الأول وحدَّدت عقده في منتصف ١٩٦٦– وفي هذه الفترة لعبت المجلة الداخلية (وعي الطليعة) دوراً كبيراً في تعبئة تنظيمات حركة التيار القومي حول الخطوط الفكرية والسياسية الأساسية (٥١). ومن خلال نشاط تنظيمي وسياسي متشعب انعقد المؤتمر في ٢٥–٢٧ يونيو ١٩٦٦. وحضره حوالي سبعون مشاركاً يمثلون كافة التنظيمات الطلابية الملتزمة بالخط (القومي التقدمي العام) إضافة إلى ممثلين لخريجي الجامعات والمدارس الثانوية وتنظيمات الخرطوم و الأبيض ومروى (٥٢). وشملت أجندة المؤتمر محاور فكرية وتنظيمية وسياسية (٥٣) يمكن تلخيصها في الآتي:–

مشروع المبادئ الأساسية للتنظيم القومي :

شمل مشروع المبادئ الأساسية الخطوط العامة لنظرية الثورة العربية في تلك الفترة، وركزت على الديمقراطية والوحدة العربية والتنمية والاشتراكية(٥٤) – وكانت عبارة عن تلخيص مكثف للخطوط الفكرية العامة المشتركة بين قوى حركة الثورة العربية، خاصة قيادة عبد الناصر وحزب البعث. ومع أنها كانت

عمومية في صياغتها إلا أنها كانت كافية لتوحيد حركة التيار القومي حول (خط فكري ملائم) في مواجهة نظريات وأفكار الشيوعيين والأخوان المسلمين المسيطرة على الساحة في تلك الفترة. وإضافةً لذلك ناقش المشروع القواعد الأساسية (المنهج) التي يرتكز عليها التنظيم في تعامله مع الواقع الوطني والقومي وفي تحقيق أهدافه المعلنة. وحدَّدها في ثلاثة قواعد هي الآتية:-

١/ المنهج العلمي:

حيث أشارت الوثيقة إلى أن المنهج العلمي لا يعني الاستسلام لقواعد ونماذج مسبقة، وإنما يعني الارتباط بالواقع والإمساك بالعوامل المؤثرة في حركة تطوره والاستفادة من كل تجاربه. وفي ذلك تشير الوثيقة إلى أهمية الترابط الجدلي بين العامل القومي والعامل الطبقي (الاجتماعي) والى الدور (الايجابي للدين) وخاصة الإسلام، كما حدث في الثورة الجزائرية مثلاً. وهو توجه يشير إلى ضرورة الاهتمام بكافة العوامل المؤثرة في الواقع وعدم حصرها في عامل واحد فقط أو عوامل محدودة..

٢/ الثورية:

وهنا تشير الوثيقة إلى أهمية النظرة الثورية الشاملة لعملية الانتقال من مجتمع تقليدي متخلف إلى مجتمع عصري وحديث. وتؤكد أن النظرة الثورية تقتضي الانفصال عن (الواقع الفاسد) وارتباط (الطليعة الثورية) منذ الآن بقيم (الديمقراطية والاشتراكية). وتركز أيضاً على أن (النضال البرلماني يمثل شكلاً من أشكال النضال الثوري وليس الشكل الوحيد). ومع ذلك فهي تتحدث عن ضرورة الالتزام بالأهداف المرحلية وعدم القفز من فوقها إلى أهداف بعيدة.

٣/ الشعبية:

وترى الوثيقة أن الشعبية، أي الاعتماد على جماهير الشعب، تمثل نظرية في الحكم وأسلوباً في النضال اليومي في نفس الوقت. ومن خلال هذا النهج وحده يمكن قيادة نضالات الجماهير العفوية وتحويلها إلى نضالات ايجابية تستهدف تحقيق مصالحها وتطلعاتها في الحرية والحياة الكريمة.

وبعد مناقشات طويلة قرر المؤتمر أن تصبح هذه الوثيقة الأساس الفكري لحركة الاشتراكيين العرب، وان يكون الاقتناع بها هو شرط قبول الارتباط بتنظيماتها. ويشير تقرير داخلي حول المؤتمر إلى ضرورة دراستها ومناقشتها قبل التقارير الأخرى. وهذا يعكس المكانة التي كانت تحتلها هذه الوثيقة في مجموع تقارير المؤتمر(٥٥). ويعكس أيضاً الاهتمام الكبير بالجانب الفكري والثقافي وسط حركة التيار القومي في تلك الفترة.

- **التقرير التنظيمي:**

كان هذا التقرير أهم واكبر التقارير التي ناقشها المؤتمر، وشمل متابعة دقيقة للنشاط التنظيمي لحركة التيار القومي منذ الندوة الأولى في نوفمبر ١٩٦٤ ولجان التحضير حتى انعقاد المؤتمر نفسه في يونيو ١٩٦٦. وبعد ذلك طرح عدة توصيات تشكل في مجموعها إستراتيجية العمل التنظيمي في الفترة القادمة. وشمل ذلك التأكيد على أن مسيرة النضال الحزبي تمرّ بثلاث مراحل هي: مرحلة بناء التنظيم الثوري، ومرحلة الالتحام بالجماهير الكادحة، ومرحلة تحقيق الأهداف من خلال العمل الشعبي والمشاركة في السلطة..

وفي هذا الإطار أكد التقرير أن المرحلة الحالية هي بصفة عامة مرحلة بناء التنظيم القومي الثوري. ثم تطرق التقرير إلى الأسس الضرورية لبناء هذا التنظيم الثوري وإخضاع العمل السياسي لخدمة الإستراتيجية التنظيمية.. وعلى ضوء ذلك طرح مشروعاً للنظام الداخلي للتنظيم يقوم على أساس (المركزية الديمقراطية) بأركانها الخمسة المعروفة (٥٦). وركزت التوصيات الأخرى على الاهتمام بالعمال والمزارعين والمجلة الداخلية والدراسات التنظيمية وغيرها - ويشير التقرير إلى أن شروط الكادر الثوري (الطليعة) يجب أن تتوفر في كافة أعضاء التنظيم القومي. ولذلك يجب الاهتمام بالتربية الحزبية والتدريب والتأهيل والعمل الثقافي الداخلي (...) واقترح التقرير أن يضم التنظيم كافة تنظيمات الاشتراكيين العرب القائمة دون أي تغيير في أسماء التنظيمات الطلابية. وحدَّد درجتين للعضوية، بحيث يعتبر العضو الجديد عضواً منتسباً، ثم يصبح عضواً عاملاً بعد

ثلاثة شهور، يخضع خلالها لدورات ثقافية وتنظيمية وسياسية محـددة. وينطبـق ذلك على الكسب الجديد بعد المؤتمر – أما الأعضاء في التنظيمات القائمـة فقـد اعتبروا أعضاء عاملين بحكم الواقع (...) وبعد مناقشات طويلة أقـرّ المـؤتمر التقرير التنظيمي وتوصياته حول البناء الحزبي. وهكذا وضع المؤتمر خطة البناء الحزبي استناداً إلى تجربة حزب البعث العربى الاشتراكى في سـوريا والعـراق والبلدان العربية الأخرى، بشكل خاص، وتجارب الأحزاب الشيوعية بشكل عام.

- **التقرير السياسي:**

تناول التقرير النشاط السياسي لتنظيمات حركة التيار القومي منذ بـداياتها الأولى وبعد ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٦ – وركز على نشاطها في مـؤتمر القـوى التقدمية ومؤتمر الدفاع عن الديمقراطية حتى منتصف ١٩٦٦ – وشدد على عدة محاور يرى ضرورة الاهتمام بها في الفترة القادمة وشمل ذلك الآتي: بناء كوادر نضالية للعمل وسط العمال والمزارعين – تكثيف التدريب والتثقيف الحزبي فـي أوساط المثقفين – تطوير التنظيمات الطلابية – الإكثار من الندوات الداخلية بهدف تطوير القدرات التنظيمية والثقافية والسياسية الخ... وبعد ذلـك شـمل التقريـر توصيات عديدة في مجالات السياسة الوطنية، شملت: إدانـة سياسـات حكومـة (الائتلاف الرجعي) المتمثلة في مصادرة الحريات وتشريد العاملين وتجويـع جمـاهير الشعب. وكذلك إدانة السياسات الاستعمارية الرامية لفصل الجنوب والعمل على كـشف (الدور التقدمي للإسلام والوقوف بصلابة ضد استغلال القوى الرجعية للـدين لتحقيـق أهدافها) وناقش المؤتمر خطة العمل في أحزاب الوسط وكذلك إسـتراتيجية (مرحلـة أحزاب الوسط بالتحالف مع قوى اليسار) وهل لا تزال صحيحة ؟ أم أنها في طريقهـا إلى السقوط ؟ واستقر الرأي على تأجيل البت في ذلك لحين إعداد دراسـات متكاملـة حول هذه القضية تقوم بها القيادة المركزية للتنظيم.

ومع ذلك قرر المؤتمر تكوين جبهة شعبية عريضة في مواجهة (حلف القوى الرجعية والاستعمار) وفق برنامج مرحلي محدد – وناقش كذلك القوى الـسياسية والاجتماعية صاحبة المصلحة في تكوين هذه الجبهـة (٥٧). وأوصـى بإعـداد

دراسة حول قضية الجنوب والتكتلات الإقليمية والمجموعات غير العربية في السودان من (وجهة نظر قومية) وذلك إضافة إلى وضع برنامج سياسي واقتصادي اجتماعي يعكس رؤية حركة التيار القومي لحركة التطور الوطني في الوقت الحالي والمستقبل (٥٨). وفي مستوى السياسة العربية والأفريقية والعالمية اصدر المؤتمر قرارات عديدة شملت دعم القضية الفلسطينية والارترية، ورفض سياسة مؤتمرات القمة، وتأييد حركة تحرير جنوب اليمن، ودعم وحدة جمهورية اليمن والثورة اليمنية، ومقاومة السياسات الاستعمارية في المنطقة العربية والقارة الأفريقية، وتأييد نضال المؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا ضد السياسة العنصرية وغيرها (٥٩).

وفي نهاية جلسات المؤتمر انتخبت القيادة المركزية للتنظيم من (٢١ عضواً)، منهم ثمانية أعضاء من التنظيمات الطلابية و١٣ عضواً من العاملين. ويمكننا تلخيص تركيبتها في الجدول التالي(٦٠) :

	عدد الأعضاء
* الطلاب:	٨
- جامعة الخرطوم.	٣
- جامعة القاهرة / فرع الخرطوم.	٣
- المعهد الفني / الخرطوم.	١
- معهد المعلمين العالي / أمدرمان.	١
* غير الطلاب (حسب التعليم والولاية والعمل):	١٣
١/ التعليم:	
- جامعة الخرطوم.	٥
- جامعة القاهرة / فرع الخرطوم.	٥
- المعهد الفني / الخرطوم.	١

- الثانوي.	٢
٢/ الولاية:	
- الخرطوم.	٤
- الشمالية.	٣
- كردفان.	٢
- نهر النيل.	٢
- الجزيرة.	١
- البحر الأحمر.	١
٣/ العمل:	
- محامون.	٥
- موظفون.	٦
- قطاع خاص.	٢

*** اعدّ هذا الجدول استناداً إلى معلومات من أعضاء القيادة.**

هذا الجدول يشير إلى أن القيادة تكونت من الطلاب (٣٨%) والخريجين (٦٢%) وهو وضع يعكس تركيبة التنظيم في تلك الفترة. ونلاحظ أن معظمها كان من الفئات الوسطى، أي ما يعرف بالبرجوازية الصغيرة، وهي الفئات التي تكونت منها الحركة السياسية السودانية الحديثة بمختلف تياراتها. والعناصر المنتخبة تتحدر من ست ولايات من الولايات الشمالية (خمسة مديريات حسب التقسيم الإداري السابق) بتركيز على الولايات الشمالية والخرطوم وكردفان ونهر النيل حسب التقسيم الحالى للولايات وفى مديريات الشمالية (٥) والخرطوم (٤) وكردفان (٢) حسب التقسيم الادارى السابق. ويلاحظ هنا غياب المرأة ومجموعات العمال والمزارعين، رغم التوجه الاشتراكي للتنظيم (...)

وهكذا وصل المؤتمر إلى نهايته، وكان ذلك يمثل نجاحاً كبيراً وتطوراً هاماً في مجرى مسيرة حركة التيار القومي والتنظيم البعثي في السودان. فهو يضعها في أعتاب مرحلة جديدة لها سماتها وواجباتها المختلفة. وفي ذلك تقول نشرة داخلية (... إن انعقاد المؤتمر الأول يمثل نجاحاً كبيراً حققناه بتضحيات كبيرة وعمل شاق. ولكن هذا النجاح يفرض علينا واجبات ضخمة، تتطلب منا تعميق وعينا بواقعنا الوطني والواقع العربي ككل، والعمل الجاد لتحويل قراراته إلى واقع، وتنشيط تنظيماتنا وبناء كادر نضالي مقتدر... وكل ذلك يحتاج إلى عمل متواصل وتوعية فكرية وتنظيمية وسياسية مستمرة) (٦١).

والواقع أن انعقاد المؤتمر أكد أن حركة التيار القومي هي الحركة السياسية الوحيدة التي واصلت نشاطها في المسرح السياسي في تلك الفترة، من بين حركات عديدة ظهرت إلى السطح بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ – وبعد المؤتمر برزت كحركة سياسية لها طرحها الفكري وخطها السياسي وإطارها التنظيمي الموحد ورموزها السياسية المعروفة. ومن خلال نشاط متشعب طرحت نفسها كحركة سياسية مستقلة في إطار المشروع الوطني العام الذي ظل يتبلور منذ بدايات الحركة الوطنية الحديثة في عشرينات القرن الماضي وحتى ثورة أكتوبر ١٩٦٤ – ويمكن القول أنها تمثل امتداداً لحركات فكرية وسياسية كان لها تأثيرها في مجرى الحركة الوطنية الحديثة منذ ثورة ١٩٢٤ حتى تحقيق الاستقلال (٦٢). ولكنها تختلف عنها في مفهومها للهوية الوطنية العامة وربطها للعروبة السودانية بالانتماء الثقافي والحضاري ورفضها للطرح التقليدي الذي يربطها بالعرق والاستعلاء القومي والديني، وأيضاً في طرحها الديمقراطي والاشتراكي الواضح. وبجانب ذلك حدَّدت علاقاتها بقوى حركة التحرر القومي العربية كعلاقات تفاعل متبادل تحكمها خصوصية انتماء السودان ودوره في محيطه العربي والإفريقي. ولذلك طرحت فكرة التفاعل الايجابي مع الأطراف الأساسية في حركة الثورة العربية. وفي الوقت نفسه حدَّدت علاقاتها مع القوى السياسية الوطنية الأخرى من خلال البرنامج الوطني المطروح والعمل المشترك في مؤتمر الدفاع عن الديمقراطية والجبهة الشعبية العريضة لتحقيق أهداف المرحلة.

نشاط تنظيمي وسياسي :

٧/ بانتهاء المؤتمر دخلت حركة التيار القومي في مرحلة جديدة، تميزت بوجود مركز قيادي موحد، لأول مرة، يقوم بالإشراف على نشاط تنظيماتها وسط الجامعات والمدارس والمدن المختلفة. ففي الخرطوم ظل المكتب السياسي يقوم بنشاط سياسي متواصل من خلال منبره المستقل والعمل المشترك مع القوى الأخرى في مؤتمر الدفاع عن الديمقراطية وأشكال أخرى. وظل المكتب الثقافي يصدر المجلة الداخلية (وعي الطليعة) بهدف التثقيف الفكري والسياسي والتنظيمي. وفي الوقت نفسه نشط المكتب التنظيمي في دعم وتطوير تنظيمات الخرطوم وفي زياراته للمدن الإقليمية. وإضافةً لذلك نشطت تنظيمات إقليمية عديدة، خاصة في مدني و الأبيض ومروي وبور تسودان، وبدأت تعمل على توسيع وترسيخ تنظيماتها. وفي الوقت نفسه كانت تشارك في العمل السياسي في مناطقها مع القوى الأخرى (٦٣). وكان لذلك دوره في تغذية التنظيمات الطلابية في الجامعات بمجموعات من العناصر الطلابية القيادية. وامتد ذلك إلى ظهور تنظيمات في الجامعات المصرية (٦٤). وبجانب ذلك اعتمد التنظيم البعثي خطة ملائمة لتطوير تنظيمات حركة التيار القومي ودفعها للارتباط بالفكر البعثي ومن ثم ربطها بالتنظيم.وكل ذلك يشير إلى أن فترة ما بعد المؤتمر الأول شهدت تفاؤلاً كبيراً وحماساً شديداً للعمل، رغم ظروف تراجع حركة التحرر القومي العربية، بشكل عام، وحزب البعث العربي الاشتراكي، بشكل خاص، في تلك الفترة. وكان نمو حركة التيار القومي والتنظيم البعثي وتطورهما النسبى في السودان، في تلك الظروف، يمثل ظاهرة شاذة لا تتماشى مع ظروف هذا التراجع (٦٥). ويمكن تفسير ذلك فقط بحيوية الساحة السياسية السودانية بشكل عام ونضج قيادات حركة التيار القومى بشكل خاص.

المهم أن فترة ما بعد المؤتمر شهدت نشاطاً واسعاً في مجالات العمل السياسي والثقافى والتنظيمي. وكان يركز، بشكل رئيسي، على البناء الداخلي، استناداً إلى (إستراتيجية بناء الكادر) التي اقرها المؤتمر. ولذلك تركز العمل على **الدورات الثقافية والسياسية والتنظيمية وسط تنظيمات الطلاب والعاصمة والمدن**

الإقليمية. ومن خلال ذلك تمكن التنظيم البعثي من نشر الفكر البعثي وسط قيادات حركة الاشتراكيين العرب. وساعده في ذلك شعور عام بأهمية البناء الفكري والتنظيمي في مواجهة القوى الأخرى. وفي إطار تلك الظروف كانت الكتابات البعثية توفر مادة غنية في هذا المجال، مقارنة بالحركة الناصرية التي كانت تركز فقط على الشعارات والمواقف السياسية العامة. وبعد المؤتمر مباشرةً سافر محمد أبو القاسم حاج حمد إلى دمشق ليشرف على مكتب جبهة التحرير الارترية هناك (٦٦). وفي مقرَّه الجديد هذا ارتبط بحزب البعث السوري الحاكم، وذلك لأسباب تتعلق بتسهيل مهامه في المكتب وبهدف الاندماج في الحياة السياسية والفكرية في منطقة المشرق – ونتيجة لذلك قام بإنشاء تنظيم بعثي سوداني آخر، تابع للمركز السوري. وكان تنظيماً محدوداً في البداية، وفي السنوات اللاحقة انفصل عنه المذكور ولكن التنظيم ظلَّ مستمراً حتى اليوم (٦٧). المهم هنا أن موقف حركة الاشتراكيين العرب من النظام السوري ظل كما هو دون أي تغيير (٦٨). وساعد في ذلك انخراط محمد سليمان الخليفة، الطالب في جامعة دمشق وقتها، منذ البداية، في مقاومة انقلاب فبراير ١٩٦٦ في إطار التنظيم المرتبط بالقيادة القومية. وبعد شهور اضطر إلى الهروب إلى بيروت ليعمل هناك في (لجنة الاتصال القومي) التي كونت للقيام بمهام الاتصال بالتنظيمات البعثية في البلدان العربية المختلفة وفي خارجها، بهدف إعادة ربطها بالمركز القومي والإعداد لمؤتمر قومي (٦٩). وهناك شارك بفعالية في نشاط هذه اللجنة والإعداد للمؤتمر القومي وهنا برز دوره كمناضل قومي (٧٠). وفي هذه الفترة شارك التنظيم البعثي السوداني في نشاط اللجنة وفي دعمها بمساهمات مالية مقدَّرة، إضافة إلى مساهمات فكرية وسياسية في مناقشاتها حول مراجعة التجربة الحزبية في السنوات السابقة، وخاصة تجربة الحكم في العراق وسوريا، وإعداد أوراق المؤتمر القومي التاسع (٧١).

وفي بداية ١٩٦٨ انعقد المؤتمر التاسع(٧٢) وانتخب محمد سليمان الخليفة عضواً في القيادة القومية، ومثل ذلك تكريماً وتقديراً للتنظيم البعثي السوداني، وشكل تطوراً كبيراً ادخله في عمق مشاكل الحزب القومي وحمَّله مسؤوليات

ضخمة لم يكن مستعداً لها. وذلك إضافة إلى مسؤولياته ومشاكله الخاصة بالبناء الحزبي ودوره في السياسة السودانية في تلك الفترة (٧٣).

٨. شهدت السنوات ١٩٦٦ – ١٩٦٨ نشاطاً سياسياً مقدراً لتنظيمات حركة الاشتراكيين العرب في الوسط الطلابي والشعبي على السواء. ففي مجال السياسة الداخلية تقدمت هذه التنظيمات وشاركت بفعالية في مواجهة الحكومات التقليدية المتعاقبة وسياساتها، وفي مواجهة مخططات حركة الأخوان المسلمين المرتبطة بالحلف الإسلامي ومراكز الاستعمار الأمريكي / البريطاني في المنطقة. وذلك من خلال نشاطها المستقل والعمل المشترك في إطار مؤتمر الدفاع عن الديمقراطية وأشكال أخرى. ففي الذكرى الثانية لثورة ٢١ أكتوبر أشارت سكرتارية تنظيمات حركة الاشتراكيين العرب إلى (انتكاسة الثورة وسيطرة قيادات الأحزاب الرجعية وحركة الأخوان المسلمين على مقاليد السلطة في البلاد. وبعد مرور عامين على ثورة أكتوبر لا يزال شعبنا يعيش في حالة انهيار اقتصادي كامل وحرب أهلية متصاعدة في الجنوب. وفي الوقت نفسه تتبدد أموال الشعب في صرف بذخي على مجلس السيادة والوزراء وكبار الموظفين...) ودعى البيان إلى وحدة القوى الوطنية والديمقراطية في جبهة وطنية شعبية تقدمية واسعة لدحر قوى اليمين الرجعي (٧٤). وفي مناسبة عيد العمال العالمي أشار بيانها (٧٥) إلى (عجز القوى التقليدية المسيطرة عن مواجهة قضايا البلاد. ولذلك تلجأ إلى كبت الحريات العامة باسم المحافظة على الديمقراطية والوحدة الوطنية وحماية الإسلام، وتفتح الطريق لسيطرة الاحتكارات العالمية على الاقتصاد الوطني باسم سودنة الشركات والبنوك الأجنبية) وإضافةً لذلك تكونت جمعية أنصار الثورة الفلسطينية وجمعية دعم الثورة الارترية في الجامعات وقامت بنشاط كبير في هذا المجال. وفي عام ١٩٦٦ قام وفد من حركة فتح بزيارة الخرطوم (٧٦) واستقبلته حركة الاشتراكيين العرب وعقدت له اجتماعات موسعة مع كوادرها وقدمته للقوى السياسية الأخرى – وفي السنوات اللاحقة اتسع نشاط جمعية دعم الثورة الفلسطينية وامتد إلى بعض المدن الإقليمية بمشاركة أعداد من المعلمين الفلسطينيين في المدارس الثانوية (٧٧). ومنذ النصف الثاني لعام ١٩٦٦

ظلت المنطقة العربية تشهد توترات متصاعدة مع الكيان الصهيوني في إسرائيل. وفي النصف الأول لعام ١٩٦٧ تحولت إلى مواجهات سياسية وإعلامية وعسكرية وصلت قمتها في العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن في بداية يونيو ١٩٦٧ – ونتيجة لذلك تداعت القوى الوطنية والديمقراطية فى البلاد ونجحت في تكوين (هيئة الدفاع عن الوطن العربي) وذلك بهدف دعم الثورة الفلسطينية ودول المواجهة العربية (مصر وسوريا والأردن) وشارك في هذه الهيئة كافة القوى الوطنية والديمقراطية (٧٨).ومنذ بداية ١٩٦٧ ظلت تقوم بنشاط متواصل لدعم الموقف العربي. واتسع هذا النشاط بعد هزيمة ٥ يونيو، حيث تواصلت المظاهرات والمسيرات في المدن المختلفة معلنةً دعمها لقيادة عبد الناصر والثورة الفلسطينية ومطالبة الحكومة الائتلافية بمواقف محددة.

وفي هذا الإطار نشطت تنظيمات حركة الاشتراكيين العرب وتوطدت علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية في الخرطوم وحركة فتح في الخارج. وبعد ذلك استضافت الخرطوم مؤتمر القمة العربي، الذي عقد لمناقشة الوضع العربي العام بعد الهزيمة (٧٩). وتوجت حركة التيار القومي والتنظيم البعثي نشاطها بتوزيع رسالة من القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في داخل قاعة اجتماعات وزراء الخارجية العرب، وكانت تتضمن وجهة نظرها في هزيمة الجيوش العربية ومطلوبات مواجهتها من الوزراء العرب والدول العربية (٨٠). وفي الوقت نفسه وزعت الرسالة للصحف المحلية والعربية والقوى السياسية المختلفة. وكان لذلك تأثير سياسي واسع، أكد حضور حزب البعث القومي في ظروف منعطف سياسي خطير في المنطقة العربية. وقامت حركة التيار القومي بنشر مطلوبات الرسالة (٨١) في بيانات عديدة في الخرطوم والمدن الإقليمية. وركزت على مطالبة الحكومة للقيام بدور ايجابي في إنجاح المؤتمر الذي يعقد لأول مرة بالخرطوم وتضافرت عوامل عديدة ساعدت الحكومة، خاصةً إسماعيل الأزهري، رئيس مجلس السيادة، ومحمد أحمد محجوب، رئيس الوزراء، في القيام بدور بارز كان له تأثيره في إنجاح المؤتمر ووحدة الصف العربي ودعم صمود دول

المواجهة وخاصة قيادة عبد الناصر. وبذلك أصبح المؤتمر معلماً هاماً في السياسة العربية في تلك الفترة ولسنوات لاحقة (٨٢).

٩. بعد هزيمة ١٩٦٧ دخلت حركة قوى التحرر القومي العربية في عملية نقد ونقد ذاتي واسع وعميق. فما حدث لم يكن مجرد هزيمة عسكرية أدت إلى احتلال سيناء المصرية والجولان السورية وما تبقى من الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وإنما كان، في الأساس، هزيمة كاسحة للقوى السياسية الاجتماعية التي ظلت تسيطر على حركة الثورة العربية طوال تلك الفترة. وبرز ذلك في وضوح عجز ما كان يسمى بالأنظمة الوطنية التقدمية في المنطقة في الدفاع عن السيادة الوطنية، وأدى إلى صعود الثورة الفلسطينية والعمل الفدائي، بقيادة حركة فتح، وسيطرتها على منظمة التحرير الفلسيطنية (٨٣) وركزت حركة النقد والنقد الذاتي هذه على سلبيات المرحلة السابقة المتمثلة في غياب الديمقراطية والمبادرة الشعبية وسيطرة الفئات البرجوازية البيروقراطية العسكرية والمدنية على تلك الأنظمة (في مصر وسوريا والجزائر واليمن والعراق وغيرها) وذلك إضافة إلى سيطرة الصراعات الثانوية وسط قوى حركة الثورة العربية بشكل عام وابتعادها عن الجماهير وميلها للعمل الانفرادي (...) وشملت حركة النقد المذكورة كافة القوى والتيارات السياسية بما في ذلك قيادة عبد الناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي. فقد قام عبد الناصر بعملية نقد ذاتي واسع حول سلبيات تنظيم الاتحاد الاشتراكي وسيطرة (الطبقة البيروقراطية والرأسمالية الجديدة) على جهاز الدولة والنشاط الاقتصادي بعد الإجراءات الاشتراكية وقوانين الإصلاح الزراعي التي نفذت في الفترات السابقة (٨٤) وطرح ضرورة توسيع الديمقراطية وبناء (حزب اشتراكي طليعي). وهو تفكير جديد لم تكن القيادة المصرية تستجب له في الفترات السابقة.ووجدت عملية النقد الذاتي طريقها أيضاً إلى داخل حزب البعث نفسه بعد انقلاب ١٩٦٦ في سوريا وبشكل أوضح بعد هزيمة ١٩٦٧. وفي مؤتمره القومي التاسع (١٩٦٨) قام بمراجعة موقفه من فكرة (الحزب الواحد) و (الديمقراطية الشعبية) في اتجاه ما اسماه (الحزب القائد) في إطار (تعددية سياسية وحريات عامة واسعة) إضافة إلى دعوته إلى تكوين (جبهة

وطنية وقومية تقدمية) تضم كافة قوى الديمقراطية والوحدة والتقدم (٨٥). وفي نفس الاتجاه سار الحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره الخامس عام ١٩٦٨ – المهم كل ذلك كان يشير إلى نهاية مرحلة تاريخية كاملة وبداية مرحلة جديدة في تطور حركة التحرر القومي العربية. ووجد ذلك استجابات واسعة، ولكنه في نفس الوقت فتح الطريق لصعود حركات الإسلام السياسي فى المنطقة نتيجة لتراجع حركة التحرر العربى بعد الهزيمة، وذلك بمساعدة البلدان النفطية، خاصة حركة الأخوان المسلمين في مصر والسودان وبلدان المنطقة الأخرى. وفي هذا الإطار استجابت حركة التيار القومي والتنظيم البعثي في السودان لهذه التوجهات بشكل واسع، ولذلك تركز نشاطهما في دعم ومساندة الثورة الفلسطينية ومراكز الصمود العربي، ممثلة في قيادة عبد الناصر والعمل الفدائي والحركة الجماهيرية الديمقراطية النامية في المنطقة بشكل عام.ولخصت موقفها هذا في دراسات مهمة حول (تطورات الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧) و (سياسة التعايش السلمي والعدوان الإسرائيلي) ودراسات أخرى (٨٦) وفي عام ١٩٦٨ نظمت جبهة التحرير الوطني الجزائرية مؤتمراً شعبياً حول (وحدة القوى الاشتراكية العربية) شاركت فيه حركة التيار القومي مع قوى سياسية سودانية أخرى (٨٧) وفي الوقت نفسه ركزت في نشاطها السياسي الوطنى على معارضة السياسات العامة للقوى المهيمنة التقليدية المسيطرة على الحكم وقتها، والتي انعكست في عجزها عن حل المشاكل الأساسية في البلاد (مشكلة الجنوب، الأزمة الاقتصادية، وإعداد دستور ديمقراطي الخ...) وذلك من خلال النشاط المستقل والعمل المشترك مع القوى الأخرى في هيئة الدفاع عن الوطن العربي وغيرها. وفي هذه الفترة نشطت مجموعة ناصرية ظلت ترفع شعارات قومية واشتراكية في إطار الخط العام للسياسة المصرية. وكان يقودها العميد معاش محمد عبد الحليم (عمل وزيراً في عهد الحكم العسكري الأول) وبابكر عوض الله، الذي لعب دوراً بارزاً في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ واستقال من منصبه كرئيس للهيئة القضائية بعد حل الحزب الشيوعي في نهاية ١٩٦٥، وهذه المجموعة كانت تشكل تنظيماً فضفاضاً عرف

ب (القوميين العرب) وفي الفترة اللاحقة لعب دوراً أساسياً في انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ (٨٨). وذلك بجانب تنظيم القوى الوحدوية الاشتراكية وسط الطلاب.

- **المؤتمر الثاني لحركة الاشتراكيين العرب:**

(١٠) في بداية ١٩٦٨ بدأت حركة التيار القومي والتنظيم البعثي السوداني في الإعداد لمؤتمرها الثاني (٨٩). وانعقد المؤتمر بالفعل في يونيو من نفس العام. ويبدو أن استعجال المؤتمر بعد عامين فقط من المؤتمر الأول كان يرجع إلى هشاشة البنيان الفكري والسياسي والتنظيمي للحركة، وبالتالي ضرورة متابعة نشاطها وتطوير تنظيماتها في فترات قصيرة، وإذا كان المؤتمر الأول قد مثل قمة التطور الذي وصلته فترة الإرهاصات والعمل العفوي، فان المؤتمر الثاني كان يمثل بداية جهود كبيرة ومتواصلة لتثبيت الإطار الفكري والتنظيمي والسياسي لحركة التيار القومي وتطويرها لتصبح أكثر تماسكاً وفعالية. وبرز ذلك في التقارير الثلاثة التي قدمتها القيادة المركزية (الثقافي والتنظيمي والسياسي) حيث كان واضحاً تأثرها بالمناخ الفكري والسياسي العام السائد وقتها في أوساط حركة التحرر القومي العربية والتيارات المتقدمة وسط الحركة السياسية السودانية. وفى الصفحات اللاحقة نلقى الضوء على هذه التقارير.

- **التقرير الثقافي:**

ركز هذا التقرير على إعادة مناقشة أطروحة (الخط القومي التقدمي العام) وذلك بهدف تطويرها في اتجاه الارتباط أكثر وأكثر بالفكر (البعثي) بشكل خاص، والتوجهات الثورية وسط قوى الثورة العربية بشكل عام. وفي هذا الإطار أشارت الوثيقة إلى عدة ملاحظات حول تلك الأطروحة نلخصها في الآتي:-

١/ إن الخط القومي العام كان توجهاً سليماً فرضته ضرورات التفاعل مع كافة أطراف حركة الثورة العربية وعدم التورط في تناقضاتها وصراعاتها. وقد ساعدنا ذلك في تدعيم وحدة التنظيم وتفهم حقيقة وحجم التناقضات والخلافات والصراعات الجارية وسط هذه الأطراف.

٢/ إن السبب الأساسي لبروز هذه التناقضات والصراعات تمثل في انتقال حركة التحرر القومي العربية، بشكل عام، من مرحلة النضال ضد الاستعمار المباشر وحلفائه من الطبقات القديمة (الإقطاع والبرجوازية الكبيرة) وعموم قوى التخلف إلى مرحلة النضال ضد الاستعمار الجديد وحلفائه من الطبقات الرأسمالية الجديدة، التي نمت وتطورت في فترة ما بعد الاستقلال من خلال إجراءات الإصلاح الزراعي وتوسيع القطاع العام، التي شهدتها بعض الأقطار العربية. وهذه المرحلة الجديدة كانت تتطلب تطوير هذه الإجراءات في اتجاه تصفية نفوذ الاستعمار الجديد والدخول إلى المرحلة الأولى في بناء الاشتراكية وتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين الأقطار العربية المتحررة وإعداد القوى الشعبية للمشاركة الفعالة والواسعة في السلطة السياسية والاقتصادية.

٣/ تناقضات وصراعات أطراف حركة الثورة العربية برزت وتضخمت بشكل كبير لعدم الاهتمام بمتطلبات قضايا المرحلة الجديدة. وأدى ذلك بالضرورة إلى انشغال هذه الأطراف بخلافاتها وتناقضاتها الثانوية، الأمر الذي فتح الباب أمام الفئات والطبقات الطفيلية الجديدة للعمل على عرقلة نمو وتطور حركة الثورة في الأقطار المتقدمة ومن ثم المحافظة على مكاسبها وسيطرتها. وذلك عن طريق تضخيم الخلافات بين قيادة عبد الناصر وحركة البعث العربي الاشتراكي والقوى الثورية الأخرى. وجاءت هزيمة ١٩٦٧ لتكشف حقيقة هذه الفئات والطبقات ولتضع حركة الثورة في المنطقة في مجرى تطور جديد.

٤/ حدَّد التقرير نظرية الثورة العربية في (الترابط الجدلي بين أهداف الوحدة القومية والحرية والتحرر وبناء الاشتراكية) كأهداف متكاملة تعمل لمصلحة غالبية الجماهير من العمال والمزارعين، وأكد أن حركة الثورة العربية تتطور في هذا الاتجاه رغم ما يعترضها من عقبات وصعوبات، وان ذلك يتطلب تقوية علاقاتنا مع كافة قواها وأطرافها والعمل على توحيدها في جبهة موحدة (...).

وفي المناقشات تكشف اتساع نفوذ الأفكار البعثية وسط أعضاء المؤتمر، وتمثل ذلك في عملية تطوير فكرة (الخط القومي التقدمى العام) وتبني الكثير من الانتقادات الموجهة للتجربة الناصرية، وفي بروز توجه قوى داخل المؤتمر للارتباط بحزب البعث فكرياً وتنظيماً، كان يقوده عدد من الشباب والطلاب في العاصمة (٩٠). ولكن قيادة التنظيم البعثي أقنعتهم بعدم الإصرار على ذلك بحجة أن طرح الفكر البعثي ومناقشته داخل الأطر التنظيمية لا يتعارض مع فكرة الخط القومي العام. وكان ذلك يشير إلى نجاح خطة التنظيم البعثي التي استهدفت تحويل تنظيمات حركة التيار القومي بكاملها في اتجاه الارتباط بحزب البعث. وساعدت في ذلك جملة عوامل، شملت تأثيرات هزيمة ١٩٦٧ وعملية النقد الذاتي الواسعة التي صاحبتها، ودور التنظيم البعثي داخل حركة التيار القومي، وذلك إضافة إلى ضغوط الواقع السياسي داخل البلاد. ففي تلك الفترة كانت الشعارات القومية رائجة في الوسط السياسي السوداني، يطرحها ويتبناها حزب الشعب الديمقراطي، ويتمسك بها الحزب الشيوعي، بسبب ارتباط قيادة عبد الناصر بالاتحاد السوفيتي ولاستخدامها (كآلة رافعة للوصول إلى قطاعات شعبية لم يتمكن الشيوعيون من الوصول إليها، ولقطع الطريق أمام نمو وتطور أي تيار قومي اشتراكي مستقل)(٩١) وبجانب كل هؤلاء كان هناك الناصريون الرسميون بقيادة العميد محمد عبد الحليم وبابكر عوض الله وآخرين كما اشرنا في مكان سابق. ونتيجة لكل ذلك كان من الضروري تطوير (الخط القومي التقدمي العام) في اتجاه يميزه عن تلك الاتجاهات المطروحة في الساحة، دون أن يعني ذلك تحوّل حركة الاشتراكيين العرب إلى تنظيم بعثي. وفي هذا الاتجاه جاءت موافقة المؤتمر على الوثيقة المقدمة من المكتب الثقافي، بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وتبني قرار بالتبادل الثقافي مع الاتحاد الاشتراكي في مصر والقيادة القومية لحزب البعث فى بغداد.

- **التقرير التنظيمي:**

وبعدها جاءت مناقشة التقرير التنظيمي، وهو تقرير أساسي أيضاً، شمل حوالي (٤٠ صفحة). وتنبع أهميته من انه يناقش الجوانب العملية ومشاكل العمل اليومي ويلخصها في خطوط وبرامج محدّده - وبدأ برصد الجوانب الايجابية التي

تحققت بعد المؤتمر الأول في ١٩٦٦. ولخص أهمها في وحدة حركة التيار القومي على أساس فكري وسياسي محدّد، وفي بناء مركز قيادي موحد ساعد في تطوير وتوسيع البنيان التنظيمي والسياسي، وأشار إلى سلبيات هذا المركز القيادي ومتطلبات تحويله إلى مركز فعّال - وناقش مشكلة التركيب الاجتماعي للتنظيم ولاحظ تركزه، حتى ذلك الوقت، وسط الطلاب بشكل رئيسي، وضعف الكسب الحزبي في الأوساط الشعبية (٩٢) (العمال والموظفون والمزارعون) ولمعالجة هذا الضعف أشار التقرير إلى مكافحة (عقلية البرجوازية الصغيرة) وخاصة عقلية الشللية والميل إلى إيثار السهولة والابتعاد عن العمل الصبور وسط طلائع القوى الشعبية. وفي سبيل تحقيق ذلك أشار إلى الاهتمام بالضبط الفكري والتنظيمي في العمل وسط التنظيمات المختلفة من خلال البرنامج الثقافي والدورات والاجتماعات الموسعة وغيرها، وناقش العلاقة بين العمل الثقافي والتنظيمي الداخلي والعمل السياسي الجماهيري، وحدد مؤشرات تداخلهما وتكاملهما - وهي قضية هامة ترتبط بأهمية تحويل الاجتماع الحزبي إلى مركز انطلاق للعمل السياسي والجماهيري، وتحويل الأخير إلى مدخل للكسب وتوسيع قاعدة الأنصار والمؤيدين (٩٣). وكل ذلك يشير إلى تطور ملحوظ في اهتمامات التقرير التنظيمي، مقارنة بتقرير المؤتمر الأول.

- **التقرير السياسي:**

شمل هذا التقرير ورقتين هامتين، الأولى دراسة تحليلية لتطور الحركة الوطنية السودانية وجذورها التاريخية، والثانية: شملت دراسة نقدية للخطوط السياسية التي طرحتها حركة التيار القومي في الفترات السابقة (٩٤) ومن ثم تحديد الركائز الأساسية لخطة العمل السياسي في الفترة اللاحقة.

شملت الدراسة الأولى أفكارا ومتابعات أولية حول تطور الأوضاع في السودان منذ السلطنات العربية الإسلامية مروراً بفترة الحكم التركي والثورة المهدية ودولتها حتى معركة كرري ١٨٩٨ وسيطرة الحكم الثنائي (البريطاني / المصري) على البلاد فى عام ١٨٩٨ و تابعت ظهور الحركة الوطنية الحديثة في

بدايات القرن الماضي ودور الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية في تحقيق الاستقلال في مطلع العام ١٩٥٦ وعجز القوى التقليدية المهيمنة عن استكمال انجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال. وبعدها ناقشت ظهور حركة التيار القومي وتركيزها علي دفع حركة التطور الوطني في طريق تحقيق مهام مرحلة ما بعد الاستقلال وربطها بأفقها القومي والاشتراكي، المتمثل في أهداف حركة الثورة العربية الشاملة في الوحدة والحرية والاشتراكية (...).

أما الورقة الثانية فقد ركزت على تحليل الواقع السياسي والاقتصادي / الاجتماعي الراهن، باعتباره واقعاً متخلفاً وشبه مستعمراً بحكم ارتباطه بالسوق الرأسمالية العالمية واحتكاراتها. وأشارت إلى أن القوى المسيطرة على هذا الواقع تتمثل في قوى الاستعمار العالمي بشركاته واحتكاراته، وفي القوى السياسية / الاجتماعية المهيمنة والمستفيدة منه، وتشمل الفئات الرأسمالية المرتبطة بالاستعمار ورأس المال الأجنبي، والقوى التقليدية القبلية والطائفية المسيطرة، إضافة إلى الفئات العليا في جهاز الدولة، التي نمت وتطورت في عهد الحكم الثنائي وظلت، ولا تزال، تتمتع بامتيازات كبيرة. وفي الجانب الآخر تشمل القوى المضهطدة، أي قوى الثورة والتغيير، العمال والمزارعين والفئات المتوسطة والصغيرة في القطاعين الحديث والتقليدي على السواء (...) وعلى ضوء هذا التحليل ناقشت الورقة إمكانية قيام قوى وأحزاب الوسط، وخاصة فئات الرأسمالية الوطنية وحزبا الوطنى والاتحادي والشعب والديمقراطي، بقيادة حركة التطور الوطني في هذه المرحلة. ويصل التحليل إلى استحالة ذلك بحكم التجربة العملية طوال فترة ما بعد الاستقلال وضعف فئات الرأسمالية المحلية والفئات المتوسطة الأخرى (...) ويعكس ذلك تأثراً واضحاً بتوجهات قيادة عبد الناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي حول هذه المسألة في تلك الفتر(٩٥).. ومع أن ذلك يشير إلى استحالة المرور بمرحلة وسطى، فان الوثيقة لم تنفي إمكانية حدوثها. إذ أنها تؤكد (أهمية وضرورة هذه المرحلة كمدخل رئيسي للدخول في مرحلة الثورة القومية الاشتراكية) وتؤكد أن (القوى السياسية / الاجتماعية المؤهلة موضوعياً لقيادة هذه المرحلة تشمل قوى العمال والمزارعين والمثقفين الثوريين وفئات

الرأسمالية الوطنية). وترى الوثيقة أن ذلك يتطلب حشد هذه القوى وتجميعها في جبهة وطنية عريضة حول برنامج سياسي يرتكز إلى قضايا المرحلة (...) وبعد أن يفصل التقرير محاور هذا البرنامج، يناقش القضايا الخاصة ببناء هذه الجبهة العريضة، ويشير إلى عدة عقبات في هذا المجال، يتمثل أهمها في انطلاق الحزب الشيوعي من موقع العمل الانفرادي وإقصاء القوى التي لا تقبل قيادته، إضافة إلى توجهه لإضعاف حزب الوسط الرئيسي (الوطني الاتحادي) ومحاولة وراثة جماهيره – ويتمثل أيضاً في الطبيعة المزدوجة، الوطنية والرجعية، لحزبي الوسط (حزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي) وبالتالي صعوبة التحالف معهما بشكل ثابت لمرحلة كاملة (٩٦). وهي عقبات حقيقية كان لها تأثيرها في التطورات اللاحقة في الساحة السياسية. ومع ذلك يشير التقرير إلى أهمية بناء هذه الجبهة وبذل الجهد المطلوب لتذليل تلك العقبات والصعوبات، وذلك لأنه لا خيار غيرها، و لأنها تعبرّ بحق عن تطلعات غالبية الجماهير وضرورات الواقع. ويرى أن بناء وتأهيل حركة التيار القومي يشكل ضرورة ومدخلاً أساسياً لمواجهة هذه المشكلة. وإضافةً لذلك شمل التقرير السياسي فقرة طويلة حول تطورات الوضع السياسي العربي بعد هزيمة ١٩٦٧. وفي ختام جلساته انتخب المؤتمر قيادة مركزية كان معظمها من قيادات التنظيم البعثي (٩٧).

- **تطورات سياسية:**

١١- شهد عام ١٩٦٨ تطورين هامين في السياسة العربية، التطور الأول: تمثل في ثورة ١٧-٣٠-١٩٦٨، التي أوصلت حزب البعث للسلطة في العراق. وهذا التطور حدث في ظروف كان الحزب القومي يعاني من تداعيات انقسام ١٩٦٦، وبالتالي دخوله مرحلة الأزمة الخطيرة. وكان الأمل أن يستفيد من تجارب الانظمة الوطنية التقدمية السابقة في العراق وسوريا ومن دروسها المتراكمة. ووجود قيادات بعثية معروفة بنضالها وسمعتها الطيبة في مركز السلطة الجديدة (٩٨) كان يشير إلى إمكانيات بناء تجربة تتجاوز سلبيات التجارب السابقة وتقدم حزب البعث العربي الاشتراكي بصورة ايجابية في المسرح السياسى العربي، بشكل عام، وفي العراق، بشكل خاص، وبالتالي مواجهة الوضع

القائم في سوريا وتطوير الوضع العربي في ظروف ما بعد هزيمة ١٩٦٧. ولذلك انتقلت القيادة القومية من بيروت إلى بغداد. وبالفعل كانت البداية واعدة، حيث ركزت السلطة الجديدة على تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بالعمل على حلّ المشكلة الكردية بالحوار السلمي، وعلى اتخاذ خطوات وإجراءات ديمقراطية عديدة، شملت إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المفصولين للعمل وفتح حوار واسع مع القوى السياسية الأساسية بهدف بناء جبهة وطنية تقدمية تقود الحكم، وذلك إضافة إلى المشاركة في بناء الجبهة العسكرية الشرقية مع سوريا والأردن والتعاون مع قيادة عبد الناصر لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي (...) وكان لذلك تأثيره الكبير في إنهاض تنظيمات حزب البعث في الأقطار العربية المختلفة، وخاصة في بلدان المشرق، وساعد أيضاً في تنشيط التنظيم البعثي وحركة التيار القومي في السودان، انطلاقاً من قرارات مؤتمرها الثاني المشار إليه أعلاه.

والتطور الثاني تمثل في صعود العمل الفدائي الفلسطيني وسيطرته على منظمة التحرير الفلسطينية (...).

وانطلاقاً من التأثير الايجابي لهذين التطورين واصلت حركة التيار القومي والتنظيم البعثي عملية البناء الحزبي والمشاركة الفعالة في حركة الصراع السياسي الجاري وقتها في البلاد. وذلك من خلال نشاطها المستقل و العمل المشترك في هيئة الدفاع عن الوطن العربى وغيرها – ومن خلال نشاط هذه الهيئة استطاعت حركة الاشتراكيين العرب طرح شعارات قومية عديدة وربطها بالأزمة السياسية الداخلية. فهي تقول في إحدى بياناتها (أن اكبر ما نستطيع تقديمه لأمتنا العربية في معركتها الراهنة هو أن نجعل من سوداننا أرضاً للثورة العربية، وذلك عن طريق تحريره من قبضة سيطرة الدوائر الرجعية والقوى التقليدية المرتبطة بالاستعمار الجديد، وان نشدّد دعمنا المادي والمعنوي للعمل الفدائي ولحماية دول المواجهة، خاصة الجمهورية العربية المتحدة، وان نكشف حملات النشاط المعادي لها من قبل حركة الأخوان المسلمين والقوى الرجعية المحلية والغربية، وان نشدّد نضالنا من اجل الوحدة العسكرية والاقتصادية العربية ضماناً للنصر والتقدم...) (٩٩).

وفي تلك الفترة ظلت أزمة حكم الائتلاف الرجعي تتفاقم بشكل متزايد، وذلك رغم وحدة حزبي الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي، التي أدت عملياً إلى تقوية نفوذ الدوائر الرجعية في الحزبين. وفي الجانب الآخر ظلّ نشاط المعارضة يتسع في المدن والمراكز الحضرية. وانضافت إليها التجمعات الإقليمية في الشرق والغرب وجبال النوبة، إضافة إلى القوى الجنوبية. وقام الصادق المهدي بتكوين (تحالف القوى الجديدة) مع جبهة الميثاق الإسلامي وحزب سانو بقيادة وليم دينق. وفي الوقت نفسه تصاعدت نشاطات الحركة النقابية وإضراباتها، واتسع نشاط حركة الانيانيا المسلحة في الجنوب، خاصة في الاستوائية وأعالي النيل، واشتدت حركة الصراع السياسي في عام ١٩٦٩ عندما حاولت القوى الرجعية والتقليدية فرض دستور (إسلامي) استهدف إقامة نظام رئاسي وديكتاتورية مدنية باسم الإسلام الحنيف والشريعة الغراء. وفي مواجهة ذلك أشارت بيانات حركة الاشتراكيين العرب إلى (أن القوى التقليدية تحاول فرض دستور رجعي يكرس واقع التخلف واستغلال الجماهير الكادحة، ويفتح الطريق واسعاً لإقامة ديكتاتورية مدنية باسم الإسلام الحنيف، وهو توجه مفضوح لان الإسلام لا يمكن أن يكون أداة بأيدي الرجعيين ووكلاء رأس المال الأجنبي لإعاقة حركة تقدم شعبنا نحو التحرر والديمقراطية والتنمية) ويضيف (إن ظروف واقعنا ونضال جماهير شعبنا تفرض ضرورة التزام الدستور بالديمقراطية والنظام الديمقراطي وخصائص شعب السودان...) (١٠٠) وفي بيان آخر أكدت حركة التيار القومي على ضرورة إعداد (دستور ديمقراطي) بمشاركة كافة القوى السياسية والاجتماعية، وان يكفل الدستور الحقوق الأساسية للإنسان وحرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير والتنظيم السياسي والنقابي، وشدد البيان على تشديد النضال من اجل فضح قوى الإقطاع والرأسمالية وقوى الاستعمار الجديد، صاحبة المصلحة في تكريس واقع التخلف والتبعية القائم (١٠١) وفي مناخ هذا الصراع والاستقطاب السياسي والاجتماعي، وفشل القوى التقليدية المسيطرة في إجراء الإصلاحات الضرورية في النظام السياسي القائم وإهمالها للقضايا الأساسية وإصرارها على فرض ديكتاتورية مدنية باسم الدستور

الإسلامي، فى مناخ هذه الظروف في مجملها كان لابد أن يقود إلى انقلاب عسكري يجهض التجربة الديمقراطية ويعيد البلاد إلى حكم العسكر، تحت (شعارات الاشتراكية والديمقراطية الشعبية). وبالفعل حدث الانقلاب في ٢٥ مايو ١٩٦٩. وبذلك دخلت البلاد والحركة السياسية بأجمعها في ظل نظام عسكري ديكتاتوري أكثر قمعاً وبطشاً من الحكم العسكري الأول. وفي هذا الإطار حرمت حركة التيار القومي والتنظيم البعثي مرة أخرى من متابعة نموها وتطورها الطبيعى في ظروف الحريات العامة والانفتاح السياسي. وكان لذلك تأثيره على نشاطها في الفترات اللاحقة.

***

هوامش الفصل الثاني

١/ أنظر تحليل ١٩٦٢ وإضافات المؤتمر التداولي ١٩٦٣ كما اشرنا في الفصل الأول.

٢/ انظر : شوقي ملاسي، أوراق سودانية، دار عزة، الخرطوم ٢٠٠٦ حيث يذكر إفادات كثيرة في هذا الجانب.

٣/ شارك الكاتب في لجان الخرطوم بحري مع آخرين.

٤/ ظهرت حركات عديدة منها : ١. الحزب القومي الاشتراكي، بقيادة علي حمدون (كان يعمل في البنك الزراعي) والشاب هشام مكي شبيكة الذى توفى فى عام ١٩٦٥... ٢. المؤتمر القومي العربي، بقيادة عبد المنعم حسب الله الصحفى المعروف صاحب جريدة الجهاد التى صدرت فى بداية الخمسينات... وذلك إضافة إلى حركة التيار القومي (الخط القومى التقدمى العام) والقوى الوحدوية الاشتراكية في الوسط الطلابي كما تابعنا في الفصل الأول.

٥/ في الوسط الطلابي كانت هناك تنظيمات المؤتمر الاشتراكي الديمقراطي والجبهة الاشتراكية والطلاب الأحرار.. وبعد سقوط النظام العسكري ظهرت الدعوة لقيام حزب اشتراكي ديمقراطي كامتداد لهذه التنظيمات. وفي فترة لاحقة ظهرت مقالات منصور خالد في جريدة الأيام (أكلت يوم أكل الثور الأبيض)، التي جمعها لاحقاً في كتابه (حوار مع الصفوة) وظلت الدعوة لقيام حزب اشتراكي مستمرة لسنوات لاحقة، وشارك فيها الحزب الشيوعي بعد حلّه عام ١٩٦٥. لكنها لم تنجح.

٦/ في الحزب الوطني الاتحادي تمثل ذلك في تيار معارض لقيادة الحزب، كان يقوده صالح محمود إسماعيل، موسى المبارك، محمد جبارة العوض، وهو التيار الذي اصدر جريدة (أكتوبر) فى ١٩٦٥ لتطرح أفكاره ومواقفه.

٧/ تكشف التطورات اللاحقة عن تيار واسع نسبياً داخل الحزب الشيوعي، له مواقف وتوجهات قومية واشتراكية ديمقراطية واضحة، لأسباب فكرية

وتاريخية ترتبط بدخول الحزب مرحلة الأزمة في تلك الفترة. وبـرز ذلـك بشكل واضح في انقسام ١٩٦٨ (مجموعة مختار عبيد) وفي العلاقـة مـع انقلاب ٢٥ مايو وانقسام ١٩٧٠ وانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١.

٨/ استجابة هذين الحزبين للتأثيرات الايجابية لحركة التحرر العربية والإفريقيـة كانت ضعيفة لأسباب فكرية وسياسية وتاريخية. ومع ذلـك كانـت هنـاك استجابات غير مباشرة فى المجال السياسى، حيث بدأ الأخوان يعملون باسم جبهة الميثاق الإسلامي، وبدأ السيد الصادق المهدي يقود تياراً إصلاحياً داخل حزب الأمة أدى إلى انقسامه في ١٩٦٧.

٩/ مؤتمر البجا، اتحاد جبال النوبة وجبهة نهضة دارفور.

١٠/ شاركت في الندوة قيادات التنظيمات في جامعة الخرطوم، جامعة القـاهرة / فرع الخرطوم، المعهد الفني، كليـة الدراسـات الإسـلامية، و (١٥) مـن الخريجين. وعقدت النـدوة فـي نـوفمبر ١٩٦٤ (تقريـر المـؤتمر الأول للاشتراكيين العرب ١٩٦٦).

١١/ تضمن التحليل المحاور التالية : تقيـيم اسـتنتاجات تحليـل ١٩٦٢، دور الأحزاب في ثورة أكتوبر، جمود جبهة المعارضة، تقييم أحداث الثورة حتى سقوط النظام العسكري، ملاحظات حول التركيب الطبقـي فـي الـسودان، أهداف ثورة أكتوبر وآفاق تطورها، إستراتيجية المرحلة (تحليل ١٩٦٤).

١٢/ نلاحظ أن التحليل يستخدم المنهج الاجتماعي (الطبقي) في متابعة تطـورات أحداث الثورة، حيث يقارن بين دور الموظفين والمهنيين ودور العمال مثلاً، وبين دور العاصمة ودور المدن الإقليمية مثل مدني وكـسلا، وهـو أيـضاً يستخدم تعبير (البرجوازية الصغيرة) لوصف فئات الموظفين والمهنيين، وكل ذلك يؤشر وعياً اشتراكياً متقدماً استمده من وثائق المؤتمر القومي الـسادس لحزب البعث في ١٩٦٣ والميثاق الوطني الذي أصدرته الثورة المصرية عام ١٩٦٢ على الأقل.

١٣/ أحزاب الوسط المقصودة هي الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي. وهـذا التحليل وجد ترحيباً واسعاً وسط هذين الحزبين ومعارضـة مـن الحـزب الشيوعي، بحجة أن الاتحادي أصبح حزباً يمينياً. والواقع أن أحزاب الوسط كانت تعيش أزمة انقسامها وأزمة تخلي قيادة الاتحادي عن تاريخها ومبادئها،

والحزب الشيوعي كان وقتها يفكر في وراثة أحزاب الوسط وجماهيرها ولكن بشعارات اشتراكية.

١٤/ نتيجة لذلك ارتبط شوقي ملاسي ومحمد أبو القاسم حاج حمد بحزب الشعب الديمقراطي وبدر الدين مدثر واسحق شداد وسعيد حمور بالحزب الاتحادي في الخرطوم، إضافة إلى ابوبكر مزمل المحامي في الأبيض. والاخيرون عملوا مع التيار الديمقراطي في الحزب.

١٥/ تكونت اللجنة التنفيذية التمهيدية من سبعة أعضاء يمثلون الطليعة التقدمية بجامعة القاهرة والجبهة العربية الاشتراكية بجامعة الخرطوم والخريجين. وكان مسؤولها اسحق القاسم شداد المحامى (السكرتير العام).

١٦/ وقتها كان التنظيم البعثي يتركز في الجامعتين وبعض الخريجين. وفي ١٩٦٢ سافر ابوبكر مزمل إلى الأبيض وفتح هناك مكتباً للمحاماة. وفي ١٩٦٣ تكونت هناك خلية بعثية ضمت المذكور وعمر مهاجر، الطالب وقتها في مدرسة النهضة الثانوية، وذلك بعد رحلة إلى المدينة قام بها بدر الدين والصاوي (إفادات خاصة).

١٧/ هذه العناصر تشمل الأسماء المشار إليها في الفصل الأول. وفي فترة لاحقة انضم إليها العميد معاش محمد عبد الحليم، وزير العمل في حكومة عبود، ومعه عناصر مدنية وعسكرية، مرتبطة بالسياسة المصرية. وهذه المجموعة قامت بدور كبير في انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ وفي الفترة الأولى للنظام المايوي حتى اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢.

١٨/ شوقي ملاسي، أوراق سودانية.

١٩/ التقرير التنظيمي للمؤتمر الأول للاشتراكيين العرب ١٩٦٦.

٢٠/ من خلال البيانات والنشرات السياسية والندوات المشتركة مع حزب الشعب والشيوعي والتيار الديمقراطي في الوطني الاتحادي والنقابات والاتحادات.

٢١/ المكتب الثقافي كان مسئولاً عن إعداد مشروع المبادئ الأساسية ودراسات عن التجارب القومية الخمس وتحرير المجلة الداخلية، التي صدر العدد الأول منها في بداية ١٩٦٥، وإعداد البرنامج الثقافي الحزبي ودراسة حول التطور السياسي في السودان منذ السلطنات العربية الإسلامية حتى الآن. والمكتب التنظيمي كان مسئولاً عن تطوير التنظيمات القائمة وإنشاء تنظيمات جديدة

والإشراف على جهاز الطباعة (الرونيو) والمكتب السياسي كان مسئولاً عن متابعة الموقف السياسي وإعداد التحليلات والمواقف السياسية وشرحها ونشرها، إضافة إلى إعداد دراسة عن قضية الجنوب من وجهة نظر (قومية) وشارك في الندوة ممثلون لنفس التنظيمات التي شاركت في الندوة الأولى و (١٢) من الخريجين.

٢٢/ أهم قرارات الاجتماع الأخرى شملت تمثيل الجبهة العربية الاشتراكية في معهد المعلمين العالي في لجان التحضير للمؤتمر وتكوين سكرتارية عامة للإشراف على العمل اليومي، تضم مسؤلي المكاتب الثلاثة والسكرتير العام (تناوب على هذا الموقع كل من اسحق شداد، سعيد حمور، بدر الدين مدثر).

٢٣/ لجان التحضير هي المكاتب الثلاثة.

٢٤/ ساهم في شراء المطبعة المحامون والموظفون الحزبيون.

٢٥/ المقصود انقلاب نوفمبر ١٩٦٣ بقيادة رئيس الجمهورية عبد السلام عارف.

٢٦/ فقرة في مقدمة التحليل السياسي ١٩٦٤.

٢٧/ بدأت العلاقة مع ميشيل عفلق منذ عام ١٩٦١ في بيروت – وتواصلت بعد ذلك في الفترات اللاحقة حتى وفاته في باريس في يونيو ١٩٨٩ – وكان معجباً بتجربة حزب البعث في السودان. وأشار في إحدى كتاباته إلى أن نمو وتطور التجربة البعثية السودانية في ظروف الستينات الصعبة يرجع إلى نضج وتميز قياداتها وابتعادها عن المركز القومي بصراعاته ومشاكله المعروفة في تلك الفترة، انظر ميشيل عفلق، الأعمال الكاملة، بغداد، ١٩٩٠،

٢٨/مثل التنظيم في المؤتمر القومي الثامن محمد سليمان الخليفة، وبدر الدين مدثر. ويشار إلى أن الدكتور منيف الرزاز، الأمين العام وقتها، قد أشاد بهذا التوجه ووصفه بأنه توجه جديد يساعد في توحيد قوى الثورة العربية حسب رسالة منه لقيادة التنظيم.

٢٩/ بعد سقوط النظام البعثي في العراق في نوفمبر ١٩٦٣ انتقلت الصراعات إلى حزب البعث السوري في ١٩٦٤ – ١٩٦٦ - لمعرفة تطور هذه الصراعات وقضاياها انظر : منيف الرزاز، التجربة المرّة، بيروت، ١٩٦٧، وشبلي العيسمي، في الثورة العربية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨.

٣٠/ نشر البيان في صحف الخرطوم وصحف الأحرار والمحرر البيروتية، وسرّب إلى داخل سوريا عن طريق الطلاب السودانيين هناك.

٣١/ نشرت المقالة في الرأي العام باسم بدر الدين مدثر.

٣٢/ كان الوفد برئاسة عبد الله الأحمر، مساعد الأمين العام الحالي لحزب البعث السوري، معلومات شوقي ملاسي، أوراق سودانية.

٣٣/ شيعه حشد من زملائه في ساحة جامعة دمشق. وخطب محمد سليمان الخليفة في الحشد منددا بجريمة الاغتيال ووجه الاتهام للأجهزة الأمنية. وكان محمد سليمان وقتها مختفياً في احد أحياء دمشق لكنه فضل حضور التشييع رغم احتمال اعتقاله وكان يعمل معه وقتها من الطلاب السودانيين فى سوريا عبد المنعم محمد عبد الرحمن و عبد العزيز شمعون وصلاح الرشيد.

٣٤/ في الحدود اللبنانية استقبله جمع من الطلاب السودانيين في الجامعة الأمريكية في بيروت، منهم : قاسم بدري (الآن مدير جامعة الأحفاد بامدرمان)، فيصل الصديق المهدي، اللواء معاش : عثمان السيد (سفير السودان في إثيوبيا سابقاً)، حسب رواية عبد المنعم محمد عبد الرحمن الذي صاحب الجثمان مع طالب فلسطيني حتى الخرطوم.

٣٥/ مفاوضات امدرمان بين جبهة الأحزاب وقيادات من القوات المسلحة، وفي وقت لاحق التحق بها مندوبو جبهة الهيئات وحزب الشعب والشيوعي.

٣٦/ اشتدت ضغوط حزب الأمة على سر الختم الخليفة، رئيس الوزراء، فاضطر إلى تقديم استقالة حكومته في بداية ١٩٦٥.

٣٧/ شملت المعارك : محاكمة أعضاء المجلس العسكري الأعلى، إقالة الجنرال عبود من رأس الدولة، تصفية الإدارة الأهلية، تطهير الخدمة المدنية، قانون الانتخابات الخ...

٣٨/ في ١٩٦٤ زار الخرطوم وفد من المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب أفريقيا. وفي تلك الفترة نشط ثوار الكنغو في الحدود ووجدوا دعماً من الحكومة الانتقالية. وساهم شوقي ملاسي مع أمين عكاشة وأنور ادهم في توفير هذا الدعم (أوراق سودانية مصدر سابق)، أما العلاقة مع ثوار ارتريا فقد بدأت في ١٩٦٣ من خلال محمد أبو القاسم حاج حمد الذي ارتبط بحركة التيار القومي في تلك الفترة، إضافة إلى طلاب من الشرق في جامعة

الخرطوم (منهم نافع محمود والزين ياسين الذى أصبح قيادياً فى جبهة تحرير ارتيريا فى الفترة اللاحقة) .

٣٩/ شارك في ترحيل الأسلحة : عبد الباسط الكدرو، احمد أبو جبة، إبراهيم شجر، ماهر فؤاد شنودة تحت إشراف أبو القاسم وكانوا طلبة في جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

٤٠/ توجهت الاتهامات بإدخال أسلحة غير مشروعة للبلاد إلى شيخ علي عبد الرحمن ومحمد أبو القاسم حاج حمد وشوقي ملاسي.

٤١/ ساعد في نشر هذه البيانات الفاتح التيجاني في جريدة الرأي العام وسيد علي كرار في جريدة العلم، وإبراهيم عبد القيوم في جريدة الصحافة (معلومات خاصة).

٤٢/ قام بترتيب الزيارة محمد سليمان الخليفة، الطالب وقتها بجامعة دمشق.

٤٣/ محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي و آفاق المستقبل.

٤٤/ محمد أبو القاسم حاج حمد، حزب الشعب، بدر الدين مدثر، الاشتراكيون العرب، صالح محمود إسماعيل، التيار الديمقراطي في الوطني الاتحادي، وشارك في الندوة عبد الخالق محجوب، الحزب الشيوعي. نفس المصدر.

٤٥/ كتب أبو القاسم عدة مقالات في صحيفة الجماهير تحت عنوان (حول معركة أحزاب الوسط) في فبراير ١٩٦٥ – فرد عليها عبد الخالق بمقالات في الميدان بعنوان (الثورة السودانية وأزمة الوسط) بتاريخ ٧-١٥-مارس ١٩٦٥، ومقالات محمد إبراهيم نقد نشرت في الأيام في بداية يناير ١٩٦٦.

٤٦/ حزب الشعب الديمقراطي قاطع انتخابات ١٩٦٥ بسبب استمرار الحرب الأهلية في الجنوب التى منعت إجراء الانتخابات هناك، انظر : شوقي ملاسي، أوراق سودانية.

٤٧/ بيان صادر بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٤ من الجبهة العربية الاشتراكية، معهد المعلمين العالي.

٤٨/ بيان صادر بتاريخ: ١٩٦٥/١١/١٥ وقعه: السر محجوب، الجبهة الديمقراطية الحرَّة، عبد الباقي عبد الغني، الجبهة العربية الاشتراكية، إدريس عوض الكريم، الجبهة الديمقراطية، بمعهد المعلمين العالي.

٤٩/ نشرة حزبية عن المؤتمر الأول للاشتراكيين العرب، ٥ يونيو ١٩٦٦.

٥٠/ هذه الفقرات وردت ضمن قرارات المؤتمر الأول لحركة الاشتراكيين العرب، يونيو ١٩٦٦.

٥١/ صدر العدد الأول في بداية ١٩٦٥ وتضمنت إعدادها الأولى موضوعات فكرية وسياسية وتحليلات سياسية للموقف السياسي السوداني والعربي، إضافة إلى الموقف من الماركسية والأحزاب الشيوعية العربية والموقف من الإسلام وحركة الأخوان المسلمين، وشملت أيضاً دراسات عن ثورة ٢٣ يوليو في مصر، وحزب البعث في بلدان المشرق، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب، والثورة الجزائرية، وكان يعمل في مطبعة الرونيو : عمر مهاجر، عبد الباسط الكدرو، وماهر فؤاد شنودة، تحت إشراف بدر الدين مدثر، مسئول المكتب التنظيمي وقتها.

٥٢/ عقد المؤتمر في ضاحية بري اللاماب. وتكونت عضويته من مُمثلين لثلاثين منظمة طلابية (حوالي ٤٠ مشاركاً) إضافة إلى الخريجين (٣٠ عضواً) وشملت التنظيمات الطلابية جامعة الخرطوم، جامعة القاهرة، الكلية المهنية في الخرطوم، المعهد الفني، معهد المعلمين العالى والمدارس الثانوية في وادي سيدنا، حنتوب، الأبيض، مروي، النيل الأبيض، الخرطوم، أمدرمان، الخرطوم بحري، بور تسودان، كسلا، ومدرسة النقل الميكانيكي وتنظيمات اخرى. وامتدت جلسات المؤتمر أربعة أيام وبلغ مجموعها (٢٤) جلسة صباحية ومسائية كل جلسة ثلاثة ساعات (حوالى ٧٢ ساعة).

٥٣/ شملت الأجندة: خطاب الافتتاح من السكرتير العام، مشروع المبادئ الأساسية للتنظيم الذي أعده المكتب الثقافي، تقرير المكتب التنظيمي وتوصياته، تقرير المكتب السياسي والبرنامج السياسي، تقرير حول الدراسات التي أعدها المكتب الثقافي، انتخاب القيادة.. المصدر: تقرير حول المؤتمر الأول للاشتراكيين العرب، ١٩٦٦.

٥٤/ الوثيقة في عمومها تشكل محاولة لدمج الأفكار الأساسية في (الميثاق الوطني) الذي اقره الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ١٩٦٢ ووثيقة (الاختيار الثوري) التي كتبها المهدي بن بركة وقدمها لمؤتمر الاتحاد الوطني في المغرب في بداية الستينات،ووثيقة (المنطلقات النظرية) التي أصدرها

المؤتمر القومي السادس لحزب البعث في ١٩٦٣ - ولذلك سيطرت عليها الاتجاهات اليسارية والاشتراكية بشكل واضح.

٥٥/ قرارات المؤتمر الأول، ١٩٦٦. وإضافة لذلك شملت القرارات الخاصة بتقرير المكتب الثقافي : استكمال الدراسات التي كلف المكتب بإعدادها وطرحها كلها للمناقشة في وقت لاحق، ووضع برنامج ثقافي موحد للأعضاء والمنتسبين، وإنشاء مكتبة ثقافية تجارية وإصدار مجلة ثقافية (تقرير حول المؤتمر ١٩٦٦) ونضيف هنا إن مساهمات الكتاب البعثيين في سوريا ولبنان والأردن والعراق كانت متواصلة في تلك الفترة وكانت تنشر من خلال دار الطليعة في بيروت ومجلتها الشهرية (دراسات عربية) ومن أبرزهم ميشيل عفلق، منيف الرزاز، عبد الله عبد الدائم، مسعود الشابي، سعدون جمادي، الياس فرح، شبلي العيسمي، وآخرون، وذلك إضافة إلى جريدة (الأحرار) البيروتية، لسان حال حزب البعث في لبنان. وكانت تصل الخرطوم عن طريق مكتبة الثقافة للملايين بالمحطة الوسطى بالخرطوم.

٥٦/ حددها التقرير التنظيمي في: انتخاب القيادات الحزبية في المؤتمرات، خضوع القيادات الأدنى للقيادات الأعلى، خضوع الأقلية لرأي الأغلبية وحق الأقلية فى الاحتفاظ برأيها، التنفيذ غير المشروط للقرارات الحزبية (نفذ ثم ناقش) والمحاسبة والنقد الذاتي المسئول (تقرير حول المؤتمر).

٥٧/ حدد التقرير هذه القوى في حركة الاشتراكيين العرب، حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، الحزب الاشتراكي (الحزب الشيوعي)، حزب الشعب الديمقراطي والتيار الديمقراطي في الحزب الوطني الاتحادي.

٥٨/ هذا يعكس اهتماماً جاداً بمشكلة الجنوب والتنظيمات الإقليمية وتأثيرها في مجرى التطور السياسي السوداني وبالذات مشكلة الهوية الوطنية العامة، في تلك الفترة. والتوصية بدراستها يمثل وعياً بخطورتها ومدخلاً لفهمها وتحديد موقف منها. ونلاحظ أيضاً اهتماماً بالبرنامج السياسي حيث أوصى المؤتمر بإعداده. ويشير ذلك إلى قناعة بان المواقف السياسية والشعارات العامة لا تكفي وحدها.

٥٩/ شملت القرارات السياسية معظم القضايا العربية والإفريقية والعالمية في تلك الفترة.

٦٠/ من ابرز الأعضاء المنتخبين : شوقي ملاسي، بدر الدين مدثر، سعيد حمور، الصادق شامي، عبد العزيز الصاوي، اسحق شداد، محمد علي جادين، يوسف همت، خضر خليل، كامل عبد الرازق، ومحمد أبو القاسم حاج حمد، ومن الطلاب : جعفر عبد الله إبراهيم، ومقبول حاج محمد (جامعة الخرطوم) وعبد الباسط أحمد يوسف، وطه عبد الغفور (جامعة القاهرة) وعبد الباقي عبد الغني (معهد المعلمين العالي بأمدرمان).

٦١/ تقرير حول المؤتمر، ١٩٦٦.

٦٢/ اشرنا إلى بعض هذه الحركات في الفصل الأول – ونشير إلى ان التنظيم سمي (الحزب القومي الاشتراكي) وقرر ممارسة العمل السياسي باسم تنظيمات الاشتراكيين العرب في تلك الفترة.

٦٣/ بدأت تنظيمات هذه المدن تصدر بيانات باسمها وتعمل مع القوى الأخرى في القضايا المشتركة.

٦٤/ في ١٩٦٨ ظهر تنظيم الاشتراكيين العرب في بعض الجامعات المصرية وكان من أبرز عناصره أحمد إبراهيم خلف الله، هندسة جامعة الأزهر، وأحمد عبد الوهاب، العلوم السياسية جامعة القاهرة.

٦٥/ يمكننا تفسير ذلك بحيوية المسرح السياسي السوداني والاستقلال النسبي الذي كان يتمتع به التنظيم البعثي في إدارة شئونه وارتباطه منذ البداية بقضايا الواقع السوداني، وقد أشار ميشيل عفلق إلى ذلك في كلمة أمام بعض البعثيين السودانيين في العراق عام ١٩٨٢، حيث ارجع نمو وتطور التنظيم السوداني في تلك الظروف الصعبة إلى نضج قياداته وابتعاده عن القيادة القومية بمشاكلها المعروفة في الستينات وبداية السبعينات (انظر الأعمال الكاملة) والواقع أن علاقة التنظيم البعثي السوداني بالقيادة القومية لم تتواصل بشكل منتظم إلا بعد سفر بدر الدين مدثر واستقراره في بغداد في ١٩٧٤. وبعد ذلك ظل التنظيم يحتفظ باستقلاله النسبي في إدارة نشاطه حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي، حيث بدأت تدخلات المركز القومي تتزايد حتى أدت إلى انقسام ١٩٩٧ المعروف (أنظر مراجعات نقدية لتجربة حزب البعث فى السودان، إعداد وتحرير محمد على جادين، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ٢٠٠٨).

٦٦/ ارتبط محمد أبو القاسم بجبهة التحرير الاريترية منذ بداياتها. ومـن خـلال مناقشات عديدة ارتبط بحركة التيار القومي والتنظيم البعثـي فـي جامعـة الخرطوم في ١٩٦٣. وفي المؤتمر الأول لحركة الاشتراكيين العرب انتخب في قيادتها. وبعد سفره إلى دمشق ظلت علاقاته مستمرة مع رفاقه وزملائه، انظر : السودان: المأزق التـاريخي ص ٣٢٦ لمعرفـة تحولاتـه الفكريـة والسياسية حيث ترك سوريا بعد ١٩٧٣ إلى الأمارات وبيروت.

٦٧/ هذا التنظيم ظهر في فترة الحكم المايوي باسم (منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي) بقيادة التجاني مصطفى وآخرون، ولا يزال يواصل نشاطه حتى الآن.

٦٨/ وجود محمد سليمان الخليفة فى المركز القومى واغتيال الشهيد حسني أبـو زيد فى عام ١٩٦٦ والعلاقة الفكرية مع ميشيل عفلق، كل ذلك سـاعد فـي استمرار هذا الموقف.

٦٩/ تكونت هذه اللجنة نتيجة لاعتقال معظم أعضاء القيادة القومية فـي سـجون سوريا وبقي منهم اثنان فقط في بيروت قي تلك الفترة، هم شبلي العيـسمي (سوري) وعلي الخليل (لبناني).

٧٠/ في نهاية ١٩٦٦ زار الخرطوم في نطاق مهامه في لجنة الاتصال القـومي. وكان للزيارة فوائد عديدة لحركة التيار القومي بشكل عام والتنظيم البعثـي بشكل خاص.

٧١/ شارك في اجتماعات اللجنة في أوقات متفاوتة من التنظـيم الـسوداني :- شوقي ملاسي وعبد العزيز الصاوي ومحمد علي جادين.

٧٢/ مثل التنظيم السوداني في المؤتمر : محمد سليمان الخليفة وبدر الدين مـدثر. ومحمد علي جادين وقدموا مساهمات مكتوبة حول قضايا المؤتمر، خاصـة قضايا الديمقراطية والعمل الجبهوي كبديل لخطوط الحزب الواحد وإقـصاء الآخر التي كانت سائدة في الفترة السابقة، انظر : قرارات المؤتمر القـومي التاسع، سلسلة نضال البعث، دار الطليعة، بيروت.

٧٣/ كانت السياسة السودانية في تلك الفترة مشغولة بقضايا الأزمة الاقتـصادية المتزايدة، والحرب الأهلية الجارية في الجنوب، ومـشكلة إعـداد دسـتور ديمقراطي عن طريق الجمعية التأسيسية المنتخبة.

٧٤/ بيان من سكرتارية تنظيمات الاشتراكيين العرب، بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٠.

٧٥/ بيان من السكرتارية في ذكرى عيد العمال العالمي بتاريخ ١٩٦٧/٥/١.

٧٦/ قام بترتيب هذه الزيارة محمد أبو القاسم حاج حمد بالتنسيق مع مكتب حركة فتح في دمشق.

٧٧/ ظهر ذلك بشكل خاص في الخرطوم ومدني والأبيض.

٧٨/ المبادرة جاءت من البعثيين والشيوعيين. وشارك في الهيئة: حزب الشعب الديمقراطي، الاشتراكيون العرب، الحزب الشيوعي، الحزب الاشتراكي الإسلامي، اتحاد نقابات العمال ونقابات الموظفين والمهنيين الخ...

٧٩/ انظر : شوقي ملاسي، أوراق سودانية، مصدر سابق.

٨٠/ نفس المصدر.

٨١/ تضمنت المطلوبات : قطع العلاقات مع أمريكا وبريطانيا والدول الأخرى التي دعمت العدوان، تصفية مراكز النفوذ الأمريكي والبريطاني في المنطقة، توحيد الجيوش العربية، الاعتراف بجمهورية اليمن ومساعدتها، تطوير القوة الذاتية العربية، إطلاق الحريات العامة في البلدان العربية، تحديد العلاقات الخارجية على ضوء موقف الدول من القضية الفلسطينية الخ....

٨٢/ ظل هذا المؤتمر يعرف في الإعلام العربي بمؤتمر اللاءات الثلاثة : لا اعتراف و لا صلح ولا تعاون مع إسرائيل. و يعرف أيضاً بدوره في دعم ومساندة قيادة عبد الناصر والعمل الفدائي الفلسطيني في تلك الفترة.

٨٣/ منظمة التحرير الفلسطينية انشاتها الجامعة العربية في بداية الستينات وكانت تحت سيطرة قوى تقليدية بقيادة احمد الشقيري. وفي بداية ١٩٦٥ بدأت حركة فتح نشاطها العسكري والسياسي، وبرز دورها في معركة الكرامة في الضفة الغربية في عام ١٩٦٨. وبذلك فرضت نفسها وأجبرت الدول العربية على تسليم منظمة التحرير لفصائل المقاومة بقيادة حركة فتح. ويشار إلى أن بعض الأحزاب العربية بدأت في تلك الفترة في إنشاء تنظيمات فدائية مرتبطة بها، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (حركة القوميين العرب) وجبهة التحرير العربية (حزب البعث) حركة الأنصار (الحزب الشيوعي الأردني).

٨٤/ يمكن الرجوع في ذلك لمذكرات مسئولين مصريين كبار في تلك الفترة.

٨٥/ انظر: تقرير المؤتمر القومي التاسع، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣

٨٦/ نشرت هذه الدراسات في كتاب بعنوان (النضال العربي في دروب المصير الواحد) نشرته دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، وصدر بأسماء : اسحق شداد، بدر الدين مدثر، سعيد حمور، محمد علي بابكر (هو محمد علي جادين ولم يذكر اسمه الحقيقي بحكم منع الموظفين من العمل السياسي في تلك الفترة).

٨٧/ شارك في المؤتمر: الحزب الشيوعي، وحزب الشعب الديمقراطي والاشتراكيون العرب(شاركو بورقة مكتوبة نشرتها جريدة الأحرار البيروتية الناطقة باسم حزب البعث فى لبنان).

٨٨/ شارك هذا التنظيم في الانقلاب وظل يسيطر على مواقع هامة في سلطة نظام ٢٥ مايو حتى اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، حيث أبعدت عناصره الأساسية لمصلحة عناصر التكنوقراط (جعفر بخيت، منصور خالد، عبد الرحمن عبد الله وغيرهم).

٨٩/ شاركت في المؤتمر التنظيمات الطلابية والشعبية التي شاركت في المؤتمر الأول، إضافة إلى بعض التنظيمات الجديدة.

٩٠/ منهم: تيسير مدثر، عبد المنعم الشافعي، محمد عثمان أبو شوك، وآخرين.

٩١/ ورد ذلك فى نشرة داخلية اصدرها الحزب الشيوعى فى عام ١٩٦٧.

٩٢/ يشير محمد أبو القاسم حاج حمد إلى هذه المشكلة في كتابه: السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ص ٣٦١.

٩٣/ اهتم التقرير بضرورة الالتزام بالاجتماع الحزبي، المواعيد، المناقشة الجماعية، تنفيذ القرارات، جمع الاشتراكات والتبرعات، المحاسبة والنقد الذاتي، وتنشيط العمل الثقافي والتنظيمي (...)، وقسم العمل السياسي إلى عمل سياسي داخلي وعمل جماهيري، الأول يتم في الاجتماعات الداخلية الموسعة ويستهدف تدريب الكادر وتعبئته، والثاني يشمل العمل العلني المستقل والمشترك مع القوى الأخرى (...).

٩٤/ يقصد تحليلات (١٩٦٢، ١٩٦٤، ١٩٦٦) وهذه طريقة تساعد في تراكم المعرفة بالواقع ومراجعة الاستنتاجات بين فترة وأخرى.

٩٥/ الإشارة هنا للميثاق الوطني الذي أعلنه عبد الناصر وناقشه مؤتمر القوى الشعبية في ١٩٦٢، ووثيقة (المنطلقات النظرية) التي أجازها المؤتمر القومي السادس لحزب البعث فى ١٩٦٣.

٩٦/ يشير ذلك الى طبيعة تركيبة هذين الحزبين واستنادهما، بشكل رئيسي، على الفئات التجارية المتداخلة مع مركز طائفة الختمية وقوى التخلف وفئات المثقفين الديمقراطيين. وعندما توحد الحزبان في الحزب الاتحادي الديمقراطي عام ١٩٦٨ تمّ ذلك لمصلحة القوى المحافظة في أوساطهما. ولذلك استمر الحزب في سياساته وتحالفاته السابقة على حساب شعارات حزب الشعب الديمقراطي التحررية والاشتراكية.

٩٧/ ضمت القيادة المركزية الجديدة معظم أعضاء القيادة السقة ابرزهم : شوقي ملاسي، بدر الدين مدثر، عبد العزيز الصاوي، اسحق شداد، سعيد حمور، محمد علي جادين، يوسف همت، خضر خليل و عمر مهاجر.

٩٨/ منذ البداية كان واضحاً وجود صراع داخلي وسط قيادات حزب البعث العراقي، بين تيار سلطوي وآخر يعمل على تجاوز سلبيات التجارب السابقة وتجارب الأنظمة الوطنية التقدمية القائمة في مصر وسوريا والجزائر وغيرها عن طريق الانفتاح السياسي وتكوين جبهة وطنية واسعة.. برز ذلك، بشكل خاص، في المؤتمر القومي العاشر المنعقد في بغداد في بداية ١٩٧٠ وكان صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وقتها، يقود التيار السلطوي، حسب الرأي الغالب وسط التنظيم البعثي السوداني واللبناني وقتذاك بينما كان عبد الخالق السامرائي، عضو مجلس قيادة الثورة والقيادة القومية، يقود التيار الآخر، تيار الانفتاح الديمقراطي.

٩٩/ بيان هيئة الدفاع عن الوطن العربي، بتاريخ ١٩٦٩/٤/١.

١٠٠/ بيان حركة الاشتراكيين العرب بتاريخ ١٩٦٩/٤/١.

١٠١/ بيان بتاريخ ١٩٦٩/٥/١.

***

الفصل الثالث

تطورات العمل الحزبى بعد انقلاب ١٩٦٩

- **انقلاب ١٩٦٩ :-**

١/ في صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩ استولى انقلاب تنظيم الضباط الأحرار على السلطة وبالتالي تّم القضاء على النظام الديمقراطي وإدخال البلاد في دوامة حكم العسكر، وذلك نتيجة لفشل القوى التقليدية المهيمنة في توطين التجربة الديمقراطية الثانية وإصرارها على فرص ديكتاتورية مدنية تحت شعارات (الدستور الإسلامي والشريعة الغراء). وفي هذا الإطار حرمت حركة التيار القومي وحزب البعث السوداني مرة أخرى من متابعة نموها وتطورها في مناخ الحريات العامة والانفتاح السياسي، وكان لذلك تأثيرات سلبية واسعة في تطور نشاطها خلال الفترات اللاحقة. كان الانقلاب بقيادة مجموعة من الضباط الناصريين (القوميين العرب) والديمقراطيين المستقلين والشيوعيين (١). وجاء بيانه الأول مركزاً على شعارات الاشتراكية والتنمية والديمقراطية الجديدة والوحدة الوطنية وشعارات حركة التحرر القومي العربية وغيرها، وأدعًى انه يمثّل إمتداداً لثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤. والواقع أن البرنامج كان يتضمن الخطوط العامة التي بلورتها القوى الوطنية التقدمية في برنامجها السياسي المشترك وظلت تقود من خلاله نضالها ضد القوى التقليدية المهيمنة طوال سنوات ما بعد أكتوبر ١٩٦٤ حتى عشية الانقلاب. ولذلك وجد ترحيباً وتأييداً واسعاً، خاصة في أوساط جماهير المدن والنقابات والأحزاب الوطنية التقدمية (٢). ووجد أيضاً تأييداً ودعماً مقدراً من الأنظمة التقدمية العربية والاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي السابق (٣). وذلك بحكم موقفه العام المؤيد لهذه الأنظمة في إطار حركة الاستقطاب السياسي الجارية في المنطقة العربية وقتذاك بين حركة التحرر القومي العربية من جهة

وقوى التحالف الاستعماري الإسرائيلي وحلفائها في المنطقة من جهة أخرى. كان الانقلاب يستند على الرتب الصغيرة والمتوسطة وسط ضباط القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى، إضافة إلى علاقات واسعة وسط القيادات النقابية وقيادات الأحزاب التقدمية. ونتيجة لذلك أعلنت القوى والأحزاب التقليدية وحركة الأخوان المسلمين معارضتها له منذ ساعاته الأولى واعتبرته (إنقلاباً شيوعياً) مدعوماً من الخارج (مصر والدول الاشتراكية) ويستهدف بالتحديد إجهاض الديمقراطية وقطع الطريق على إجازة مشروع الدستور الإسلامي. ومنذ البداية بدأت في الإعداد لمقاومته بكافة الطرق الممكنة، بما في ذلك العمل المسلح. ومن جهة أخرى أعلن الحزب الشيوعي موقفاً متردداً، يؤيد الانقلاب ويعتبره (تحركاً ثورياً) (٤) وتشارك قياداته في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء. وفي الوقت نفسه يطرح تحفظات حول طبيعته (البرجوازية الصغيرة) وبذلك بدأت علاقة الطرفين كعلاقة تحالف وصراع ممتد حتى انتهت بالقطيعة في منتصف ١٩٧١.

(٢) حركة التيار القومي وحزب البعث السوداني تحكمت في موقفها عوامل عديدة، تمثل أهمها في الآتي : أولاً وعيها بتجارب الأنظمة العسكرية العربية، المسماة بالأنظمة الوطنية التقدمية في مصر والجزائر وسوريا واليمن والعراق، خلال فترة الخمسينات والستينات، والتي انكشف عجزها وبرزت تناقضاتها بعد هزيمة ١٩٦٧.. ثانياً موقعها في مجرى حركة الصراع السياسي والاجتماعي الجاري في البلاد بين القوى المهيمنة وحركة الأخوان المسلمين من جهة، وقوى الديمقراطية والتقدم بمختلف انتماءاتها من جهة أخرى، وكانت حركة التيار القومي وحزب البعث في قلب هذا الصراع طوال الفترة السابقة... وثالثاً : البرنامج السياسي الذي أعلنه الانقلاب كان يخاطب قضايا عديدة تشمل الأزمة الاقتصادية الخانقة وحرب الجنوب وفساد الحكم (..) – وعلى ضوء ذلك حددت حركة التيار القومي موقفها في مذكرة رفعتها لمجلس قيادة الثورة في ٢٧ مايو، أي بعد يومين فقط من الانقلاب. واستندت هذه المذكرة على موقفها الثابت ضد الانقلابات العسكرية وخطورتها على تطور حركة التحرر القومي العربية، بشكل عام، وحركة التطور الوطني في السودان، بشكل خاص، كما اشرنا في الفصل

الثاني. وإضافة لذلك حدّدت نشرة داخلية احتمالات تطور الانقلاب في ثلاثة اتجاهات (٥) : الأول : أن يحافظ على طبيعته الوطنية التقدمية، كما يجسدها برنامجه المعلن، وبالتالي إمكانية تطوره ليصبح (مدخلاً للثورة الوطنية التقدمية بأفقها القومي). والثاني : أن يتحوّل إلى نظام ديكتاتوري شبيه بأنظمة البرجوازية البيروقراطية في المنطقة العربية والأفريقية استناداً إلى نظام الحزب الواحد وحكم الفرد والأجهزة الأمنية. والثالث : يتمثل في احتمال ارتداد الانقلاب باتجاه اليمين عن طريق انقلاب في داخله أو تطور ذاتي وسط المجموعة المسيطرة على السلطة في أوساطه (...) وتشير النشرة إلى أن العامل الأساسي في ترجيح الاحتمال الأول يتمثل في إشاعة الحريات العامة وبناء الجبهة الوطنية التقدمية العريضة (...) المهم أن المذكرة المشار إليها استندت إلى هذا التحليل وأعلنت في بدايتها أن بيانات الانقلاب تعبِّر عن مطالب جماهير الشعب وبرنامج الحركة الجماهيرية الديمقراطية والقوى الوطنية التقدمية في نضالها ضد القوى الرجعية والاستعمارية (...) وأشارت إلى أن القوات المسلحة تمثل جزءاً من تحالف قوى الشعب العاملة، وإنها ظلت تكشف عن ارتباطها ووعيها الوطني والديمقراطي في منعطفات عديدة (..) ونتيجة لذلك أعلنت المذكرة تأييد حركة الاشتراكيين العرب الكامل للبرنامج المعلن والدفاع عنه في مواجهة القوى الرجعية والاستعمارية (....) وأشارت إلى ضرورة وأهمية (التلاحم الديمقراطي) بين القوات المسلحة وكافة القوى السياسية والاجتماعية (صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة والتغيير) في إعداد أولويات هذا البرنامج وتنفيذه (..) وأضافت أن (هذا التلاحم هو الضمانة الأساسية لحماية وتنفيذ البرنامج المعلن) وذلك من خلال (عزل القوى الرجعية) وإطلاق طاقات الجماهير ومبادراتها وتنظيمها في (جبهة وطنية تقدمية) واسعة (..) وحددَّت أهداف هذه الجبهة في تصفية الأساس الاقتصادي لقوى (الإقطاع والفئات الرأسمالية المرتبطة بالاستعمار الجديد) وإنهاء تحكم المؤسسات الدولية والشركات الأجنبية وسيطرتها على الاقتصاد الوطني (...) ومساندة القضية الفلسطينية ومقاومة السيطرة الاستعمارية في المنطقتين العربية والأفريقية (٦).

(٣) هذا الموقف يتضمن دعم ومساندة البرنامج المعلن والعمل على تطوير الوضعية السياسية الجديدة في نفس الوقت. ونشير هنا إلى أن قيادة حركة الاشتراكيين العرب رفضت المشاركة في كافة الوظائف والمواقع السياسية في مؤسسات النظام الجديد (٧). وذلك لان خطتها ركزت على الاستفادة من الأوضاع الجديدة في بناء تنظيماتها وسط الطلاب وطلائع جماهير الشعب، كما حدَّد ذلك مؤتمرها العام الثاني في ١٩٦٨. المهم هذا الموقف في عمومه كان موقفاً مزدوجاً قريباً من موقف الحزب الشيوعي، جناح عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب (٨). ولكنه اختلف عنه في المنهج والحيثيات وعدم الارتباط بالصراع المباشر حول السلطة مع المجموعة العسكرية المسيطرة. ومع ذلك، فقد أدى هذا الموقف المشترك إلى توطيد العلاقة بين الطرفين، وذلك من خلال نشاط هيئة الدفاع عن الوطن العربي والندوات المشتركة، وشمل أيضاً لقاءات مشتركة لمتابعة الوضع السياسي العام في البلاد وتنسيق العمل المشترك (٩)، خاصة وسط الطلاب والنقابات ودعم العمل الفدائي الفلسطيني ومقاومة مشروع روجرز وغيرها من القضايا الوطنية والعربية. ويشير شوقي ملاسي إلى مناقشات بين الطرفين شملت التنسيق في المواقف من القضايا الوطنية الأساسية وطرحت فيها فكرة عقد مؤتمر شعبي في الخرطوم لدعم الثورة الفلسطينية والمشاركة في العمل الفدائي بفرقة سودانية (١٠). وشمل التعاون مجالات أخرى عديدة، منها ترتيب زيارة وفد من الحزب الشيوعي للعراق للمشاركة في احتفالاته بأعياد ثورة يوليو (تموز) ١٩٦٨. وهناك جرت مناقشات وحوارات طويلة بين هذا الوفد والقيادة القومية لحزب البعث في بغداد (١١). وساعدت هذه المناقشات في تطوير موقف الحزب الشيوعي العراقي باتجاه العمل المشترك مع حزب البعث والأحزاب العراقية الأخرى وصولاً إلى إعلان تكوين الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ومن ثم مشاركته في الحكم، في بداية ١٩٧٢ – وفي الوقت نفسه عمل البعثيون السودانيون على تطوير العلاقات بين السودان والعراق. وفي هذا الإطار جاءت زيارة فاروق حمد الله، وزير الداخلية، إلى بغداد(١٢) وتبادل الزيارات بين الحكومتين. وكان لكل ذلك دوره وتأثيره الواسع في الوضع السياسي المتغير في

البلاد وفي بلورة الاستقطاب السياسي الجاري وقتها بين التيار السلطوي، بقيادة نميري ومجموعة الضباط الأحرار و الناصريين، وتيار الانفتاح الديمقراطي، بقيادة الضباط الديمقراطيين في مجلس قيادة الثورة (١٣). وبرز ذلك، بشكل واضح، في الملتقى الفكري العربي، الذي نظمه وزير الشباب وقتها، د. منصور خالد، وعقد في الخرطوم في بداية ١٩٧٠. وشاركت فيه تيارات فكرية وقوى سياسية عربية عديدة (١٤) وشملت مناقشاته قضايا متعددة (١٥). وكان عقده يستهدف تهيئة المناخ السياسي لفرض نظام الحزب الواحد في البلاد. ولكن المناقشات العامة ركزت على كشف سلبيات نظام الحزب الواحد وأهمية الديمقراطية والحريات العامة. وفي هذا الإطار ساعد الملتقي في تعزيز موقف حركة الاشتراكيين العرب وتمتين علاقاتها مع القوى الوطنية التقدمية في الداخل وأطراف حركة التحرر القومي العربية في الخارج. وانعكست هذه المناقشات في لجنة إعداد الميثاق الوطني، التي شاركت فيها حركة الاشتراكيين العرب وفق رؤية استندت إلى مذكرتها لمجلس قيادة الثورة في بداية عهد الانقلاب وتجارب الأنظمة العسكرية في المنطقة (١٦).

(٤) مواقف حركة التيار القومي ظلت تتطور في اتجاه المعارضة الايجابية، بمعني تأييد الحكومة في تنفيذ برنامجها المعلن ومعارضة الخطوات التي لا تتوافق معه. وشملت المعارضة قضايا عديدة مثل القرارات الخاصة بمصادرة وتأميم بعض الشركات والأعمال المحلية والأجنبية (١٧) والاتحاد الثلاثي بين السودان ومصر وليبيا (١٨) إضافة إلى الإجراءات المقيدة للحريات العامة (الأوامر الجمهورية) وما سمي الثورة التنظيمية في مايو ١٩٧١. ومع ذلك ظلت تنظيمات حركة الاشتراكيين العرب تشارك في النشاط السياسي العام من خلال منبرها المستقل أو بالمشاركة مع قوى أخرى بما في ذلك المناسبات الحكومية. ونشير هنا إلى مشاركتها بخطاب طويل في احتفال أبناء غرب السودان بثورة ٢٥ مايو في خريف ١٩٦٩، وتحدث الخطاب عن موقفها من الانقلاب وآفاق تطوره وعن دور أبناء الغرب في الثورة المهدية ودولتها، وفي حركة النضال ضد الاستعمار، وأشار إلى ارتباطهم بقضايا التنمية والاستقلال والوحدة الوطنية

والديمقراطية والى دورهم في بناء الهوية الوطنية ببعدها العربي والإفريقي (١٩). وأفاد هذا الخطاب، إضافة إلى المركز القيادي الذي كان يحتله محمد سليمان الخليفة في قيادة حزب البعث وحركة التيار القومي، في فتح الطريق لبناء وتوسيع تنظيمات حركة التيار القومي في مدن ومناطق عديدة في الغرب، خاصة كردفان انطلاقاً من مدينة الأبيض والمدن المجاورة، ويشار هنا إلى أن حركة التيار القومي نجحت في هذه الفترة في كسب قيادات بارزة في اتحاد مزارعي جبال النوبة (٢٠) وفي خلق وجود مقدر في بعض النقابات والاتحادات المهنية في العاصمة وبعض مدن الأقاليم (اتحاد الاقتصاديين ونقابة المحاسبين وغيرهما) ومع وضوح موقفها المعارض، ظلت علاقاتها مع السلطة تشهد تدهوراً متزايداً منذ منتصف ١٩٧٠.وذلك نتيجة لمواقفها المعارضة لإجراءات المصادرة والتأميم والاتحاد الثلاثي ومشروع روحرز وانقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ الذي أدى إلى إبعاد الضباط الديمقراطيين من مجلس قيادة الثورة. وفي الفترة الأولى كان فاروق حمد الله يلعب دوراً كبيراً في حماية حركة التيار القومي والتنظيم البعثي، وكذلك بعض عناصر مجموعته العاملين في الأجهزة الأمنية والعسكرية (سعيد كسباوي والرشيد أبو شامة وحيدر المشرف وآخرين) ومع ذلك ظلت وزارة الداخلية تقوم باستدعاء بعض قيادات التنظيم (شوقي ملاسي وبدر الدين مدثر ويوسف همت وغيرهم) مرات عديدة وقامت باعتقال عدد من قيادات الطليعة التقدمية في جامعة القاهرة (٢١) وذلك لمشاركتها مع قوى طلابية أخرى في رفع مذكرة لوزير التعليم العالي احتجاجاً على إجراءات مدير الجامعة بمنع انتخابات الاتحاد وفصل بعض الطلاب (٢٢). وفي جانب السياسة العربية نشطت لجان دعم الثورة الفلسطينية بشكل واسع، خاصة مع تصاعد حركة العمل الفدائي واصطدامها مع النظام الأردني في سبتمبر ١٩٧٠. وشمل ذلك تطوع بعض شباب حركة التيار القومي للالتحاق بجبهة التحرير العربية، التي أنشاها حزب البعث في ١٩٦٩ وظلت تمارس نشاطها في أغوار الأردن وجنوب لبنان (٢٣). وظل هؤلاء يشاركون في العمل الفدائي في الأردن حتى طرد المقاومة في نهاية ١٩٧٠، وذهب بعضهم معها إلى لبنان. وهناك انضم إليهم آخرون. وهذا يعكس، بالتأكيد،

مدى ارتباط شباب حركة التيار القومي بقضايا حركة التحرر القومي العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، وكان هذا التوجه لا ينفصل عن الموقف من السياسة الداخلية، خاصة قضايا الديمقراطية والوحدة الوطنية والتنمية. وفي هذه الفترة تطورت علاقة التنظيم البعثي بالقيادة القومية. وفي بداية ١٩٧٠ شارك في المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث في بغداد (٢٤). وهو أول مؤتمر قومي بعد صعود الحزب للسلطة في العراق. وكان يسيطر عليه الخوف من تكرار تجارب الانقلابات السابقة في العراق وسوريا وتجارب الأنظمة الوطنية التقدمية في المنطقة. ولذلك شهدت مداولاته صراعات واسعة وحادة بين تيار الديمقراطية والانفتاح السياسي، وكان يقوده الأمين العام، مشيل عفلق، والتيار السلطوي بخصائصه المعروفة، وكان يتركز وسط بعض القيادات العراقية المتنفذة وينطلق من الضرورات العملية لمواجهة التحديات الكبيرة الماثلة (٢٥). ومع كل ذلك جاءت قراراته متوافقة مع توجهات المؤتمر القومي التاسع، خاصة في مجالات الحل السلمي الديمقراطي للمشكلة الكردية وبناء الجبهة الوطنية التقدمية والانفتاح على القوى السياسية الأخرى، إضافة إلى التركيز على التنمية ودعم الثورة الفلسطينية. وبذلك طرح المؤتمر محاور لبناء تجربة سياسية متميزة نوعياً عن تجارب الأنظمة الوطنية التقدمية القائمة (٢٦). وكان لكل ذلك تأثيره الكبير في نمو وتطور حركة التيار القومي في السودان في اتجاه الارتباط أكثر وأكثر بالتنظيم البعثي. ولذلك شهدت تلك الفترة نمواً واتساعاً في عضويته وسط تنظيمات العاصمة والأقاليم. وذلك وفق خطة وضعتها قيادته وأشرفت على تنفيذها في إطار ترتيبات تراعي احتمالات تطور الوضع السياسي العام في البلاد بما في ذلك احتمال تفجر الصراع الجاري وسط القوات المسلحة.

صراعات سلطة مايو :

(٥) خلال العامين الأولين شهدت العلاقة بين سلطة الانقلاب والقوى الوطنية التقدمية في عمومها، وخاصة الحزب الشيوعي، وبدرجة اقل حركة التيار القومي، تدهوراً واسعاً ومتزايداً – وانعكس ذلك في صراع معقد في الشارع السياسي ووسط مجموعات الضباط الأحرار وحتى داخل مجلس قيادة الثورة

ومجلس الوزراء. وذلك إضافة إلى صراعات السلطة مع جبهة المعارضة بقيادة الإمام الهادي المهدي والشريف حسين الهندي. وأدى هذا الصراع إلى قرارات ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ وفصل حمد الله وبابكر النور وهاشم العطا من مجلس قيادة الثورة. وكان ذلك يمثل انقلاباً كاملاً وتراجعاً واضحاً عن البرنامج المعلن في بداية الانقلاب. وبذلك سيطرت مجموعة نميري على السلطة كاملة بالتحالف مع مجموعة (القوميين العرب) والمنقسمين من الحزب الشيوعي. ومع اشتداد الصراع السياسي داخل القوات المسلحة ووسط الحزب الشيوعي، قام هاشم العطا بانقلاب مفاجئ في عصر ١٩ يوليو ١٩٧١ – وكان الانقلاب متوقعاً، بحكم اشتداد الصراعات داخل القوات المسلحة وتطورات الموقف السياسي العام. ومع أنها نجحت في استلام السلطة إلا أن الحركة الانقلابية لم تتمكن من الاستمرار أكثر من ثلاثة أيام لأسباب ذاتية وموضوعية. ومنذ البداية وقفت حركة التيار القومي وحزب البعث السوداني مع الحركة (٢٧) باعتبارها خطوة في طريق تصحيح مسار الوضع السياسي في البلاد. ولكنها، في الوقت نفسه، أكدت على عدم إمكانية استمرارها بحكم توجهاتها الشيوعية الواضحة. وبرز ذلك، بشكل واسع، في تحركات تنظيمات الشيوعيين وشعاراتها الانعزالية، خاصة في موكب الخميس ٢٢ يوليو ١٩٧١ (٢٨). ومع ذلك قامت حركة التيار القومي بتنوير تنظيماتها في العاصمة بما جرى والمشاركة في دعم الحركة (٢٩). وفي الأيام الثلاثة، التي عاشتها الحركة، قامت حركة التيار القومي بعقد لقاءات متعددة مع قيادات الحركة الانقلابية وقيادات الحزب الشيوعي السوداني بهدف معرفة ما كان يجري والمشاركة في دعمها وتثبيتها (٣٠). والواقع أن حركة الاشتراكيين العرب والتنظيم البعثي السوداني لم تكن لها علاقة مباشرة بحركة ١٩ يوليو وإنما كانت لها علاقات وطيدة مع فاروق حمد الله وبعض رموز مجموعته. وفي ذلك أشار شوقي ملاسي إلى أن الشيوعيين سارعوا قصداً بالانقلاب في غياب حمد الله الذي كان في لندن ولأسباب خاصة بانقسامهم وصراعهم الداخلي الأمر الذي أدى إلى ارتباك قيادة الانقلاب وبطء إجراءاتها العملية. ولذلك قام بمحاولات عديدة للاتصال بفاروق حمد الله لمعرفة موقفه ولكنه لم ينجح. وأشار أيضاً إلى لقاء

عقده عبد الخالق محجوب مع أركان السفارة العراقية في الخرطوم، وطلب منهم دعم الحركة اقتصادياً ومالياً، وركز على ضرورة حضور وفد حزبي ورسمي للمشاركة في موكب الخميس (٧/٢٢) لمساندة ودعم الحركة سياسياً واعلامياً، إضافة إلى طلب بموافقة القيادة القومية لحزب البعث على تعيين عضوها، محمد سليمان الخليفة، وزيراً للتربية والتعليم في (حكومة الجبهة الوطنية الديمقراطية) المتوقع تكوينها (٣١). وأشار أيضاً إلى أن عبد الخالق كان يعوّل كثيراً على الدعم العراقي بعد أن فقد أي أمل في الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي (٣٢). ونتيجة لذلك تحرك وفد حزبي وحكومي عراقي، كان يضم عسكريين وفنيين، إلى الخرطوم، برئاسة محمد سليمان الخليفة، عضو القيادة القومية. ووصلت طائرته مطار الخرطوم ظهر الخميس ١٩٧١/٧/٢٢ ولكنها لم تجد إذناً للهبوط. فعادت لتسقط في ارض الحجاز مساء نفس اليوم (٣٣). وعلاقة حزب البعث والنظام العراقي بحركة ١٩ يوليو ١٩٧١ وجدت اهتماماً كبيراً من نظام نميري وجهاز أمنه وأيضاً من السفارة البريطانية في الخرطوم في تلك الأيام (٣٤). وتزامن سقوط الطائرة العراقية مع قيام السلطات الليبية بإجبار الطائرة البريطانية، التي كانت تقل فاروق حمد الله وبابكر النور من لندن إلى الخرطوم، على الهبوط في مطار طرابلس واعتقال المذكورين وتسليمهما لسلطة نميري بعد عودتها في مساء نفس اليوم – بعد عودتها للسلطة في ٢٢ يوليو ١٩٧١، شنت مجموعة نميري حملات اعتقالات واسعة وسط القوى الوطنية التقدمية، ومن ضمنها حركة التيار القومي وحزب البعث السوداني، وذلك إضافة إلى قيادات النقابات والاتحادات (٣٥). وقامت أيضاً بمحاكمات عسكرية سريعة شملت سجن وإعدام عدد كبير من العسكريين وقيادات الحزب الشيوعي. وقامت بإجراء تعديلات أساسية في نظامها السياسي في اتجاه فرض نظام الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي) والجمهورية الرئاسية وسيطرة الأجهزة الأمنية. وتبع ذلك إجراء تغيرات جوهرية في تحالفاتها الداخلية والإقليمية والدولية (٣٦). وبذلك أدخلت البلاد في مجرى تطور سياسي جديد تركزت ملامحه الأساسية في تكريس حكم الفرد والحزب الواحد لمصلحة فئات بيروقراطية وتجارية وطفيلية متحالفة مع

بلدان الخليج والسعودية ومراكز النفوذ الأمريكي في المنطقة. ولكنها كانت تواجه معارضة نشطة في الداخل والخارج تقودها زعامات الأحزاب الكبيرة وحركة الأخوان المسلمين (٣٧) إضافة إلى معارضة القوى الوطنية التقدمية. المهم أن تجربة الاعتقالات الواسعة نسبياً كانت جديدة على حركة التيار القومي، خاصة أنها شملت ابرز واهم كوادرها السياسية والتنظيمية المعروفة. ولذلك كانت لها تأثيرات سلبية عديدة على نشاطها في الفترة اللاحقة. واستشهاد محمد سليمان الخليفة افقدها رمزها القومي والدور الذي كان يقوم به في المركز القومي في بغداد. ومع ذلك كانت هناك ايجابيات كبيرة لا يمكن تجاهلها. فدعم العراق والمركز القومي لحزب البعث لحركة ١٩ يوليو ١٩٧١ كان له تأثيراته الايجابية وسط القوى الوطنية التقدمية وشكل رصيداً لحركة التيار القومي وحزب البعث السوداني في ساحته الوطنية يمكن البناء عليه لفترة قادمة. ووجود قيادات وكوادر بعثية وقومية في السجون المختلفة أتاح فرصة ثمينة لخلق علاقات وطيدة مع تيارات فكرية وسياسية عديدة ولإدارة حوارات منتجة حول حركة التطور الوطني ومستقبلها وحول حركة ١٩ يوليو نفسها، إضافة إلى تقديم رموز فكرية وسياسية (٣٨). وفي الوقت نفسه فتحت الظروف الجديدة مجالاً واسعاً لصعود قيادات جديدة تحملت مسئولية العمل الحزبي في الفترات اللاحقة. فقد فرضت هذه الظروف إعادة ترتيب الوضع القيادي وتامين ما يمكن تأمينه. وساعد في ذلك ضعف حجم التنظيم وتركزه في الوسط الطلابي بشكل رئيسي. ولذلك كان دعم صمود المعتقلين وأسرهم يشكل بنداً أساسياً وثابتاً في أجندة العمل اليومي، وشمل ذلك أشكالاً عديدة من العمل والاتصالات، وارتبط كل ذلك بالتركيز على قضايا التامين وترتيب مستلزمات وشروط العمل السرّي في الظروف السياسية الجديدة. وهي قضايا جديدة لم تكن تجد اهتماماً كبيراً في الفترات السابقة. وازدادت الحاجة لذلك لان المجموعة التي انقسمت عن حركة التيار القومي في ١٩٦٣ كانت مرتبطة بالسلطة، وعدد كبير من عناصرها كان يعمل في جهاز الأمن القومي. وفي هذه الظروف سارعت حركة الاشتراكيين العرب بإصدار تقييم عام لحركة ١٩ يوليو ١٩٧١ وتوجهات النظام المايوي بعد عودته للسلطة، وذلك في أكتوبر

١٩٧١، وتمكنت من تسريبه إلى داخل المعتقلات في سجن كوبر وسجون أخرى. وكان له دور مؤثر في توحيد حركة التيار القومي حول خط سياسي ملائم وفي إثارة مناقشات واسعة وسط المعتقلين وتعزيز صمودهم وثقتهم في الحركة الجماهيرية الديمقراطية، وأرسلت منه نسخ للخارج ونشرته بعض الصحف البيروتية (٣٩).

*** تقييم حركة ١٩ يوليو ١٩٧١:**

(٦) أشار التقييم في بدايته إلى أن الحركة تفجرت في ظروف تميزت بالاتي:

أ/ ضمود وتراجع القوى الثورية والحركة الجماهيرية الديمقراطية، بسبب بطش واضطهاد سلطة مايو لتنظيماتها، خاصة بعد انقلاب نوفمبر ١٩٧٠.

ب/ إن أزمة النظام الحاكم وعلاقته بالحركة الثورية والديمقراطية لم تكن قد وصلت إلى مرحلة الصدام. ففي أحسن الأحوال كانت القوى الوطنية التقدمية لا تزال في (مرحلة المعارضة الصامتة) والحزب الشيوعي، اكبر هذه القوى، كان يعيش انقساماً خطيراً أدى إلى إضعافه وانشغاله بترتيب أوضاعه.

ج/ إن القوى التقدمية لم تنجح في بناء جبهتها الوطنية التقدمية لأسباب ذاتية وموضوعية عديدة.

د/ إن توازن القوى في المنطقة العربية كان قد مال نهائياً لمصلحة قوى اليمين (...) ويشير التقييم إلى أن حركة ١٩ يوليو جاءت في إطار هذه الظروف الصعبة والمعقدة كمحاولة مخلصة لإنقاذ البلاد من التردي والانهيار، ولكن الظروف الموضوعية والذاتية لم تكن تبرر حدوثها ولا تسمح بنجاحها واستمرارها (...) وفي ذلك أشار إلى عدة ملاحظات، تمثل أهمها في الآتي :

(أ) إن الحركة كانت مفاجئة للقوى الوطنية التقدمية و الحركة الجماهيرية الديمقراطية في الشارع بشكل عام. وهنا كان مقتلها.

(ب) أنها تفجرت في غياب الجبهة الوطنية التقدمية. وهذا ما يجعلها تبدو كعمل منفرد قام به الحزب الشيوعي وحده، خاصة أنها أرادت أن تبني الجبهة الوطنية التقدمية من موقع السلطة. وهذا لا يكون.

(ج) إن برنامجها السياسي كان واضحاً في جانب الحريات (الديمقراطية الشعبية) ولكنه كان ضعيفاً في الجانب الاقتصادي.

(د) أنها لم تضع الاعتبار الكافي لتوازن القوى داخل القوات المسلحة وفي الشارع السياسي بشكل عام. وكذلك توازن القوى في الوطن العربي والدور الذي يمكن أن تقوم به دول ميثاق طرابلس لحماية أنظمتها من السقوط. وهذا ما وضح في دور مصر وليبيا في القضاء على الحركة وعودة طغمة ٢٥ مايو.

(هـ) إن قيادة الحركة لم تتمكن من الإمساك بزمام المبادرة والسرعة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتثبيت الوضع الجديد. وانعكس ذلك في ارتباكها وبطئها في العمل الوقائي والبنائي. ويبدو أن غياب أهم القيادات العسكرية في الخارج (حمد الله والنور) هو السبب الأساسي في ذلك (...) وهكذا ترى الوثيقة أن هذه الظروف في مجملها لم تكن تبرر حركة ١٩ يوليو ولا تسمح بنجاحها واستمرارها، ليس فقط بحكم حجم التآمر الخارجي ضدها، وإنما أساساً بحكم توازن القوى في البلاد وعزلتها السياسية القاتلة (...) ومع ذلك ترى أن قيمتها الأساسية تمثلت في أنها دفعت الطغمة العسكرية المتسلطة لان تكشف كل أوراقها دفعة واحدة، كطغمة رجعية معادية للديمقراطية والتقدم (..) وذلك رغم تشدقها بشعارات الاشتراكية والوحدة العربية والديمقراطية. وإذا كانت طغمة ٢٥ مايو قد عادت إلى السلطة، فقد عادت وهي تحمل معها عدة نتائج وتوجهات جديدة حدّد التقييم اهمها في فتح الطريق واسعاً لقيام نظام ديكتاتوري فردي شرس ولضرب القوى الوطنية التقدمية ومحاولة تصفيتها بالإعدامات والاعتقالات الواسعة (..) ومع أن هذا التوجه كان يجري في الواقع العملي منذ قرارات نوفمبر ١٩٧٠ إلا أن حركة ١٩ يوليو منحت الطغمة الديكتاتورية فرصة الاستعجال في تحقيقه بشكل واسع، وعكست في الوقت نفسه حدود إمكانيات كل القوى التي شاركت

فيها، بما في ذلك الحزب الشيوعي. إذ لم يكن في مقدورها القيام بأكثر من كشف طبيعة الطغمة الحاكمة، البيروقراطية والطفيلية، وارتمائها في أحضان قوى الدفع الرأسمالي داخل البلاد وقوى النفوذ الاستعماري الرجعي في المنطقة (...) المهم كان هذا التقييم شجاعاً وجريئاً في تحديد ايجابيات وسلبيات الحركة بشكل واضح وفي انتقاد استعجالها وعزلتها. ودعى التقييم، في النهاية، إلى استخلاص دروس التجربة والاستفادة منها في المرحلة المقبلة (...) وأشارت الوثيقة إلى أن عودة نميري مثلت حدثاً مهماً في مجرى حركة التطور الوطني، حيث صعدت إلى السلطة فئات وقوى اجتماعية جديدة، هي قوى البرجوازية البيروقراطية، لها شعاراتها وأهدافها المختلفة عن شعارات وأهداف حركة ٢٥ مايو في فترتها الأولى (٦٩-١٩٧١) وتكَونت هذه القوى من مجموعات عسكرية داخل القوات المسلحة، ومجموعات من التكنوقراط والعناصر الناصرية والعناصر التي انقسمت من الحزب الشيوعي. وفي داخل هذا الإطار كانت مجموعة نميري العسكرية وعناصر التكنوقراط النافذة (٤٠) تشكلان القوة الدافعة في تلك الفترة (...) وأكدت تطورات الفترة القصيرة اللاحقة صدق هذا التحليل. فقد أدت التطورات إلى تهميش دور الشيوعيين المنقسمين. وفي فبراير ١٩٧٢ انفجرت صراعات داخل الفئة الحاكمة أدت إلى أبعاد العناصر الناصرية، المدنية والعسكرية، وتوتر العلاقات مع النظامين المصري والليبي. وأشار بيان أصدرته حركة الاشتراكيين العرب إلى أن ذلك يرجع إلى اندفاع النظام الحاكم للارتماء في أحضان الاستعمار ومراكز نفوذه في المنطقة وأيضاً إلى صراعات الكتل العسكرية والمدنية وسط الفئة الحاكمة (..) وأشار البيان إلى أن هذه الصراعات أدت إلى إضعاف النظام الحاكم وتوتر علاقاته الإقليمية (٤١).وأدت أيضاً إلى تسارع خطى المفاوضات مع حركة تحرير جنوب السودان حتى وصلت إلى اتفاق أديس أبابا في نفس تلك الأيام. وكان الاتفاق نقطة تحوّل هامة في مجرى تطور النظام المايوي في طوره الجديد.

(٧) إذا كانت صراعات تلك الفترة قد أدت إلى إبعاد العناصر الناصرية وتوتر العلاقات مع مصر وليبيا، فقد كان اتفاق أديس أبابا لحلّ مشكلة الحرب الأهلية في الجنوب خطوة كبيرة اعتبرها النظام الحاكم أهم انجازاته وظلّ يتشدق

بها طوال الفترة اللاحقة. ولكن حركة التيار القومي وحزب البعث السوداني نظرت للاتفاق كتأكيد لاندفاع الفئة الحاكمة للارتماء في أحضان مراكز نفوذ الاستعمار الجديد والقوى البرجوازية والتقليدية (...) فقد أشار تعميم حزبي داخلي (٤٢). إلى أن الاتفاق ارتبط بظروف وحقائق محدَّدة تمثل أهمها في الآتي :-

(أ) انه جاء في ظروف ضرب الحركة الوطنية الديمقراطية والتقدمية في الشمال، الحليف الأساسي لتطلع شعب جنوب السودان للحكم الذاتي الإقليمي والتنمية في إطار سودان ديمقراطي موحد - وإذا كانت الفئة الحاكمة قد عجزت عن استكمال انجاز أهداف مرحلة الثورة الوطنية التقدمية الأخرى، فإنها لن تنجح في حلّ مشكلة الجنوب التي تشكل جزءاً أساسياً من هذه الأهداف.

(ب) إن الاتفاق، بحكم القوى التي شاركت فيه، أدى إلى إخراج المشكلة من إطارها الوطني ودفع بها خطوات في طريق التدويل (مجلس الكنائس الإفريقي والعالمي، والإمبراطور الأثيوبي والقوى الاستعمارية في المنطقة) وهذا يعكس ارتباطه بتوجهات الاستعمار الجديد للسيطرة على بلادنا.

(ج) الاتفاق يرتبط أيضاً بالأنظمة الأفريقية الرجعية في المنطقة.

(د) الاتفاق افرغ مشكلة الجنوب من محتواها الديمقراطي المعادي للاستعمار والمرتبط بحركة الثورة العربية والأفريقية، كما حدّد ذلك بيان ٩ يونيو ١٩٦٩، واعتبر حركة الانيانيا الممثل الوحيد لشعب الجنوب، وهي حركة لها ارتباطات مع إسرائيل والدوائر الاستعمارية، ويقوم خطابها السياسي على فهم عنصري متخلف للمشكلة (...) والاعتماد عليها يؤدي إلى خنق طلائع الحركة الديمقراطية في الجنوب التي اعتبرها بيان ٩ يونيو أساس الحكم الذاتي الإقليمي (...).

(هـ) إن الاتفاق أدى إلى إضافة قوى جديدة، هي حركة الأنيانيا والقوى السياسية الجنوبية عموماً، للتحالف الحاكم في المركز. فقد كانت السلطة ترتكز على قوى البيروقراطية العسكرية والمدنية وتحالفها الضمني مع الفئات التجارية. وبعد الاتفاقية أصبح الجنوب حليفاً له وزنه وتأثيره الفعال في استمرار النظام الحاكم. وكان لذلك تأثيره في توجهاته السياسية والاجتماعية (...) ولذلك تراجعت

(الشعارات القومية العربية) لتحل محلها (شعارات افريقية). ويبدو أن ذلك كان يشكل إحدى محاور الصراع مع مجموعة الناصريين الذي أدى إلى إبعادهم من السلطة وتوتر العلاقات مع مصر وليبيا في تلك الفترة.

المهم لكل هذه الأسباب والملاحظات رفضت حركة التيار القومي والتنظيم البعثي اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ واعتبرتها تراجعاً عن بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ الذي وضع إطاراً ديمقراطياً عاماً لحل مشكلة الجنوب (٤٣). واعتبرت الاتفاق جزءاً من تراجعات النظام المايوي عن شعاراته الأولى. ويشير التعميم الداخلي إلى أن هذه التراجعات ترتبط بهجمة استعمارية واسعة تشمل الوطن العربي والقارة الأفريقية (...) ويرى أن المهمة الأساسية التي تواجه القوى الوطنية التقدمية تتمثل في إسقاط النظام الحاكم ووضع البلاد في طريق تطور ديمقراطي تقدمي (...) وكل ذلك يشير إلى أن التحولات السياسية الجارية في البلاد والمنطقة كانت تتطلب تحليلاً ملائماً يستوعب التعقيدات المرتبطة بها. ويشير أيضاً إلى مشكلة التحالفات السياسية الناتجة من هذه التعقيدات نفسها. فقد كانت هناك الجبهة الوطنية، التي تضم حزبي الأمة والاتحادي وحركة الأخوان المسلمين، بقيادة الشريف الهندي. وكانت هناك القوى الوطنية التقدمية والتي ظلت تعمل دون تنسيق بين أطرافها. وكانت هناك مشكلة مواجهة نظام ديكتاتوري شمولي يرفع شعارات وطنية وقومية واشتراكية. وكانت هذه الظروف تتطلب توحيد قوى المعارضة جميعها حول برنامج ديمقراطي محدّد، وتتطلب أيضاً إعداداً جيداً وإمكانيات فكرية وسياسية فعالة. ولكن الظروف السائدة وقتها لم تكن تسمح بذلك، بحكم تعقيدات الفترة الأولى للنظام المايوي وانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ وما بعده. فقوى الجبهة الوطنية ظلت ترفض التعامل مع قوى اليسار، خاصة الحزب الشيوعي، وتحملها مسئولية الانقلاب المايوي. والحزب الشيوعي كان يطرح شعار (الثار لشهداء حركة ١٩ يوليو) وحركة التيار القومي كانت ترى (إن القضية ليست في إسقاط حكم عسكري ديكتاتوري) وإنما في (وضع بلادنا على طريق التطور الديمقراطي التقدمي بأفقه القومي والإشتراكي) حسب تعبيرات

التعميم الداخلي المشار إليه – فكيف واجهت حركة التيار القومي والتنظيم البعثي هذه التحديات ؟؟

- **تطورات العمل الحزبي بعد ١٩٧١ :**

(٨) اشرنا في مكان سابق إلى أن مجموعة الناصريين (القوميين العرب) التي ارتبطت بانقلاب ٢٥ مايو والنظام المايوي في سنواته الأولى، قد أبعدت من السلطة في بداية ١٩٧٢ لأسباب أهمها صعود مجموعة التكنوقراط في تركيبة السلطة المايوية والتوجهات التي فرضها اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢. وبذلك انتهى دور التنظيم الناصري القديم المرتبط بانقسام ١٩٦٣ ومجموعة أحمد عبد الحليم وبابكر عوض الله. وفي الفترة اللاحقة ظهر تنظيم ناصري جديد وسط طلاب الجامعات والمدارس الثانوية باسم (الحزب الاشتراكي العربي الناصري) ويشكل ذلك تطوراً هاماً، لان التنظيم القديم كان يرفض فكرة الحزب في الأساس، والتنظيم الجديد كانت له علاقات متطوره مع ليبيا وسوريا، وكان نشطاً في حركة المعارضة حتى انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥ – (٤٤) وفي أوساط حركة التيار القومي وحزب البعث السوداني كان هناك وعي مبكر بالتحولات الجارية في النظام الحاكم وبمستلزمات مواجهته. فقد انتبهت قيادته لذلك منذ انقلاب نوفمبر ١٩٧٠، حيث قسمت نفسها إلى مكتب تنظيمي يضم العناصر غير المكشوفة، ومكتب سياسي من قيادات العمل السياسي، وذلك مع حلقة اتصال بين المكتبين(٤٥). وبعد عودة نميري ومجموعته تم اعتقال عدد كبير من الكادر المتقدم. ومع استمرار ظروف القمع والاعتقالات، ظل العمل الحزبي يتركز في ترتيب العمل السرّي وتوفير متطلباته. فصدرت وثائق عديدة حول هذا الجانب، وخاصة حول قواعد الانضباط الحزبي، ومع انحسار النشاط السياسي وانحصاره في الوسط الطلابي كان الاهتمام يتركز حول العمل على تحويل تنظيمات حركة الاشتراكيين العرب بكاملها إلى التنظيم البعثي. وكانت الظروف ملائمة لذلك، نتيجة للتحولات التي كانت تجري داخل هذه التنظيمات نفسها. وبعد ٢٢ يوليو ١٩٧١ ساعدت ظروف عديدة على الإسراع بالسير في هذا الاتجاه تمثل أهمها في الآتي :

(أ) هناك ضرورات مواجهة النظام الديكتاتوري في طوره الجديد بتنظيم حزبي متماسك وأكثر قدرة وفعالية من تنظيمات حركة التيار القومي الفضفاضة. والتنظيم البعثي كان ملائماً لمواجهة تلك الظروف.

(ب) هناك أيضاً حصيلة الفترات السابقة التي تمثلت في بناء كادر بعثي وقومي متقدم وواسع نسبياً إضافة إلى اكتمال عدد من الوثائق الفكرية والسياسية والتنظيمية الضرورية لبناء تنظيم قومي اشتراكي مرتبط بالواقع السوداني وخصوصية انتمائه ودوره في محيطه العربي والأفريقي.

(ج) هناك متغيرات حركة التحرر القومي العربية، المتمثلة في انحسار الموجة الناصرية بعد وفاة عبد الناصر وصعود السادات بتوجهاته المعروفة، وصمود التجربة العراقية ووضوح توجهاتها السياسية الداخلية والعربية والدولية (٤٦).

(د) هناك أيضاً تراجع المجموعة الناصرية التي انقسمت عن حركة التيار القومي في ١٩٦٣ وذلك بعد مشاركتها في النظام المايوي وإبعادها في بداية ١٩٧٢(...).

هذه العوامل والظروف، في مجملها، فتحت الطريق لتحويل حركة التيار القومي بكاملها تقريباً إلى تنظيم بعثي. واكتملت العملية بالفعل في عام ١٩٧٤. وفي بداية ١٩٧٥ عقد التنظيم مؤتمره الرابع كما سيرد في صفحات لاحقة. وفي الجانب الآخر كان النشاط السياسي يتركز في الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية وذلك من خلال المنبر المستقل أو تحت إطار سكرتارية تنظيمات الجبهات التقدمية (٤٧). وقام التنظيم في منتصف ١٩٧٢ بإصدار نشرة سياسية دورية توضح مواقفه من مجريات الأحداث باسم (فجر الكادحين) (٤٨). وهو تطور مهم يعكس بداية نشاط سياسي شبه علني. وفي نفس العام تحوّل اسم التنظيمات الطلابية إلى (جبهة كفاح الطلبة) بدلاً عن الأسماء السابقة (الطليعة التقدمية والجبهة العربية الاشتراكية) وكان لكل ذلك تكلفته السياسية العالية المتمثلة في اتساع الاعتقالات وسط القيادات الطلابية والأوساط الأخرى. فقد شهد عام ١٩٧٢ اعتقال أعداد من القيادات الطلابية في الخرطوم أثناء توزيع بيان في الجامعات

والعاصمة بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة أكتوبر ١٩٦٤. ووجد الحدث اهتمام صحف الحكومة، حيث نشرت صحيفة الأيام الخبر في صفحتها الأولى بما نشيت بارز (اعتقال شبكة طلابية توزع منشورات باسم الاشتراكيين العرب) (٤٩) ولكن الضربة الكبيرة كانت في تنظيم مدينة الأبيض، حيث تم اعتقال ٢٥ من كوادر التنظيم في المدينة والمدن المجاورة (٥٠). وأدى ذلك إلى شلّ العمل الحزبي في المنطقة (٥١). وكان لكل ذلك دوره في تشديد التركيز على مستلزمات العمل السري وحماية التنظيم من الضربات المدمرة – ووقتها أصدرت القيادة تعميماً داخلياً دعت فيه إلى التمسك بأقصى درجات الانضباط الحزبي ودراسة هذه التجربة والاستفادة من دروسها (٥٢). وتبع ذلك تركيز واسع على الاهتمام بالعمل التنظيمي الداخلي والثقافة التنظيمية. وعند خروج معتقلي يوليو ١٩٧١ في بداية عام ١٩٧٣ لم يدخلوا في العمل القيادي والتنظيمي وإنما تركز نشاطهم في العلاقات السياسية ووسط نقابات المهنيين، خاصة نقابة المحاميين. وقد أشار شوقى ملاسى الى ذلك فى مذكراته. وفي هذه الفترة برزت فكرة سفر بدر الدين مدثر إلى بغداد، بهدف المساهمة في نشاط المركز القومي. وذلك بسبب عدم القدرة على تحمل مسئولية اختفائه بشكل مفيد للنشاط الحزبي (٥٣). وبالفعل بدأت إجراءات سفره. ولكن سلطات الأمن أعادت اعتقاله في أغسطس ١٩٧٣. وبذلك تأخر سفره حتى خروجه من السجن في بداية ١٩٧٤ (٥٤) – المهم، تواصل النشاط السياسي لحركة التيار القومي رغم تواصل الاعتقالات في تلك الفترة. ففي انتفاضة أغسطس ١٩٧٣ شاركت تنظيمات جبهة كفاح الطلبة في الجامعات والمعاهد والمدارس بفعالية (٥٥). وشاركت حركة الاشتراكيين العرب في دعم تحركات التجمع النقابي، رغم ارتباطه بالجبهة الوطنية المعارضة، وامتد نشاطها إلى الاهتمام بتطورات الوضع العربي، خاصة دعم المقاومة الفلسطينية (٥٦). وفي أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ أصدرت بياناً تضامنياً مع مصر وسوريا والأردن في معركتها لاستعادة أراضيها المحتلة من قبل الكيان الصهيوني وطالبت النظام المايوي بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين، إرجاع المفصولين من القوات المسلحة لمواقعهم، إطلاق سراح مناضلي حركة أيلول الأسود، فتح

معسكرات التدريب للمتطوعين وإلغاء المعونة الأمريكية وتصفية نفوذ البنك الدولي في الاقتصاد الوطني (٥٧). وفي القاهرة أصدرت منظمة الاشتراكيين العرب في الجامعات المصرية بياناً مماثلاً (٥٨).

(٩) شهدت فترة بداية السبعينات تحولات أساسية في هوية وتوجهات حركة التيار القومي وحزب البعث السوداني، كما هو واضح من الفقرة السابقة. ومثل هذه التحولات تحمل معها، في العادة، أشكالاً عديدة من التوترات والصراعات الداخلية، بعضها موضوعي وبعضها الآخر يرتبط بنزاعات وصراعات ذاتية. ويمكن القول أن تلك الصراعات والتوترات كانت انعكاساً لما كان يجري من صراعات وتوترات في المركز القومي لحزب البعث في بيروت وبغداد، ولظروف مواجهة الديكتاتورية المايوية. ولكن العامل الأهم تمثّل في مخاضات النمو والتطور الذاتي داخل حركة التيار القومي والتنظيم البعثي السوداني. وشمل ذلك اختلافات جوهرية حول بعض القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية. فقد شهد عام ١٩٧٢ مناقشات واسعة حول تطوير العمل الحزبي، تركزت، بشكل رئيسي، في المكتب التنظيمي وبعض القيادات الوسيطة (٥٩). وشمل ذلك مناقشات حول خطة تحويل حركة الاشتراكيين العرب إلى التنظيم البعثي وانتقادات حادة حول الغرق في العمل السري والتنظيمي وإهمال النشاط السياسي، وحول سيطرة التوجهات المركزية على حساب الديمقراطية الداخلية ودور القيادات الوسيطة... الخ وطرحت مبادرة بتبني الماركسية (٦٠) باعتبارها المدخل الأساسي لمواجهة مشكلات العمل. ولكن مسئول المكتب (عمر مهاجر) كشف تحركات المجموعة التي كانت تقف خلف ذلك (٦١). وناقشها في خطأ أسلوبها باعتباره تكتلاً وشللية تتناقض مع أسس التنظيم الحزبي المعروفة. ولكنه فشل في ردعها. ولذلك قرر تجميد نشاطه بدعوى انه لا يستطيع العمل في مثل هذا المناخ (٦٢) ومع كل ذلك تواصلت المناقشات. وفي النهاية تراجعت أطروحة تبني الماركسية وتم الاتفاق على إعداد تحليل لتطور الحركة الوطنية الحديثة منذ بدايات نشؤها حتى ذلك الوقت، إضافة إلى رؤية تحدّد السمات العامة لتطور الواقع الاقتصادي / الاجتماعي في البلاد ومن ثم الوصول إلى برنامج سياسي

للعمل الحزبي (٦٣). وكان ذلك يمثل حاجة ملحة للعمل الحزبي في تلك الفترة أكثر من الشعارات الأيديولوجية العامة. ومن الناحية العملية تحول المكتب التنظيمي بتركيبته تلك إلى قيادة فعلية للعمل الحزبي. ولكن ظروفاً عديدة أدت إلى تغييرات وتبدلات هامة في تركيبتها. فنتيجة لاعتقالات واسعة جرت في النصف الثاني لعام ١٩٧٢ تقلص عدد أعضاء القيادة الحزبية إلى ثلاثة فقط (٦٤). وفي هذه الظروف عاد عمر مهاجر لمواصلة نشاطه فيها. وهكذا يمكن إرجاع توترات وصراعات هذه الفترة إلى مخاضات النمو والتحول إلى مرحلة جديدة في العمل الحزبي، إضافة إلى نزاعات ومنافسات شخصية (٦٥). وفي منتصف ١٩٧٤ تم إبعاد محمد عثمان أبو شوك بسبب تجاوزات تنظيمية ما كان يمكن التساهل معها (٦٦). وبذلك كان لابد من إعادة تنظيم العمل القيادي بشكل ملائم يحافظ على وحدته وفعاليته (٦٧). فجرى توسيع القيادة وتحددت مهامها في استكمال خطة (التبعيث) وإعادة بناء التنظيمات الحزبية على أساس النظام الداخلي وعقد المؤتمر الحزبي في اقرب وقت ممكن. ونتيجة لذلك صدرت مجلة (البعث) الداخلية باسم حزب البعث (٦٨)، بدلاً من (وعي الطليعة) الخاصة بحركة الاشتراكيين العرب في الفترات السابقة، وظلت تصدر بانتظام حتى انعقاد المؤتمر في بداية ١٩٧٥. ومع أن اثنين من أعضاء القيادة الحزبية قد اضطرا للسفر خارج السودان (٦٩)، إلا أن ذلك لم يؤثر على النشاط الحزبي. وذلك بحكم دور المكاتب الحزبية والكادر القيادي في تنظيمات العاصمة والطلاب وبعض مدن الأقاليم (٧٠). وبجانب ذلك أدى استقرار بدر الدين مدثر في بغداد وعمله في المركز القومي إلى تكريس علاقة منتظمة مع القيادة القومية وتكوين مركز قيادي في الخارج. وضمَّ هذا المركز قيادات من البعثيين السودانيين، الذين تخرجوا من الجامعات العراقية ومارسوا هناك العمل الحزبي لفترة طويلة (٧١). ومنذ ١٩٧٤ بدأ هذا المركز في متابعة العمل التنظيمي والسياسي في أوساط الطلاب والعاملين السودانيين في الخارج. وظهر ذلك في بناء تنظيمات طلابية نشطة وسط الطلاب السودانيين في جامعات مصر، اليونان، المغرب، المجر، أسبانيا، الهند ويوغسلافيا الخ... وفي بداية ١٩٧٥ توافرت ظروف ملائمة لعقد المؤتمر الحزبي كخطوة طال انتظارها.

- **المؤتمر الحزبي ١٩٧٥ :**

(١٠) كانت هناك عدة ظروف وعوامل تفرض عقد المؤتمر الحزبي في تلك الأيام وتمثل أهمها في الآتي :-

(أ) فترة ٧١-١٩٧٥ شهدت عدم استقرار في المركز القيادي، كما هو واضح في الفقرات السابقة (٧٢). وبعد ١٩٧٤ ظهر مركز قيادي في الخارج. ومعالجة هذه الوضعية كانت تحتاج إلى عقد المؤتمر في أسرع وقت ممكن.

(ب) في ١٩٧٤ استكملت عملية (تبعيث) معظم كادر حركة الاشتراكيين العرب وهي عملية بدأت في ١٩٧٠ ولكن التطورات السياسية المتسارعة عطلتها في فترات عديدة. وعلى ضوء ذلك برزت ضرورة عقد المؤتمر بهدف إنهاء وضعية الازدواجية وإعلان العمل باسم حزب البعث السوداني.

(ج) توفرت ظروف سياسية وأمنية ملائمة لعقد المؤتمر. ففي تلك الفترة وصلت دورة العنف إلى ذروتها وبدأت قبضة النظام الحاكم في الارتخاء (٧٣). وتلك فرصة مناسبة.

(د) صعدت أجيال جديدة من البعثيين في المواقع المختلفة للعمل الحزبي نتيجة لاستبعاد رموز الفترة السابقة عن النشاط الحزبي المباشر، بسبب الاعتقالات والمتابعات الأمنية. وأدى ذلك إلى توفير ظروف أمنية معقولة (٧٤).

(هـ) شهدت الفترة السابقة اكتمال الوثائق الأساسية للبناء الحزبي، وخاصة وثيقة (البعث وقضايا النضال الوطني في السودان) وانعقاد المؤتمر كان ضرورياً لمرحلة جديدة توفرت شروطها بالممارسة العملية والنظرية طوال سنوات مضت.

(و) كذلك شهدت تلك الفترة استقرار المركز القومي ونشاطاً فكرياً واسعاً للمفكرين والكتاب البعثيين، كما كان يظهر في المجلات ودور النشر العربية (..)

المهم أن المؤتمر انعقد في فبراير ١٩٧٥ وحضره ممثلون عن تنظيمات الطلاب والعاصمة وبعض الأقاليم (٧٥). وناقش عدة موضوعات شملت :

أ/ التقرير التنظيمي.

ب/ التقرير السياسي.

ج/ وثيقة (البعث وقضايا النضال الوطني في السودان).

د/ انتخاب القيادة الحزبية.

(أ) شمل التقرير التنظيمي تطورات الوضع الحزبي في الفترة السابقة (٧١-١٩٧٥) ومتطلبات تجاوز وضعية الازدواجية. وأشار بشكل خاص الى توترات وصراعات بداية السبعينات وخطة يوليو ١٩٧٢ وأشار الى عيوبها واختلالاتها مع تقديره لدورها فى فتح مناقشات واسعة حول الخط السياسى والتنظيمى الموحد. وحدد التقرير معالم وأهداف الانطلاقة الجديدة للعمل الحزبى فى الآتى:

- العمل على تأهيل الحزب وتمكينه من القيام بدور فعال فى إنهاض الحركة الجماهيرية الديمقراطية وتعبئتها ضد السلطة الديكتاتورية الرجعية.
- توجيه جهود الحزب نحو مركز اهتمام رئيسي هو تطوير الجهاز الحزبى وتأهيله ليكون قادراً على تعبئة وتنظيم وقيادة الحركة الجماهيرية الديمقراطية.
- إعادة صياغة العمل الحزبى على اساس ثورى. وهذا يتطلب استكمال مهمة إلغاء الازدواجية وتصفية أساسها الفكرى والتنظيمى.
- اعتبار الاحتراف الثورى العمود الفقرى للعمل الثورى فى المرحلة القادمة.
- الالتزام الصارم بالنظام الداخلى ومبادئى المركزية الديمقراطية.
- تحقيق ثورة ثقافية داخل الجهاز الحزبى تقضى على مظاهر التخلف والانغلاق الفكرى والثقافى وتعمل على الانفتاح على التيارات الفكرية المعاصرة فى المجال الوطنى والعربى والأفريقى والعالمى.
- تحقيق هذه الأهداف يتطلب الإسراع باستكمال انجاز مهام تصفية الازدواجية وخلق مركز قيادى فعال وإعلان الحزب وفق خطة متدرجة تضع فى اعتبارها الحفاظ على تأمينه والحفاظ على تراثه الفكرى والسياسى.

وتضمن التقرير أيضاً معالجات لمشاكل الكادر والمطبوعات واستقرار المركز القيادى ومستلزمات إعلان الحزب (٧٦).

(ب) وشمل التقرير السياسي طبيعة النظام المايوي بعد ١٩٧١، الموقف منه، التحالفات وخطة العمل السياسي. وركز على نفس الخطوط العامة المطروحة في البيانات والتعميمات السابقة (٧٧).

(ج) وثيقة (البعث وقضايا النضال الوطني في السودان) شملت دراسة حول تطور الحركة الوطنية الحديثة حتى إعلان الاستقلال، وأخرى حول تطورات فترة ما بعد الاستقلال بتركيز على عجز القوى المهيمنة على استكمال انجاز مهام فترة ما بعد الاستقلال، ومتابعة لانقلاب ١٩٦٩ وتطوراته حتى بداية السبعينات، ثم برنامج سياسي تحت عنوان (الثورة الديمقراطية : أهدافها وآفاقها... وأداة انجازها). وهي أول مرة تنشر فيها حركة التيار القومي والتنظيم البعثي برنامجاً سياسياً شاملاً لما تسميه مرحلة الثورة الوطنية التقدمية (٧٨). وأشارت الوثيقة في نهايتها إلى أهمية التركيز على ثلاث قضايا أساسية هي : بناء الجبهة الوطنية التقدمية وترسيخ تقاليد العمل الجبهوي ورصد ومتابعة نشاط القوى الرجعية وكشف ارتباطاتها المشبوهة وربط حركة النضال الوطنى بأفقها القومى العربى.

وبعد مناقشات ممتدة أجاز المؤتمر التقريرين التنظيمي والسياسي والوثيقة المشار إليها مع التعديلات والإضافات الضرورية. وفي الجلسة الختامية انتخب قيادة جديدة، ضمت سبعة من أعضاء القيادة السابقة خلال الفترة ٧١-١٩٧٥، وخمسة انتخبوا لأول مرة، ولم يدخل القيادة الجديدة ستة من أعضائها السابقين (٧٩). ووضع المؤتمر تقديراً خاصاً للرفيقين شوقي ملاسي وبدر الدين مدثر، باعتبارهما قيادات تاريخية لعبت دوراً بارزاً في مسيرة العمل الحزبي. ولذلك كان هناك اتفاق عام على إعادة انتخابهما. ومن المهم هنا أن نلقي بعض الضوء على تركيبة هذه القيادة، من حيث جذورها الإقليمية وتعليمها النظامي ونشاطها المهني، كما في الجدول التالي :

	الاسم	الولاية	التعليم	العمل / المهنة
١.	شوقي ملاسي	البحر الأحمر	جامعة القاهرة / الخرطوم	محام
٢.	بدر الدين مدثر	الخرطوم	جامعة القاهرة / الخرطوم	محام
٣.	محمد علي جادين	الجزيرة	جامعة الخرطوم	موظف / اقتصادي
٤.	حسين خامد	شمال كردفان	الثانوي	متفرغ للعمل الحزبي
٥.	محمد مهدي أحمد	الشمالية	جامعة الخرطوم	معيد في الجامعة
٦.	إبراهيم البيكيفو	الشمالية	طالب بجامعة القاهرة / الخرطوم	طالب
٧.	إسماعيل عبد الله مالك	شمال كردفان	الثانوي	موظف / بنك الخرطوم
٨.	محمد الضو عمران	شمال كردفان	الثانوي	موظف / حسابات
٩.	علي الريح الشيخ	شمال كردفان	الثانوي	موظف / حسابات
١٠.	عبد المنعم محمد عبد الرحمن	نهر النيل	جامعة دمشق	مهندس / زراعي
١١.	أحمد إبراهيم خلف الله	الخرطوم	جامعة الأزهر	مهندس / أشغال
١٢.	حسن شايب	جنوب كردفان	الثانوي	عامل / متفرغ

*** الثلاثة الأخيرون أعضاء احتياط.**

هذه التركيبة كان لها تأثير كبير في أداء ونشاط الحزب في الفترة اللاحقة. ويلاحظ انه ليس هناك تمثيل للمرأة، وان نصف القيادة أكمل تعليمه الجامعي والنصف الثاني في مستوى الثانوي. ومعظم أعضائها كان يعمل في قطاع الدولة في وظائف متوسطة وصغرى. ومن جهة الجذور الإقليمية والجهوية نلاحظ أن عناصرها ترتبط بسبع من ولايات السودان الشمالي (أي خمس من المديريات الست القديمة) وليس هناك تمثيل لمديرية دارفور ومديريات الجنوب. ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية واجتماعية واثنيه. وهذا التوزيع الجغرافي يعكس المناطق التي امتد إليها النشاط البعثي والقومي في تلك الفترة. ويلاحظ أن هناك خمسة عناصر من مديرية كردفان وحدها (حوالي ٤٢%) وهو أمر ملفت، ولكنه لا يعكس حقيقة وزنها في تركيبة الحزب وحركة الاشتراكيين العرب. ويمكن إرجاع ذلك إلى تركيبة وحجم المؤتمر الذي فرضته ظروفه السرية (٨٠). إذ لو لا ذلك لتضاعف المؤتمر وتغيرت تركيبة القيادة المنتخبة. ونشير إلى أن المؤتمر انتخب ثلاثة عناصر من قيادات تنظيم الأبيض تقديراً لاعتقالهم وسجنهم لفترة طويلة ولما قدموه من تضحيات غالية (٨١). وعلى أي حال، كان انعقاد المؤتمر الرابع (٨٢) يمثل بداية مرحلة جديدة لها شروطها ومتطلباتها. وكان يشكل إمتداداً لنشاطات الفترة السابقة وبداية لانطلاقة جديدة لها خصوصيتها. فقد حقق نتائج لها أهميتها ودورها في الفترة اللاحقة، وشمل ذلك إلغاء وضعية الازدواجية، إعلان الحزب، معالجة مشاكل الكادر واستقرار المركز القيادي الخ... وفي أول اجتماع للقيادة الحزبية الجديدة (٨٣). انتخبت أمين سرّها (٨٤). ووزعت أعضائها على المكاتب المختلفة (٨٥) وتنفيذاً لقرارات المؤتمر صدرت صحيفة (الهدف) في ابريل ١٩٧٥ وواصلت المجلة الداخلية (البعث) الصدور، حيث صدر عدد مارس ١٩٧٥ يحمل قرارات المؤتمر. وبذلك انتهت مرحلة وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ حركة التيار القومي وحزب البعث في السودان. وهي بداية كانت تتميز بمخاضات نمو وتطور وإمكانيات انطلاق واسع. ولكنها كانت مواجهة بعقبات عديدة تمثل أهمها في : مشاكل وأزمات النمو والتطور في داخلها، والنظام الديكتاتوري المايوي الذي ظل يعمل على تحطيم كافة الأحزاب المعارضة، إضافة

إلى قوى سياسية ظلت تسيطر على الساحة السياسية لفترة طويلة ولا تقبل نمو وتطور قوة سياسية جديدة.

*** ردود أفعال تجاه المؤتمر :**

(١١) شملت ردود الفعل تجاه المؤتمر وقراراته دوائر عديدة، بعضهما داخل التنظيم نفسه والآخر خارجه وسط القوى السياسية الأخرى وفي أوساط جهاز امن الدولة المايوي، نشير إليها في الفقرات التالية :

* بعد اطلاعها على قرارات المؤتمر أشارت القيادة القومية في بغداد إلى ما أسمته أخطاء تنظيمية صاحبت انعقاده (٨٦). ولكنها مع ذلك أشادت به وبقراراته واعتبرته (.. نقطة انطلاق جيدة لبناء وتأهيل التنظيم البعثي في السودان) وأكدت (إن المؤتمر استطاع أن يمسك بجوهر المعالجة الصحيحة للمشكلة التنظيمية ومتطلبات تطوير الخط التنظيمي للنشاط الحزبي حتى يواكب تطور الخط السياسي...) (٨٧) ومع ذلك لا يمكن تجاهل ما ذكرت من ملاحظات وأخطاء تنظيمية وما قد يفرزه ذلك من مواقف وردود فعل في الفترة القادمة إنطلاقاً من تجاربها من الانقسامات الحزبية في بلدان المشرق العربي والتباسات علاقتها مع السلطة العراقية بأطوارها المتغيرة. أما موقف أعضاء القيادة السابقة، فقد أرسل بدر الدين مدثر رسالة أشاد فيها بالمؤتمر وقراراته وأشار إلى أهمية تطوير جوانب خاصة بالخط التنظيمي والعلاقة مع جبهة تحرير اريتريا. وفي الوقت نفسه أشاد شوقي ملاسي بالمؤتمر واعتبره تطوراً كبيراً يتطلب مضاعفة الجهود لحمايته (٨٨). وكذلك فعل عبد العزيز الصاوي (٨٩). ومن جهة أخرى أشار علي الريح الشيخ، الذي لم يحضر المؤتمر وانتخب في القيادة الجديدة، إلى أن قرارات المؤتمر تعكس تراجعاً كبيراً عن خطة يوليو ١٩٧٢ (٩٠). وإضافة إلى ذلك وجدت قرارات المؤتمر ترحيباً واسعاً من عدد كبير من البعثيين الذين لم يشاركوا فيه (٩١) ومن الذين انقطعوا عن العمل الحزبي لأسباب قاهرة. ووجدت أيضاً اعتراضات قوية من بعضهم (٩٢). وكل ذلك يشير إلى أن المؤتمر كان بالفعل بداية لعملية مخاضات طويلة وشاقة لا تخلو من توترات وصراعات داخلية معقدة.

* سلطات جهاز امن الدولة اعتبرت انعقاد المؤتمر مؤشر نمو وتطور في حزب البعث وربما في الحزبية السودانية بشكل عام، بعد جهودها المتواصلة لتحطيمها طوال السنوات السابقة. ويبدو أن سبب انزعاجها يرجع إلى عدم معرفتها بالتطورات الجارية في داخله، بحكم تركيزها على متابعة نشاط الرموز البارزة في فترة ما قبل ١٩٧١ وعلى قيادات العمل الطلابي (٩٣)... وهذا ما دفع هذه السلطات إلى التركيز على النشاط البعثي في الفترة اللاحقة...

* الحزب الشيوعي نشر مقالة في مجلته الداخلية (الشيوعي) في تلك الفترة وجهت انتقادات حادة لوثيقة (البعث وقضايا النضال الوطني) التى أجازها المؤتمر وقام الحزب بتوزيعها بشكل واسع نسبياً. وكانت المقالة تحاول التقليل من شأن الوثيقة المذكورة واتهامها أنها تطرح نفسها كأنجيل جديد لحركة اليسار السودانى. ويبدو أنها كانت تستهدف حماية التنظيمات الطلابية المرتبطة بالحزب الشيوعي وتمليكها منهجاً لمواجهة التنظيمات الطلابية لحزب البعث النامية وقتها فى الجامعات والمعاهد. وفى منتصف ١٩٧٦ نشرت جريدة (الميدان) مقالاً افتتاحياً بعنوان (.. أسئلة للبعثيين السودانيين) كانت تدور، بشكل أساسي، حول موقفهم من ممارسات السلطة العراقية ضد الحزب الشيوعى العراقي، العضو فى الجبهة الوطنية التقدمية فى العراق وقتها. وكل ذلك يمكن اعتباره رد فعل على نمو وتطور حزب البعث فى تلك الفترة. وقامت جريدة (الهدف) بالرد على تساؤلات (الميدان) وفى وقت لاحق تم إعداد دراسة حول مقالة (الشيوعى) بعنوان (نقد النقد) وتم توزيعها داخل التنظيم الحزبى وخارجه.

وكل ذلك يشير إلى أن نمو وتطور حركة التيار القومى وحزب البعث في السودان تواجهه عقبات وتحديات وصراعات عديدة فى الوسط السياسي والثقافى السودانى. ويتطلب منه ذلك تأهيل نفسه فكرياً وسياسياً لمواجهة هذه التحديات والعقبات.. صحيح أن هذه العقبات ظلت موجودة طوال الفترات السابقة، ولكنها اتسعت بعد المؤتمر ونشر قراراته. وسيبرز ذلك فى الفترة اللاحقة ليشمل حوارات وصراعات وتحالفات عديدة.

١٢/ فى ظل ردود الأفعال هذه، بدأت القيادة الحزبيــة الجديــدة نــشاطها. وكانت أهم واجباتها تتمثل فى تحويل الخط السياسي والتنظيمــى، الــذى أقــرّه المؤتمر، إلى خطط وبــرامج عمــل محــددة – وذلــك مــن خــلال مكاتبهــا المركزية.(٩٤) وبجانب ذلك واصلت المجلة الداخلية صدورها وركزت على نشر تقارير المؤتمر. ونشرت وثيقة بعنوان (دليل العمــل الحزبــى) حــددت المهــام المباشرة المطلوب تنفيذها وأخرى حول (مهام وواجبات الفرقة الحزبيــة) وذلــك للمساعدة فى (شرح وتطوير الخط التنظيمــي حتــى يواكــب الخــط الــسياسي المطروح) فى اتجاه (تركيز جهود الحزب نحو مركز اهتمام رئيسي هو تطــوير الجهاز الحزبى وتأهيله ليكون قادراً على تعبئة وتنظيم وقيادة الحركة الجماهيرية الديمقراطية فى مواقعها المختلفة) (٩٥) وإضافة لذلك تناولت بعــض المــسائل المعلقة وقررت بشأنها.(٩٦) وواصلت المكاتب نشاطها بفعالية. وفى أول ينــاير ١٩٧٦ أصدر الحزب أول بيان جماهيري باسمه، ركز فيه على توضيح خطــه السياسي العام (٩٧). وكان العمل التنظيمي تحت قيادة المكتب التنظيمي، ويشمل تنظيمات العاصمة والطلاب والأقاليم. وظلت القيادة تعمل بانسجام كامل، رغــم صعوبات العمل وضعف التجربة المشتركة.(٩٨) وبعد خروجــه مــن الــسجن والتحاقه بعمل القيادة الحزبية فى منتصف عام ١٩٧٥، طرح على الريح الــشيخ ضرورة العودة إلى (خطة يوليو ١٩٧٢) واعتبارها أساس العمل الحزبي، وطرح ضرورة تبنى الماركسية كمنهج فكرى. وطرح أيضاً مشروعاً للعمــل الجبهــوي يقوم على بناء (جبهة وطنية تقدمية) يقودها الحزب مباشرة بعيداً عن الأحــزاب اليسارية والتقليدية الأخرى. (٩٩) ويعنى ذلك عملياً طرح أهم قرارات المــؤتمر للمناقشة من جديد – وأدى كل ذلك الى إرباك نشاط القيــادة الحزبيــة وإحــداث توترات واستقطابات فى داخلها لأول مرة، حيث اصطف معه فــى اطروحاتــه بعض أعضاء القيادة، فى مواجهة الأخرين المدافعين عــن قــرارات المــؤتمر بكاملها(١٠٠) وهذا الاصطفاف قد يرجع الى أن هذه المجموعة ظلت بعيدة عــن المركز الحزبى ومناقشاته طوال الفترة السابقة، وانتخابهم فى القيادة كان تقــديراً لاعتقالهم الطويل وليس لمعرفة حقيقية بقدراتهم الفكرية والــسياسية والتنظيميــة،

رغم عدم مشاركتهم فى المؤتمر. ويضاف الى ذلك ارتباطهم بمنطقة محددة (مدينة الابيض) وتقارب أعمارهم ووجودهم معاً لفترة طويلة فى تلك المنطقة والمعتقل، الأمر الذى أدى الى توطيد علاقاتهم الشخصية والحزبية وحولهم الى (كتلة) موحدة حول العديد من قضايا العمل الحزبى. وقد يكون ذلك طبيعياً. ولكن ما حدث لا يمكن عزلة عن توترات وصراعات ١٩٧٢ المشار إليها فى مكان سابق. فالتمسك بخطة يوليو ١٩٧٢ والماركسية يعكس ذلك بكل وضوح – وعلى أى حال فكرة تبنى الماركسية لم تصمد كثيراً (١٠١)، لأن الماركسية نفسها كانت تعيش حالة تراجع متزايد فى أوربا والمنطقة، والفكر البعثى والقومى عموماً لم يتبناها ولكنه ظل يتعامل معها من خلال موقف نقدى ايجابي.(١٠٢) أما قضية خطة يوليو ١٩٧٢، فقد أشار المؤتمر إلى إيجابياتها وسلبياتها فى تقريره التنظيمى وأكد قصورها عن مواجهة مشكلة التطور الحزبى. وهذا التقرير يطرح خطوطاً عامةً للعمل الحزبى وتتطلب تحويلها الى خطط عملية ملائمة. وفى هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجارب الحزبية المختلفة (١٠٣) وبالنسبة لمشروع العمل الجبهوى، فقد اختلفت حوله الآراء بين مؤيد ومعارض. ولذلك فضلت القيادة طرحه للمناقشة المفتوحة فى المجلة الداخلية(١٠٤). ومع كل ذلك، أدت المناقشات والاختلافات الى توترات صامتة ومعلنة. وتضاعفت هذه التوترات باستدعاء توترات ١٩٧٢ المشار إليها فى مكان سابق. وفى المناقشة المفتوحة حول مشروع العمل الجبهوى نشرت عدة مقالات فى المجلة الداخلية كلها كانت ضد المشروع باعتباره غير عملى ويتناقض مع قرارات المؤتمر ويؤدى فقط الى تبديد الطاقات الحزبية. وأرسل بدرالدين رسالة وضح فيها موقفه واقترح فيها عقد دورة للقيادة الحزبية فى بغداد لمناقشة قضايا العمل الحزبى وتوحيد رؤيتنا حولها (١٠٥). وهكذا، أدت تفاعلات المؤتمر وقراراته الى توترات وخلافات كانت تعكس ثقل وحضور تجارب الفترة السابقة وذلك إضافة إلى مشاكل وأزمات النمو والتطور من المرحلة السابقة الى مرحلة جديدة لها سماتها وشروطها المحددة.

***دورة مارس ١٩٧٦ :**

١٣/ هكذا جاء انعقاد دورة مارس ١٩٧٦ فى أجواء تسيطر عليها توترات وعدم ثقة وشكوك واسعة وبدايات اصطفاف وصراع وسط أعضاء القيادة الحزبية الجديدة. وكان الأمل أن تشكل هذه الدورة مدخلاً لتوحيد المركز القيادى وتحويل قرارات المؤتمر الرابع الى خطط وبرامج عمل محددة لبناء الحزب وتأهيله للقيام بدوره فى حركة التطور الوطنى – وتلك كانت مشكلة حقيقية، بحكم التفاوت فـى الثقافة الحزبية وسط أعضاء المركز القيادى وثقل تجارب الفترة السابقة، إضـافة إلى اختلاف التجربة العملية والجذور والخلفيات الاجتماعية والتعليمية والإقليميـة (الجهوية) فمع أن المركز القيادى قد توصل الى قرارات ايجابية حول العديد من جوانب العمل الحزبى، وبدأ فى تخطيط تنفيذ قرارات المؤتمر، وفتح باب المناقشة المفتوحة حول بعض قضايا الخلاف، إلا أن ذلك لم يحـل المـشكلة الأساسـية المتمثلة فى عدم انسجامه واتساع التوترات والشكوك فى داخله. وكان الأمـل أن تستمر الدورة لفترة قصيرة، ولكنها استطالت بحكم أجندتها وبرنامجها الواسـع، الذى شمل لقاءات مع أعضاء القيادة القومية والقيادة القطرية العراقية وزيـارات ميدانية عديدة. وشملت أجندتها موضوعات عديدة تشكل برنامجاً واسـعاً يـشمل كافة جوانب العمل الحزبى. ولهذا السبب مـن الطبيعـي أن تعكـس مناقـشاتها اختلافات واسعة. ولتسهيل المتابعة والمناقشة يمكن تقسيم هذه الموضوعات الـى قضايا سياسية وأخرى تنظيمية – فالقضايا السياسية شملت الاتـى : (١) تـاريخ العمل الحزبى (٢) الخط السياسى (٣) مراجعة وثيقة (البعث وقـضايا النـضال الوطنى فى السودان (٤) احتمالات التغيير (٥) الوضع العربى والاقليمى.. أمـا القضايا التنظيمية فقد شملت (١) المسائل المعلقة (٢) التقارير المرفوعـة عـن الأوضاع التنظيمية الراهنة (٣) بناء تنظيمات الحركة الجماهيريـة الديمقراطيـة واستنهاض الحركة الشعبية (٤) خطة تدريب وإعداد الكوادر الفنية (٥) خطة بناء وتأهيل الكادر الحزبى (...) وأشار تقرير الدورة الى أن المؤتمر الرابع وضـع الحزب فى طريق امتلاك الخط السياسى والتنظيمى الملائم لظـروف المرحلـة، ولكن عدم تبلور خطه التنظيمى فى برامج وخطط محددة مثل عاملاً هاماً فى تقييد

قدرة الحزب على الانطلاق بما يتلاءم مع الخط السياسى واستراتيجية المرحلة (١٠٦) (...) وانعكس ذلك بالفعل فى تركيز الدورة على مناقشة استكمال الوضوح فى الخط التنظيمى ومتطلبات بناء الحزب وتأهيله للقيام بدوره فى استنهاض الحركة الجماهيرية الديمقراطية وقيادتها. والواقع إن هذه المشكلة هي التى أدت إلى طرح (مشروع الجبهة الوطنية التقدمية) وتفجير الخلافات حوله، كما سبقت الاشارة، والى استدعاء توترات الفترة السابقة وما صاحبها من خلافات وصراعات. ويشار الى أن مناقشات القضايا السياسية كانت سلسة وعكست اتفاقاً واسعاً حولها، وذلك بحكم استنادها الى وثيقة (البعث وقضايا النضال الوطنى) ووثائق أخرى عديدة صدرت فى السنوات الأخيرة. ولذلك جاءت المناقشات فى اتجاه تطويرها وربطها بخطط عملية محددة (...) فعرض ومناقشة تاريخ العمل الحزبى فى الفترات السابقة لم يشكل مشكلة كبيرة، بحكم استناده الى وقائع تاريخية (١٠٧). ولذلك صدرت توصية بكتابة دراسة موثقة حول هذه المسألة فى أقرب وقت ممكن، بهدف الاستفادة منها فى التثقيف الحزبى وفى معالجة المشاكل والعقبات التى تعترض العمل الحزبى (...) وأدت مناقشات الخط السياسى الى تحديد طبيعة السلطة القائمة وأجنحتها وتحوّل النظام الى نظام انتقالي. وركزت على العوامل التى ساعدت على استمرار النظام المايوى وتلك التى تساعد على تفاقم أزماته فى اتجاه السقوط. وحددت موقف الحزب من القوى والأحزاب التقليدية والأخوان المسلمين والجبهة الوطنية والحزب الشيوعى والأوضاع المتردية فى الإقليم الجنوبي وما قد يفرضه كل ذلك من تحالفات سياسية وسط القوى المختلفة، وناقشت أيضاً ضرورة تطوير وثيقة (البعث وقضايا النضال الوطنى) فى ضوء قرارات المؤتمر الرابع والمناقشات التى دارت حولها فى المؤتمر والدورة الحالية (..) وأجرت تعديلات عديدة فى (برنامج مرحلة الثورة الوطنية التقدمية) وشملت مناقشة موضوع احتمالات التغيير جوانب عديدة، إضافة الى كيفية التعامل مع التغيير المواتي والتغيير غير المواتي (..) وفى هذا الإطار توصلت المناقشات الى ضرورة مركزة العمل السياسى فى ظل الظروف السياسية المتقلبة وظروف الخطة التنظيمية القائمة على التركيز على البناء

الحزبى، مع وضع التقدير الكافي لمبادرات التنظيمات الحزبية فى المناطق المختلفة والسماح للقطاع الطلابي بحرية واسعة فى الحركة والمبادرة (..) وتخللت المناقشات حول الخط السياسى انتقادات واضحة لمختلف أوجه الانحرافات والأمراض التى أصابت العمل السياسى فى بلادنا، سواء تلك المرتبطة بالقوى السياسية التقليدية أو القوى الحديثة، مثل إيثار السهولة والغرق فى الشعارات المرحلية وقصر النفس النضالي وعدم احترام العمل الجبهوى والنزعة الانقلابية المغامرة والنزوع للتفرد والانغلاق إزاء القوى السياسية الأخرى والنظرة الأحادية وغيرها. وحذرت من مخاطر تسلل هذه الانحرافات إلى عملنا السياسى والحزبي (..) وأكدت على ضرورة الالتزام باستراتيجية الحزب ووضع التكتيكات فى خدمة الاستراتيجية السياسية (..)

١٤/ وفى الجانب الآخر استهدفت مناقشات الخط التنظيمى تحويل الأسس والأهداف، التى حددها المؤتمر الرابع للانطلاقة الحزبية الجديدة، إلى برامج وخطط عمل محددة تستوعب وتنظم كافة جوانب العمل الحزبى الداخلي ونشاطه من أجل بناء وقيادة تنظيمات الحركة الجماهيرية الديمقراطية وإعداد وتدريب الكوادر الفنية المطلوبة، وخاصة فى مجال الإعلام والمجالات المهنية والأخرى المطلوبة. وأشار تقرير الدورة الى تكامل خطة تأهيل الجهاز الحزبى مع خطة العمل الجماهيري (...) وتتركز أهمية هذه المناقشات فى أن هذه الجوانب لم تجد الاهتمام الكافي فى الفترات السابقة، مقارنة بما وجدته الجوانب الفكرية والسياسية. ولذلك وجد الخط التنظيمى تركيزاً أوسع فى مناقشات الدورة وبرزت فيها خلافات وتصورات متعددة (..) بدأت المناقشات بتحديد نقطة البداية فى خطة بناء وتأهيل الكادر الحزبى وحددتها فى الالتزام بالنظام الداخلي للحزب، واستكمال تعميم ودراسة أدب وتراث الحزب، وتثبيت القواعد العامة فى التامين والانضباط والحركة، وتطوير وتركيز فعالية المركز القيادى، وتثبيت قواعد وأسس المركزية الديمقراطية (...) وهى أسس عامة أشارت إليها قرارات المؤتمر الرابع. وجاء تأكيدها هنا باعتبارها الأساس لأي جهود فى مجال بناء وتأهيل الكادر والجهاز الحزبى. فبعد تثبيت هذه الأسس والقواعد يمكن الانطلاق

لمهام بناء وتأهيل الجهاز الحزبى، من خلال امتلاك الوضوح الكامل فى الخط السياسى وخطط العمل السياسى المختلفة واستكمال الوضوح فى الخط التنظيمى الذى حدد المؤتمر الرابع ملامحه الأساسية، وذلك بوضع الخطط المطلوبة ومتابعة تنفيذها فى المجالات المختلفة (...) وفى ضوء ذلك شملت المناقشات قضايا العمل القيادى (المركز القيادى) والعمل الحزبى فى مجالات الطلاب والعمال و المهنيين والنساء والأقاليم وغيرها. وركزت على برنامج الإعداد الحزبى من خلال الدورات والاجتماعات والبرنامج الثقافي والمجلة الداخلية والكراسات الدورية والمناقشات الداخلية الخ... وتعرضت لقضايا العمل الحزبى فى جوانب عديدة (..) وحول موضوع بناء تنظيمات الحركة الجماهيرية واستنهاض الحركة الشعبية ركزت المناقشات والقرارات على بناء تنظيمات جبهوية فى القطاعات المختلفة وكيفية التعامل مع مشاكلها وفق أساسيات العمل النقابي الديمقراطي المستقل. وأشارت إلى أهمية الترابط بين العمل الحزبى الداخلى والعمل الجماهيري (...) وفى ختام المناقشات الخاصة بالخط التنظيمى قررت الدورة سحب (مشروع العمل الجبهوى) الذى طرحته القيادة الحزبية فى الداخل للمناقشة المفتوحة، وذلك استناداً الى التقرير التنظيمى للمؤتمر ومناقشات وقرارات الدورة والمناقشات التى دارت حوله فى مجلة (البعث) الداخلية وكذلك ما وصل من مناقشات الأعضاء والتنظيمات حول المشروع فى مختلف المناطق والمجالات (..) وهذا القرار حسم أهم قضايا الخلاف حول الخط السياسى والتنظيمى، وأكد أهمية (المناقشة المفتوحة) فى حسم الخلافات أياً كان نوعها وشكلها. وبجانب ذلك هناك بند المسائل المعلقة والتقارير المرفوعة حول الأوضاع التنظيمية الراهنة. وفى ذلك تم تحديد المسائل المعلقة والقضايا التنظيمية المرفوعة، وكان بعضها يتعلق برفاق محددين وأخرى قضايا متنوعة، شملت جوانب أمنية وجهاز الطباعة وانتقال الكادر والثرثرة وتسرب المعلومات الحزبية وعلاقة الداخل والخارج وغيرها. ونوقشت كل نقطة منها وصدرت فيها قرارات ملائمة (...) وهى، فى مجملها، ترتبط بتوترات وصراعات الفترات السابقة ١٩٧٤/٧١ وما خلفته من حساسيات وشكوك متبادلة وسط أعضاء القيادة

الحزبية. ولذلك وجدت مناقشتها اهتماماً واسعاً وبرزت فيها خلافات عديدة. وكان الأمل أن يؤدى سحب مشروع العمل الجبهوى إلى تذويب هذه الحساسيات والشكوك، لكن ذلك لم يحدث لأسباب عديدة لم تجد الفرصة لمناقشتها بصراحة ووضوح، إضافة الى التنافس بين أعضاء القيادة الحزبية. وما يؤكد ذلك إن الدورة أكدت على (ضرورة العمل على متابعة الفترة الممتدة من ١٩٧١ حتى انعقاد المؤتمر الرابع فى ١٩٧٥ بدراسات تناقش كافة الممارسات الخاطئة من وجهة نظر النظام الداخلى، على أن تصدر دراسات حول أعمال المؤتمر والنقد الذاتي الذى مارسه فى اتجاه أكثر تحديداً، مع تحديد العوامل الذاتية والموضوعية التى أحاطت بالتجربة فى ظروفها المحددة، مع تحديد الممارسة الصحيحة والبدائل المطلوبة للممارسة المنتقدة...) وهذا يعنى السكوت عن مناقشة العديد من ممارسات تلك الفترة. ومع أن قرارات المؤتمر حول الخط التنظيمى ركزت على قواعد المركزية الديمقراطية وبناء مركز قيادي فعال، بكل ما يثيره ذلك من تخوفات من أن يكون ذلك غطاءاً للسيطرة والتسلط والعمل الفردي، فقد أشارت الى : (١) التأكيد على الممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدتها فى مختلف مستويات العمل الحزبى (٢) ضرورة عقد المؤتمرات الحزبية والالتزام بالنظام الداخلى (٣) تصفية بقايا العقلية الستالينية ومواجهة كافة مظاهرها فى أشكالها المختلفة (٤) خلق أشكال متعددة ومتنوعة بخلاف المؤتمرات (مؤتمرات تداولية، اجتماعات موسعة وغيرها...) تضمن مشاركة القواعد فى توجيه العمل الحزبى ومعالجة قضاياه (...) وكل ذلك يشير إلى أن قرارات ومناقشات الدورة لم تحسم الكثير من جوانب الخلاف. ولذلك ظلت الخلافات حول هذه الجوانب كما هى، خاصة الخلافات حول توترات وصراعات الفترة السابقة، لتنفجر بعد فترة قصيرة فى شكل صراع واسع أدى إلى انقسام ١٩٧٦ المعروف.

انقسام ١٩٧٦:

١٥/ كان الأمل أن تشكل مقررات دورة ١٩٧٦ مدخلاً وفرصة نادرة لانطلاقة حزبية واسعة وراسخة لم تتوفر مثلها من قبل... وكان ذلك هو إحساس وشعور كافة الذين شاركوا فى مداولاتها وقراراتها. ولكن تحويلها الى واقع عملى

اعترضته عقبات وصعوبات وخلافات لم تكن متوقعة. وأدى ذلك إلى انفجار خلافات وصراعات شخصية وموضوعية معقدة منذ البداية قادت فى النهاية الى انقسام واسع بعد شهور قليلة من نهاية الدورة. وهنا يطرح السؤال : ماذا حدث ؟ ولماذا حدث؟ (١٠٨)

وبداية نشير إلى أن العمل الحزبى فى فترة غياب القيادة الحزبية (١٠٩) كانت تديره قيادة ثلاثية مؤقتة تتكون من ثلاثة رفاق (١١٠)، حددت مسئولية كل منهم بشكل واضح، على أن يلتقوا بين فترة وأخرى لمتابعة القضايا المشتركة والعامة، وأن يكون أحدهم حلقة اتصال بين الرفيقين الآخرين. وظلت هذه القيادة المؤقتة تقوم بعملها بشكل جيد حتى وصول أربعة من أعضاء القيادة الحزبية فى بداية مايو ١٩٧٦ هم الريح والضو ومهدى والبيكيفو.- وبعد ذلك مباشرة بدأت تبرز خلافات عديدة فى أوساطهم شملت تبادل الاتهامات بالتكتل والثرثرة حول مقررات ومناقشات الدورة. وتحول ذلك بسرعة الى صراع واستقطاب حاد وسط الجهاز الحزبى (١١١) – وتلخصت هذه الخلافات حول بعض الممارسات ومقررات الدورة، حيث أصبح كل طرف يتهم الطرف الآخر بالتكتل والتآمر، كما يتضح أدناه:

- فتعميم القيادة الحزبية الصادر فى ١٩٧٦/١١/٤ يشير الى أن مهدى والبيكيفو شرعا مباشرة بعد وصولهما فى تعبئة شايب و برومة ضد مقررات الدورة وضد عناصر معينة فى القيادة الحزبية. وبعد ذلك بدأ شايب يثير انتقادات عديدة حول القيادة الثلاثية المؤقتة وبعض أعضاء القيادة الحزبية، مع أن الوضع الطبيعي أن تثار مثل هذه الانتقادات فى وقتها وأمام الجهة الحزبية. وكذلك فعل برومة. وفى منتصف مايو اتفق أعضاء القيادة الحزبية الأربعة على تكوين قيادة مؤقتة تضم إلى جانبهم شايب وبرومة عضوى القيادة الثلاثية المؤقتة السابقة، واستبعد الشافعى بدعوى أنه لم يكن عضواً فى المؤتمر الرابع. وفى اجتماعات هذه القيادة المؤقتة كان مهدى والبيكيفو وشايب وبرومة يشكلون تكتلاً واضحاً له مواقفه الموحدة فى مواجهة الآخرين. وكانوا يركزون على قضايا تنظيمية وإدارية وكيل اتهامات عديدة للآخرين. ونتيجة لذلك تعطل العمل الحزبي، حيث

أدت المماحكات وإثارة القضايا الإدارية والاتهامات المجانية الى عدم متابعة ومناقشة أحداث حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ التي هزت الوضع السياسي في البلاد بكامله. ورفضوا مناقشة دراسة حول الميزانية أعدها عبد المنعم الشافعى دون أسباب مقنعة. ووصل الأمر الى تسريب معلومات مشوهة حول مقررات الدورة وسط تنظيم العاصمة والطلاب. وبسبب التعبئة المتعمدة تدهورت علاقة مسؤل العاصمة (الشافعى) مع أعضاء قيادتها، مع أنها كانت عادية خلال الفترة السابقة. وانتقلت الثرثرة والتعبئة الى عدد كبير من الحزبيين فى العاصمة (...) وبعد وصول محمد على جادين و إسماعيل عبد الله مالك فى منتصف يوليو توقف عمل القيادة المؤقتة وعقدت القيادة الحزبية أول اجتماعاتها. وفى هذا الاجتماع وضح تكتل الرفيقين وتركيزهما على ما ظلوا يثيرونه من اتهامات وخلافات إدارية وتنظيمية يمكن معالجتها بسهولة. ومع ذلك اجبرا على إجازة مقررات الدورة وطرحها على الجهاز الحزبي، باعتبارها الواجب الأساسي للعمل الحزبي فى الفترة القادمة. وإمعاناً فى المماحكات والعراقيل طرح الرفيقان إضافة حسن شايب وبرومة و أبوسن للقيادة الحزبية بدعوى ملء المواقع الشاغرة (مواقع المتواجدين فى الخارج)، وهذا الطرح يعكس الإصرار على كسب أغلبية فى القيادة الحزبية. وطرحا أيضاً مسائل تتعلق بمكتب أمانة السر، وهى مسائل تنفيذية تخص المكتب (المكتب عقد أكثر من عشرين اجتماعاً خلال ثلاثة شهور، ولكن المماحكات لم تمكنه من العمل المنتج) وعندما استلم إسماعيل عمله كمسئول لقيادة العاصمة وجد نفسه فى دوامة خلافات مع أعضائها اللذين ظلوا يتحدثون بنفس اللغة الصراعية ويطرحون نفس الموضوعات. وتركزت انتقاداتهم لمقررات الدورة فى تسمية المؤتمر بالرابع (يقولون أنه تأسيسي) وأنها تكرس مقولة بناء الكادر، وتتعارض مع قرارات المؤتمر، وأن حجمها كبير مقارنة بحجم قرارات المؤتمر ما يوحى بأنها هى المؤتمر، وأنها تعمل على العودة للمركزية والستالينية، وتركز على مبدأ (نفذ ثم ناقش) وتضعف المشاركة الديمقراطية (...) وطرحوا انتقادات فى معالجة القضايا المعلقة مثل مسألة محمد عثمان ابوشوك (..) وبعد أن يئسوا من تحقيق ما يريدون أشاروا الى أن المناقشات الحزبية وصلت إلى طريق مسدود وأن حل

الخلافات يتطلب عقد دورة استثنائية للمؤتمر الحزبي (..) ونتيجة لكل ذلك قررت القيادة فى اجتماع حضره الرفيقان رفع توصية لـق.ق. بفصل الرفيقين متضمنة اتهامات محددة بقيادة تكتل تخريبي وعدم الالتزام بالنظام الداخلي، وقررت أيضاً حرمانهما من المسؤولية لحين البت فى التوصية، ووفرت لهما حق الدفاع عن موقفهما فى تقرير مغلق (...)

• أما تقرير المؤتمر الاستثنائي، الذى عقدته المجموعة المنقسمة ونشر فى مجلة (البعث) العدد الثامن، ديسمبر ١٩٧٦، فقد اتهم الآخرين بالتكتل ووصفهم بأنهم يمثلون تكتلاً متآمراً وقف ضد انعقاد المؤتمر الحزبي. وبعد ذلك ظل يعمل على الالتفاف على قراراته. وأشار إلى أن هذا التكتل نمى وتطور فى منطقة معينة هى (مدينة الأبيض) حيث ارتبطت عناصره بحياة مشتركة وبالعمل معاً فى التنظيم الحزبي هناك وداخل المعتقل. وأكد أن دوره فى صراعات ٧٢ - ١٩٧٤ شاهد على ذلك. وأشار التقرير إلى أن هذا التكتل تحكمه نزعة السيطرة ويعمل الآن للاستفادة من أغلبيته فى القيادة الحزبية لفرض سيطرته عليها والعودة الى الفترة السابقة. وهو تكتل انتهازي يغيّر قناعاته بسرعة فائقة خدمة لمصالحة الشخصية المحددة فى السيطرة. وأكد إن فترة ما قبل المؤتمر الحزبي (التأسيسي) كانت سنوات تيه وضياع تسيطر عليها المركزية والتسلط والعمل الفردي ولا يحكمها نظام داخلي أو تقاليد تنظيمية (..) وركز التقرير على فترة ما بعد المؤتمر. وأشار إلى أن وصول على الريح الشيخ للخرطوم فى منتصف ١٩٧٥ أدى إلى خلق استقطاب وسط القيادة الحزبية، حيث وجد من يقف معه من عناصر تكتله، فقاموا بإلغاء المكتب التنظيمي واستبداله بمكتب الأقاليم وإبعاد إبراهيم البيكيفو عن مسؤوليته، وطرح على الريح مشروع العمل الجبهوى بديلاً لخطة (دليل العمل الحزبى) فى محاولة لإحلال الواجهة محل الحزب، كما كان الحال فى فترة الازدواجية (...) وأشار التقرير الى أن الذين لم يحضروا المؤتمر ظلوا يقللون من شأنه ويتهجمون على قراراته.وهناك إشارة إلى القيادة الثلاثية المؤقتة بأنها تسلمت مهامها بطريقة فردية وفرض عليها مسؤل لم يحضر المؤتمر وعين مسئولاً عن العاصمة، وهذا يتضمن عودة إلى التعيينات والستالينية (..) وفى مايو

١٩٧٦ وصل أربعة من أعضاء القيادة الحزبية. فاقترح على الريح تكوين قيادة مؤقتة منهم بجانب حسن شايب وبرومة واستبعد الشافعي لأنه أصلاً لم يكن عضواً فى قيادة العاصمة. ومنذ البداية وجدت أمامها عقبات عديدة وفشلت فى أداء مهامها. وفى هذه الفترة قامت عناصر التكتل بتسريب معلومات مغلوطة عن الدورة ومقرراتها وبتعطيل إنزال المقررات واتهام الآخرين بذلك. وقامت أيضاً باتهام الآخرين بالتوجه اليميني. ولكل ذلك فشلت القيادة المؤقتة فى القيام بدورها. وعند اكتمال القيادة الحزبية وتسلم إسماعيل مالك لمسؤولية العاصمة ، حاول تأليب عبد السلام حسن وعثمان ضد معتصم (أعضاء القيادة) وظل يعامل قيادتها بتعالي واستبداد. وكانت قيادة العاصمة قد أبدت ملاحظات حول مقررات الدورة شملت الآتي: (١) أنها تجنت على تاريخ العمل الحزبى بحشد ثلاثة مؤتمرات لم نسمع بها (٢) أنها ركزت على المركزية وقاعدة نفذ ثم ناقش (٣) أنها أشادت بمقولة بناء الكادر (٤) أنها أعادت أبوشوك للعمل الحزبى رغم تجاوزاته (...) ونتيجة لذلك وجهت قيادة العاصمة بهجوم شديد من المسئول واتهامها بالتكتل والوقوف ضد مقررات الدورة والقيادة الحزبية. ولذلك طرحت العاصمة ضرورة عقد مؤتمر استثنائي لمعالجة الإشكاليات القائمة (...) وحول مكتب أمانة السر أشار التقرير إلى أنه لم يعمل بشكل منتظم، وأن إسماعيل كان يسرب وقائع اجتماعاته بصورة مشوهة ويتهم البعض باليمينية، وأن جادين ارتبط بالتكتل لأنه اعتبر النقد الموجه للمكتب موجه له شخصياً (...) وانتقد التقرير مقررات الدورة وأشار إلى أن ما جاء حول الدروس المستخلصة من المرحلة السابقة كتب بعد نهايتها، وأن المقررات تراجعت عن مقررات المؤتمر الحزبي، وركزت على المركزية (..) وأشار إلى أن التكتل الشللي ادعى أن المناقشات وصلت إلى طريق مسدود ولابد من حسمها.ولكنه كان يدبر مؤامراته. وفى الاجتماع (١٥/١٠) تجاهلوا الأجندة المطروحة (تقارير المكاتب، المقاعد الشاغرة، القضايا العامة) وطرحوا اتهامات عديدة للرفيقين مهدى والبيكيفو تركزت فى التكتل وعرقلة العمل الحزبى. واقترحوا رفع توصية لـ ق.ق. بفصلهما وحرمانهما من

المسئولية حتى البت فى التوصية (..) وأكد التقرير أن إسماعيل كشف فصل عضوين من القيادة الحزبية قبل الاجتماع لحزبيين فى العاصمة (...)

١٦/ هكذا إذن برزت هذه الخلافات وتطورت خلال فترة قصيرة إلى صراع واستقطاب حاد بين مجموعتين، الأولى بقيادة محمد مهدى والبيكيفو والثانية بقيادة علي الريح و محمد الضو. وأياً كانت الأسباب والدوافع، وبصرف النظر عن النوايا، فقد أدى ذلك إلى تخريب العمل الحزبى الذى شارك جميعهم فى تطويره، وإعاقة تنفيذ مقررات دورة مارس وعرقلة النشاط الحزبى لفترة قادمة. ويبدو أن الاتهامات المتبادلة كانت مجرد مظاهر لأسباب ودوافع أعمق. فهى اتهامات متشابهة من الطرفين وتعكس صراعاً فى العمق بين مجموعتين متشابهتين ومتمايزتين فى نفس الوقت. والسرعة التي تطورت بها الأحداث إلى صراع واستقطاب تؤكد أن الاستعداد كان متوفراً عند الطرفين ويحتاج فقط إلى ما يحركه ويستفزه :

- المجموعة الأولى كانت تشعر أنها هى التي تحملت أعباء العمل فى الفترة القريبة السابقة من أجل انعقاد المؤتمر العام ووضع العمل الحزبى فى طريق انطلاقة جدّية، وأن هناك مجموعة تسللت للمركز القيادي بالصدفة، دون مشاركة فعلية، وبدأت تعمل للقضاء على ما أنجز والسيطرة على التنظيم الحزبى. وارتبط ذلك باستدعاء توترات وصراعات ١٩٧٢ ودور عناصر هذه المجموعة فيها. وركزت على ما قامت به بعد المؤتمر (إعادة ترتيب العمل التنظيمي وإبعاد البيكيفو من مسؤوليته ومشروع العمل الجبهوى) إضافة إلى حماسها الواسع لمقررات الدورة بهدف السيطرة على العمل الحزبى وليس اقتناعا بتلك المقررات . ولذلك أشارت إلى تاريخ تكتل هذه المجموعة، وظهر لأول مرة فى الأدبيات الحزبية تعبير (أولاد الأبيض) وركزت على إثارة عدة مسائل إدارية وممارسات تنظيمية اعتبرتها خاطئة بهدف إدانة عناصر هذه المجموعة وتعبئة الرأي العام الحزبى ضدها تمهيداً لإبعادها من العمل القيادي على الأقل.

• المجموعة الثانية كانت تشعر بأنها هى الأقدر لقيادة العمل الحزبى، بحكم ما قدمته من تضحيات كبيرة (اعتقالاً وسجناً)(١١٢) وكانت تنظر للمجموعة الأخرى كعقبة فى طريق طموحها هذا، بدعوى قلة خبرتها وضعف ارتباطها الحزبى البعثى. وجذور هذه المجموعة وتكتلها ترجع إلى توترات ١٩٧٢ وما ظلت تطرحه من قضايا خلافية، كما سبقت الإشارة. ومنذ وصول عناصرها، خاصة على الريح، للخرطوم بدأت تظهر حماساً واسعاً لمقررات الدورة وتطرحها بشكل واسع وحاد فى الأوساط القريبة منها (١١٣)، بما يوحى أنهم هم الذين يقفون خلفها وأن المقررات تشكل بديلا لقرارات المؤتمر (١١٤).

وفى هذا الإطار لم يكن من الممكن معالجة هذه الخلافات فى داخل المؤسسات الحزبية، لأنها لم تعد تعمل. ولذلك كان لابد من محاولات لاحتوائها وتهدئة النفوس قبل مناقشتها فى الإطار النظامي (١١٥). ومع أن هذه المحاولات لم تنجح فى تحقيق هدفها، إلا أنها مهدت الطريق لمناقشتها فى مؤسسة القيادة الحزبية. وفى أول اجتماعاتها نجحت فى إجازة مقررات الدورة كما هى والاتفاق على طرحها فى التنظيمات الحزبية فى العاصمة والأقاليم، ومن ثم مناقشة الخلافات فى الأجهزة الحزبية المعنية. وكان ذلك يمثل خطوة كبيرة وقتها. وكان الأمل أن تساعد هذه الخطوة فى تركيز الالتزام بالمؤسسية والنظام الداخلي وبالتالي مناقشة قضايا الخلاف بشكل موضوعي يُسهل تحديدها وحصرها ومعالجتها. ويبدو أن ذلك لم يكن ممكناً، لأن الصراع تحوّل من خلافات محددة إلى صراع سلطة ونفوذ Power Struggle داخل التنظيم بين الطرفين لا يسمح بالتسويات والحلول الوسط. ولذلك ظل العمل الحزبى يدور فى حلقة مفرغة. فطرحُ مقررات الدورة للجهاز الحزبى وجد عقبات عديدة، وبالذات وسط قيادات العاصمة والطلاب (١١٦). ومع استمرار المناقشات فى القيادة الحزبية ومكاتبها لفترة طويلة، إلا أنها وصلت إلى طريق مسدود. ولذلك اضطرت لإصدار قرارها برفع توصية بفصل مهدى و البيكيفو للقيادة القومية، متضمنة اتهامات بالتكتل وتخريب وتعطيل العمل الحزبى (١١٧). وتحددت الاتهامات فى الاتى (١) القيام باتصالات واجتماعات جانبية بهدف التعبئة وبناء تكتل ضد مقررات الدورة

وتوجيه اتهامات غير مؤسسة لبعض أعضاء القيادة الحزبية وآخرين (٢) إغراق الاجتماعات الحزبية فى مماحكات ومطاولات أدت إلى عرقلة العمل الحزبى بالتحقير والاستخفاف وعرقلة صدور (الهدف) وتعميمات سياسية عديدة (١١٨)... ونتيجة لذلك تم تجميد المذكورين لحين البت فى التوصية. ووجد ذلك معارضة قوية منهما، باعتباره قراراً مبيتاً. واقترحا رفع المشكلة برمتها للقيادة القومية لمعالجتها بما يحفظ وحدة الحزب أو تكوين لجنة محايدة للتحقيق حول الاتهامات المذكورة أو الدعوة لعقد دورة استثنائية للمؤتمر الحزبى (١١٩) وهذه الاقتراحات ربما تعكس شعوراً بالمأزق الذى أصبح يواجهه العمل الحزبى. ولكنه جاء متأخراً. فالاقتراحان الأول والثاني لا يختلفان عن التوصية المرفوعة، لأنها عملياً تعنى إجراءا تحقيق شامل حول ما حدث وتحديد مسؤولية الأطراف المعنية فيه. وتحقيق ذلك يتطلب الالتزام بالقرار وتوفير البينات الضرورية لمعالجة المشكلة بشكل موضوعي. أما الاقتراح الثالث فقد أشار تعميم٤/١١/١٩٧٦ إلى أنه غير عملي للأسباب الآتية : (١) إن الإجراءات التى اتخذتها القيادة الحزبية هى إجراءات إدارية تستهدف وحدة الحزب فى مواجهة تكتل تخريبي. ومن صلاحياتها أن تقوم بمثل هذه الإجراءات، وبالتالي لا علاقة بين عقد المؤتمر الاستثنائي واستمرار هذه الإجراءات. (٢) إن عقد المؤتمر لا يمكن أن يكون نتيجة ضغط من أى جهة، لأن ذلك يتناقض مع النظام الداخلي الذى يضع مسؤولية ذلك فى أيدي القيادة الحزبية العليا. والقيادات الأدنى يمكن أن توصي بعقد المؤتمر، لكنها لا تفرضه. (٣) إن عقد المؤتمر يحتاج إلى توفير ظروف أمنية وشروط أخرى تتعلق بوثائقه ومشاركة القيادة القومية فى التحضير له. ولا يمكن أن يعقد لمناقشة فصل رفيق أو رفيقين (...) ويبدو أن طرح هذا الاقتراح يستهدف فقط المزايدة بالديمقراطية وكسب المؤيدين وسط الجهاز الحزبى. وقد يعكس ثقة الذين طرحوه فى وقوف أغلبية أعضاء المؤتمر إلى جانبهم بعد حملات التعبئة التى امتدت لأكثر من ستة شهور – وقد تأكد ذلك فى رفض قيادات العاصمة والطلاب لقرار توصية الفصل وفى دعوتها لعقد المؤتمر الاستثنائي لمعالجة الوضع الحزبى بكامله، بل أن مكتب الطلاب أعلن تحوّله إلي لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر

(..) وبذلك تطورت الأوضاع إلي انقسام واسع، شمل كافة التنظيمات الحزبية في العاصمة والأقاليم وأصبح كل طرف يعمل لإثبات شرعيته وتوسيع قاعدته في ظروف العمل السرّي وهيمنة النظام الديكتاتوري المايوى على البلاد بإجراءات استثنائية بعد فشل حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ .

١٧/ وجدت هذه التطورات الجارية فى التنظيم البعثى الناشئ فى السودان اهتماماً مقدراً من القيادة القومية فى بغداد. وبرز ذلك فى إرسال مندوب (١٢٠) منها لمعاينة التطورات فى أرض الواقع. وفى الخرطوم تمكن من عقد لقاءات عديدة مع عدد كبير من الحزبيين الذين وقفوا بجانب المجموعة المنقسمة. وحاول إجراء لقاء مع محمد مهدى، لكنه لم ينجح (١٢١) والتقى البيكيفو و شايب واستمع لوجهة نظرهما ودفاعهما عن التهم الموجهة لهما. وطلب منهما تقديم ما ذكرا كتابة، لكنهما رفضا. ووجههما بضرورة الالتزام والابتعاد عن الاتصالات الجانبية لحين البت فى التوصية المرفوعة. واتفق معهما على الحضور للمركز القومى لمتابعة المناقشة. وعلى ضوء التقرير الذى كتبه المندوب اتخذت القيادة القومية قرارها بفصل مهدى وتجميد البيكيفو و شايب. وأشارت إلى أن قرارها استند الى توازن بين ضرورتين هما كفالة استقرار المركز القيادي ووحدته وفعاليته والإطلاع على وجهة نظر الرفاق المعنيين وإتاحة كافة الفرص الممكنة لهم للدفاع عن أنفسهم ولبقائهم داخل الحزب (..) (١٢٢) وجاء هذا القرار بعد أن رفض المعنيون الاستجابة لاستدعائهم فى المركز القومى واستمرارهم فى بناء مركز قيادي مضاد للعمل الحزبى. وفى ديسمبر ١٩٧٦ قاموا بعقد ما أسموه مؤتمراً استثنائياً، أعلنوا فيه تكوين قيادة حزبية جديدة وقرارات أخرى عديدة (١٢٣). وبعد انتهاء المؤتمر سافر البيكيفو و شايب إلى المركز القومى. وأشارا إلى أنهما وصلا كوفد من قبله لمناقشة الأزمة الحزبية فى تنظيم السودان. وبعد مناقشات طويلة أكدت لهما القيادة القومية أن مسألة (الوفد) غير واردة فى تقاليد الحزب ونظامه الداخلي، وأن ما سمي (مؤتمراً استثنائياً) هو نتاج نشاط تكتلي وانقسامي، قامت بتنظيمه هيئة غير مختصة من خلف ظهر القيادة الحزبية المسئولة، وأن النظام الداخلي يرفض أى تكتل ويدينه، لأنه يقود إلى تخريب

العمل الحزبى وتفتيته (..) وفى ضوء هذه المناقشات والقناعات التى تكونت لديهما تقدم كل من البيكيفو و شايب بنقد ذاتي لممارساتهما وأخطائهما النظامية فى الفترة السابقة. وأكدا استعدادهما للالتزام بالنظام الداخلي والتعميمات الصادرة من القيادة القومية (١٢٤) (...) وبعد عودتهما للخرطوم فى منتصف ١٩٧٧، بدأت المجموعة المنقسمة فى التفكك والتلاشي. وقد يرجع ذلك إلى تركيزها على مسائل تنظيمية و خلافات حول مقررات الدورة. وهى قضايا محددة انتهت بعقد المؤتمر الاستثنائي، وكان يمكن معالجتها فى إطار المؤسسات الحزبية القائمة. إذ أن تقرير مؤتمرها الاستثنائي لم يتناول أى خلافات فكرية وسياسية. ونتيجة لذلك بدأت مجموعات كبيرة من الحزبيين، الذين ارتبطوا بها فى الفترة السابقة، فى العودة إلى صفوف الحزب فى أوقات متفاوتة، بينما تمسك آخرون بموقفهم (١٢٥). ومع ذلك كانت للانقسام نتائج سلبية واسعة أدت إلى عرقلة العمل الحزبى فى الفترة اللاحقة.

نتائج الانقسام :

١٨/ تمت مواجهة الانقسام وتجاوزه من خلال العمل التنظيمي والنشاط السياسي الواسع منذ البداية.. العمل التنظيمي استهدف شرح ما حدث وتفنيد اتهامات المجموعة المنقسمة وانتقاداتها لمقررات دورة مارس ١٩٧٦ وإفهامها للعمل التنظيمي. فالانقسام نفسه كشف ضعف الثقافة التنظيمية وسط القيادات الحزبية، خاصة أنه حدث فى ظروف الانتقال من صيغة الازدواجية الى التنظيم البعثى. فبالرغم من أن الحزب قد قطع شوطاً كبيراً بعد مؤتمره الرابع فى طريق إنهاء الازدواجية وإعلان الحزب، إلا أن مجموعة من الأخطاء المتتالية، المتعلقة بالخط التنظيمي وقواعد العمل الحزبى الداخلي، جاءت كمؤشر واضح على أن إمساك المؤتمر بجوهر المسألة التنظيمية، وتحديده لنقطة الانطلاق نحو تجاوز الأوضاع التى سادت فى الفترة السابقة، لم يكن كافياً لإنهاء سلبيات الفترة السابقة وانطلاق العمل على أسس تنظيمية سليمة، وان أخطاء العمل التنظيمي فى تلك الفترة كانت من الخطورة والعمق بحيث لا يكفى لتجاوزها مجرد النقد الذاتي المعمم الذى مارسه المؤتمر. ولذلك كانت هناك ضرورة لتحويل الخط التنظيمي

العام إلى خطة عمل محدّدة تشمل كافة جوانب العمل الحزبى. وهذا ما قامت به دورة مارس ١٩٧٦ بنجاح ملحوظ. وبناءاً على ما سبق، فأن بروز ظاهرة الانقسام بعد انتهاء الدورة مباشرة، كان بكل المقاييس، وبغض النظر عن النوايا، عملاً تخريبياً أعاق نشاط الحزب وعرقل نموه وتطوره. ويلاحظ هنا أن هذا التكتل استخدم أساليب عديدة انطلقت كلها من استغلال توترات وصراعات ١٩٧٢ وضعف الوعي التنظيمي وسط الجهاز الحزبى لعرقلة وشل العمل القيادي. ويبدو أن الممارسات الخاطئة التى وقعت فيها المجموعة المنقسمة كانت، فى الأساس، نتاج ضعف الوعي والثقافة التنظيمية السليمة، أكثر من كونها نتاج مخطط تخريبي مقصود. ولذلك التزمت القيادة الحزبية والقومية معالجة هذه الظاهرة بنهج يوازن بين الحزم والمرونة، الحزم فى رفض وإدانة التكتل بما يساعدهم فى تفهم وتجاوز أخطائهم واستيعاب تقاليد العمل الحزبى فى نشاطه الداخلي (١٢٦). ولهذا السبب تواصلت المعالجة التنظيمية لفترة طويلة، بحكم هذه الحقيقة وبحكم امتداد الانقسام بشكل واسع إلى كافة مجالات العمل الحزبى فى مختلف أقاليم ومدن البلاد. وازداد الوضع سوءاً بامتداده إلى جبهة كفاح الطلبة فى الجامعات العراقية والمصرية (١٢٧). أما العمل السياسي، فقد كان أداة أساسية لتجاوز حالة الانقسام والصراع الداخلي، وذلك للفت الانتباه للمهام الأساسية. وكانت الظروف مواتية لعمل سياسي واسع. فوقتها بدأ النظام الحاكم يعانى حالة واسعة من الضعف والتفكك الداخلي، خاصة بعد حركة ٥ سبتمبر ١٩٧٥ وحركة ٢ يوليو ١٩٧٦، وبدأت الجبهة الوطنية، هى الأخرى، تعانى من التفكك والانقسام بعد فشل حركة ١٩٧٦ بتضحياتها الكبيرة. وهذا ما سنأتي لمتابعته فى الفصل القادم. المهم مع ايجابيات هذه المعالجة المرنة إلا أن مجمل هذه الظروف ساعدت فى اتساع النتائج السلبية التى أفرزها هذا الانقسام. ويمكن إجمال أهمها فى المحاور التالية :

(أ) أن الحزب فقد مجموعات كبيرة من قياداته الوسطية وعدداً من قياداته العليا. ومعظمها كانت ناشطة وواعدة. وكانت الخسارة الأكبر فى المجال الطلابي، حيث اختفت تنظيمات بكاملها ولم يتمكن الحزب من إعادة بنائها إلا بعد

عام كامل (١٢٨) وكل هولاء يمثلون خسارة لا تعوض، رغم أن أعداداً كبيرة منهم قد عادت للعمل الحزبي ولعبت دوراً مشهوداً فى الفترة اللاحقة.

(ب) إن الانقسام كشف ضعف المؤسسية فى العمل الحزبي وسهولة الاختلاف. فقد بدأ الخلاف حول قضايا بسيطة ومحدّدة، وتحول بسرعة فائقة إلى صراع واستقطاب حاد لا يسمح بالتسويات والحلول الوسط. وهناك تفسير شائع لهذه الظاهرة، يربطها بمعاداة الأحزاب اليسارية عموما للديمقراطية الداخلية وأن الرأي الآخر لا يظهر فى داخلها إلا عند الانقسام. ولذلك ظلت خلافاتها وصراعاتها تتميز بالحدّة والقطيعة وتخلّف وراءها مرارات وحزازات فظيعة. ويشار إلى أن بعض البعثيين أبدى اندهاشه واستغرابه للحدّة والمرارة التى صاحبت خلافات وصراعات تلك الفترة، وربما كانوا يظنون أنها تميز فقط خلافات الشيوعيين وأن حزبهم بعيد عنها (١٢٩) – وفى حالة انقسام ١٩٧٦ كان يمكن تحاشى ما حدث، استناداً إلى تجربة (المناقشة المفتوحة) حول الخلاف حول مشروع العمل الجبهوى عام ١٩٧٥ ولكن ضعف التوجه الديمقراطي وتضخم العامل الذاتي وسط المجموعتين لمتصارعتين حال دون ذلك. ومع كل ذلك، يبدو أن الالتزام بالمؤسسية يشكل مشكلة حقيقية فى حزب البعث وغيره من الأحزاب السودانية والعربية المشابهة، تحتاج إلى مواجهة عملية جادة وجريئة.

(ج) إن الانقسام أدى عملياً إلى سيطرة ما سمي (مجموعة الأبيض) على القيادة الحزبية وإبعاد المجموعة الأخرى. ويمثل ذلك مشكلة حقيقية، سواء تم نتيجة تدبير مقصود أو كإفراز طبيعي للخلافات والصراعات المذكورة. ويشار إلى أن المجموعة المنقسمة ظلت منذ البداية تركز على اتهام هذه المجموعة بالتكتل والعمل ضد قرارات المؤتمر الرابع العام بهدف السيطرة على العمل الحزبي (١٣٠). وهو اتهام له مبرراته وشواهده العديدة (١٣١). ولكن مواجهته تمت بتكتل مضاد بدلاً من طرح المشكلة ومعالجتها فى إطار المؤسسة الحزبية. وهكذا أدى تعنت المجموعة المنقسمة وإصرارها على رفض كل محاولات احتواء الخلافات ومعالجتها فى إطارها النظامي الى هذه النتيجة، بغض النظر عن النوايا والحسابات. وبذلك تكون قد شاركت، بوعي أو دون وعى، فى ما حدث. ويشير

البعض الى أن مندوب القياد القومية، المشار إليه فى الفقرة ١٨، قد أكد على ذلك بقوله (١٣٢) (أن مجموعة محمد مهدى تمكنت من استقطاب غالبية الكادر الحزبي، إلا أنها ترتبط بتكتل واضح، وهذا يمثل نصف الحقيقة، لأن المجموعة الأخرى أيضاً ترتبط بتكتل واضح استفاد كثيراً من أخطاء التكتل الآخر، وأياً كان الحال، فإن هذه النتيجة تشكل مشكلة حقيقية تحتاج، هى الأخرى، إلى معالجة سريعة وحازمة).

(د) إن الانقسام أدى الى سيادة ثقافة تنظيمية تستند الى المركزية والجوانب العقابية فى النظام الداخلى والابتعاد عن جوانب الحوار والمشاركة. وذلك كرد فعل تلقائى تجاه ما حدث. وتبع ذلك وصاحبه تهميش وإضعاف للنشاط الثقافي الداخلي. ففي الفترة اللاحقة صدر من المجلة الداخلية عدد واحد فقط ثم توقفت. ويبدو أن العامل الأساسي فى ذلك تمثل فى الخوف الدائم من التكتلات والخلافات الداخلية. وكان لكل ذلك، بجانب عوامل أخرى، تأثير كبير فى تركيبة التنظيم الحزبي فى الفترة اللاحقة (١٣٣) التى تميزت بالمركزية والولاءات الشخصية والشللية، كما سنرى.

(هـ) إن الانقسام أدى الى تقوية وتعزيز علاقات التنظيم البعثى فى السودان بالقيادة القومية للحزب ولتزايد متابعاتها وتدخلاتها فى تطوراته الداخلية، مقارنة بالفترات السابقة. وساعدها فى ذلك وجود بدر الدين مدثر فى المركز القومى (١٣٤) وتكوين مركز قيادي فى الخارج تحت إشرافه لمتابعة العمل التنظيمي والسياسي وسط السودانيين فى الخارج. وأدى ذلك بالضرورة إلى إضعاف الاستقلالية النسبية التى ظل يتمتع بها التنظيم السوداني فى الفترات السابقة(١٣٥). وهذا التطور كان يحتاج، هو الآخر، إلى جهد فكرى خلاق يلبى الحاجة لربط التنظيم بخصوصيته الوطنية وتعقيداتها المعروفة والاستفادة من ايجابيات التجربة البعثية فى المركز والأقطار الأخرى وتحاشى سلبياتها.

هذه النتائج السلبية الواسعة طرحت تحديات فكرية وتنظيمية وسياسية كبيرة أمام الحزب فى السودان، عليه أن يواجهها بجدّية عالية. ولذلك كانت هناك

ضرورة لمناقشة تجربة الانقسام بتطوراتها المختلفة وتلخيص دروسها ومحاصرة سلبياتها. ولكن الظروف العملية لم تساعد فى إجراء هذه المناقشة فى وقتها أو فى الفترة اللاحقة(١٣٦). ومع كل ذلك شهدت الفترة اللاحقة تطوراً مقدراً فى البناء الحزبي وفى نشاطه السياسي فى مواجهة الديكتاتورية المايوية كما سيتضح فى الفصل القادم.

***

هوامش الفصل الثالث

١. وضح ذلك في تكوين مجلس قيادة الثورة الذى ضم عدداً من الناصريين (القوميين العرب) أبرزهم بابكر عوض الله، نائب رئيس المجلس ورئيس مجلس الوزراء، وكان له دور بارز فى ثورة أكتوبر ١٩٦٤، وفى عام ١٩٦٦ استقال من منصب رئيس القضاء نتيجة لموقفه من إجراءات حلّ الحزب الشيوعي. وبعد ذلك ظل يمارس العمل السياسي وكان مرشح جبهة القوى الاشتراكية لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية المزمع تنظيمها بعد إجازة الدستور. وهناك الضباط الناصريون، منهم أبوالقاسم هاشم وخالد حسن عباس و مامون عوض ابوزيد. وضم المجلس المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا من الشيوعيين. وكان هناك الرائد فاروق حمد الله، وهو ديمقراطي مستقل له علاقات واسعة وسط القوى السياسية ومن ضمنها حزب البعث فى السودان. وفى الجانب الآخر كانِ مجلس الوزراء يضم عدداً كبيراً من قيادات الحزب الشيوعي ورموز الناصريين والتيار الديمقراطي والمستقلين.

٢. تمثل هذا التأييد فى مواكب جماهيرية فى كافة المدن الأساسية وأبرزها الموكب الذى نظمه اتحاد نقابات العمال فى الثاني من يونيو ١٩٦٩ فى الخرطوم. وكان موكباً ضخماً وحاسماً فى تثبيت أقدام الانقلاب وحشد التأييد الشعبي لسياساته المعلنة.

٣. وجد الانقلاب دعم مصر وسوريا والعراق فى المنطقة العربية. وكان الدعم المصري واضحاً وبارزاً منذ البداية، خاصة بعد انقلاب القذافى فى ليبيا (١٩٦٩/٩/١) وفى مقابل دعم الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكي قامت وزارة الخارجية بالاعتراف بجمهورية ألمانيا الشرقية وذلك فى خطوة هى الثانية فى المنطقة بعد العراق فى ١٩٦٨ .

٤. ورد هذا التعبير فى خطاب عبد الخالق محجوب فى مؤتمر الأحزاب الشيوعية فى موسكو فى صيف ١٩٦٩ (الصحف المحلية).

٥. لخصت هذه النشرة فى فقرة كاملة فى وثيقة (البعث وقضايا التطور الـوطني فى السودان) التى نشرت فى ١٩٧٣.

٦. نشرت هذه المذكرة فى الصحف المحلية وفى جريدة الأحرار ومجلة الـصياد البيروتيتين فى تلك الأيام، ورفعها كل من بدر الدين مدثر وسـعيد حمـور واسحق شداد. ويلاحظ هنا تركيز المذكرة على قضية الديمقراطية وتوسـيع المشاركة بشكل عام، ولكنها لم تصل الى تبنى المفهوم الليبرالي. فهى تدعو لتعددية محدودة فى إطار القوى الوطنية التقدمية وعزل القـوى الرجعيـة. وفى كل الأحوال كان ذلك يمثل تطوراً كبيراً يتجاوز مفهوم الحزب الواحد السائد فى أوساط حركة التحرر القومى العربية فى تلك الفترة. وسـنلاحظ تطوراً فى هذا الموقف فى منتصف السبعينات فى اتجاه التعددية الواسـعة والديمقراطية اللبرالية.

٧. كانت هناك عروض عديدة لمشاركة حركة الاشتراكيين العرب فـى بعـض المواقع السياسية والتنفيذية طرحت عن طريق فاروق حمد الله، الذى كانت تربطه علاقة قوية بالحركة ورموزها، خاصة يوسف همت الموظف فى بنك مصر وقتذاك، وكذلك من فاروق ابوعيسى، وزير الدولة بالخارجية، حسب شوقى ملاسى فى (أوراق سودانية).

٨. ظهر الصراع داخل الحزب الشيوعي منذ الأيام الأولى للانقلاب بـين تيـار يعمل على دعمه ومساندته دون أى تحفظات، يقوده أحمد سليمان ومعاويـة سورج، وكان يجد تأييدا من دول المعسكر الاشتراكي، وتيار آخـر يعمـل على تطويره إلى (ثورة وطنية ديمقراطية) من موقع مستقل، وكان يقـوده عبد الخالق محجوب، سكرتير الحزب.

٩. تعددت اللقاءات المشتركة بين الطرفين، وشارك فيها شوقى ملاسى، بدرالدين مدثر، اسحق شداد، محمد على جادين من الاشتراكيين العـرب، والتجـانى الطيب وعزالدين على عامر وعبد الخالق محجوب، من الشيوعيين. وفـى

الوقت نفسه تواصلت الندوات المشتركة فى الجامعات وغيرها وأبرزها تلك التى كان يتحدث فيها بدرالدين مدثر و عبدالخالق محجوب.

١٠. شوقى ملاسى، أوراق سودانية ص ١٣٥.

١١. تمت الزيارة فى ١٩٦٩ وشارك فى الوفد الشيوعي : عزالدين على عامر والتجانى الطيب وآخرون. وشارك محمد سليمان الخليفة، عضو القيادة القومية وقتها، فى المناقشات والحوارات ولعب دوراً بارزاً فى إنجاحها.

١٢. نتيجة لهذه الزيارة والاهتمام الذى وجده حمد الله فى بغداد، وبحكم علاقاته المعروفة مع بعض قيادات حركة التيار القومي، بدأت الأجهزة الأمنية تشيع بأنه مرتبط بحزب البعث. وهذا ليس صحيحاً، بل كان صديقاً وحليفاً مخلصاً للحزب حتى استشهاده فى ١٩٧١. وبعد استشهاده ظلت العلاقة مستمرة مع أسرته وعناصر تنظيمه.

١٣. منذ الشهور الأولى تبلور هذا الصراع بين مجموعة نميرى المرتبطة بالنظام المصري ونهج الحزب الواحد، ومجموعة فاروق حمد الله وبابكر النور وهاشم العطا المرتبطة بنهج تطوير الانقلاب عن طريق التعاون مع القوى الوطنية التقدمية. وهو صراع معقد تداخلت فيه عوامل عديدة، بما فى ذلك العوامل الشخصية.

١٤. شارك فى الملتقى مفكرون وكتاب وسياسيون من مختلف قوى حركة التحرر القومي العربية فى مصر، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق، سوريا وغيرها. ومن العراق شارك وفد كبير باسم القيادة القومية لحزب البعث، ضمّ عبدالخالق السامرائى والياس فرح ومحمد سليمان الخليفة وكمال فاخورى وعزيز السيد جاسم وغيرهم.

١٥. شملت هذه القضايا : الديمقراطية، دور القوات المسلحة فى حركة التغيير، تجارب الحزب الواحد فى المنطقة، تطوير حركة التحرر القومي العربية وغيرها. وهى تقريباً نفس القضايا المطروحة فى الساحة السودانية وقتذاك (الصحف المحلية).

١٦. يمكن الرجوع إلى وقائع مناقشات اللجنة لمعرفة المزيد – مثل حركة الاشتراكيين العرب فى لجنة إعداد الميثاق : شوقى ملاسى، بدرالدين مدثر، اسحق شداد.

١٧. تركزت الانتقادات على مبدأ المصادرة بدون قانون وشمول الإجراءات لشركات محلية ونشاطات صغيرة (مقهى وبار) ودوافعها السياسية وعدم ارتباطها بخطة اقتصادية محددة، إضافة إلى سلبياتها التي أدت إلى هروب رأس المال المحلى والأجنبي للخارج.

١٨. تركزت الانتقادات للاتحاد الثلاثي فى أن هذه الخطوة لا تتماشى مع ضرورات التركيز على إيقاف الحرب الأهلية فى الجنوب وتعزيز الوحدة الوطنية ، إضافة إلى ارتباطها بأنظمة معادية للديمقراطية وتقوم على نظام الحزب الواحد وما يفرزه ذلك من تأثيرات سلبية على التطور الديمقراطي فى البلاد.

١٩. ألقى الخطاب بدرالدين مدثر ونشر فى الصحف المحلية وظلت تنظيمات حركة الاشتراكيين العرب تتدارسه لفترة طويلة.

٢٠. أبرزهم أحمد مالك شايب، رئيس الاتحاد. وهو من المؤسسين للاتحاد فى بداية الخمسينات ومن القيادات البارزة فى حركة المزارعين فى المنطقة وفى السودان بشكل عام.

٢١. شوقى ملاسى مصدر سابق ص ١٣٦.

٢٢. المذكرة رفعت بتاريخ ١٩٧١/٣/٢، حسب بيان للطليعة التقدمية فى تلك الفترة.

٢٣. ضمت المجموعة الأولى : إسماعيل عبد الله مالك و وجدي عكاشة خليل وأبوبكر عبد المنعم الشافى، وكانوا طلاباً فى جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

٢٤. شارك فيه من التنظيم البعثى السوداني: محمد سليمان الخليفة، شوقي ملاسى، بدر الدين مدثر، محمد على جادين، عمر مهاجر حمدين.

٢٥. تيار الديمقراطية والانفتاح هذا كان يسمى نفسه (تيار التصحيح) وتكون بعد انقلاب فبراير (شباط) ١٩٦٦ فى سوريا. وكان يستهدف العودة إلى (نقطة

البداية) حسب تعبيرات ميشيل عفلق، وإزالة كل التشوهات التي أحدثتها الانقلابات العسكرية فى العراق وسوريا في تركيبة الحزب وتوجهاته القومية والديمقراطية والاشتراكية. وانطلاقاً من ذلك كانت صراعاته مع التوجهات السلطوية. أنظر تقرير المؤتمر القومي العاشر ١٩٧٠.

٢٦. ظهر ذلك فى الخطوات التى اتخذتها السلطة العراقية لحلّ المشكلة الكردية (بيان آذار ١٩٧٠) وبناء الجبهة الوطنية التقدمية وتأميم النفط وخطة التنمية الانفجارية فى فترة السبعينات. وظهر بشكل واضح فى تقرير المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العراقي فى بداية ١٩٧٤. ويمكن للمهتمين مقارنة هذا التقرير بتقارير المؤتمرات اللاحقة (التاسع ١٩٨٢ و العاشر ١٩٩٠) حيث يتضح التناقض البارز بين توجهات هذا التقرير و التوجهات الفردية والشمولية والبراجماتية فى التقارير الأخيرة التى تمثل فترة صعود صدام حسين بعد يوليو ١٩٧٩.

٢٧. جاء هذا التأييد فى برقيات أذيعت مساء نفس اليوم، أوراق سودانية، مصدر سابق.

٢٨.كانت شعارات الشيوعيين تركز على (نميرى يا جبان، الطبقة العاملة فى الميدان) و (سايرين سايرين فى طريق لينين) وتميزت مواكبهم باللافتات الحمراء.

٢٩. يشير شريف ياسين وكان وقتها طالباً فى الثانوي بامدرمان، إلى أنه شارك فى اجتماع تنويري عقد فى حى القلعة بامدرمان حول أسباب قيام الحركة وتركيبتها وإمكانيات استمرارها. وحضر الاجتماع عدد من أعضاء التنظيم البعثى وحركة التيار القومي، منهم : عبد المنعم الشافعي، حسين حامد، عز الدين الشريف، معتصم الحاج، الطاهر حسين والسنوسى. وأشار إلى أن الاجتماع نظم مشاركتهم فى موكب الخميس. وفى الموكب لاحظ أن حركة الاشتراكيين العرب كانت ترفع لافتات بيضاء وسط لافتات الشيوعيين الحمراء.

٣٠. تركزت اللقاءات مع عبد الخالق بعد خروجه من الاختفاء وهاشم العطا، ونوقشت فيها قضايا حماية الحركة وبناء مؤسساتها.

٣١. أوراق سودانية، مصدر سابق، ص ١٦٢.

٣٢. نفس المصدر، ص ١٦٢، ويشار إلى أن موقف دول المعسكر الاشتراكى من الحركة كان متردداً فى أحسن الأحوال.

٣٣. أدى الحادث إلى تحطم الطيارة ووفاة كل ركابها وهم : محمد سليمان الخليفة ومجموعة من المسئولين السياسيين والعسكريين العراقيين، باستثناء واحد فقط، المصدر السبق، ص ١٦٣.

٣٤. برز ذلك فى رد فعل نميرى وجهاز الأمن ضد العراق وحزب البعث السوداني ورموزه وفى تقرير لجنة القاضي علوب، التى كونتها السلطة، وفى الوثائق البريطانية عن تلك الفترة التى تناولها د.محمد سعيد القدال فى سلسلة مقالات نشرت فى الصحافة عام ٢٠٠٥. وتضاربت الآراء حول أسباب سقوط الطيارة. ولكن السلطات العراقية اعتبرتها قضاء وقدراً ولم تخلق منها مشكلة سياسية، حسب د.محمد شيخون الذى كان فى بغداد فى تلك الأيام، وذلك نقلاً عن المسؤل الذى نجا من الموت وهو سمير النجم. ولكن زين العابدين محمد احمد عبدالقادر، عضو مجلس الثورة وقتها، أشار إلى أن المخابرات السعودية هى التى أسقطت الطيارة (تصريح فى الصحف).

٣٥. شملت الاعتقالات وسط البعثيين والاشتراكيين العرب إعدادا مقدرة فى الخرطوم والابيض وحلفا ونيالا ودنقلا وغيرها، أبرزهم : شوقى ملاسى، بدرالدين مدثر، يوسف همت، عبد العزيز الصاوى، عبد الباسط الكدرو، اسحق شداد وأحمد أبوجبه و محمد ابراهيم محمد خير فى سجن كوبر. ومنهم أيضا بكرى محمد خليل ومحمد شيخون، الطالبان فى جامعة بغداد، حيث كانا فى إجازتهما السنوية فى الخرطوم. و محمد حسن باشا الطالب فى جامعة الخرطوم. ومنهم محمد الضو وعلى الريح فى سجن الابيض و عبد العزيز شمعون فى سجن نيالا.

٣٦. فى أعقاب عودتها قامت المجموعة الحاكمة بحلّ مجلس قيادة الثورة وانتخاب نميرى رئيساً للجمهورية وقطع العلاقة مع دول المعسكر

الاشتراكي والعراق واتجهت للتحالف مع المعسكر الغربي والدول العربية النفطية.

٣٧. واصلت الجبهة الوطنية المعارضة نشاطها. وكانت تضم حزب الأمة والحزب الاتحادي والأخوان المسلمين. ورغم تبدل طبيعة النظام الحاكم وعلاقاته الخارجية ظلت الجبهة تتمتع بعلاقات حسنة مع السعودية وبلدان الخليج. وفى وقت لاحق وجدت دعماً واسعاً من ليبيا وإثيوبيا.

٣٨. قام المعتقلون البعثيون بنشاط ملحوظ فى المعتقلات المختلفة وشمل المشاركة فى النشاط العام فى معسكرات الاعتقال وإجراء حوارات مع القوى السياسية المختلفة وخلق علاقات فى أوساطها ظلت ممتدة حتى الآن.

٣٩. أرسلت هذه النسخ عن طريق طلاب كانوا يدرسون فى القاهرة وبغداد – ووصلت إلى القيادة القومية فى بغداد. ووجد التقييم ترحيباً حاراً من محمد مسعود الشابى، المفكر التونسي المعروف وعضو لقيادة القومية فى تلك الفترة، ووجد أيضاً اعتراضات من آخرين حول تركيزه على حكم الفرد والجمهورية الرئاسية والطبيعة العسكرية للنظام المايوى (..).

٤٠. أبرزهم :د.جعفر محمد بخيت، د.منصور خالد،، عبد الرحمن عبد الله (..) ما ورد أعلاه هو تلخيص مكثف للتقييم الذى صدر فى أكتوبر ١٩٧١.

٤١. بيان صدر فى فبراير ١٩٧٢ قبيل إعلان اتفاق أديس أبابا. التوتر مع مصر وليبيا كان بسبب توجه نميرى للاتفاق مع الأنيانيا وأسباب أخرى.

٤٢. تعميم داخلي صدر فى مارس ١٩٧٢ بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢.

٤٣. أشار بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ إلى منح الجنوب الحكم الذاتي الاقليمى فى إطار السودان الموحد. واشترط لذلك نمو حركة ديمقراطية اشتراكية فى الجنوب متحالفة مع رصيفتها فى الشمال، ودعم حركة التحرر الأفريقي فى المنطقة. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : ابيل الير، مشكلة الجنوب والتمادي فى نفض العهود، ترجمة بشير محمد سعيد، دار عزة، الخرطوم ٢٠٠٦.

٤٤. أبرز قياداته بعد انتفاضة ١٩٨٥ : طه ميرغنى المحامى، حيدر طه، عثمان إدريس، مصطفى محمود.

٤٥. شمل المكتب السياسي : شوقى ملاسى وبدرالدين مدثر و عبد العزيز الصاوى ومحمد على جادين، وذلك إضافة إلى المكتب السياسي لحركة الاشتراكيين العرب. وشمل المكتب التنظيمي : عبد المنعم الشافعي، تيسير مدثر، حسين حامد و محمد عثمان أبوشوك تحت مسئولية عمر مهاجر.

٤٦. ظهر ذلك فى الحل الديمقراطي للمشكلة الكردية وتأميم النفط وقيام الجبهة الوطنية التقدمية التى شملت أحزاب البعث والشيوعي والديمقراطي الكردستاني فى العراق إضافة إلى اتفاقية الصداقة العراقية السوفيتية...الخ.

٤٧. سكرتارية الجبهات التقدمية كانت نشطة فى الجامعات والمعاهد. تكونت عام ١٩٧٠ من تنظيمات الجبهة الديمقراطية والاشتراكيين العرب والاشتراكيين الديمقراطيين.

٤٨. استمرت هذه النشرة فى الصدور المنتظم حتى ابريل ١٩٧٥ حيث حلت محلها جريدة (الهدف) السرية الناطقة باسم حزب البعث.

٤٩. وزع البيان فى الجامعات وبعض أحيا ء العاصمة. وفى جامعة القاهرة اعتقل كل من تيسير مدثر وعبد المنعم شافعي و أبوالحسن مالك. ويشير شريف ياسين إلى أنه قام مع مجموعة بتوزيع البيان فى منطقة العرضة بامدرمان. وفى أثناء التوزيع قامت سلطات الأمن باعتقال عبد الرحيم أمين (عامل) وآخر(معلم) وتمكن هو من الهرب. وقدم المذكوران لمحكمة عسكرية حكمت عليهما بالسجن لعدة شهور فى سجن كوبر. وهى أول محكمة عسكرية بعد محاكمات ١٩٧١م.

٥٠. هذه الاعتقالات تمت بسبب استجابة بعض الرفاق لاستفزازات عناصر أمنية قرب مركز الشرطة. وأدى ذلك إلى تفتيشهم واعتقالهم، حيث وجدت معهم وثائق عديدة وأسماء عدد كبير من الرفاق فى تنظيمات الابيض وبارا وأم روابة. وشمل الاعتقال إسماعيل عبد الله مالك، على الريح، محمد الضو عمران، عثمان إدريس ابوراس وآخرين. وفى وقت لاحق قدم المعتقلون للمحاكمة تحت الأمر الجمهوري الرابع وحكم عليهم بالسجن لمدد متفاوتة.

٥١. تعميم داخلي/ أكتوبر ١٩٧٢.

٥٢. نفس المصدر – ويشير التعميم إلى عمليات تعذيب مارسها جهاز الأمن ضد المعتقلين، والى أن السلطات أطلقت سراح ١٥ رفيقاً وبقى ١٠ رهن الاعتقال حتى ذلك التاريخ.

٥٣. قام بمناقشته فى موضوع السفر كل من محمد على جادين وعمر مهاجر و عبد الله محمد عبد الرحمن فى منتصف عام ١٩٧٣. وفكرة سفره طرحت فى مناسبات سابقة من قبل ميشيل عفلق، الأمين العام للحزب، ود.الياس فرح، عضو القيادة القومية، بهدف دعم المركز القومي. وأعادوا مناقشتها مع محمد على جادين ويوسف همت عند زيارتهما لبيروت وبغداد فى نهاية ١٩٧٣- وكان دافعهم لذلك الاستفادة من إمكانياته وعدم تعطيلها فى العمل السري ولكي يواصل الدور الذى كان يقوم به الشهيد محمد سليمان الخليفة.

٥٤. سافر بعد خروجه من السجن فى أبريل ١٩٧٤ عن طريق القاهرة ومنها إلى بيروت ثم بغداد. وهناك عمل فى مكتب تنظيمات المغرب العربي (ومن ضمنه التنظيم السوداني) التابع للقيادة القومية.

٥٥. تمت المشاركة رغم وضوح دور الجبهة الوطنية فى قيادتها.،

٥٦. فى ١٩٧٣ قام تنظيم أيلول الأسود بعملية فى فندق الاكربول قتل فيها بعض الدبلوماسيين الغربيين وحكم على أعضاء التنظيم بالسجن.

٥٧. بيان باسم القيادة المركزية لحركة الاشتراكيين العرب بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٣.

٥٨. بيان بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٤.

٥٩. شارك فى المناقشات أعضاء المكتب التنظيمي : عمر مهاجر، عبد المنعم الشافعي، حسين حامد، تيسير مدثر و محمد عثمان أبوشوك وآخرون والتحق بها على الريح الشيخ بعد خروجه من معتقل الابيض فى منتصف ١٩٧٢. ووقتها كان المكتب السياسي قد توقف عن العمل بسبب اعتقال شوقى ملاسى، بدرالدين مدثر ومحمد بشير، وتبقى فقط محمد على جادين الذى أصبح يشارك فى بعض اجتماعات المكتب التنظيمي.

٦٠. راجت شعارات الماركسية فى المنطقة بعد هزيمة ١٩٦٧. وفى داخل حزب البعث تبنتها مجموعات عديدة أهمها مجموعة على صالح السعدي في العراق بعد سقوط النظام البعثى هناك فى أكتوبر ١٩٦٣ والمجموعة التي قامت بانقلاب ٢٣ فبراير ١٩٦٦ فى سوريا ضد القيادة القومية. وفى تلك الفترة نشر د.الياس فرح كتابه (تطور الفكر الماركسي.. عرض ونقد) بهدف مواجهة هذه الشعارات، بشكل خاص، والتطرف اليساري، بشكل عام، ولربط التجديد الفكري بقضايا الواقع العربي وحركة التحرر القومي العربية وخصوصية تطورهما. وفى هذا الإطار جاء طرح تبنى الماركسية فى تلك الفترة. ولكنه لم يستوعب ما حدث من تطورات داخل حزب البعث خاصة بعد مؤتمره القومي التاسع (١٩٦٨) والعاشر (١٩٧٠).

٦١. كان على الريح الشيخ و محمد عثمان ابوشوك الأكثر حماساً فى طرح تبنى الماركسية كحل لما كانوا يسمونه (الأزمة الفكرية) ولذلك قاما، حسب إفادة عمر مهاجر، مسؤل المكتب التنظيمي، بعقد اجتماعات جانبية ولقاءات ثنائية مع الآخرين بهدف ضمان تمرير طرحهم فى الاجتماعات النظامية. وبالطبع يمثل ذلك خرقاً فاضحاً للنظام الداخلي (تكتل حسب المصطلحات الحزبية).

٦٢. أذكر أنني ناقشته فى التراجع عن تجميد نشاطه باعتبار انه يمكن مناقشة ما تطرحه هذه المجموعة حول تبنى الماركسية، لأنه لا يستند إلى أساس متين ويتناقص مع الوجهة العامة لتطور الفكر البعثى، ولأن المجموعة نفسها تفتقد التجربة التنظيمية والقدرات الثقافية لمواصلة ما تطرحه من شعارات عامة، ولأن الظروف العامة تفرض وحدة قيادة التنظيم واستمراره هو للقيام بدوره. ولكنه أصر على تجميد نشاطه – ونتيجة لذلك تسلمت مسئولية قيادة العمل فى المكتب.

٦٣. تم إعداد هذه الدراسات فى الفترة من ١٩٧٣/٧٢ ونشرت فى نهاية عام ١٩٧٣ فى وثيقة (البعث وقضايا النضال الوطني فى السودان) وهى الوثيقة التى أجازها المؤتمر الحزبي الرابع فى بداية ١٩٧٥. وكانت تشمل تلخيصاً مكثفاً لعدد من الوثائق والكتابات الحزبية فى الفترات السابقة وتطويرهما بما

يتلاءم مع المتغيرات والمعرفة المتراكمة بالواقع الوطني. وكان لهذه الوثيقة دور كبير فى انطلاق العمل الحزبي فى الفترة اللاحقة.

٦٤. شملت اعتقالات الخرطوم عضوى القيادة : تيسير مدثر وعبدالمنعم الشافعى. وبعد اعتقالات الأبيض قام على الريح بتسليم نفسه لجهاز الأمن الذى ظل يبحث عنه. وذلك بدعوى إيقاف الأنهيارات وسط المعتقلين هناك (أنظر الهامش ٥٠) وبذلك تقلصت القيادة فى : محمد على جادين وحسين حامد ومحمد عثمان أبو شوك، وفى هذه الظروف عاد عمر مهاجر للعمل فى القيادة.

٦٥. النزاعات والمنافسات الشخصية واردة، بحكم تقارب أعمار العناصر المذكورة وضعف تجربتها فى العمل القيادى. والمهم أن مهاجر لم يستمر فى العمل طويلاً. ففى نهاية ١٩٧٣ تقدم باستقالة مكتوبة بسبب ملاحظات وحساسيات كامتداد لصراعاته السابقة مع المجموعة ككل. وفى منتصف ١٩٧٤ أبعد محمد عثمان أبو شوك بسبب تجاوزات ماكان يمكن السكوت عنها.

٦٦. لم يتخذ ضده إجراء تنظيمى وإنما تم تسفيره إلى بغداد باتفاق مع بدر الدين مدثر، مسئول العمل الخارجى، وذلك بهدف معالجة وضعه هناك بطريقة ملائمة لم يكن فى مقدور قيادة الداخل القيام بها.

٦٧. بعد مشاورات مع تنظيمات الطلاب والعاصمة تقرر توسيع القيادة بإضافة أثنين من قيادة العاصمة هما : نورالدين خيرى، كان يعمل فى مصلحة الإحصاء، والصادق سآتى، كان يعمل فى مصلحة الآثار، واثنين من قيادة الطلاب هما : محمد مهدى أحمد، جامعة الخرطوم، وإبراهيم البيكيفو، جامعة القاهرة / فرع الخرطوم. وبذلك أصبحت القيادة تتكون من سته أعضاء.

٦٨. بدأ صدورها فى منتصف ١٩٧٤ وظلت تركز على الجوانب الفكرية والتنظيمية والسياسية وتعبئة الحزبيين حول مهام إعادة البناء الحزبى والأعداد للمؤتمر.

٦٩. هما نور الدين خيرى والصادق ساتى حيث سافرا فى بعثة دراسية فى الخارج، كان هناك رأى بمنعهما من السفر بحجة أولوية العمل الحزبى. ولكن المناقشات أدت إلى أن ذلك حق لا يمكن حرمانهما منه والدراسة مفيده للعمل الحزبى كما هى مفيده فى عملهما المهنى.

٧٠. خارج القيادة الحزبية ومكاتبها كان هناك عدد من الرفاق يساعد فى العمل القيادى منهم : يوسف همت، محمد ابراهيم محمد خير، الصادق شامى، ماهر شنودة، عبدالمجيد المغربى، اسحق شداد، وعبدالله كرار، حسن شايب وعبدالباسط الكدرو..الخ وكانوا يقومون بمهام متنوعة ومتعددة سياسية وتنظيمية وعلاقات عامة.

٧١. أبرزهم بكرى محمد خليل ومحمد شيخون وحسن كمال. وفى وقت لاحق ارتبط بهم آخرون درسوا فى مصر وبلدان أوربية منهم عبدالله الصافى.

٧٢. خلال هذه الفترة شارك حوالى ١٦ رفيقاً فى المركز القيادى فى فترات مختلفة، وهذا يعكس عدم استقراره.

٧٣. اشترك فى تقدير الموقف حزبيون وأصدقاء فى بعض الأجهزة الأمنية.

٧٤. كان جهاز الأمن مشغولاً بمعرفة العناصر الأساسية فى قيادة التنظيم بعد متابعات طويلة للرموز القيادية السابقة أوصلته إلى عدم فعاليتها. المصدر أحمد أبوجبه وحسين حامد ويوسف همت بعد تحقيقات أجراها معهم جهاز الأمن فى نهاية ١٩٧٤م.

٧٥. عقد المؤتمر فى مدينة الخرطوم بحرى.

٧٦. التقرير التنظيمى.

٧٧. شمل ذلك تقييم حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ وكذلك تعميم داخلى حول الوضع السياسى الراهن وآفاق تطوره، صدر فى ١٩٧٣/٧/١٨ وبيانات ونشرات صدرت فى الفترة ١٩٧١- ١٩٧٤م.

٧٨. شمل البرنامج العناوين التالية : الحريات ونظام الحكم، إصلاح جهاز الدولة، الإصلاح الاقتصادى، الإصلاح الزراعي فى القطاعيين الحديث والتقليدي، أوضاع الصناعة الوطنية، التعليم والثقافة، والخدمات، السياسة الخارجية فى

المجال العربى والأفريقى والدولي، أنظر البعث وقضايا النضال الوطنى،دار العروبة للنشر، لندن ١٩٨٥.

٧٩. كلهم لم يحضروا المؤتمر لأسباب مختلفة.

٨٠. يمكن مقارنة ذلك بمؤتمر ١٩٦٦ ومؤتمر ١٩٦٨ اللذان حضر كلاً منهما أكثر من سبعين عضواً، لمعرفة التفاصيل يمكن الرجوع للفصل الثانى من هذا الكتاب.

٨١. هم إسماعيل عبدالله مالك، على الريح الشيخ ومحمد الضو عمران، وقد أطلق سراحهم قبيل وبعد المؤتمر بفترة قصيرة.

٨٢. عقد التنظيم البعثى ثلاثة مؤتمرات فى الفترة السابقة : ١٩٦١، ١٩٦٢ و١٩٦٣، وعقدت حركة الاشتراكيين العرب مؤتمرين، الأول ١٩٦٦ والثانى ١٩٦٨.

٨٣. حضره الأعضاء المتواجدون فى الخرطوم وتغيب عنه اثنان كانا بالخارج هما شوقى ملاسى وبدرالدين مدثر. وكذلك تغيب اثنان من الذين كانوا فى سجن الأبيض، وحضره إسماعيل عبدالله مالك الذى خرج من السجن ووصل الخرطوم أثناء المؤتمر.

٨٤. أمين سر القيادة الحزبية هو سكرتيرها ومسئولها. والتعبير مستخدم فى تنظيمات حزب البعث وبعض أحزاب المشرق العربى. ولكنه غير مستخدم فى السودان ومصر مثلاً.

٨٥. المؤلف فى بداية الاجتماع رشح بدرالدين ليكون سكرتيراً للقيادة. ولكن الحضور رفضوا ذلك بحجة أن السكرتير يجب أن يكون فى الداخل. ورشحوا شخصى لتولى المسؤلية. وبعد مناقشات قبلت الترشيح بموافقة جميع الحضور، مع إننى كنت مع تولى بدرالدين للموقع لأسباب عديدة.

٨٦. **شملت الملاحظات عدم اطلاعها على وثائقه وإبلاغها بانعقاده وإشرافها على إجراءاته (...) ويبدو أن بدرالدين لعب دوراً فى إقناع القيادة القومية بأن هذه الأخطاء الإجرائية والتنظيمية ترجع إلى ظروف العمل السرى وقلة الخبرة بهذه الجوانب.**

٨٧. رسالة من القيادة القومية حول المؤتمر فى ١٩٧٥.

٨٨. رسالة شفهية وصلت عن طريق أحمد ابراهيم خلف الله.

٨٩. الصاوى ساهم فى إعداد التقرير السياسى وفى توفير ضمانات أمنية لانعقاد المؤتمر قبيل سفره للعمل فى السفارة السودانية فى جنيف فى نهاية ١٩٧٤.

٩٠. رسالة شفهية وصلت عن طريق حسين حامد بعد زيارة المذكور فى سجن الأبيض، وذلك بعد المؤتمر مباشرة. وأشار أيضاً إلى أن ماحدث لـ (أبو شوك) هو أبعاد مقصود هدفه أضعاف (الخط الثورى) فى الحزب لمصلحة الخط اليمينى.

٩٢. شمل ذلك ملتزمين كانوا بعيدين عن العمل الحزبى لأسباب أمنية وعملية، ومعظمهم لعب دوراً بارزاً فى تطور التنظيم خلال الفترات السابقة. أنظر الهامش ٧٤ أعلاه.

٩٣. نشير هنا إلى اعتراض د. تاج الدين ميرغنى، من قيادات الجبهة العربية الاشتراكية فى جامعة الخرطوم فى بداية الستينات، المحاضر وقتها بكلية الزراعة، جامعة الخرطوم. وكان يرفض فكرة الارتباط بحزب البعث ويفضل الاستمرار فى إطار قومى مرتبط بخصوصية السودان. وأبدى اسحق شداد المحامى نفس الملاحظات والاعتراضات، مصادر حزبية خاصة.

٩٤. أنظر الهامش ٧٤ أعلاه.

٩٥. شملت المكتب التنظيمى والمكتب الثقافى ومكتب أمانة السر وترك العمل السياسى لهيئة القيادة ككل.

٩٦. قرارات المؤتمر الرابع، التقريرى التنظيمى.

٩٧. شمل ذلك فصل أبو شوك، الذى سافر إلى بغداد وأصبح يعمل فى التنظيم الحزبى هناك تحت إشراف بدرالدين ومتابعته. ولكن ذلك لم يرضى بعض أعضاء القيادة وأصروا على فصله استناداً إلى تجاوزاته التنظيمية الكبيرة.

٩٨. بيان ١٩٧٦/١/١م.

٩٩. التحق بالعمل فى القيادة كل من إسماعيل عبدالله مالك ومحمد الضو بعد المؤتمر مباشرة. ومع أنهما لم يشاركا فى العمل القيادى المركزى من قبل، فقد كانا منسجمين مع بقية أعضاء القيادة.

١٠٠. هذه الفكرة تشبه لحدود بعيدة فكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية عند الشيوعيين، ولكنها تتناقض مع ما ظل يطرحه البعثيون والاشتراكيون العرب طوال الفترات السابقة حول مفهوم الجبهة الوطنية التقدمية.

١٠١. وقف معه إسماعيل عبدالله مالك ومحمد الضو. أما بقية أعضاء القيادة الحزبية فقد وقفوا ضد الأفكار المطروحة وتمسكوا بما جاء فى قرارات المؤتمر الحزبى حولها. وهذا الشرخ تحول إلى اصطفاف فى وقت لاحق وأدى الى انقسام ١٩٧٦.

١٠٢. يبدو أن طرح الموضوع نفسه لم يكن نتيجة دراسة وقناعة فكرية بقدر ما كان مجاراة لموجة واسعة سادت تلك الفترة كما اتضح من تراجع هؤلاء الرفاق عن الفكرة كلها بعد شهور قليلة.

١٠٣. الموقف البعثى من الماركسية طرحه د. الياس رح فى كتابه (تطور الفكر الماركسى عرض ونقد، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨) إضافة إلى كتابات أخرى عديدة أهمها كتاب منيف الرزار، فلسفة القومية العربية، بيروت ١٩٧٧) وكتابات مشيل عفلق حول الموضوع.

١٠٤. التقرير التنظيمى للمؤتمر الرابع ١٩٧٥.

١٠٥. طرح الموضوع لمناقشة مفتوحة يشارك فيها كافة الحزبيين يشكل حدثاً جديداً فى تاريخ حزب البعث. إذ أن نظامه الداخلى يمنح القيادة العليا حق التقرير فى كل مايقع تحت صلاحياتها.ولكن المناقشة المفتوحة أفادت من الناحية العملية فى محاصرة المؤيدين للمشروع وإقناعهم بخطئه. وكان الأمل أن تتكرر التجربة فى خلافات ١٩٧٦و٩٠-١٩٩٧. ولكن ذلك لم يحدث، لأن أحد طرفي الصراع كان يعلم أن المناقشة المفتوحة لن تكون فى صالحه، اضافة الى تمسكه الصارم بمبادئ المركزية الديمقراطية.

١٠٦. كان بدرالدين ضد طرح موضوع الخلاف للمناقشة المفتوحة وضد المشروع المطروح حول العمل الجبهوى ويرى أن حسمه يتم فى القيادة الحزبية. وكخطوة فى طريق المعالجة اقترح سفر الريح إلى بغداد بهدف مناقشته فى كل أطروحاته. وبالفعل سافر المذكور إلى هناك فى نهاية عام ١٩٧٥. وخلال فترة وجيزة أدت مناقشته إلى تراجعه عن طروحاته كلها. ويشار إلى أن أبوشوك، المتواجد وقتها فى بغداد، لعب دوراً أساسياً فى هذا التراجع بحكم علاقته الحميمة بالمذكور. وبالطبع ليس هناك معلومات موثقة حول هذه المناقشة والجوانب التى تطرقت لها. ولكن النتيجة النهائية أدت إلى انسجام واسع بين الريح وبدرالدين كما اتضح فى دورة مارس ١٩٧٦.

١٠٧. تقرير عن أعمال الدورة، مايو ١٩٧٦. كل المعلومات والمقتطفات اللاحقة مأخوذة من التقرير.

١٠٨. شارك فى العرض التاريخى بدرالدين وجادين، بينما شارك الآخرون فى الوقائع الخاصة بفترة مابعد ١٩٧١ وظهرت تباينات كثيرة حول وقائعها وتفسيرها.

١٠٩. سوف نعتمد فى الإجابة على هذه الأسئلة على تعميم أصدرته القيادة الحزبية فى ١٩٧٦/١١/٤، وهو يمثل وجهة نظر المركز القيادى وعلى وثيقة مجلة (البعث) الداخلية، العدد الثامن، ديسمبر ١٩٧٦، وهى تمثل وجهة نظر المجموعة المنقسمة حول تطورات المشكلة. وذلك إضافة إلى مصادر مكتوبة وشفهية أخرى.

١١٠. كان المتوقع انتهاء الدورة فى شهر واحد فقط، يعود بعده أعضاء القيادة للخرطوم. ولكن ذلك لم يحدث، حيث عاد الريح والضو ومهدى والبيكيفو فى مايو وعاد جادين وإسماعيل فى يوليو ١٩٧٦وتأخر حسين اكثر من ذلك.

١١١. هم حسن شايب وعبدالمنعم الشافعى وبرومة.

١١٢. بدأت الخلافات مباشرة بعد وصول الرفاق الأربعة فى مايو. وفى منتصف يوليو وصلت مرحلة صراع واستقطاب حاد وسط الجهاز الحزبى. وهذا يشير إلى أن المشكلة فى الأساس بدأت وسط هؤلاء الرفاق، على الريح

ومحمد الضومن جهة ومحمد مهدى وابراهيم البيكيفو من جهة أخرى. وما حدث بعد ذلك هو تداعيات.

١١٣. فى الاحزاب العقائدية يمثل الاعتقال والسجن مدخلاً للتقدير والاحترام فى الأوساط الحزبية وبالذات فى ظل نظام ديكتاتورى مثل نظام نميرى فى تلك الفترة.

١١٤. هذا ما توصلت إليه بعد وصولى للخرطوم فى منتصف يوليو ١٩٧٦. وفى منتصف ١٩٧٧ التقيت بدرالدين مدثر فى بغداد، فبادرنى بسؤال مهم هو : هل لعب على الريح دوراً فى تفجير الخلافات وسط أعضاء القيادة الحزبية وتطويرها إلى صراع حاد ؟ فأجبته بـ(نعم) خاصة أنه وصل الخرطوم قبل الآخرين وشرع فوراً فى طرح قضايا عديده حول الدورة ومناقشتها. وأدى ذلك إلى ظهور الخلافات وأننى عندما وصلت الخرطوم فى منتصف يوليو وجدت أن الصراع قد وصل مرحلة الاستقطاب بين الطرفين. وسؤال بدرالدين يعكس بالطبع تقديره لأسباب الخلافات والصراع.

١١٤. يبدو أن ذلك أثار حفيظة عناصر المجموعة الأولى فقابلته برد فعل معاكس تميز بالانفعال والتوجس والحماس لقرارات المؤتمر ورفض قرارات الدورة.

١١٥. شارك فى هذه المحاولات يوسف همت ومحمد ابراهيم محمد خير وشخصى، بحكم عدم تورطهم فى الخلافات والصراع ومعرفتهم بعناصر الطرفين، ومن جانبى كان لابد من معرفة ما حدث وأسبابه قبل المشاركة فى معالجته. ووجدت فى ذلك استجابة كبيرة من الطرفين، ساعدت فى معرفة اسباب الخلافات وتطوراتها وإمكانية معالجتها.

١١٦. حسب تقديرى فى تلك الفترة أن المجموعة الثانية (مجموعة الريح) أبدت التزاماً بمناقشة الخلافات فى القيادة الحزبية، ربما بحكم إحساسها بالضعف، نتيجة عدم أرتباطها بالتنظيمات الحزبية فى العاصمة، وأيضاً ربما انتظاراً لردود فعل المجموعة الأخرى بعد أن امتلأت بالشكوك وعدم الثقة. أما المجموعة الأولى (مجموعة مهدى) فقد قبلت ذلك على مضض بحكم

صعوبة تراجعها عن موقفها بعد أن اتسعت تعبئتها وشملت عناصر عديدة وسط العاصمة والطلاب ومن ثم تحولها إلى تكتل حقيقى.

١١٧. رفع التوصية للقيادة القومية جاء استناداً للنظام الداخلى، لأن التنظيم فى تلك الفترة كان تحت إشرافها ولم يصل درجة (قيادة قطرية) بصلاحياتها الأوسع.

١١٨. تعميم داخلى ١٩٧٦/١١/٤ وفى دفاعهما داخل الاجتماع أكد المذكوران أن الأخرين هم الذين تكتلوا وشلوا العمل الحزبى.

١١٩. مجلة البعث، ديسمبر ١٩٧٦.

١٢٠. هو الأستاذ / كمال فاخورى، فلسطينى، مسؤل مكتب الطلاب القومى بالقيادة القومية.

١٢١. يقول محمد مهدى أنه بلغ باللقاء قبيل ساعات من موعده وأن الشخص المفترض أن يوصله مكان اللقاء لم يحضر فى الوقت المحدد. وفى اليوم التالى عرف أن المندوب قد سافر (مجلة البعث، العدد الثامن، ١٩٧٦/١٢).

١٢٢. تعميم داخلى بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥.

١٢٣. القرارات والتوصيات التى أصدرها المؤتمر لم نحصل عليها، لأن نسخة العدد الثامن من مجلة البعث المتوفرة تنتهى فى صفحة ١٧ ويبدو أن هناك صفحات أخرى غير موجودة هى التى تحتوى على القرارات والتوصيات المشار إليها حسب شهادة محمد مهدى نفسه فى لقاء معه بجامعة أمدرمان الأهلية.

١٢٤. تعميم داخلى بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨. المعلومات الواردة فى التعميم ينفيها المذكوران بشدّة وأياً كانت الحقيقة، فقد قطع التعميم أى مراجعة للقرارات السابقة.

١٢٥. الذين عادوا استندوا إلى أن ما حدث كان خاطئاً من الناحية التنظيمية وأن أى خلافات يمكن حلها فى إطار المؤسسات الحزبية. والذين تمسكوا بموقفهم بدأوا يطرحون خطوطاً فكرية وسياسية حول مستقبل تنظيمهم، شملت العودة لحركة الاشتراكيين العرب وخطها القومى التقدمى العام وبناء تنظيم تقدمى

جديد. وبعضهم ركز على دراسته الجامعية وحققوا نجاحاً ملحوظاً، بينما ارتبط عبدالسلام حسن بالحزب الشيوعى. وفى وقت لاحق شارك بعضهم فى إنشاء (منظمة العمل الاشتراكى) مع بعض الذين انقسموا من جبهة كفاح الطلبة فى بغداد عام ١٩٧٧ وآخرين، وظل هذا التنظيم ناشطاً خلال السنوات اللاحقة، ومن أبرز قيادته عبدالعزيز دفع الله ومضوى ابراهيم آدم.

١٢٦. نقلاً عن تعميم داخلى صادر بتاريخ١٩٧٧/٦/٢٨ .

١٢٧.حدث انقسام محدود فى جبهة كفاح الطلبة فى الجامعات العراقية فى عام ١٩٧٧، وذلك بدفع من عناصر المجموعة المنقسمة فى الخرطوم وأسباب أخرى، وشملت أبرز قيادته محمد عبدالحميد، عبدالعزيز دفع الله، زين العابدين صالح وآخرين. وحدث نفس الشئ فى القاهرة ومن ابرز قيادته فوزى صالح وآخرين. فى الحالتين لعبت العلاقات الشخصية برموز القيادات المنقسمة دوراً كبيراً.

١٢٨. حسب إفادة التجانى حسين، مسؤل مكتب الطلاب فى تلك الفترة.

١٢٩. هذا ما قاله لى عدد من البعثيين فى تلك الفترة ولكنهم نسوا أن البعثيين فى سوريا والعراق استخدموا السلاح ضد بعضهم فى حسم خلافاتهم بعد عام ١٩٦٣.

١٣٠. أنظر ملخص تقرير المؤتمر الاستثنائى فى الفقرة (١٦)أعلاه.

١٣١. أنظر الفقرات الخاصة بصراعات ١٩٧٢ وردود الفعل تجاه المؤتمر الرابع.

١٣٢. حسب إفادة. محمد شيخون، الذى كان وقتها يعمل مع المذكور فى مكتب الطلاب القومى بالقيادة القومية فى بغداد. ويبدو أنه توصل إلى هذا الاستنتاج من خلال مناقشاته فى الخرطوم مع عدد كبير من الحزبيين من الطرفيين المتصارعين. وأشار شيخون إلى أن المندوب طرح وجهة نظره مع بدرالدين مدثر وآخرين، ولكن المعالجة ركزت علي المشكلة القائمة ولم تهتم بالجانب الأخر. وفى اعتقادي أن بدرالدين نفسه لم يكن بعيداً من هذا الاستنتاج. أنظر الهامش رقم (١١٣).

١٣٣. بالطبع لا يمكن أن نتجاهل دور مفهوم الحزب اللينينى السائد وقتها فى الأحزاب اليسارية عموماً ومن بينها حزب البعث، خاصة بعد تجربته السلطوية فى العراق وسوريا.

١٣٤. فى البداية كان عضواً فى مكتب تنظيمات المغرب العربى، ومنها التنظيم السودانى، وبعد ذلك انتخب عضوا فى القيادة القومية فى المؤتمر القومى الحادى عشر ١٩٧٧.

١٣٥. أشار المرحوم ميشيل عفلق إلى هذه الحقيقة فى حديث مع بعض البعثيين السودانيين فى بغداد عام ١٩٨٢، حيث ارجع نمو وتطور التنظيم السودانى فى الستينات والسبعينات إلى أن ابتعاده عن المركز القومى ومشاكله فى تلك الفترة جعله يتسم بالجدية والمنهجية منذ بداياته ويرتبط بواقعه الوطنى ومكنه من الاستفادة من دروس التجارب القومية بكفاءة ونضج. انظر عفلق، الأعمال الكاملة، بغداد، ١٩٩٠ – انظر أيضاً الهامش ٦٥ فى الفصل الثاني من هذا الكتاب.

١٣٦. تجربة الانقسام لم تناقش قط ولكنها ظلت تستخدم كمبرر لتكريس المركزية وتكييف الكادر الحزبي لقبولها ومن ثم عدم الاهتمام بتقاليد الحوار والمشاركة والمساءلة.

***

الفصل الرابع

في سبيل الديمقراطية وتوحيد قوى المعارضة

تطورات سياسية جديدة:

١/ شهدت فترة ما بعد الانقسام صعوداً كبيراً في النشاط السياسي لحزب البعث وتوسعاً مقدراً في تنظيماته، وذلك بالرغم من ما أحدثه من نتائج سلبية واسعة وتحديات كبيرة(١). وذلك لأن ظروفاً عديدة ساعدت في تحويل هذه النتائج والتحديات من عامل تدهور وتآكل الى عامل نمو ونهوض، تمثلت في توفر شروط معقولة لمواجهة التحدي تحدّد أهمها في الظروف السياسية المواتية والخط السياسي الواضح نسبياً. وظهر ذلك بداية في تحليل واقعي وموضوعي حول (انقلاب ٥ سبتمبر ١٩٧٥ وانعكاساته على النظام الحاكم وقوى المعارضة اليمينية)(٢). فقد حدد هذا التحليل متغيرات الوضع السياسي العام واتجاهاته في الفترة القادمة، حيث أشار الى ان المحاولة الانقلابية الفاشلة(٣) هي نتاج لخط قوى الجبهة الوطنية القائم على معاداة الجماهير والخوف من تحركها، وبالتالي الاعتماد على اسلوب الانقلابات العسكرية الفوقية. ولذلك ظلت تعتمد في نشاطها على جيوبها التقليدية (القبلية والطائفية) ونفوذها وسط فئات البرجوازية التجارية في الداخل، وعلى استغلال تناقضات النظام الحاكم مع الأنظمة العربية، خاصة السعودية وليبيا ومصر، واثيوبيا، والانطلاق منها لممارسة نشاطها المعادي للفئة الحاكمة في الخرطوم. وفي هذا الاطار لم يغب عن بالها مغازلة النظام الديكتاتوري ومحاولة الوصول معه لمصالحة (وطنية) تحافظ على مصالحها ومشاركتها في السلطة بدعم مباشر من النظام السعودي (...) ونتيجة لذلك توصل التحليل الى نتائج محددة تمثل أهمها في الآتي: ١/ ان المحاولة الانقلابية كانت **خليطاً من النزعات الدينية والقبلية والعنصرية التي أفرزتها سياسات النظام الحاكم**

واحتضنتها قوى المعارضة اليمينية اللاهثة وراء السلطة. ٢/ ان موقف الجماهير كان سلبياً تجاه المحاولة الانقلابية بحكم برنامجها الرجعي وضعف نفوذ قوى الجبهة الوطنية وسط الحركة الجماهيرية. ٣/ ان فشل الحركة الانقلابية في ساعاتها الأولى وما اعقبها من اعتقالات ومحاكمات واسعة وسط صفوف الجبهة الوطنية سيكون له تأثيره الكبير في تفكيك وحدة قوى الجبهة ورجحان كفة القوى الداعية للمصالحة مع الفئة الحاكمة. وهذا يعني ضعف تأثيرها العام في الفترة القادمة وتركيزها على استكمال المصالحة مع النظام الحاكم (...) وأكد التحليل ان السبيل الوحيد لاسقاط السلطة الفاشية هو (النضال الشعبي المنظم واستنهاض الحركة الجماهيرية) للقيام بدورها وليس الانقلابات الفوقية (...) وفي الجانب الآخر حدّد التحليل انعكاسات المحاولةالانقلابية على النظام الحاكم في الآتي: ١/ ان الحركة الانقلابية جاءت في ظروف يعيش فيها النظام الحاكم أزمة سياسية واقتصادية واسعة. فبعد خمس سنوات أدت الخطة الخمسية المعدلة (٧٠ – ١٩٧٧) الى تكريس حالة الجمود والتخلف وتزايد تكاليف المعيشة وارتفاع المديونية الخارجية والخضوع للمؤسسات المالية الدولية(٤). وهذا ما جعله يرتمي في احضان الاستعمار الامريكي وقوى التخلف في المنطقة من جهة، ومغازلة قوى المعارضة التقليدية، بمساعدة مقدرة من السعودية ومصر، من جهة أخرى. وبذلك اكتمل تراجع الفئة الحاكمة عن شعاراتها التقدمية بشكل كامل وبدأت تكشف عن برنامجها اليميني. ٢/ كشفت الحركة عزلة النظام الحاكم عن الجماهير وكرتونية تنظيماته السياسية والاجتماعية، وعن تحوّله بشكل نهائي الى نظام انتقالي. ٣/ ان سياسات النظام تجاه القوات المسلحة أدت عملياً الى تغذية النزعات القبلية والجهوية في داخلها. وبرز ذلك، بشكل واضح، في تركيبة قيادات المحاولة الانقلابية وسيؤدي الى تعميق عزلته وسط القوات النظامية والى تنمية الاتجاهات المغامرة في داخلها. فالعناصر التي تصدرت المحاولة الانقلابية هي نفس العناصر التي أعادت مجموعة نميري للسلطة في ٢٢ يوليو ١٩٧١. ٤/ ان فشل المحاولة كشف عن ملامح تغيير أساسي في تركيبة الفئة المسيطرة على السلطة، استناداً الى فعالية الدور الذي لعبته عناصرها في احباط المحاولة (ابوالقاسم، خالد

حسن عباس.. الخ)، وسوف يفتح ذلك الطريق لتوازن قوى جديد داخل المؤسسات المسيطرة اساسه العناصر العسكرية وتكريس الطابع العسكري والديكتاتوري للسلطة الحاكمة. وسوف يؤدي هذا الى اشتداد عزلتها وتزايد تناقضاتها. ٥/ احباط المحاولة الانقلابية أدى الى اتساع موجة العنف والاضطهاد (غزو جامعة الخرطوم وانتهاك حرمتها، اتساع الاعتقالات، انتشار أجهزة الأمن في مختلف المناطق والاحياء.. الخ) والى تعديل الدستور لاطلاق إيدي رئيس الجمهورية والأجهزة القمعية في تصفية وتشريد قوى المعارضة بشكل عام، وسيؤدي ذلك الى تفاقم أزمة النظام الحاكم واشتداد عزلته (..) واشار التعميم الى (ان حركة التطور الوطني لا تسير في خط مستقيم ومتصاعد، وانما تواجه بمنعرجات وتراجعات تتشابك فيها الخطوط وتتداخل(٥). وفي هذه الظروف المعقدة ليس أمامنا سوى التمسك ببرنامجنا وخطنا السياسي والتنظيمي لبناء الحزب ومواصلة النضال مع الجماهير..).

المهم ان هذا التحليل الواضح كان له تأثير كبير في اتجاه التعامل الايجابي والواقعي مع تطورات الواقع السياسي المعقد خلال الفترة اللاحقة. وعند انفجار حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ كان الحزب مشغولاً بتوتراته وخلافاته الداخلية، كما أشرنا في الفصل السابق. ولذلك لم تجد أي اهتمام جدي في حينها. وفي هذا الاطار اشار تعميم سبتمبر ١٩٧٥ (الى ان فشل محاولة سبتمبر ١٩٧٥ الانقلابية لا ينفي احتمالات قفز قوى الجبهة الوطنية للسلطة عن طريق انقلاب عسكري معزول ومعادي للحركة الجماهيرية وتطلعاتها.) وهكذا جاءت حركة يوليو ١٩٧٦(٦) استمراراً للنهج الانقلابي البعيد عن تعبئة الجماهير وتنظيمها في نشاط سياسي واسع. وبالفعل كانت هذه الحركة أقوى الحركات التي قامت بها الجبهة الوطنية، بحكم امكانياتها البشرية والمادية الضخمة، وقدمت فيها تضحيات كبيرة. ولكنها كشفت، في الوقت نفسه، ضعف قوى الجبهة وتناقضاتها وصراعاتها التي أدت الى فشلها. وأدى كل ذلك الى خيبة أمل كبيرة وسط قياداتها وكوادرها. ويرجع ذلك، بشكل أساسي، الى الجهد والوقت والامكانيات التي بذلت في اعداد قواتها والخسائر الفادحة التي تعرضت لها، خاصة وسط انصار حزب الأمة. ويمكن

القول ان فشل الحركة كشف حالة الانهاك الشديد واليأس الواسع التي اصابت قيادات الجبهة. وبذلك وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام نتائج نهجها الانقلابي في مقاومة النظام الديكتاتوري المايوي. وكشف في الوقت نفسه ضعف النظام الحاكم وامكانية اختراق اجهزته الأمنية المتضخمة، الأمر الذي دفعه الى اجراء تعديلات اضافية في الدستور وقانون أمن الدولة، بهدف تكريس حكم الفرد وتدعيم أجهزة القمع والاضطهاد. وبعد القضاء على الحركة تعاملت الفئة الحاكمة برد فعل عنيف. فلجأت الى أساليب التعذيب والبطش والقتل الجماعي وعدم الالتزام بابسط اجراءات التحقيق والمحاكمة العادلة. وهذا ما دفع الاستاذ الصادق سيداحمد شامي، المدعي العمومي وقتها، والدكتور يوسف ميخائيل، وكيل ديوان النائب العام، الى تقديم استقالتهما احتجاجاً على تلك الاساليب والممارسات وعلى المحاكمات التي تمت خارج نطاق القانون وتقاليد القضاء السوداني ومنها المحاكمات الغيابية للصادق المهدي والشريف حسين الهندي. ومع كل ذلك، واصلت المحاكم اعمالها في عطبرة وأصدرت احكاماً باعدام اعداد كبيرة من المشاركين في العملية الانقلابية ودفنهم في مقابر جماعية(٧). (..) وهكذا، يمكن القول ان الوضع السياسي العام في البلاد كان مواتياً لنشاط سياسي واسع ولتغييرات أساسية في تحالفات السلطة والمعارضة. وكان الخط السياسي لحزب البعث يتميز بوضوح معقول. وهذا ما ساعده، بجانب عوامل أخرى، في القيام بدور سياسي نشط وفي التحول الى قوة سياسية أساسية وسط قوى المعارضة خلال الفترة اللاحقة.

الموقف من المصالحة:

٢/ هناك ظروف عديدة أدت الى إعلان المصالحة بين النميري والصادق المهدي، زعيم حزب الأمة والجبهة الوطنية، بعد لقائهما في بورتسودان في منتصف يوليو ١٩٧٧، وذلك بدفع قوى من السعودية وبعض رجال الأعمال السودانيين(٨). والملفت ان الاتفاق لم يتضمن أي شروط محددة، باستثناء اجراءات العفو العام واطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. وبسرعة انضم تنظيم الاخوان المسلمين، بقيادة حسن الترابي، لهذه المصالحة وكان الاكثر حماساً

لها. اما الشريف حسين الهندي، زعيم الحزب الاتحادي والمعارضة الخارجية، فقد تردد في قبولها منذ البداية. وبذلت السلطة الحاكمة والوسطاء السودانيون والعرب جهوداً كبيرة لاقناعه، وقدم له نميري تنازلات كبيرة، شملت تعديل قانون أمن الدولة واعادة النظر في أسس التنظيم السياسي. ولكنه لم يقتنع. وفي منتصف ١٩٧٨ أعلن رفضه الواضح لأي مصالحة مع النظام الديكتاتوري الحاكم والتزامه بإقامة البديل الديمقراطي(٩). ومنذ البداية حدد حزب البعث موقفه من المصالحة في بيان جماهيري(١٠) اشار فيه الى ان الفئة الحاكمة قد قامت باجراءات ديمقراطية، شملت اطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين والمسجونين السياسيين، معظمهم من عناصر الاحزاب التقليدية والاخوان المسلمين وعدد من البعثيين والشيوعيين والتقدميين. وذلك كمقدمة ونتيجة لمصالحة واسعة يجريها النظام الديكتاتوري مع قوى الجبهة الوطنية. ويرى البيان ان هذا التطور لم يأت نتيجة تغيّر مفاجئ في الطبيعة الفاشية للفئة الحاكمة، بل يرجع الى أسباب وعوامل موضوعية ظلت تعيشها بلادنا منذ سنوات عديدة، يتمثل أهمها في الآتي: ١/ صمود الحركة الجماهيرية الديمقراطية وقواها الوطنية التقدمية، وفي مقدمتها حزب البعث، امام موجات القمع والاضطهاد التي وسمت ممارسات الفئة الحاكمة طوال سنوات حكمها. ولذلك فان هذه الاجراءات ليست منحة، وانما هي مكسب وانتصار انتزعته القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية بنضالها وصمودها في مواجهة النظام الديكتاتوري.. ٢/ تفاقم أزمة النظام الديكتاتوري وتحوّله منذ سنوات الى مجرد نظام انتقالي، ليس له مبرر للبقاء والاستمرار. وتمثلت هذه الأزمة في عزلته السياسية القاتلة وسط جماهير الشعب وداخل القوات المسلحة وفي فشل برنامجه السياسي والاقتصادي. وهذا ما دفعه للارتماء نهائياً في احضان الاستعمار الامريكي والرجعيات العربية ومغازلة القوى التقليدية في الداخل. ٣/ ظروف تفكك وضعف الجبهة الوطنية بعد فشل حركتي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وظهور تناقضاتها الداخلية الى السطح وخوفها من نهوض الحركة الجماهيرية بشكل يهدد مصالحها. ٤/ تدخل النظامين السعودي والمصري بهدف تحويل السودان الى أداة طيعة في المخطط الامريكي الرجعي في المنطقة. وهو

هدف قديم بدأ العمل لتحقيقه منذ عام ١٩٧٢، لكن تركة الصراع الحاد بين قوى الجبهة الوطنية والنظام الديكتاتوري لم تسمح بذلك في الفترة السابقة (...) ويؤكد البيان ان هذه المصالحة تأتي لايجاد مخرج للنظام الديكتاتوري من أزمته المتفاقمة من خلال توسيع قاعدته السياسية في اطار ركائزه الأساسية المتمثلة في: الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد وقانون أمن الدولة والقوانين الأخرى المقيدة للحريات وطريق التطور الرأسمالي التبعي. ويؤكد استحالة ذلك ويرى ان المخرج الوحيد من هذه الأزمة يتمثل في اسقاط النظام الديكتاتوري وفتح الطريق لنظام جديد، أساسه الديمقراطية وخط التطور الوطني المستقل (...) وفي النهاية حدد البيان مطالب الحركة الجماهيرية في الآتي: ١/ اطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. ٢/ اشاعة الديمقراطية والحريات الأساسية. ٣/ نبذ طريق التطور الرأسمالي 4/ واقامة سلطة الجبهة الوطنية التقدمية (...) ودعا كافة القوى والاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية لتوحيد نضالها في جبهة موحدة والعمل المشترك من اجل تحقيق هذه الأهداف (...) ويلاحظ هنا ان البيان يحدد الاسباب والعوامل الأساسية التي كانت تقف خلف المصالحة، ويحدد المخرج الأساسي من الأزمة السياسية الجارية في الديمقراطية وطريق التطور الوطني المستقل كبديل موضوعي للركائز الأساسية للنظام الديكتاتوري القائم. ويدعو لتوحيد نضال كافة القوى والاحزاب والشخصيات الوطنية التقدمية في جبهة موحدة. وهو اتجاه صحيح. ولكن المطلب الثالث والرابع يشير الى ان الحزب كان لا يزال أسيراً للمقولات اليسارية المعادية للديمقراطية والحريات الأساسية وللعمل المشترك مع القوى السياسية التقليدية ويتردد في تجاوزها بشكل قاطع. وذلك رغم ان (واقع النضال الوطني والمهمات التي تنتظر الانجاز) حسب تعبير البيان (تفرض التمسك بالديمقراطية ووحدة قوى المعارضة) طبعاً بكافة احزابها وقواها. ويبدو ان ذلك كان يتطلب مراجعة نقدية واسعة للمرتكزات الفكرية والسياسية للحركة اليسارية في السودان ولحركة التحرر القومي العربية في عمومها وفي مقدمتها حزل البعث العربي الاشتراكي(١١).

٣. الموقف من المصالحة ظل يسيطر على المسرح السياسي في البلاد لفترة طويلة نسبياً. ويرجع ذلك الى انها ضمت حزب الأمة، أحد الأحزاب السودانية الأساسية، وقوى أخرى عديدة، والى ان النظام الديكتاتوري ظل يطرحها كخطوة في طريق ترسيخ الوحدة الوطنية وتأكيد الاستقرار السياسي والمحافظة على مكاسب الجماهير وحماية استقلال البلاد(١٢). ولذلك وجدت اهتماماً سياسياً واسعاً في تحليلات ونشاط حزب البعث. فقد أصدر تعميماً داخلياً حول (المصالحة وانعكاساتها على النظام الحاكم وقوى الجبهة الوطنية، واحتمالات تأثيرها في الوضع السياسي العام في البلاد)(١٣). وأصدر ايضاً وثيقة جماهيرية بعنوان (نحو مخرج ديمقراطي لأزمة التطور الوطني)(١٤) بعد المصالحة. وشملت الوثيقة الثانية متابعة تاريخية للمحاولات التي بذلها النظام السعودي في هذا الطريق منذ عام ١٩٧٢ بعد فشل حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ وعودة نميري للسلطة والعقبات التي اعترضت تحقيقها. وأشارت الى ان فشل حركتي ١٩٧٥ و١٩٧٦ دفع الوساطات الداخلية والخارجية الى تكثيف جهودها وتمهيد الطريق لنجاحها في يوليو ١٩٧٧، بعد عام واحد فقط من المجازر التي اعقبت حركة يوليو ١٩٧٦. واذا كان الصادق المهدي قد اجبرته ظروف عديدة لقبول المصالحة وتبعه حسن الترابي والاخوان المسلمون، فقد تردد الشريف حسين الهندي في البداية وفي النهاية أعلن رفضه لأي تصالح مع النظام الديكتاتوري والتزامه باسقاطه واقامة البديل الديمقراطي (...) واشارت الوثيقة الى ان الشريف الهندي حقق بموقفه هذا عدة أهداف، تمثل أهمها في الآتي: ١/ تكريس زعامته لقوى المعارضة في الداخل والخارج. ٢/ ترسيخ تحالفاته وعلاقاته مع ليبيا واثيوبيا على حساب السعودية. ٣/ وطد علاقاته مع جماعة الامام الهادي المهدي في مواجهة الصادق المهدي وحمّله مسئولية البدء بالمصالحة. ٤/ اعاد علاقاته مع طائفة الختمية، بحكم تخوفها من عودة الصادق المهدي للمسرح السياسي في الداخل، وبذلك كرس زعامته للاتحادي الديمقراطي (...) واشارت الوثيقة الى الاسباب الأربعة التي تقف خلف المصالحة المشار اليها أعلاه (...) وتطرقت الى متغيرات واحتمالات الواقع السياسي بعد المصالحة. وفي هذا المجال ركزت على المحاور الآتية: ١/

ان المصالحة في جوهرها هي تعبير عن تفاقم أزمة النظام الديكتاتوري الحاكم وفشله في حلّ قضايا التطور الوطني. وهذا ما أدى الى ارتخاء قبضته وسيطرته على البلاد، الأمر الذي دفعه للمصالحة مع بعض القوى التقليدية، بهدف توسيع قاعدته السياسية والاجتماعية واطالة عمره وبقائه في السلطة. ٢/ ان المصالحة تفتح الطريق لتوسيع قاعدة النظام الديكتاتوري بتحالف مباشر بين الفئة الحاكمة وبعض قيادات الاحزاب التقليدية والاخوان المسلمين. واشارت الوثيقة الى الدور الذي لعبه بعض رجال الاعمال في تحقيق المصالحة، كنتيجة طبيعية لاتساع نفوذ الفئات الطفيلية والتجارية في السنوات السابقة واصرارها على القيام بدور مستقل وفعال في مجرى السياسة الوطنية يتناسب مع وزنها المتزايد في الدولة والمجتمع. ٣/ هذا التحالف بين الفئة الحاكمة وبعض قيادات القوى التقليدية ليس اكثر من حقنة لانقاذ النظام الديكتاتوري المتهاوي في اطار ركائزه الأساسية، وبالتالي لا يمثل حلاً ايجابياً لأزمته الخاصة وأزمة التطور الوطني العامة في البلاد. وضمن هذا الاطار فان الوضعية السياسية الجديدة تحمل معها تناقضات عديدة، بين الفئة المسيطرة وقوى المصالحة وفي داخل كل منهما. ٤/ على صعيد السياسة العربية والافريقية، فان التحالف الجديد سوف يربط البلاد بمخطط الاستعمار الامريكي وحلفائه في المنطقة (...) وفي نهاية الوثيقة اشار الحزب الى انه يتعامل مع الوضع السياسى من خلال تشخيص علمي دقيق للواقع بكل تعقيداته ومتغيراته واحتمالاته. وانطلاقاً من ذلك دعا كافة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية لمواصلة نضالها وتمتين وحدتها وتماسك جبهتها من اجل تكريس الانفتاح السياسي، الذي أفرزته المصالحة، وتوسيع قاعدته في اتجاه ديمقراطي حقيقي وراكز (..) وطرح برنامجاً محدداً كأساس لوحدة (كافة القوى الحادبة على مستقبل السودان) وشمل البرنامج السياسي الآتي: ١/ اطلاق كافة الحريات العامة، بما فيها حرية تكوين الأحزاب والمنظمات النقابية والمهنية والاجتماعية، وحرية الصحافة والرأي والمعتقد وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية للانسان. ٢/ الغاء قانون أمن الدولة بكافة تعديلاته والمواد الدستورية التي اباحته والتي تحدّ من حرية المواطن. ٣/ الغاء نظام الحزب الواحد، تحت أي اسم كان، والغاء

المواد الدستورية التي تفرضه وتقليص دور أجهزة الأمن في الحدود الطبيعية العادية. ٤/ اطلاق حرية العمل النقابي واقرار حق الاضراب عن العمل وارجاع كافة المفصولين من العمل لأسباب سياسية واعتبار العمل حق مشروع لكل مواطن. ٥/ صيانة كرامة الجهاز القضائي واستقلاله. ٦/ العمل على انشاء مؤسسات دستورية للحكم تقوم على أساس ديمقراطي ومستقلة عن رأس الدولة، والغاء كافة المواد الدستورية التي تجعل من رئيس الجمهورية حاكماً فرداً فوق القانون والمؤسسات وحصر سلطاته في مهام السيادة الوطنية وتحويل المهام الأخرى الحالية الى السلطات المختصة(١٥) وذلك اضافة الى برنامج اقتصادي وموجهات للسياسة الخارجية (...) وفي بيان آخر تكررت نفس هذه المحاور ودعا الحزب لتكوين جبهة وطنية واسعة تشمل كافة القوى المناضلة ضد الديكتاتورية والخراب الاقتصادي(١٦). وبجانب ذلك صدرت وثيقة مهمة أخرى بعنوان (فشل البرنامج الاقتصادي للنظام الديكتاتوري)(١٧) استعرضت بتفصيل اداء ميزانيات الدولة خلال الاعوام ١٩٧٢/٧١ – ١٩٧٨/٧٧ اضافة الى تحليل اتجاهات ميزانية ١٩٧٩/٧٨ التي قدمها وزير المالية لمجلس الشعب في منتصف ١٩٧٨ – والوثيقة تشمل دراسة اقتصادية تحليلية لتطورات الوضع الاقتصادي في البلاد خلال سنوات الحكم المايوي. وأكدت الوثيقة فشل البرنامج الاقتصادى للنظام الديكتاتورى وخلصت الى ان ميزانية ١٩٧٩/٧٨، التي تمثل الميزانية الثانية للخطة الستية (١٩٧٨/٧٧ – ١٩٨٣/٨٢) قد أكدت فشل الخطة الخمسية المعدلة (١٩٧١/٧٠ – ١٩٧٧/٧٦) حيث أعلنت الفئة الحاكمة خضوعها الكامل لشروط صندوق النقد الدولي المتمثلة في برنامج التركيز (تخفيض الجنيه السوداني، ايقاف مشروعات التنمية، سياسات التقشف.. الخ) وأعلن وزير المالية ان ميزانية التنمية سوف تركز فقط على المشروعات التي لم تكتمل وحلّ مشاكل المشروعات القائمة وتوفير الخدمات الانتاجية(١٨) (..) أي انه سوف يركز على ايقاف التدهور الجاري دون الدخول في مشاريع جديدة. وفي ختامها اقترحت الوثيقة برنامجاً يقوم على نبذ طريق التطور الرأسمالي التبعي وانتهاج طريق تطور اقتصادي جديد، ديمقراطي ومستقل عن السوق الرأسمالية العالمية، وذلك

عن طريق اعتماد التخطيط العلمي والاعتماد على الامكانيات الذاتية والتوجه الجدّي للتكامل الاقتصادي والسياسي مع البلدان العربية والافريقية والتضامن مع بلدان العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد أساسه التعامل الحر والمتكافئ بين شعوب العالم وبلدانه(١٩) (..) وعلى أي حال، هذا الوضوح النسبي في الخط السياسي، بما تضمنه من اشارات للتركيز على الديمقراطية ووحدة قوى المعارضة بشكل عام واستنهاض الحركة الجماهيرية، أصبح يشكل الأساس للنشاط السياسي للحزب في الفترة اللاحقة.

نهوض الحركة الجماهيرية:

٤/ بعد تفكك المجموعة المنقسمة طرحت في القيادة الحزبية مذكرة داخلية، تضمنت تقييماً عاماً لتجربة الانقسام والنتائج السلبية والتحديات الواسعة التي فرضتها(٢٠). وركزت، بشكل خاص، على وضعية القيادة الحزبية وسيطرة (مجموعة الابيض)(٢١) عليها وضرورة معالجة ذلك بجرأة وحكمة. وتضمنت مقترحاتها: توسيع القيادة الحزبية بعناصر مؤهلة وقادرة على خلق توازن ملائم في داخلها، تركيز العمل على الجوانب الثقافية والتنظيمية، دعم العمل السياسي بكوادر مؤهلة الخ.. وبالفعل كانت هناك ضرورة لمثل هذه المراجعة ومعالجة السلبيات التي افرزتها تجربة الانقسام. ولكن تطورات الوضع الحزبي والسياسي لم تسمح بمناقشة المذكرة ومقترحاتها(٢٢) ويشار الى ان التنظيم الحزبي شارك في المؤتمر القومي الحادي عشر في بغداد(٢٣). وفي هذا المؤتمر انتخب بدرالدين مدثر عضواً في القيادة القومية. وهذا التطور كان يتطلب، هو الآخر، اعادة ترتيب الوضع القيادي(٢٤). وعلى كل، تركز العمل الحزبي في فترة ما بعد الانقسام على العمل الداخلي التنظيمي والثقافي والدورات الحزبية في الداخل والخارج، بهدف تأهيل الكادر الحزبي تنظيمياً وثقافياً وسياسياً(٢٥). وفي هذه الفترة حدثت تطورات عديدة في العمل التنظيمي، شملت اعادة بناء تنظيمات العمل الطلابي في الجامعات، وتكوين الخلايا الأولى للعمل وسط العسكريين(٢٦)، واعادة العمل في بعض تنظيمات العاصمة والاقاليم، وتوسع قيادة الخارج في عملها وسط الطلاب والعاملين في الخارج(٢٧). وفي الوقت

نفسه جرى تكوين لجنة سياسية لمتابعة العمل السياسي اليومي والعلاقات مع قوى وأحزاب المعارضة(٢٨) ولجنة اقتصادية لمتابعة تطورات الوضع الاقتصادي(٢٩). وكذلك بدأ الاهتمام بالعمل النقابي وسط النقابات المختلفة، من خلال الكادر المتوفر وخلق علاقات وطيدة مع بعض القيادات النقابية. وفي هذه الفترة قامت اللجنة السياسية بنشاط واسع بعد الانفراج الذي أحدثته المصالحة مع الصادق المهدي والجبهة الوطنية. وعقدت لقاءات عديدة مع الحزب الشيوعي(٣٠) وقيادات من الحزب الاتحادي الديمقراطي(٣١). وارتبطت اللقاءات مع قيادات الاتحاديين ببناء علاقات ايجابية في تلك الفترة مع الشريف حسين الهندي، زعيم المعارضة في الخارج، أدت الى قيام تحالف بين الحزبين في منتصف ١٩٧٩(٣٢). وكل ذلك جاء في ظروف نهوض مقدر للحركة الجماهيرية بعد المصالحة الوطنية ونشاط واسع للمعارضة الخارجية بقيادة الشريف الهندي. فقد شهدت الشهور الاخيرة لعام ١٩٧٨ عدة اضرابات عن العمل نظمتها نقابات المعلمين والفنيين وغيرها. وبعد توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني أعلن الصادق المهدي معارضته للاتفاقية وانتقد موقف نميري المؤيد للنظام المصري، اضافة الى انتقادات قوية لسياساته الاقتصادية. وفي هذه الفترة بدأ حزب البعث في تصعيد نشاطه العملي من خلال مساندة نقابات المعلمين والفنيين وغيرها والتعبئة ضد اتفاقية كامب ديفيد وتأييد النظام الحاكم لها. وتركز هذا النشاط في وسط الطلاب وبعض المدن والعاصمة.. وفي هذا الاتجاه تبنى الحزب اضراب المعلمين الذي تواصل لاكثر من ثلاثين يوماً، بقيادة لجنة التنسيق العليا، بعد ان تحوّلت اللجنة المركزية لنقابات المعلمين الى تابع ذليل للسلطة الحاكمة(٣٣). وأكد ان عظمة هذا الاضراب تنبع من حرص المعلمين على قضية التعليم بشكل أساسي، ومن ان مطالبهم الفئوية المشروعة لم تكن سوى احد العوامل المحركة للاضراب(٣٤). واشار الحزب الى ان السلطة تسعى، من خلال تحركات ابوالقاسم محمد ابراهيم والاخوان المسلمين، للالتفاف حول حركة المعلمين واجهاضها من الداخل، تماماً كما حدث لانتفاضة عمال السكة حديد الأخيرة، امعاناً في تزييف ارادة الجماهير وتحطيم مقاومتها (...)

وفي بياناته في تلك الفترة ظل الحزب يساند ويدعم التحركات النقابية ويكشف محاولات افشالها من قبل السلطة، عن طريق نقل العناصر النشطة وتشويه حقيقة مطالبها، كما حدث للمعلمين والأطباء والفنيين والعمال(٣٥). وبجانب ذلك واصل الحزب انتقاداته ورفضه لزيارة السادات لمدينة القدس واتفاقية كامب ديفيد. وعند زيارته للخرطوم دعا الجماهير لمقاطعتها. واشار الى ان النظام الديكتاتوري الحاكم هو النظام العربي الوحيد الذي أيد (زيارة العار والخيانة) لمدينة القدس و(اتفاق الذل والخيانة) في كامب ديفيد وتوج موقفه هذا بدعوة السادات لزيارة الخرطوم التي رفعت في عام ١٩٦٧ شعارات (لا اعتراف ولا تفاوض ولا صلح مع الكيان الصهيوني)(٣٦). وفي بداية عام ١٩٧٩ أصدر بياناً بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين للاستقلال(٣٧)، أكد فيه (..ان الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها بلادنا الآن تحت ظل السلطة الديكتاتورية قد حوّلت الاستقلال الى كلمة فارغة فقدت مضمونها الحقيقي، حيث اصبح السودان تابعاً ذليلاً للاستعمار الامريكي وبوقاً من ابواقه في الوطن العربي وافريقيا) وتمثل ذلك (في التأييد الأعمى الذي منحه النميري للسادات واتفاقية كامب ديفيد المذلة).. (وفي القارة الافريقية صار النظام الديكتاتوري سنداً لقوى الاستعمار القديم والجديد والأنظمة العنصرية والرجعية وللتدخل العسكري وتصفية حركات التحرر الوطني..) وفي الوقت نفسه (ظل المواطن السوداني، الذي قدم تضحيات غالية من اجل الاستقلال، يفقد أبسط حقوقه الأساسية، وعلى رأسها حرية الرأي والعقيدة والاجتماع.. فباسم الاستقرار والوحدة الوطنية تصادر الحريات وتكرس كل السلطات في إيدي حاكم فرد. وباسم التنمية تتفاقم الأزمة الاقتصادية لتشمل آثارها المدن والارياف ولتصل المديونية الخارجية الى ٥٠% من اجمالي الدخل القومي للبلاد..) ويشير البيان الى (..ان المصالحة مع بعض القوى السياسية لم تستطع انقاذ النظام الديكتاتوري من هاوية التردي في طريق الخيانة الوطنية والقومية) وفي نهايته دعا البيان كافة اطراف الحركة الجماهيرية الديمقراطية وكافة القوى السياسية الوطنية والضباط والجنود الاحرار لتوحيد صفوفهم في (جبهة وطنية تقدمية واسعة وموحدة) من أجل (اسقاط النظام الديكتاتوري وتصفية ركائزه

الأساسية) واقامة (نظام ديمقراطي يتيح الحريات العامة، بما فيها حرية تكوين الاحزاب والنقابات والصحافة وغيرها..) وركز البيان أيضاًعلى القضايا الاقتصادية، حيث طالب بتحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة المؤسسات المالية الدولية، وانتهاج سياسة مالية رشيدة، واعادة النظر في هيكل الاجور والمرتبات الخ.. وانتقد مشروع تقويم وترتيب الوظائف، الذي ظلت السلطة تهلل له منذ اكثر من عام، بهدف تضليل الحركة النقابية واسكات صوتها، وطالب بايقاف تطبيقه واعادة النظر في المشروع بكامله (...) ونتيجة لهذا النشاط السياسي الواسع نسبياً واثناء زيارة الرئيس المصري، انور السادات، للخرطوم في يناير ١٩٧٩، قامت سلطات الأمن باعتقال عدد من كوادر حزب البعث، شملت بعض قياداته(٣٨). وفي ابريل من نفس العام قامت السلطات الأمنية، وبقرار مباشر من رأس الدولة، بحملة اعتقالات واسعة شملت عدداً كبيراً من البعثيين(٣٩). ووجه رئيس النظام الديكتاتوري في مساء نفس اليوم خطاباً طويلاً، خصصه للهجوم على حزب البعث ونشاطه السياسي واتهمه بتهديد الوحدة الوطنية من خلال تشكيكه في المصالحة الوطنية وتمديد نشاطه التنظيمي والسياسي لمنطقة جبال النوبة(٤٠) (التي ليست لها علاقة بالعروبة والثقافة العربية الاسلامية) حسب تعبيرات الخطاب، كما هاجم دولة العراق واتهمها بالتدخل في شئون السودان الداخلية(٤١) (..) وبذلك فتحت السجون والمعتقلات من جديد، لأول مرة، بعد تصفيتها من السجناء والمعتقلين بعد المصالحة الوطنية في 1978، وبعد ذلك تواصلت الاعتقالات والمحاكمات لتشمل اعداداً كبيرة من القيادات النقابية وكوادر احزاب المعارضة.

٥/ وفي مواجهة حملة الاعتقالات والهجوم الشرس هذه أصدر الحزب بياناً بعد اسبوع واحد من الحملة(٤٢)، ركز فيه على المحاور الآتية:

- لقد أشار حزب البعث في كل بياناته السابقة الى ان خيانة نميري لقضية المصير العربي في فلسطين انما تنبع من خيانته للقضية الوطنية السودانية. وهو عندما يتطاول على حزب البعث العربي الاشتراكي ويتهم العراق بتزويد الأنظمة العنصرية في افريقيا بالنفط، انما يحاول طمس الحقائق وتبرير خيانته للقضية

القومية. فالجميع يعرف ان تأييده للسادات لا يجد حتى دعم مؤسساته، مما اضطر الصادق المهدي لتقديم استقالته من المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي والتخلي عن المصالحة والبقاء خارج البلاد.

• يهاجمنا نميري باننا ساندنا حركة ١٩ يوليو ١٩٧١، ولا ننكر ذلك ونرى انها كانت وقفة جرئية وشجاعة كشفت القناع عن وجه النظام الديكتاتوري الذي كان يتستر بالشعارات الوطنية والديمقراطية والتقدمية.

• يهاجمنا رأس النظام الحاكم بان حزب البعث قد انشأ تنظيماً في منطقة جبال النوبة، كأنها تقع خارج السودان وكأن جماهيرها لم تكن جزءاً من الحركة الوطنية السودانية، وهو بذلك يتجاهل دور أبناء المنطقة البطولي في الثورة المهدية ودورهم الشجاع في ثورة الفكي علي والسلطان عجبنا ضد الاستعمار البريطاني. ورغم تبجحه بالوحدة الوطنية، فانه لا يتوقف عن اثارة النعرات العنصرية وتمزيق وحدة الشعب، تماماً كما فعل بعد حركة ١٩٧٦، حيث قام بقتل الآلاف فقط لأنهم من أبناء غرب البلاد.

• رأس النظام يتهم حزب البعث بانه يعمل ضد المصالحة الوطنية. وحزبنا لا ينكر ذلك، لكنه يتساءل عن ما حققته هذه المصالحة المزعومة؟ ونحن نرى انها مجرد محاولة يائسة لانقاذ نظام يتهاوى ولن تفلح في ذلك.

• يهدد نميري البعثيين وكافة الوطنيين والديمقراطيين بالسجون والمشانق، وبالفعل قام باعتقال المئات بتهمة الانتماء لحزب البعث والعمل ضد نظامه. وهو تهديد لا يضيف جديداً، لأن تلك هي طبيعة نهجه طوال سنواته السابقة ولم ترهب الوطنيين والديمقراطيين ولن ترهبهم الآن.

• دعا البيان الى وحدة الصفوف ضد النظام الديكتاتوري الذي باع الوطن وسرق قوت الشعب (..).

هكذا اعاد النظام الحاكم فتح المعتقلات والسجون بعد تصفيتها عام ١٩٧٨. وبعد ذلك واصل سياسات القمع والاضطهاد. وكان ابرزها تشكيل محكمة أمن دولة، بقرار رئاسي لمحاكمة بعض كوادر حزب البعث في مدينة نيالا في غرب

البلاد(٤٣). وخلال الفترة اللاحقة تواصلت الاضرابات بعد اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي وتخفيض الجنيه السوداني وانتهاج الدولة لسياسات تقشفية. فقد شهد خريف ١٩٧٩ اضراب مزارعي مشروع الجزيرة، احتجاجاً على تراجع الفئة الحاكمة امام ضغوط صندوق النقد الدولي لفرض ضريبة على مياه الري واجراء تغيير جوهري في نظام الشراكة الثلاثية في المشروع. وفي الوقت نفسه شهدت نقابات العمال تحركات واسعة تحت قيادة التجمع النقابى العمالى كادت تطيح بقيادة الاتحاد الموالية للحكومة. ونتيجة لذلك قامت السلطات باعتقالات واسعة وسط القيادات النقابية. وفي نفس الاطار نجح الشريف الهندي في تكريس زعامته للمعارضة. وبدأت ترتسم معالم اصطفاف جديد في الساحة السياسية، تمثلت في تحالفات سياسية وسط اتحادات الطلاب ونقابات العمال والموظفين والمهنيين، ضمت الاتحاديين والشيوعيين والبعثيين. وفي الجنوب بدأت خلافات السياسيين الجنوبيين مع رئيس الجمهورية تبرز للسطح، وذلك بسبب تدخلاته في شئون الحكم الذاتي الاقليمى وبترول بانتيو ودمج قوات الانيانيا، اضافة الى دوره في انقساماتهم. وتطورت هذه الخلافات الى صراعات أدت الى اعتقال اعداد كبيرة من السياسيين الجنوبيين(٤٤). وكل ذلك يشير الى فشل المصالحة وفشل حملات التطبيل، التي ظلت تمارسها ابواق النظام الحاكم، وفشل سياساته المالية والاقتصادية القديمة والجديدة. وهكذا تصاعدت تحركات النقابات وقوى المعارضة السياسية، الأمر الذي دفع النظام الحاكم الى توسيع حملات الاعتقال والمحاكمات في محاولة يائسة لاسكات صوت المعارضة السياسية والنقابية. واشارت بيانات حزب البعث الى (اعتقال المئات من البعثيين والنقابيين والوطنيين التقدميين اعتقالاً تحفظياً واصدار أوامر جمهورية بتشكيل محكمة أمن دولة لمحاكمتهم بتهمة الانتماء لحزب البعث العربي الاشتراكي في مدينة نيالا استناداً الى قانون أمن الدولة. ولاشك سوف يعقبها تشكيل محاكم للمعتقلين البعثيين في عطبرة والخرطوم والحصاحيصا ومدني والابيض ومدن أخرى)(٤٥). واشارت هذه البيانات الى تضامن جماهيري واسع مع نشاط الحزب والمعتقلين البعثيين وادانات شديدة للنظام الديكتاتوري وقوانينه القمعية. واشارت الى تصدي نقابة المحامين

للدفاع عن المعتقلين والمطالبة باطلاق سراحهم(٤٦). ويشار الى ان تلك الفترة شهدت تحولات كبيرة في الحركة الطلابية في الجامعات، حيث تمكنت (قوى التمثيل النسبي) في جامعة الخرطوم من اسقاط سيطرة تنظيم الاخوان المسلمين على اتحاد الطلبة(٤٧)، وفي جامعة القاهرة فرع الخرطوم نجحت هذه القوى ايضاً في ابعاد الاخوان المسلمين من قيادة الاتحاد. وعندما حاولت ادارة الجامعة التضييق على الاتحاد ومحاصرة نشاطه، قامت (قوى التمثيل النسبي) بتنظيم اعتصام في مباني الجامعة بهدف اجبار الادارة على التراجع عن سياستها(٤٨).

التحالف مع الاتحادي الديمقراطي:

٦/ في إطار هذا النهوض المتنامي للحركة الجماهيرية الديمقراطية وتكريس زعامة الشريف الهندي لحركة المعارضة الداخلية والخارجية، أعلن في منتصف يوليو ١٩٧٩ عن تحالف بين الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقيادة الهندي، وحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان. وذلك كخطوة هامة في طريق توحيد حركة المقاومة الشعبية للنظام الديكتاتوري الحاكم. وحول خلفيات هذا الحدث يشير شوقي ملاسي(٤٩)، القيادي البارز في حزب البعث السوداني، الى علاقة نشأت بين المرحوم محمد عبدالجواد(٥٠)، اللاجئ السياسي وقتها في بغداد، والقيادي المعروف في الحزب الاتحادي الديمقراطي، من جهة، وحزب البعث ومركزه القيادي في الخارج(٥١) من جهة أخرى، وبمرور الوقت تحولت هذه العلاقة الى علاقة بين الحزبين دفعت عبد الجواد للمساعدة فى خلق علاقة بين الهندى وحزب البعث. وفي ظروف تلك الفترة القلقة وصلت شوقي، المقيم وقتها فى لندن، رسالة من بغداد تطلب منه الاتصال بالشريف حسين الهندي ومناقشته حول بعض القضايا السياسية، تمثل أهمها في الموقف من المصالحة ونظرته للثورة الاريترية وقضية الديمقراطية. واشار المذكور الى ان مناقشاته مع الشريف الهندي كانت **ايجابية وسلسة وعكست استعداده للتعاون مع الحزب دون أي تحفظات. وأدى ذلك الى ترتيب مناقشات طويلة معه في لندن حضرها بدرالدين مدثر واتفق الطرفان** على استكمالها في بغداد(٥٢) – وهناك وجد فرصة واسعة للاطلاع على الفكر البعثي وتجربة الثورة في العراق وللالتقاء مع بعض اعضاء القيادة القومية. وفي

المناقشات أبدى استعداده للتحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي في السودان وعلى المستوى القومي (القيادة القومية) وذلك على أساس ميثاق وبرنامج سياسي محدد(٥٣). وعلى ضوء ذلك أعلن عن التحالف في بيان طويل نسبياً. وقبل التطرق لمحتوى البيان المذكور، نشير الى ان هذا التحالف يشكل أول اختراق عملي في اتجاه توحيد قوى المعارضة التقليدية واليسارية في جبهة موحدة. فطوال السنوات السابقة كانت الجبهة الوطنية ترفض اي تعاون او تنسيق مع الأحزاب اليسارية وتتهمها بالمشاركة في انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ واجهاض التجربة الديمقراطية واضطهاد وقمع احزابها وانصارها. وكذلك كان موقف الاخيرة. ويشكل ايضاً أول تحالف بين حزب الوسط التقليدي (الاتحادي الديمقراطي) وحزب يساري. وقد يقترب هذا التحالف من فكرة (تحالف احزاب الوسط واليسار) التي طرحها البعثيون السودانيون بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤، وبالتالي يمكن ان يفتح الطريق لتوحيد قوى المعارضة السياسية والنقابية، تحت زعامة الشريف الهندي، بكارزميته المعروفة في تلك الفترة. ويبدو هذا الحدث طبيعياً ومتماشياً مع تحليلات حزب البعث ومواقفه بعد المصالحة، وخاصة مع استنتاجات وثيقة (نحو مخرج ديمقراطي) التي تابعناها في السطور السابقة. ومن الناحية العملية كان هذا التحالف بالنسبة للهندي هدية من السماء، بعد ان رفض المصالحة والتزم بخط المعارضة. اذ انه سيوفر له دعماً سياسياً كبيراً من قبل حزب البعث في السودان و من القيادة القومية على المستوى القومي، دون ان يضطره ذلك لقطع علاقاته السياسية والاقليمية السابقة. ويلاحظ انه اتخذ هذه الخطوة دون اكتراث بما قد تسببه له من توترات مع مصر وليبيا ووسط الدوائر الاتحادية المحافظة والمرتبطة بتقاليد الحركة الاتحادية خلال الفترات السابقة(٥٤). وهذا يعكس، بالتأكيد، ثقة عالية بنفسه وبتقديراته السياسية وقدرة هائلة في التخطيط الاستراتيجي(٥٥). المهم، على ضوء ذلك صدر البيان المشترك بين الحزبين وأعلنا تحالفهما كخطوة في طريق توحيد قوى المعارضة السياسية والنقابية. وركز البيان على محاور عديدة، تمثل أهمها في الآتي:

• ان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا قد وصلت الى درجة خطيرة من التردي تحت ظل النظام الديكتاتوري القائم. وفشل هذا النظام في مواجهة الأزمة الوطنية الشاملة، التي قاد اليها البلاد، ينبع من معاداته للجماهير وتطلعاتها وتفريطه في السيادة الوطنية وتبعيته للامبريالية وارتباطه بالحلف الساداتي الصهيوني الامريكي.

• هذا النظام أقام حكماً استبدادياً يقوم على انتهاك حقوق الانسان وسيادة حكم القانون والعدالة. وقام بتخريب واسع للاقتصاد الوطني ورهن مقدرات البلاد للاحتكارات الاستعمارية بإغراق البلاد بالديون الخارجية التي ذهبت في الصرف البذخي وعلى اجهزة القمع والنخبة المسيطرة بينما ترك غالبية الشعب نهباً للمجاعة والفقر.

• هذا النظام تمادى في اساءاته للوطن والمواطنين، فقام باثارة النعرات العرقية والعنصرية وتهديد وحدة الوطن، وبممارسة القهر والظلم ضد كافة الاقاليم وحرمانها من التقدم الاجتماعي والاقتصادي واتهام الشرفاء من ابناء غرب السودان والجنوب بالعنصرية والانفصالية.

• فشل هذا النظام ومعاداته للجماهير وتطلعاتها أدى الى اتساع قاعدة المعارضة السياسية والنقابية في اشكال نضالية مختلفة في كافة مدن ومناطق البلاد – وبالمزيد من التنظيم والوحدة سوف ينفتح الطريق لاسقاطه واقامة (البديل الوطني التقدمي) ولن تسمح الحركة الجماهيرية للقوى المغامرة صاحبة (البدائل الزائفة) بسرقة نضالاتها وتضحياتها.

• البديل الوطني التقدمي الذي تنشده الجماهير هو الذي يجسد الحل الحقيقي لأزمة التطور الوطني بانتشال الاقتصاد الوطني من حالة الانهيار الكامل، وصيانة كرامة الوطن والمواطن، واستعادة الحقوق الأساسية للجماهير، وسيادة حكم القانون، وحماية التراب الوطني، والمساهمة الفاعلة في المحيط الاقليمي العربي والافريقي... البديل الوطني التقدمي هو البديل الذي ينتهج طريق (التطور الوطني التقدمي المستقل) الذي يرفض التبعية بكافة اشكالها.. وينتهج (طريق التطور

اللارأسمالي) القادر على مواجهة مهام التنمية بقيادة القطاع العام.. ويرفض (الخيارات والبدائل الزائفة) ويناضل من أجل سودان ديمقراطي موحد يقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات (ورعاية وتطوير الحكم الذاتي الاقليمي) في جنوب البلاد.. هو البديل القادر على حل مشكلة القطاع التقليدي بتحريك موارده وتوفير الخدمات الأساسية لجماهيره.. والذي يربط تراثه الديني والقومي بحاضره ويحترم معتقدات المواطنين الدينية وحرية العقيدة ويولي المؤسسات الدينية رعايته واحترامه.. وينطلق من التلازم الوثيق بين النضال الوطني والنضال القومي العربي ويرفض خط الاستسلام والخيانة للقضية الفلسطينية ويساند حركات التحرر الوطني في افريقيا.

• يؤكد الحزبان ان المرحلة الراهنة تقتضي أرقى اشكال التنسيق والترابط بين القوى (الوطنية والقومية التقدمية) ويعبران عن ثقتهما المطلقة في قدرات الحركة الجماهيرية الديمقراطية ويدعوان الجماهير الى تشديد نضالها وتمتين وحدتها في كافة المجالات واستخدام اسلحتها المجربة الممثلة في الاضراب والاعتصام والمظاهرة ومواصلة المعركة الحاسمة التي تخوضها الآن من اجل اسقاط النظام العميل واقامة (البديل الوطني والقومي والتقدمي).

٧/ يبدو البيان المشترك، في عمومه، كبرنامج للحد الأدنى لكافة قوى المعارضة في تلك الفترة. ولكن بعض التعبيرات تشير الى تأثيرات الطرف البعثي، مثل البديل الوطني التقدمي، والبدائل الزائفة، وطريق التطور اللارأسمالي، والقوى الوطنية والقومية التقدمية، والبديل الوطني والقومي التقدمي(٥٦). وهي تعبر عن توجه يساري ترفضه الاحزاب التقليدية وبعضها يتعارض حتى مع ما ورد في وثيقة (نحو مخرج ديمقراطي) التي اشرنا الى استنتاجاتها في سطور سابقة. ولكن بعضها يتماشى مع افكار وطروحات الجناح الاصلاحي في الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي برز بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤، ومع افكار وطروحات الشريف حسين الهندي نفسه خلال الخمسينات والستينات حول الاصلاح الزراعي والتعاون والاصلاح الاقتصادي(٥٧). وهو يقول (.. ان التحالف بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي في

السودان هو تحالف أساسي واستراتيجي. فحزبنا يؤمن منذ سنوات طويلة بنفس المبادئ، التي يؤمن بها حزب البعث. واذا كانت افكارنا متفقة حول طبيعة نظام نميري واسقاطه، فان التحالف بين الحزبين أساسي واستراتيجي، وبالتالي لابد ان يظهر الى السطح.. وهو ما توصلنا اليه وسوف يصل المدى الذي نستطيع فيه تحقيق الأماني الوطنية وانقاذ الشعب السوداني من حالة التردي التي يعاني منها الآن تحت ظل حكم نميري..) واشار الى الدعائم التي قام عليها التحالف بين الحزبين، والتي تمثلت في (أولاً: وطنياً: نعارض هذا النظام ونعمل معاً على اسقاطه واقامة البديل الديمقراطي.. ثانياً: قومياً نقف مع القضية العربية المركزية في فلسطين موقفاً موحداً ومحدداً، هو اقامة الدولة الفلسطينية في كامل التراب الفلسطيني، دولة ديمقراطية غير عرقية وغير دينية تضم كل الشعب بغض النظر عن العرق والدين.. ثالثاً: ونحن متشابهون، ان لم نقل متفقون في المسألة الوطنية والمسألة القومية، وبالتالي هذا التحالف في خدمة المصلحة الوطنية السودانية والمصلحة العربية القومية ولا نعبأ بأي شئ آخر..)(٥٨).

واشار البيان المشترك الى ان (.. تحالف الحزبين، الاتحادي الديمقراطي بجماهيره العريضة وقيادته التاريخية، التي تمرست في النضال ولعبت دوراً رئيسياً في التصدي للنظام الديكتاتوري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، بتجربته النضالية والتنظيمية العميقة وتنظيمه القومي، يمثل الضمانة الأساسية لانجاز أهداف المرحلة..) وبجانب ذلك شكل الطرفان لجنة عليا ولجاناً فرعية في الداخل والخارج لمتابعة نشاط التحالف وتطويره. وباقتراح من شوقي ملاسي تم تكوين منظمة باسم (امنستي سودان) Amnesty Sudan شبيهة بمنظمة العفو الدولية، كمنظمة مجتمع مدني لمتابعة أوضاع حقوق الانسان في السودان. وبالفعل كانت هناك ضرورة لانشاء مثل هذه المنظمة لمتابعة ما يحدث من انتهاكات لحقوق الانسان في السودان، خاصة بعد فتح المعتقلات والمحاكمات السياسية بعد اعتقالات ابريل ١٩٧٩. وهي أول منظمة سودانية في هذا المجال. واقتراحه الثاني تمثل في اصدار مجلة (الدستور) اللندنية من شركة العروبة للطباعة والنشر في بريطانيا لتكون منبراً اعلامياً للتحالف بشكل خاص ولقوى المعارضة

السودانية بشكل عام(٥٩). وهي خطوة مهمة كان لها تأثير واسع في الفترة اللاحقة. وشمل الاتفاق ايضاً التزام الدولة العراقية بتقديم تسهيلات لقبول اعداد من الطلاب الاتحاديين في الجامعات العراقية والتزام الطرف البعثي بتنظيم دورات ثقافية لمجموعات من الكوادر الاتحادية..(٦٠) وهكذا برز هذا التحالف في ظروف وطنية حرجة تميزت بضعف النظام الحاكم وتشتت قوى المعارضة السياسية ونهوض واسع نسبياً للحركة الجماهيرية الديمقراطية. ولذلك واجهته الفئة الحاكمة بعنف وشراسة وتركيز في متابعة نشاط الحزبين ونشاط المركز الخارجي للمعارضة. وفي اوساط الحزب الاتحادي الديمقراطي وجد ردود فعل متباينة. فبعض قياداته في الخارج كانت على عداء شديد لحزب البعث والعراق وتحرص على استئناف العلاقة مع ليبيا واجهزتها. وبعض قيادات الداخل كانت مترددة وبعضهم تحمس للتحالف وشارك بفعالية لدعمه وتطويره(٦١). وهذا التباين في المواقف وردود الفعل، كانت له تأثيرات سلبية واسعة في مسيرة هذا التحالف في الفترة اللاحقة. ومن جهة أخرى وجد اعلان التحالف ارتياحاً واسعاً في اوساط البعثيين السودانيين واعتبروه انجازاً كبيراً ستكون له تأثيرات ايجابية مقدرة في عملهم التنظيمي ونشاطهم السياسي على السواء، اضافة الى دوره في تمكينهم من التفاعل المباشر مع اوساط الحزب الاتحادي الديمقراطي بشكل خاص ومناخات الاحزاب التقليدية بشكل عام. اما الحزب الشيوعي، فقد استقبل الحدث بتشكيك في قدرته على الصمود والاستمرار، بحكم تشتت الاتحاديين بين مراكز قيادية متصارعة(٦٢). ومع كل ذلك نشط التحالف في الفترة اللاحقة وتمكن الشريف الهندي وبعض قيادات الداخل والخارج من فتح قنوات عديدة للعمل المشترك بين الحزبين، خاصة وسط القيادات النقابية الاتحادية(٦٣). وظل هذا التحالف يمثل المركز الجبهوي الوحيد وسط قوى المعارضة طوال الفترة اللاحقة. اذ انها ظلت مستمرة في تشتتها وتمزقها وفشلت كل المحاولات التي بذلت من جهات عديدة لتوحيدها.

تطورات جديدة في العمل الحزبي:

٨/ شملت اعتقالات ابريل ١٩٧٩ اعداداً كبيرة من البعثيين واصدقائهم. وتواصلت حملات الاعتقال بعد ذلك لتشمل مجموعات من النقابيين والناشطين في

كافة قوى المعارضة السياسية والجهوية والاقليمية. وفي هذا الاطار نشطت منظمة أمنستي سودان ووطدت علاقاتها بمنظمة العفو الدولية والمنظمات الحقوقية الإقليمية والعالمية الاخرى. وبذلك لعبت دوراً مقدراً في الدفاع عن المعتقلين وكشف طبيعة النظام الحاكم الإستبدادية وانتهاكاته الصارخة لحقوق الانسان. فالاعتقال كان يتم دون إذن قضائي ودون تهم محددة ويستمر لفترات غير محددة. وكانت المحاكمات السياسية تفتقد ابسط أسس العدالة وتنتهك كافة التقاليد التي رسخها القضاء السوداني في تجربته الطويلة.. ونتيجة لجهود أمنستي سودان ومنظمات أخرى وأفراد آخرين عديدين ظلت اذاعات قوى المعارضة في الخارج تكشف حملات الاعتقال واحوال المعتقلين في مختلف سجون البلاد. وكذلك ظلت تفعل مجلة الدستور اللندنية وبعض الصحف الاخرى العربية والاجنبية. وانعكس ذلك في حملة احتجاجات عالمية تطالب باطلاق سراح المعتقلين او تقديمهم لمحاكمات عادلة (٦٤). وفي داخل السجون ظل المعتقلون يطالبون بحريتهم وحقوقهم كمعتقلين سياسيين. ووصلت مطالباتهم هذه الى الاضراب عن الطعام مرات عديدة في مواجهة تعنت سلطات السجون وجهاز أمن الدولة. واشار تصريح للناطق الرسمي باسم حزب البعث في الخارج الى ان النظام الحاكم (٦٥) (.. ظل يتبع لسنوات عديدة نهجاً مخالفاً لأبسط اعراف وتقاليد التعامل مع المعتقلين السياسيين والنقابيين حتى في عهد الحكم البريطاني، حيث جردهم من حقوقهم وحولهم الى سجناء من الدرجة الثالثة دون اذن قضائي ودون تهم محددة ولفترات غير محددة..) واشار التصريح الى (.. ان المعتقلين رغم تدهور حالاتهم الصحية وتفشي الامراض المستعصية في اوساطهم، الا انهم رفضوا الأمر الواقع وظلوا يطالبون باطلاق سراحهم او تقديمهم لمحاكمات عادلة. وفي الايام الماضية أعلنوا الاضراب عن الطعام وشمل ذلك ١٢٥ معتقلاً في سجن كوبر بالخرطوم بحري و٣٧ معتقلاً في سجن حلفا الجديدة...) واشار الى (.. استمرار حملات الاعتقال في العديد من المدن، مثل نيالا وعطبرة والابيض ومدني وبورتسودان والحصاحيصا، وشملت مجموعات كبيرة من النقابيين والبعثيين والناشطين في قوى المعارضة الأخرى..) ودعا التصريح للوقوف بجانب المعتقلين في مطالبهم

العادلة، من خلال تنظيم حملات تضامن واسعة ورفع المذكرات والاحتجاجات للسلطات المسئولة وفضح ممارسات النظام الديكتاتوري(٦٦). وبالفعل ساعدت هذه الحملات في اطلاق سراح بعض المعتقلين وتحسين ظروف المعيشة في السجون. ومع كل ذلك كانت الاعتقالات الواسعة فرصة ثمينة اتاحت للمعتقلين البعثيين تنظيم انفسهم داخل السجون والتركيز على تأهيل كوادرهم ثقافياً وتنظيمياً وسياسياً واجراء حوارات وندوات مشتركة مع المعتقلين من القوى السياسية الأخرى. وكان هناك اهتمام كبير بمتابعة تطورات الوضع السياسي وتأمين مكتبة ثقافية متنوعة حسب ظروف المعتقلات المتقلبة. وفي تلك الفترة شملت الحوارات والندوات المشتركة مناقشات ممتدة مع الشيوعيين والنقابيين والمرحوم شيخ علي عبدالرحمن(٦٧) وعدد من السياسيين الجنوبيين(٦٨). ومن خلال كل ذلك كان المعتقلون البعثيون يساهمون في ترقية العمل الحزبي وتطوير العلاقات السياسية مع قوى المعارضة الأخرى. وبذلك تحوّل المعتقل الى مدرسة لتأهيل وتدريب الكادر الحزبي طوال السنوات اللاحقة. وفي هذا الاتجاه شهدت تلك الفترة اهتماماً مقدراً بالعمل الفكري والثقافي فى نشاط حزب البعث. وفي عام ١٩٨١ احتفل البعثيون السودانيون بمرور مائة عام على الثورة المهدية. وتركز الاحتفال في كشف دورها في مجرى التاريخ السوداني، باعتبارها أول ثورة وطنية ضد الاحتلال الاجنبي ومن أجل استقلال البلاد والحفاظ على وحدتها وهويتها ودورها في محيطها العربي والاسلامي والافريقي. وهو اهتمام قديم أشرنا الى بعض جوانبه في مكان سابق من هذا الكتاب. وفي هذا الاتجاه نشرت قصيدة الشاعر التجاني حسين حول المهدي وثورته (٦٩). وشاركت التنظيمات الحزبية في الداخل والخارج بطريقتها (٧٠). وفي سجن كوبر نظم المعتقلون البعثيون سمناراً حول الموضوع شمل جوانب مختلفة في تطور الثورة المهدية ودولتها(٧١). وفي جامعة القاهرة فرع الخرطوم نشطت جمعية التراث والثقافة العربية في شتى جوانب الفكر والابداع وقدمت رموزاً ثقافية عديدة(٧٢). وكل ذلك يشير الى ان حزب البعث بدأ يتجه ليغرس أقدامه في واقعه الوطني وجذوره التاريخية والثقافية ولربط الفكر القومي والبعثي بخصوصيته في اطار محيطه العربي والإفريقي، بما

يعني سودنته وربطه بالنسيج الثقافي والسياسى السوداني. وتنفيذاً لقرار مؤتمره الرابع حول مراجعة وثيقة (البعث وقضايا النضال الوطني فى السودان) قامت لجنة مختارة في الخارج باعداد المراجعة المطلوبة واكمالها في منتصف ١٩٨٤(٧٣) وجرى تداولها ومناقشتها في دوائر القيادة الحزبية تمهيداً لاجازتها. ولكن تسارع الاحداث وتفجر انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ لم تسمح بذلك.

ومن جهة أخرى شهدت تلك الفترة تزايد دور المركز القيادي في الخارج (وبالطبع المركز القومي بشكل عام) في نشاط التنظيم الحزبي في السودان، مقارنة بالفترات السابقة. وبرز ذلك من خلال اتساع نشاطه السياسي في الخارج، وفي اعلان التحالف مع الحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة الشريف الهندي. وتزايد هذا الدور بعد صدور مجلة الدستور وانشاء منظمة أمنستي سودان. وبذلك أصبح هذا المركز يلعب دوراً اعلامياً وسياسياً واسعاً كانت له تأثيرات ايجابية مقدرة في نمو وتطور التنظيم الحزبي وفي نشاط عموم قوى المعارضة. واضافة الى ذلك هناك دوره التنظيمي والسياسي وسط الطلاب والعاملين السودانيين في الخارج، حيث تمكن من بناء تنظيمات لجبهة كفاح الطلبة في العراق ومصر واليونان ويوغسلافيا والمغرب والمجر وغيرها(٧٤)، كما اشرنا في سطور سابقة. وفي ١٩٨٠ عقد مؤتمراً لفروع الجبهة في الخارج، حضره بعض قياداتها في جامعة الخرطوم(٧٥). واضافة لذلك كان المركز القيادي في الخارج يقوم بتنظيم دورات حزبية بهدف تأهيل كوادر تنظيماته وخاصة التنظيمات الطلابية(٧٦). وكانت هناك ايضاً دورات مماثلة لكوادر مختارة من الداخل. وفي ظروف الحرب العراقية الايرانية لعب دوراً كبيراً في تنظيم مشاركة البعثيين السودانيين في الدفاع عن العراق ضد العدوان الايراني وقدموا شهداء عديدين، في مقدمتهم الشهيد اسماعيل الصادق محمد نور، الذي نعاه بدرالدين مدثر بكلمة ضافية في تشييع جثمانه(٧٧). وفي المؤتمر الدولي لادانة العدوان الصهيوني على المفاعل النووي العراقي شارك الحزب بفعالية ودعا ممثله الى ادانة هذا العدوان ومعاقبة الكيان الصهيوني على جريمته النكراء(٧٨). وهكذا نرى اتساع دور المركز الخارجي في

العمل السياسى والحزبي في الخارج وظل يتزايد بشكل بارز في الفترة اللاحقة حتى انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥.

٩/ مع اتساع العمل التنظيمي والنشاط السياسي خلال عام ١٩٧٩ جرى توسيع القيادة الحزبية في الداخل(٧٩)، ربما حسب موجهات المذكرة المشار اليها في الفقرة (٤) من هذا الفصل(٨٠) ولكن بطريقة مختلفة. وركزت خطتها على العمل النقابي والسياسي(٨١). وعملياً أدى هذا التوسيع(٨٢) الى تعزيز سيطرة (مجموعة الابيض) في الداخل(٨٣) واتساع دور مركز الخارج(٨٤)، خاصة في العمل السياسي العام وفى توجهات نشاط الداخل. وتركز النشاط السياسي في الداخل مع الاتحاديين، بقيادة علي محمود حسنين، بشكل رئيسي، وآخرين بدرجة أقل، اضافة الى حوارات المعتقلين مع القوى السياسية الاخرى في المعتقلات والعمل النقابي من خلال التنظيمات الحزبية والعلاقات المتطورة مع القيادات النقابية الاتحادية في (التجمع النقابي العمالى). وفي الوقت نفسه أدت ظروف عملية عديدة الى فتح الطريق أمام توسع التنظيم العسكري في الفترة اللاحقة، تمثل أهمها في اتساع السخط وسط ضباط القوات المسلحة وظهور تنظيمات عسكرية عديدة، كانعكاس لما كان يجري في المسرح السياسي. ومن خلال علاقات متداخلة مع هذه التنظيمات تمكن التنظيم البعثي من كسب عناصر عديدة و توسيع علاقاته وقاعدته (٨٥). وبشكل عام يمكن القول ان العمل الحزبي أصبح يرتكز، بشكل أساسي، على مقررات دورة مارس ١٩٧٦ حول الخط التنظيمي والسياسي، بجانب التعديلات التي تفرضها الضرورات العملية. ونتيجة لذلك ظل العمل يركز، بشكل عام، على ترسيخ مبادئ المركزية الديمقراطية، وخاصة مبادئ خضوع القيادات الأدنى للقيادات الأعلى وخضوع الأقلية للاغلبية ونفذ ثم ناقش، على حساب مبادئ المشاركة والمؤتمرات والانتخابات واحتفاظ الأقلية برأيها وغيرها. ولذلك اختلت معادلة المركزية والديمقراطية في العمل التنظيمي لمصلحة الأولى. ويبدو ان ذلك يرتبط بردّة فعل سلبي حادة من نتائج انقسام ١٩٧٦ وبالتالي التخوف من الحوار والمشاركة والرأي الآخر. ويرتبط ايضاً بتجربة العمل الحزبي في العراق وبلدان المشرق العربي التي ظلت تتعزز من

خلال عودة بعثيين سودانيين مارسوا العمل الحزبي في العراق وبلـــدان أخـــرى. ومن هنا كان التركيز على المركزية في النشاط الحزبي وتحوّل (النظام الداخلي) الى أداة للطاعة والامتثال(٨٦) – ومثّل هذا التنظيم شبه العسكري لـــه ســـلبياته الخطيرة، ولكنه، على أي حال، كان هو النمط التنظيمي السائد وسط حزب البعث وكافة الاحزاب اليسارية الأخرى في تلك الفترة. وفي حالة التنظيم البعثـــي فـــي السودان كان له دور ايجابي في تصعيد النشاط السياسي في تلك الفتـــرة. ولكنـــه أدى الى اضعاف العمل الثقافي وحرية الرأي ومبادرات الخلق والابداع، اضـــافة الى التركيز فى تدريب الكادر على الجوانب النضالية وعدم الاهتمام بتدريبه فـــى المجال الفكري والثقافى والنشاط الديمقراطي والتدريب الأكاديمي وتأهيل الكـــادر خاصة في مجالات الدراسات العليا (٨٧). ومع كل ذلك شهد العمل التنظيمي في تلك الفترة حتى انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ توسعاً مقدراً في معظـــم منـــاطق البلاد. ويمكن القول ان هذا التوسع والنمو يرجع الى عدة عوامل، تمثّل أهمها في الآتي: ١/ معاداة الحزب الواضحة للنظام الديكتاتوري الحاكم وتواصـــل نـــشاطه السياسي بجرأة وشجاعة ضد سياساته في مختلف المجالات، في وقت كان نشاط قوى المعارضة الأخرى في حالة تراجع وركود. وكان لهـــذا النـــشاط مـــردوده الواضح، خاصة في أوساط الطلاب والشباب والقيادات النقابية. ٢/ نفس الوضـــع كان في الخارج، حيث تمكن مركز الخارج من توسيع نـــشاطه وســـط الطـــلاب والعاملين السودانيين في الخارج. وفي السنوات الأخيرة للنظام المايوي ظل هـــذا المركز يمدّ التنظيم فى الداخل بمجموعات من الكوادر الحزبية المدربة نسبياً في العمل السياسي والتنظيمي. ٣/ ظروف الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، الناتجة من سياسات النظام الحاكم وظروف الجفاف والتصحر منذ منتصف السبعينات، جذبت مجموعات كبيرة من ابناء المناطق الريفية، خاصة في مناطق الغرب، في المدن والمراكز الحضرية، الى العمل السياسي المعارض بشكل عام. وفي هذا الاطـــار اتجه بعضهم للعمل في صفوف حزب البعث(٨٨). ٤/ مواقف النظام العراقـــي، بقيادة صدام حسين، بجانب القضايا العربية الاساسية، وخاصة قضية فلـــسطين، وتركيزه على تنمية وتطوير العراق. ووجد ذلك دعماً مقدراً مـــن المجموعـــات

السودانية التي وجدت فرصاً واسعة للعمل هناك في السبعينات والثمانينات. ٥/ واضافة لكل ذلك كانت الفئات العمالية والوسطى والمدن والمراكز الحضرية في تلك الفترة لا تزال تتمتع بقدر وافر من التماسك والحيوية قبل ان تهجم عليها موجات الترييف نتيجة للنزوح الداخلي والهجرة الخارجية وتدهور النظام التعليمي، التي ظلت تتصاعد منذ بداية الثمانينيات (...) ونتيجة لكل ذلك شهدت فترة الثمانينيات توسعاً ملحوظاً في التنظيمات الحزبية القديمة وتطوراً سريعاً في المجالات الجديدة، وشمل ذلك مدناً ومناطق عديدة في الاقاليم المختلفة، في الوسط وكردفان ودارفور والشمالية والشرق، اضافة للعاصمة. ونشير هنا الى تطور التنظيم الحزبي في عطبرة والشمالية وكوستي والنيل الابيض والجامعات كمثال لهذا النمو والتوسع في تلك الفترة:

- في جامعة القاهرة فرع الخرطوم استعادت جبهة كفاح الطلبة فعاليتها ونشاطها بعد عام من نهاية انقسام ١٩٧٦. وساعدتها في ذلك حيوية طلاب الجامعة، حيث كل التنظيمات ناشطة. وهناك مناخ قومي عربي سائد وسط الطلاب يرجع الى ثقل خريجى المدارس الثانوية المصرية (٨٩). كذلك انتظام صحف الجبهة والتنظيم البعثي، وكانت (جميلة في اخراجها وشكلها ومحترمة في طرحها الفكري والسياسي (٩٠). وكانت تنظم معارض ثقافية ورحلات ترفيهية من وقت لآخر. وكان اهتمام العناصر القيادية بالمسائل الثقافية واسعاً وعميقاً. وتركز ذلك في اهتمامها بنقد الفكر الماركسي والمسألة الدينية ومشكلة الجنوب. وشملت المداخل الوثائق الحزبية الأساسية وكتابات د. الياس فرح ود. منيف الرزاز، وكل ذلك كان يمثل مداخل لجذب وتجنيد عناصر كثيرة ودفعها للانضمام للجبهة. وكان هناك كادر خطابي جيد ومقبول وسط الطلاب (٩١). وفي بداية الثمانينيات ظهرت جمعية التراث والثقافة العربية، كجمعية ثقافية عامة. فجذبت عدداً كبيراً من المهتمين بالأدب والشعر وشارك في نشاطها مهتمون بالأدب والثقافة من خارج الجامعة (٩٢). ومن خلال طرحها الفكري والسياسي الهادئ والعلمي تمكنت الجبهة من تكوين قاعدة نشطة وفاعلة وخلق علاقات جيدة مع تنظيمات الناصري والاتحادي والأمة والشيوعي والجبهة الوطنية الافريقية وحتى

بعض كوادر تنظيم الاخوان المسلمين (٩٣). وفي منتصف الثمانينات كانت الجبهة تمثل تنظيماً له وزنه في الجامعة والقطاع الطلابي عامة ولها علاقات قوية بتنظيمات الجبهة في جامعة الخرطوم ومعهد الكليات التكنولوجية (٩٤).

• في منطقة النيل الأبيض بدأ العمل الحزبي في الستينات، خاصة في الدويم وكوستي، من خلال التنظيمات الطلابية في المدارس والجامعات. وبعد المؤتمر الرابع (١٩٧٥) وجدت المنطقة اهتماماً مقدراً من مكتب الأقاليم. وبدأ العمل في كوستي عن طريق التجاني حسين ومحمد الضو عمران، مسئول المكتب. وشملت المجموعة الأولى آدم نصر وبشير موسى وابراهيم محمد نور وصديق الشيخ والفاتح عامر وصلاح يونس. وتركزت المداخل الثقافية في وثائق (البعث وقضايا النضال الوطني في السودان) و(البعث ومسألة الجنوب) وكتاب (في سبيل البعث) ووثائق أخرى. والمجموعة الأولى كانت من الممرضين والمعلمين. وكانت تخط نشراتها وبياناتها بخط اليد وتقوم بتوزيعها وتهتم بمسح مجالات العمل والسكن لاختيار العناصر التي يمكن العمل معها من خلال الرحلات وجلسات الحوار وعلاقات القرابة والعمل والمجايلة. وكان التركيز على المعلمين والطلاب. وكان هناك اهتمام خاص بالمرأة خاصة طالبات الثانوي عن طريق المعلمين.. ومن خلال هذه الوسائل تطور التنظيم وتوسع بسرعة لدرجة انه أصبح يساعد في بناء العمل في مدني وفي مكتب الأقاليم. وشارك منذ عام ١٩٧٩ في كتابة الشعارات على الجدران وتعرضت عناصره للاعتقال والمحاكمة. وخلال سنوات قليلة بدأ التنظيم يفرض وجوده في كوستي ويمتد الى معظم مدن وقرى النيل الأبيض، مثل الكوة والدويم والجزيرة أبا وربك والقطينة وتندلتي، وفي ١٩٨٥ ظهر التنظيم الحزبي كقوة سياسية معتبرة(٩٦).

• في عطبرة تمتد جذور التنظيم لفترات سابقة. وفي بداية ١٩٧٦ قامت عناصره بتوزيع أول منشور يصدر باسم حزب البعث. وفي الفترة اللاحقة جرت محاولات عديدة لتطويره وتوسيعه. ولكنها لم تنجح كثيراً. وفي بداية الثمانينات تمكن التنظيم من اعادة ترتيب أوضاعه وتوسيع قاعدته وعلاقاته في فترة قصيرة، نتيجة لاستقرار قيادته والاهتمام الجاد الذي وجده من مكتب الاقاليم ومكتب العمل

النقابي، إضافة إلى حيوية مجتمع المنطقة. وخلال عامين فقط تمكن من المشاركة بفعالية في انتخابات نقابة السكة حديد، بالتحالف مع الاتحاديين والعناصر الديمقراطية المستقلة. وامتد نشاطه الى القرى والمدن المجاورة، مثل بربر والباوقة. واعتمدت قيادته نهج التخطيط ومسح مناطق العمل والسكن والتركيز على العمال والموظفين والطلاب والعمل على كسبهم من خلال جلسات الحوار والندوات المقفولة التي كانت تجمع عناصر مختارة. وفي العمل النقابي كانت تعمل من خلال جبهة تجمع الشعب السوداني والتحالف مع الاتحادي الديمقراطي والعناصر المستقلة. وساعد في ذلك حيوية مجتمع المدينة ونضاليتها ومعارضتها للنظام المايوي. ولعب التنظيم دوراً مقدراً في نشاط نقابة عمال السكة حديد وانتفاضة ١٩٨٥. وبعد الانتفاضة ظهر كقوة سياسية فاعلة في المدينة والمنطقة(٩٦).

تحلل النظام الحاكم وتفككه:

١٠/ بعد اكثر من عام على قيام التحالف بين حزبي الاتحادي الديمقراطي والبعث العربي الاشتراكي عقدت اللجنة السياسية العليا للتحالف دورة اجتماعاتها الثانية لمتابعة تطورات الوضع السياسي ومسيرة التحالف. وفي بيانها الختامي اشارت الى ان الاجتماعات ناقشت تطورات الوضع السياسي العام في السودان، وخاصة تطورات أزمة النظام الديكتاتوري الحاكم وتحوّله في اتجاه التحلل والانهيار وتطور الحركة الشعبية الرافضة للحكم الديكتاتوري والناشطة من أجل اسقاطه واقامة البديل الديمقراطي. وتوصلت المناقشات، حسب البيان الختامى الصادر من اللجنة العليا للتحالف فى ديسمبر ١٩٨٠، الى تفاقم أزمة النظام الحاكم وتفككه واحتمال سقوطه. ولذلك تركزت حول الاهتمام بتوفير مستلزمات تعزيز التحالف بين الحزبين وتمكينه من القيام بدوره المطلوب (.. لاسقاط النظام الحاكم عن طريق الاضراب السياسي والعصيان المدني الشامل). وشملت المناقشات (الصيغ الكفيلة بتحقيق ذلك وقطع الطريق أمام محاولات سرقة جهود الحركة الجماهيرية لمصلحة البدائل الزائفة غير القادرة على تلبية أهدافها المعلنة..) ويشار الى ان طرح شعار الاضراب السياسي والعصيان المدني الشامل يرد هنا

لأول مرة في بيانات التحالف وقوى المعارضة الأخرى بشكل عام. والمفارقة ان سلاح الاضراب السياسي هو سلاح مجرب في ثورة اكتوبر ١٩٦٤ الا ان قوى المعارضة لم تطرحه في السنوات السابقة، كما تؤكد ذلك مسيرتها السياسية حتى اعلان مصالحة ١٩٧٧ وما بعدها – والجديد هنا هو ليس طرح الشعار فقط وانما الاهتمام بتوفير مستلزمات نجاحه. فقد اشار البيان الختامي الى ان تفاقم أزمة النظام الحاكم ودخوله مرحلة التحلل والانهيار طرحت (مسألة البديل كقضية مهمة وسط كافة القوى المعنية بمستقبل البلاد). وفي هذا الاتجاه أشار البيان الى (ان هناك محاولات لاحياء ما سمي بالمصالحة الوطنية، وهناك محاولات لتغيير النظام الحاكم بانقلاب فوقي، بهدف الالتفاف حول الحركة الجماهيرية الرافضة للحكم الديكتاتوري وبالتالي تحويلها الى غطاء لانقلاب عسكري يعمل للمحافظة على النظام الحاكم بركائزه الأساسية دون أي تغيير جوهري..) وربما يشير ذلك الى تحركات الصادق المهدي وتردده في تلك الفترة بين المعارضة والمصالحة، والى حركة الاخوان المسلمين التي ارتبطت مصيرياً بالنظام الحاكم وتفكيرها فى الانقلاب على النميرى قبل البدء فى إنتاج البترول، ومحاولات قوى دولية واقليمية عديدة لترتيب أوضاع السودان بما يخدم مصالحها. ووجه البيان انتقادات للحزب الشيوعي واتهمه بانه (يرفع شعارات وحدة قوى المعارضة، ولكنه، في الواقع، يعمل لتدبير انقلاب عسكري يمكنه من السيطرة على البلاد وفرض نظام الحزب الواحد بمساعدة بعض القوى الاقليمية والدولية..) وفي مواجهة هذه الاحتمالات يرى البيان انه (لا بديل سوى ترسيخ تحالف الحزبين وتطوير نشاطه ومؤسساته وتهيئتها لقيادة نضال الجماهير..) ويرى (.. ان قوى عديدة تتسابق الآن وتتشابك مخططاتها لاجهاض حالة الانتفاضة المستمرة والرفض الشعبي الواسع للنظام الديكتاتوري أو لسرقتها عن طريق مغامرين وتجييرها لمصلحة مخططات معادية لتطلعات الشعب).. ولمواجهة واحباط هذه المخططات يدعو البيان الى (.. اشاعة الوعي بهذه المخاطر وسط الحركة الشعبية وقواعد الحزبين والاهتمام بالتنظيم والتعبئة لقطع الطريق أمام كافة البدائل الزائفة...) ويركز ايضاً على (.. استكمال مؤسسات التحالف وبناء مركز قيادي للحركة الجماهيرية وتوفير الشروط

الموضوعية لانجاح الاضراب السياسي والعصيان المدني الشامل ووضع كافة الضمانات لتمكينه من تحقيق اهدافه..) (٩٧) وفي نفس الاتجاه يشير بيان لحزب البعث في نفس تلك الفترة الى (ان بعض القوى السياسية ترغب في اسقاط النظام الحاكم بأي طريقة كانت. ولذلك ظلت تدعو لتكوين جبهة عريضة تشمل كافة القوى السياسية، بما في ذلك قوى المصالحة وحركة الأخوان المسلمين..) ويرى البيان (.. ان هذه الدعوة خطيرة، لأنها تعيد الاعتبار لقوى خانت القضية الوطنية والقومية وتطيل عمر النظام الحاكم، بحكم انها ستشل حركة قوى المعارضة الحقيقية..) وأكد البيان تمسكه بالجبهة الوطنية التقدمية (٩٨)... وقد يعكس ذلك عودة الى شعارات بداية السبعينات اليسارية المتطرفة والرافضة للعمل مع القوى التقليدية. وهذا يتناقض مع فكرة التحالف مع الاتحادي الديمقراطي كأساس لوحدة قوى المعارضة، ولكنه، في الواقع، ربما يعكس تخوفاً من مواقف الصادق المهدي والحزب الشيوعي المترددة تجاه العمل الجبهوي المشترك، وقد يعكس، بشكل خفي، صراع الختمية والانصار في السياسة السودانية. وأياً كانت الدوافع فقد شكل هذا التوجه أساساً فكرياً وسياسياً لنمو التوجهات الانقلابية وسط قيادة حزب البعث وقوى أخرى عديدة في الفترة اللاحقة، وساعدت في ذلك ظروف ضعف قوى المعارضة وانهيار النظام الديكتاتوري وعزلته عن القوات المسلحة كما سنرى. وهذا الوضع يعكس، في الوقت نفسه، عدم قدرة قوى المعارضة على توحيد صفوفها على أساس برنامج حد أدنى محدد. واذا كان ذلك مبرراً في فترة ما قبل المصالحة الوطنية وتداعياتها، فان استمراره بعد ذلك لا يمكن قبوله. ومع ذلك تلاحقت اضرابات النقابات ومظاهرات الطلاب في سنوات ما بعد المصالحة لتصل الى انتفاضة شاملة في بداية عام ١٩٨٢.

١١/ في بداية الثمانينات كان الوضع السياسي يسير في اتجاه الانفجار الشعبي الواسع – ففي جامعة الخرطوم اشتد الصراع بين قوى المعارضة وجماعة الاخوان المسلمين، الممثل الشرعي للنظام الحاكم وسط الطلاب. وبعد ان فقدوا السيطرة على اتحاد طلاب الجامعة في انتخابات ١٩٧٩ قام الاخوان بحشد وتحريض عناصرهم داخل وخارج الجامعة والاعتداء على الطلاب واشاعة

العنف والفوضى مما أدى الى قتل الطالب الغالى عبد الحكم. وفي جامعة ام درمان الاسلامية ظلت ادارة الجامعة تقف بجانب جماعة الاخوان المسلمين ضد تنظيمات قوى المعارضة(٩٩). وفي نفس تلك الفترة جاء اضراب الاطباء لمدة يوم واحد كانذار للحكومة لتنفيذ مطالبهم، وجاء ايضاً اضراب عمال السكة حديد بعد ان تجاهلت السلطة مطالبهم المشروعة. وبدلاً من التعامل مع الاضراب وفق قوانين العمل، واجهته السلطات المسؤولة بالعنف والقمع، حيث شردت مئات العمال وطردتهم من منازلهم وحلت نقاباتهم. ووجد الاضراب دعماً ومساندة واسعة من كافة قوى المعارضة. فقد أشار بيان لحزب البعث الى (.. ان الاضراب جاء رداً مشروعاً على سياسات التردي الاقتصادي وحملة التشريد التي مارستها السلطة بحق مئات العاملين في جهاز الدولة..) واشار الى ان النظام الحاكم (.. تجاهل مطالب العمال المشروعة وتصرف معهم بعنجهية وصلف..) ودعا الى (التضامن مع العمال وتصعيد النضال ضد الديكتاتورية ولبناء جبهة وطنية واسعة من اجل اسقاط الفئة الحاكمة..)(١٠٠) ووجد الاضراب دعماً سياسياً كبيراً من الشريف حسين الهندي والمعارضة في الخارج، حيث اشار الشريف الى (.. ان دخول المجابهة بين نظام القمع والارهاب وعمال السكة حديد اسبوعها الرابع، يقدم دليلاً صارخاً على افلاس النظام الحاكم.. ونميري يعلم جيداً ان هذه المجابهة لا تقتصر على قمع ثلاثة وأربعين الفاً من العمال وتشريدهم، بل تعبر عن أزمة خطيرة في أضخم مرفق اقتصادي من نوعه في المنطقة العربية وافريقيا، تمتد خطوطه في جهات السودان الاربع..) وأشار الى (.. ان قرار نميري بتكوين لجنة برئاسة الرشيد الطاهر، رئيس ما سمي مجلس الشعب، للاشراف على حل مؤسسة السكة حديد وتكوين كتيبة من القوات المسلحة للاشراف عليها وتغيير دساتير النقابات واعتبار العمل الحزبي خيانة عظمى.. كل ذلك يعبر عن سلطة مجنونة لم تكتف بما نهبته من أموال الشعب، وانما تتحرك اليوم لتضرب ضربة الجبان.. تتحرك لتحشد فلا تجد غير فلول هزيلة..)(١٠١) وشهدت تلك الفترة نشاطاً واسعاً لنقابة الصحافيين العاملين في الصحف الحكومية ووكالة الانباء الحكومية بسبب تماطل السلطات في الاستجابة لمطالبها

المتواضعة. وعلى الفور واجهها النظام الحاكم بعنف وشراسة شمل الاعتقال والفصل التعسفي وحل النقابة المنتخبة واتهمتها السلطات بارتباطها بحزب البعث(١٠٢). وكل ذلك يشير الى اشتداد الصراع بين الفئة الحاكمة وقوى المعارضة السياسية والنقابية. وخلال عام ١٩٨١ تلاحقت اضرابات النقابات ومظاهرات الطلاب. وفي يناير ١٩٨٢ تفجرت انتفاضة شعبية واسعة في العاصمة ومعظم مدن الاقاليم واصطدمت بقوات الأمن والشرطة وأدت الى استشهاد اكثر من ٤٠ مواطناً في مختلف مدن البلاد. وقد أدت هذه الانتفاضة الى انهيار كامل في مؤسسات الدولة، حيث قام رئيس الجمهورية باعفاء كافة قيادات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء من مناصبهم واحالة هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة وعدد كبير من القيادات العسكرية العليا للمعاش. وذلك بسبب تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية للنظام الحاكم بكامله وارتفاع أصوات مؤثرة داخل المؤسسة العسكرية ضد الفساد وممارسات اركان الفئة الحاكمة. وبذلك نجحت الانتفاضة في وضع النظام الحاكم أمام أزمته وحرمانه من أي هامش للمناورة او اللجؤ لتعليق فشله واخفاقه في شماعة قصور بعض الوزراء او التضخم المستورد وغيرها من التبريرات، بل فرضت عليه طرح مستقبل النظام نفسه للمناقشة، بما في ذلك تنظيم الاتحاد الاشتراكي(١٠٣). وفي ذلك يؤكد مكتب الطلاب المركزي لحزب البعث في بيان له (.. لقد تحرك الطلاب البعثيون والناصريون والاتحاديون الديمقراطيون وطلاب الجبهة الوطنية الافريقية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم وتحرك الطلاب المستقلون والديمقراطيون والبعثيون والاتحاديون في جامعة الخرطوم وخرجوا في مظاهرات هادرة وضعتهم في قلب الانتفاضة التي فجرها الشعب في معظم مدن ومناطق الوطن في مواجهة سياسة القهر والتسلط والارهاب). واشار بيان المكتب الى (ان الطلاب تجاوزوا اتحادات الأخوان، عملاء السلطة، وأعلنوا انحيازهم الكامل لجماهير الشعب واستعدادهم للنضال من أجل اسقاط النظام الديكتاتوري. وأكد ان (المظاهرات تواصلت لأربع ساعات وظلت تردد شعاراتها بطريقة سلمية بعيدة عن أي توجه للعنف والتخريب..) ومع ذلك (.. انطلقت رصاصات الغدر والارهاب الى صدور

الطلاب وعمال السكة حديد، الذين شاركوا في المظاهرات، وأصيب عدد من المتظاهرين اصابات خطيرة..) وأكد المكتب ان (.. تفجر الانتفاضة في الخرطوم والعديد من مدن وقرى السودان قد فتح صفحة بطولية جديدة في تاريخ بلادنا ممهورة بالدم وجاءت هتافاتها معبرة عن وعي سياسي عميق بضرورة مواصلة النضال ضد حكم الظلم والارهاب حتى اسقاطه واقامة البديل الديمقراطي(١٠٤)). وهناك بيانات عديدة تشير الى دخول الطلاب البعثيين في عمل مشترك مع التنظيمات الطلابية الأخرى، مثل الطلاب الاتحاديين والناصريين والديمقراطيين والمستقلين وطلاب الجبهة الوطنية الافريقية في اطار البرنامج العام لقوى المعارضة السياسية والنقابية. وكل ذلك يشير الى امكانية توحيد قوى المعارضة في جبهة موحدة.

١٢/ وفي نفس ايام الانتفاضة توفى الشريف حسين الهندي في اليونان التي وصلها للمشاركة في مؤتمر الطلاب الاتحاديين الديمقراطيين(١٠٥). وفي الخرطوم تحول تشييع جثمانه في بري اللاماب الى مظاهرة شعبية ضخمة، عبرت فيها جماهير العاصمة عن تقديرها لنضاله ودوره في حركة المعارضة وعن تطلعها لاسقاط النظام الديكتاتوري واقامة البديل الديمقراطي المستقل. وواجهت سلطات الأمن هذا الغليان الشعبي بحملة اعتقالات واسعة وسط قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي، واتخذت اجراءات أمنية متشددة شملت انزال اعداد كبيرة من الشرطة وقوات الأمن والدبابات في منطقة المطار وجامعة الخرطوم ومنطقة البراري. وكان الشهيد فقداً عظيماً لعموم قوى المعارضة. واشار بيان لحزب البعث الى (ان الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد قائداً جسوراً، وفقد حزب البعث العربي الاشتراكي حليفاً مخلصاً وأميناً، وفقدت قوى المعارضة قائداً كرس حياته من أجل تخليص جماهير الشعب من النظام الديكتاتوري المتسلط...) واشار الى ان (الهندي سيبقى رمزاً يلهم شعبنا قيم الثبات والعزم على مواصلة النضال حتى تحقيق النصر..)(١٠٦) وفي بغداد جرى تشييع جثمان الشهيد في موكب ضخم، تحدث فيه بدرالدين مدثر باسم حزب البعث العربي الاشتراكي مشيداً بدوره في حركة النضال ضد النظام الديكتاتوري ومن أجل اقامة البديل

الديمقراطي. وتحدث ربيع حسنين باسم الحزب الاتحادي وقال (أن الموت نقاد يختار الجواهر) واشار الى انهم يودعونه باسم الحزب الاتحادي وباسم التحالف(١٠٧). وفي اثناء التشييع بالخرطوم جرت حوارات ومناقشات جادة بين قوى المعارضة السياسية حول تكريم الفقيد باعلان وحدة قوى المعارضة السياسية(١٠٨). وتوجت هذه الحوارات باعلان (جبهة تجمع الشعب السوداني) في مارس ١٩٨٢ وضمت هذه الجبهة الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب البعث وحزب سانو وحزب الأمة جناح الامام الهادي. وكان يفترض ان ينضم اليها الحزب الشيوعي، ولكن ذلك لم يتم بسبب تأخر مندوبه عن الاجتماع الأخير، حسب بعض الروايات، او بسبب رفضه التوقيع على ميثاق لم يشارك في اعداده، حسب رواية أخرى(١٠٩). وبغض النظر عن ذلك، فقد كان اعلان التجمع في تلك الفترة خطوة هامة في طريق توحيد قوى المعارضة السياسية في مركز موحد، رغم محدودية القوى المشاركة فيه، وظل يمثل المركز الوحيد الذي يجمع قوى سياسية متعددة حتى عشية انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥(١١٠). وفي بيانه الأول اشار التجمع الى (.. ان فشل سياسات النظام الحاكم لم يعد يحتاج الى توضيح. فقد ظلت جماهير شعبنا تلمسه بأياديها وهي تعاني من تردي الخدمات وارتفاع تكاليف المعيشة) وأكد (ان الاحزاب والتنظيمات السياسية السودانية قد قررت في هذا الظرف الحاسم توحيد صفوفها تحت اسم تجمع الشعب السوداني على أساس ميثاق سياسي يمثل الحد الأدنى الذي يوحد الجميع في مواجهة النظام الحاكم بهدف اسقاطه واقامة بديل ديمقراطي مكانه..) وحدد البيان محاور هذا الميثاق (في اشاعة الحريات العامة، ومشاركة الجماهير في تقرير مصيرها، وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي، والمحافظة على وحدة البلاد واستقرارها) ودعا الى (احترام اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ وتطوير تجربة الحكم الاقليمي في الجنوب) وأكد ان (تجمع الشعب السوداني هو الأقدر على ادارة البلاد وفق تطلعات الجماهير..) ودعا جماهير الشعب للالتفاف حوله، باعتباره البديل الموضوعي للنظام الديكتاتوري الحاكم، ولتمتين وحدتها وتصعيد نضالها (وصولاً الى الاضراب السياسي العام والعصيان المدني الشامل حتى تحقيق النصر

الحاسم..)(١١١) وفي بيان آخر شدد على ضرورة تنظيم الانتفاضة الجارية في البلاد وتصعيدها من أجل تحقيق كامل اهدافها. وركز على ضرورة انشاء فروع للتجمع في كافة مواقع العمل والسكن وبتنظيم الصفوف والتعبئة للاضراب السياسي العام. وأشار الى ضرورة الالتزام بالميثاق المشترك، الذي تلتقي حوله كافة قوى المعارضة، والى انه سوف يشكل دليل عمل السلطة الانتقالية البديلة للنظام الديكتاتوري الحاكم(١١٢). وعلى أي حال، تشير هذه الموجهات السياسية الى ثقة عالية في امكانية اسقاط النظام الديكتاتوري في تلك الظروف، التي شهدت انتفاضة شعبية متعاظمة وتحركات واسعة وسط ضباط القوات المسلحة(١١٣). وهكذا جاء اعلان التجمع كخطوة في طريق وحدة قوى المعارضة. ومشاركة حزب سانو، بقيادة صمويل أرو بول، في ظروف تدهور الاوضاع في الجنوب، تؤكد انهيار اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ وعودة الحركة السياسية الجنوبية لصفوف قوى المعارضة. وفي الوقت نفسه أدى اعلان التجمع الى ظهور مشاكل عديدة. اذ بالرغم من مشاركة عدد كبير من قيادات الاتحادي الديمقراطي في الحوارات والمناقشات التمهيدية الا ان ذلك لم يمنع ظهور صراعات وخلافات مراكز القوى في داخله بعد الاعلان مباشرة(١١٤). وعدم مشاركة الحزب الشيوعي وتجاهل حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، يمثل مشكلة لا يمكن التقليل من شأنها أياً كانت أسباب ذلك(١١٥). ومع كل ذلك واصلت (جبهة تجمع الشعب السوداني) نشاطها وتمكنت من انشاء فروع لها في مجالات وقطاعات عديدة(١١٦). ووفر ذلك فرصاً واسعة أمام تنظيمات حزب البعث في تصعيد نشاطه السياسي في العاصمة ومدن الاقاليم ووسط تجمعات الطلاب والموظفين والأطباء والعمال بشكل عام من خلال التجمع. وبرز ذلك في بيانات عديدة جرى توزيعها في معظم مدن البلاد، وظلت تركز على تفاقم الأزمة الاقتصادية الجارية وعلى تزايد الاسعار وتكاليف المعيشة بشكل متسارع. وأرجعت البيانات ذلك الى غياب الحرية والديمقراطية واستشراء الفساد وتدني الانتاج وتضخم الصرف الحكومي في مجالات الادارة والأمن والدفاع وتخلي الدولة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي(١١٧). في نفس الاتجاه ظلت مواقف حزب البعث في نهاية عام

١٩٨٢ تركز على تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية الجارية في البلاد، المتمثلة في تدهور قيمة الجنيه السوداني من ٣.٤ دولار عام ١٩٦٩ الى أقل من نصف دولار عام ١٩٨٢، وفي سياسات الحكومة التي أدت الى ارتفاع المديونية الخارجية الى حوالي ٩ مليار دولار والى عجز ميزان المدفوعات وعجز ميزانية الدولة حتي عن الوفاء بتوفير أبسط المستلزمات، مثل الأدوية والبترول، والتزامات جدولة الديون الخارجية. واشارت بيانات الحزب الى ان مراجعة ميزانية ١٩٨٣/٨٢ خلال شهورها الأربعة الأولى كشفت عن عجز مالي وصل الى ١٠٠ مليون جنيه سوداني. ولمعالجة هذا العجز تضطر الحكومة، بحكم سياساتها المعلنة ومصالح الفئة الحاكمة وحلفائها، وبحكم اتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي، تضطر لمعالجة هذا العجز الكبير عن طريق فرض المزيد من الضرائب والرسوم على المواطنين والاعتماد أكثر واكثر على الاستدانة من النظام المصرفي والخضوع الكامل لشروط مؤسسات التمويل الدولية. وظهر ذلك، بشكل جلي، في الخضوع لشروط الصندوق بتخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في نوفمبر ١٩٨٢ بنسبة ٤٥% حتى أصبح يعادل حوالي نصف دولار فقط، وأدى ذلك الى زيادة حدّة الغلاء وارتفاع مستوى الاسعار الى اكثر من ٦٠% على الأقل(١١٨). والواقع ان حزب البعث ظل يقف منذ البداية ضد مجمل السياسات المالية والاقتصادية للنظام الحاكم، وبالذات سياسات تخفيض العملة الوطنية، باعتبارها سياسات خطرة لا توصل الا الى هاوية الغلاء المتصاعد وتشويه تركيب الاقتصاد الوطني وافقار قطاعات واسعة من جماهير الشعب لمصلحة ثراء طبقة طفيلية محدودة. ووضح ذلك في نشرته الصادرة في ١٩٧٨(١١٩) وفي بيانات ونشرات عديدة في السنوات اللاحقة. وفي صحيفة (الهدف) ظل الحزب يؤكد حتمية فشل وزير المالية الجديد، ابراهيم منعم منصور، بحكم سيره في نفس طريق الوزير السابق، بدرالدين سليمان، وبحكم خضوعه في النهاية لسياسات صندوق النقد الدولي، شاء ذلك ام أبى. ومن جهة أخرى ظل حزب البعث يؤكد ان استفحال الأزمة السياسية والاقتصادية سيؤدي الى عزلة النظام الديكتاتوري واتساع جبهة قوى المعارضة السياسية والنقابية وارتفاع درجة

استعدادها للبذل والعطاء وصولاً الى الانتفاضة الشعبية والاضراب السياسي والعصيان المدني الشامل لاسقاط النظام الديكتاتوري واقامة البديل الديمقراطي. واذا كانت انتفاضة يناير ١٩٨٢ قد أدت الى ميلاد (جبهة تجمع الشعب السوداني) كخطوة لتوحيد قوى المعارضة، (فان الظروف الراهنة تتطلب المحافظة على هذه الجبهة وتقويتها وتوسيعها وتطوير أساليبها النضالية في اتجاه الاعداد الصبور للاضراب السياسي والعصيان المدني الشامل)(١٢٠). والواقع أزمة النظام الحاكم السياسية والاقتصادية ترجع في أساسها الى طبيعته الديكتاتورية الفردية وقاعدته الاجتماعية الضيقة، المتمثلة في البيروقراطية العسكرية والمدنية المسيطرة وفئات الراسمالية التجارية والطفيلية واقسام من القوى القبلية والطائفية المهيمنة في المدن والارياف، وذلك اضافة الى ارتباطاته بمركز النفوذ الاستعماري الغربي والامريكي وحلفائه في المنطقة (مصر والسعودية ودول الخليج..) ومن خلال ذلك ظلت الفئة الحاكمة تسيطر على الدولة وتسخرها لخدمة مصالح قاعدتها الاجتماعية الداخلية وحلفائها في الخارج على حساب افقار الملايين من أبناء وبنات السودان (...) وبحكم طبيعتها هذه فشلت الفئة المايوية في كل محاولاتها لاحتواء أزمتها السياسية والاقتصادية، بدءاً ببرنامج التركيز الاقتصادي والاصلاح المالي في عام ١٩٧٨ وبرنامج الانعاش الاقتصادي في عام ١٩٨١، وانتهاءً بالبرامج الثلاثية المتتالية، تحت اشراف صندوق النقد الدولي حتى عام ١٩٨٥. فكل هذه المحاولات لم تفشل فقط في تحقيق اهدافها المعلنة، بل أدت عملياً الى استفحال الأزمة السياسية والاقتصادية الجارية بصورة اوسع وأعمق، لتلقي باعبائها على كاهل جماهير الشعب في المدن والارياف. ويرجع ذلك الى انها ظلت تتحاشى مواجهة الأسباب الأساسية للأزمة، المتمثلة في الخيارات السياسية والاقتصادية للطبقة الحاكمة وفي قاعدتها الاجتماعية الداخلية الضيقة وارتباطاتها الاقليمية والدولية. وفي مواجهة هذا الفشل وتحول أزمتها السياسية الى أزمة هيكلية لا مخرج منها الا بتصفية النظام الديكتاتوري الفردي من أساسه واشاعة الديمقراطية، ظلت الطبقة الحاكمة تلجأ لمحاولات التبرير والتضليل المتواصل، بما في ذلك تمسحها بغطاء الاسلام والشريعة الغراء، كما سنرى.

وهذا الاسلوب ليس جديداً على النظام الديكتاتوري الفردي، فقد لجأ لنفس اسلوب التبرير والتضليل بعد عودته في يوليو ١٩٧١ وبعد مصالحة ١٩٧٧. ومع فشل المصالحة واشتداد صراعاته الداخلية لجأ للاحتماء بالشريعة الاسلامية. ومع كل ذلك ظلت الركائز الأساسية للنظام الحاكم كما هي وبالذات تبعيتها للقوى الاستعمارية الغربية والامريكية، المتمثلة في خضوعها الكامل لشروط مؤسسات التمويل الدولية وفي تأييدها لاتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ وفي مجمل علاقاتها وتحالفاتها الاقليمية والدولية. وفي سنواتها الأخيرة فتحت البلاد لمناورات النجم الساطع وقدمت تسهيلات واسعة لقوات الانتشار السريع الامريكية في منطقة البحر الاحمر ودفن النفايات النووية في الصحراء الشمالية(١٢١). ففي منتصف عام ١٩٨٣ اشارت بيانات لتجمع الشعب السوداني وحزب البعث الى هبوط طيارات اواكس امريكية ومقاتلات F.15 في مطار الخرطوم والى استعدادات لبدء مناورات النجم الساطع المشتركة بين القوات السودانية والامريكية. وبذلك تعلن الطبقة الحاكمة عن ارتباطها الذليل والمكشوف للقوى الاستعمارية الامريكية وتحول بلادها الى مركز من مراكز الصراع الدولي والنفوذ الاستعماري لحماية المصالح الامريكية والغربية في افريقيا والوطن العربي(١٢٢). واشارت البيانات المذكورة الى ان النظام الحاكم قد فرط في استقلال البلاد وباع ثرواتها للشركات الاحتكارية العملاقة، وعلى رأسها شركة شيفرون، كبرى شركات البترول الامريكية، وسلم ادارة الاقتصاد الوطني لصندوق النقد الدولي. وفي مقابل ذلك لا تحصد جماهير الشعب سوى الجوع والمعاناة التي فاقت كل تصور. ولمواجهة هذا التفريط في الاستقلال الوطني دعا حزب البعث الى (.. توحيد قوى المعارضة وتنظيم صفوفها وتصعيد نضالها في اتجاه الاعداد الصبور للاضراب السياسي والعصيان المدني الشامل(١٢٣).) وبجانب كل ذلك شهدت بداية الثمانينات تدهور الأوضاع في الاقليم الجنوبي واتساع تدخلات رئيس الجمهورية في شئونه الداخلية، ما أدى الى تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية للنظام الحاكم وفتح الطريق لتجدد الحرب الأهلية في الجنوب بصورة أوسع.

تجدد الحرب الأهلية في الجنوب:

١٣/ لقد ظل النظام المايوي يطرح اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ باعتبارها الأمل في تنمية الجنوب وردم فجوة التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بينه وبين الشمال، وإزالة كل أسباب العزلة ودعوات الانفصال، ودفع عمليات التفاعل الايجابي بين الثقافة العربية الاسلامية في شمال افريقيا والثقافات الافريقية في وسطها وغربها وشرقها. ولكن طبيعة النظام المايوي الديكتاتورية وتركيبة وتوجهات النخبة الجنوبية، التي تحملت مسئولية الحكم الذاتي الاقليمي، لم تكن تسمح بتحقيق مثل هذا الأمل الكبير. فالطبيعة الديكتاتورية للنظام الحاكم تتناقض في جوهرها مع الشروط الديمقراطية الضرورية للحكم الذاتي الاقليمي وحماية خصوصية الجنوب وتنمية ثقافاته وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك ظل نميري يواصل تدخله في شئون الحكم الاقليمي حتى قام بتمزيق الاتفاقية نفسها في عام ١٩٨٣ رغم نصوص الاتفاقية ودستور ١٩٧٣ الواضحة في تحديد صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي وصلاحيات رئيس الجمهورية وحكومته المركزية. والصفوة الجنوبية، التي تسملت ادارة الاقليم، بحكم تركيبها وتوجهاتها السياسية، كانت ترى ان حل مشكلة الجنوب هو فقط في تسليم ادارته للجنوبيين، دون أي تفكير جدىفي قضايا التطور الاقتصادي/الاجتماعي والثقافي وتعزيز الوحدة الاقليمية والوطنية. ولذلك قامت منذ البداية بتبديد موارد الاقليم في صرف بذخي وتحويل مؤسسات الحكم الاقليمي الى مصدر للثراء والنمو الرأسمالي. ومن خلال ممارسات الفساد المالي والاداري وتوطيد علاقاتها مع الفئات التجارية والبيروقراطية والسياسية الشمالية المسيطرة تمكنت من الحصول على مغانم ضخمة وتجاهلت بشكل كامل احتياجات المنطقة في التنمية والخدمات الأساسية. ومع دخول الاقتصاد السوداني في أزمته الخانقة التي أدت في عام ١٩٧٨ الى تجميد الخطة الستية وانتهاج سياسات تقشفية صارمة في السنوات اللاحقة، بدأ الاقليم الجنوبي يعيش ظروفاً اقتصادية واجتماعية مدمرة، بحكم حرمانه الطويل من الخدمات الأساسية والآثار الكارثية للحرب الأهلية وتجاهل الحكومة الاقليمية لاحتياجاته الأساسية خلال السنوات السابقة. وهكذا تفاعلت هذه

العوامل مجتمعة لتعكس نفسها في انقسامات وصراعات سياسية وقبلية وشخصية بين مجموعات السياسيين الجنوبيين من أجل السيطرة علـــى مؤسـسات الحكــم الاقليمي(١٢٤). وتركزت هذه الانقسامات والصراعات، بشكل أساسي، بين أبناء قبيلة الدينكا والقبائل النيلية الأخرى، الذين سيطروا على اجهزة الحكم الاقليمـــي، بحكم أغلبيتهم العددية، وابناء قبائل الاستوائية، الذين لعبوا الدور الرئيـسي فـــي (حركة تحرير جنوب السودان) حتى اتفاقية ١٩٧٢، ووجدوا أنفسهم بعد الاتفاقية تحت سيطرة مجموعات لم تساهم بما ساهموا به. وظلت السلطة المركزيـــة فـــي الخرطوم تعمل على تشجيع وتصعيد هــذه الانقــسامات والــصراعات، بهــدف اضعاف الحكم الاقليمي وتقوية موقفها في الاقليم(١٢٥). وأدى ذلك الـــى شـــلل مؤسسات الحكم الاقليمـــي وتمزيقهـــا وبالتـــالي تـــردي الخـــدمات الاقتـــصادية والاجتماعية الأساسية. وفي ظل هذه الأجواء ظهرت حركة الانيانيا الثانيـــة فـــي منتصف السبعينات. وبعد ١٩٧٩ بدأت ترتفع أصوات المعارضة لربط مـــصير الجنوب بشخص نميري ولتدخلاته المتكررة في شؤون الجنوب. وتطورت حالـــة السخط والمعارضة هذه لتعبر عن نفسها في انتشار اعمال العنف المسلح من جديد في مناطق عديدة. وكان لاكتشاف البترول في منطقة بانتيو دور كبير في إثـــارة وتحريك المشاعر الاقليمية والانفصالية وارتفاع الأصوات المطالبة بجنوب قـــوي في مواجهة الشمال والحكومة المركزية وبحقه في بتروله. وعند بدء العمل فـــي حفر قناة جونقلي سرت إشاعات بوصول مزارعين مصريين للمنطقة، حركتهـــا اجواء الصراعات والشكوك حول نوايا الحكومة المركزية تجاه الجنوب. وتبعتها مشكلة حدود الجنوب، التي حسمها نميري برفض قرارات مجلس الشعب الاقليمي حول اعادة تخطيط الحدود، ثم جاء الخلاف حول موقع مصفاة البتـــرول، حيـــث قرر رئيس الجمهورية اقامتها في كوستي بدلاً من بانتيو كما كانت ترى الحكومة الاقليمية. وفي عام ١٩٨٣ قام بتقسيم الاقليم الجنوبي الى ثلاثة اقـــاليم، ارضـــاءً للجنرال جوزيف لاقو وأبناء الاستوائية، الذين كانوا يريدون التخلص من سيطرة الدينكا، وبهدف اضعاف الجنوب، رغم انه لم يكن يملك هذا الحق حسب نصوص الاتفاقية. وهذه الخطوة كانت ضربة قاضية أدت الى تمزيق الاتفاقية من الناحيـــة

العملية. ووقتها وجد الذين عادوا لحمل السلاح في حركة انيانيا الثانية المبرر العملي لما كانوا يقومون به، واصبح في مقدورهم استقطاب بعض السياسيين الذين يئسوا من اصلاح الاوضاع وتوحيد صفوف الجنوبيين في مواجهة تدخلات نميري. ونتيجة لذلك اتسعت حركة المعارضة السياسية وسط السياسيين الجنوبيين وازدادت أعمال العنف المسلح في بحر الغزال في بداية ١٩٨٣. وفي فبراير من نفس العام تمردت الكتيبة ١٠٥ في بور ورفضت أوامر نقلها للشمال. فتحركت القيادة الجنوبية لاجبارها على تنفيذ الأوامر. وبعد قتال مرير بين الطرفين هرب عدد كبير من جنود وضباط الكتيبة الى الغابة باسلحتهم ومعداتهم. وفي البداية انضموا لحركة الانيانيا الثانية. وفي اغسطس ١٩٨٣ تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد د.جون قرنق، الذي لحق بجنود وضباط الكتيبة ١٠٥ ونجح في توحيد مجموعات مسلحة عديدة. وفي سبتمبر من نفس العام أصر نميري على تأجيج الحرب الأهلية باعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣ بدعوى تطبيق الشريعة الاسلامية(١٢٦). وهكذا، عادت أعمال العنف المسلح والحرب الأهلية، بسبب تدخلات نميري وصراعات السياسيين الجنوبيين وفشل تجربة الحكم الذاتي الاقليمي في تحقيق تطلعات شعب الجنوب. ووجد ذلك دعم ومساندة النظامين الاثيوبي والليبي، كرد فعل لصراعاتهما مع النظام المايوي(١٢٧). وقد أدى تجدد الحرب الأهلية في الجنوب الى انهيار اكبر الانجازات التي ظل يتغنى بها النظام المايوي. وكان لذلك تأثير كبير في اضعافه وتعميق أزمته خلال الفترة اللاحقة كما سنرى في الفصل الخامس. وعلى أي حال، لقد اشرنا في الفصل الثالث الى موقف حزب البعث من اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢. ونشير هنا الى ان المؤتمر الرابع (١٩٧٥) أبدى اهتماماً مقدراً بمشكلة الجنوب وأوصى باعداد دراسة متكاملة للمشكلة، ولتأثيرها في مجرى حركة التطور الوطني، تستوعب التطورات التي حدثت بعد تنفيذ الاتفاقية(١٢٨). وفي هذا الاتجاه صدرت دراسة مطولة بعنوان (البعث ومسألة الجنوب) وتضمنت مقدمة حول موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من (الأقليات) الدينية والقومية والاثنية في الوطن العربي، ومتابعة تاريخية لمسألة الجنوب في الفترات التاريخية المختلفة، خاصة في فترة الحكم

الثنائى البريطاني المصري (١٨٩٨ – ١٩٥٦) وفترة ما بعد الاستقلال حتى اتفاقية ١٩٧٢. وتعرضت لجوانبها السكانية والاجتماعية والسياسية والتاريخية، اضافة الى تطور عمليات تعريب شمال السودان ودور العروبة السودانية في وحدة الكيان السوداني، وللعلاقات بين الشمال والجنوب الخ.. وهي أول دراسة متكاملة يصدرها البعثيون السودانيون حول مسألة الجنوب. واشارت الدراسة الى ان بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ الذي أعلنه الانقلاب المايوي في بداية عهده طرح تصوراً سليماً ومنهجاً عملياً وعلمياً لحل مسألة الجنوب. اذ انه أعلن اعترافاً واضحاً بواقع الاختلاف التاريخي والثقافي والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب. وعلى هذا الاساس طرح حق الجنوب في التمتع بالحكم الذاتي الاقليمي في اطار السودان الموحد (..) وترى الدراسة ان تطور الاحداث جعل من هذا البيان مجرد حبر على ورق، نتيجة لسياسات النظام المايوي المعادية للديمقراطية والحكم اللامركزي (الحكم الاقليمي) ولتخلي الفئة الحاكمة عن برنامجها الذي أعلنته في فترتها الأولى. ولذلك اضطرت في النهاية للاتفاق مع الحركة الانفصالية وتسليمها ادارة الجنوب بشكل كامل مقابل دعم السلطة المركزية في الخرطوم (..) وخلصت الدراسة الى فشل تجربة الحكم الذاتي الاقليمي و إلى ارتباط حل (مسألة الجنوب) ببرنامج مرحلة (الثورة الوطنية التقدمية) وقضاياها الأساسية (١٢٩)(..) وفي عام ١٩٧٦ اشار بيان الى (.. ان حزب البعث أدرك، منذ البداية، واقع الاختلاف التاريخي والثقافي بين الشمال، الذي تغلب فيه الثقافة العربية الاسلامية، والجنوب، الذي تغلب فيه الثقافات الافريقية ويشكل اقليماً موحداً له خصائصه المتميزة).. وانطلاقاً من هذا الأساس الموضوعي حدد الحزب برنامجه تجاه مشكلة الجنوب في الحكم الذاتي الاقليمي في اطار السودان الموحد والعمل على تنمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (..) واشار البيان الى (.. أن هذه النظرة لا تزال صحيحة في عمومها. ولكن لابد من تطويرها واغنائها بمعطيات وتطورات الواقع في اتجاه امتلاك رؤية واضحة لواقع الجنوب وتعقيداته المتشابكة وبناء مركز عمل حزبي ملائم ونشط هناك)(١٣٠) واشار الى ان مشكلة الجنوب قد تحولت الى ثغرة كبيرة للتدخل

الاستعماري في شئون السودان الداخلية ومنع الحركة الجماهيرية الديمقراطية من تحقيق اهدافها المعلنة. واشار ايضاً الى محاولات لفصل الجنوب عن الشمال. ولكنه يرى ان هناك عقبات عديدة تقف في طريق تحقيق هذا المخطط، يتمثل أهمها في الآتي: ١/ واقع الجنوب القبلي بدأ يعكس نفسه في صراعات حول السلطة وسط النخبة الجنوبية المسيطرة، يتخذ شكل صراعات حول المواقع والامتيازات. وتوسعت هذه الصراعات بحيث انها دفعت اقساماً واسعة لحمل السلاح والعودة للغابة وأدت الى اتساع وعي قطاعات من الجماهير بان ما يجري لا يلبي تطلعاتها في الديمقراطية والتقدم وانما يخدم فقط مصالح فئات محدودة من البيرقراطيين والسياسيين. وعبرت هذه القطاعات عن وعيها هذا في انتفاضات عديدة، ما يعني امكانية تطويرها الى نهوض جماهيري مرتبط بنضال الحركة الجماهيرية في الشمال. ٢/ ان واقع الجنوب لا يمتلك مقومات دولة مستقلة، نتيجة لفقدان (الوحدة الثقافية والقومية) والصراعات القبلية في داخله، وهناك تداخل وتشابك مصالح القبائل الجنوبية الأساسية مع القبائل والمناطق الشمالية المجاورة، وانشداد قطاعات واسعة نحو الشمال، بفعل العلاقات التاريخية الطويلة واتساع تأثيرات انتشار اللغة العربية والاسلام والمصالح الاقتصادية والاجتماعية. ٣/ ان تحلل وتفكك النظام الديكتاتوري القائم ونهوض الحركة الجماهيرية في الشمال ستكون له انعكاسات ايجابية في تعميق تناقضات القوى الجنوبية مع النظام الحاكم وفيما بينها وربط اقسام مؤثرة منها بالقوى السياسية الشمالية(١٣١)(..) وبعد تفجر الحرب الأهلية في منتصف ١٩٨٣ حمل حزب البعث مسئوليتها للنظام الديكتاتوري وسياساته في الجنوب وتدخلاته المتكررة في شئون الحكم الذاتي الاقليمي، وأكد انه مسئول مسئولية كاملة عن الدماء التي تزهق وما يتبع ذلك من استنزاف لموارد البلاد المحدودة وتشويه لعلاقات الاخاء الوطني بين الشمال والجنوب وتعميق روح العداء والكراهية بين قبائل الاستوائية والقبائل النيلية، ما يؤدي الى اثارة النزعات العرقية والقبلية المتخلفة ويهدد وحدة السودان. واتهم البيان النظام الحاكم بتحويل البلاد الى ساحة لصراع القوى الاقليمية والدولية، الأمر الذي يهدد سيادتها الوطنية. وأكد قدرة قوى الحركة الجماهيرية الديمقراطية

على مواجهة سياسات الفئة الحاكمة وهزيمتها(١٣٢) (..) ومنذ ١٩٨٢ بدأ الحزب يدعو الى احترام اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ وتطوير تجربة الحكم الذاتي الاقليمي بما يلبي تطلعات شعب الجنوب في الديمقراطية والتقدم(١٣٣) (..) ويعكس ذلك تراجعاً كبيراً عن موقفه من الاتفاقية بعد توقيعها في ١٩٧٢ (١٣٤) بسبب تغير الظروف السياسية والمكانة الكبيرة التي ظلت تحتلها الاتفاقية في قلوب وعقول شعب الجنوب طوال عقد كامل من الزمان، وربما كأساس لكسب القوى السياسية الجنوبية وربطها بقوى المعارضة الشمالية. ويلاحظ هنا ان بيانات حزب البعث في تلك الفترة لم تتطرق للحركة الشعبية لتحرير السودان وشعاراتها حول (السودان الجديد)(١٣٥) وانما ظلت تركز فقط على تأثير تجدد الحرب الأهلية في الجنوب والحركة الشعبية في إضعاف النظام الديكتاتوري الحاكم وتعميق أزمته السياسية والاقتصادية، جنباً لجنب مع العوامل السياسية والاقتصادية الأخرى، التي أدت في النهاية الى تفجر انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ واسقاط النظام الحاكم واستعادة الديمقراطية في البلاد.

***

هوامش الفصل الرابع

(١) حول النتائج والتحديات، التي أفرزها الانقسام، أنظر الفقرات الاخيرة في الفصل الثالث (الصعود السياسي والتنظيمي تؤكده نشاطات الحزب في الفترة اللاحقة حتى انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ ودوره فيها).

(٢) تعميم داخلي، سبتمبر ١٩٧٥.

(٣) المحاولة الانقلابية كانت بقيادة المقدم حسن حسين، وضمت في صفوفها عدداً كبيراً من العسكريين الذين أعادوا نميري للسلطة في ٢٢ يوليو ١٩٧١. وشارك فيها عدد من عناصر الجبهة الوطنية والإخوان المسلمين وبعض تنظيمات غرب السودان. واستطاعت الاستيلاء على الاذاعة والتلفزيون وتمكن قائدها المقدم حسن حسين من اذاعة بيان قصير عن اهداف الانقلاب. وتمكنت بعض العناصر من اقتحام سجن كوبر بالخرطوم بحري واطلاق سراح المعتقلين من انصار الجبهة الوطنية وجمعوا المعتقلين الآخرين من الشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين وهددوهم بتصفية الحساب بعد الاستيلاء على السلطة. ولكن الانقلاب احبط في مهده ونجا هولاء من موت محقق (نقلاً عن عزالدين الطيب علي موسى، أحد المعتقلين البعثيين الذين كانوا في زنازين الشرقيات بسجن كوبر في ذلك الوقت).

(٤) شمل التحليل متابعة دقيقة للوضع الاقتصادي في البلاد وأداء الخطة الخمسية المعدلة. وسوف يشكل ذلك أساس التحليلات في الفترة اللاحقة، كما نجدها في تركيز جريدة (الهدف) السرية على تحليل ميزانية الدولة في كل الاعوام اللاحقة.

(٥) رغم فشلها والتضحيات الكبيرة التي قدمتها كانت محاولة ١٩٧٥ عاملاً هاماً في اضعاف النظام المايوي وتفكك سنده العسكري داخل القوات المسلحة. وكشفت في الوقت نفسه تناقضات وصراعات قيادات الجبهة الوطنية، حيث

ظهرت الى السطح جبهة ابناء الغرب وحلافائها مع الاطراف الأخرى وخاصة حزب الأمة.

(٦) المحاولة قادها العقيد محمد نور سعد، واعتمدت على مجموعة مدنية تم تدريبها في ليبيا. وتمكنت قواتها من دخول السودان. وعند ساعة الصفر تحركت تجاه الوحدات العسكرية الأساسية وبعض مرافق الدولة والاذاعة والمطار. وبعد قتال شرس مع القوات المسلحة، احبطت المحاولة. ورغم المباغتة تمكنت السلطة من استنفار القوات المسلحة عن طريق خطة اعلامية تشير الى ان البلاد تواجه غزواً ليبيا قوامه مجموعات مرتزقة وهدفه ابادة الجيش السوداني واستلام السلطة في البلاد.

(٧) محمد علي جادين، التجربة الديمقراطية الثالثة، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ١٩٩٧. يشار هنا الى ان استقالة الصادق شامى ويوسف ميخائيل شكلت دفعة قوية لحركة المعارضة بشكل عام وحزب البعث بشكل خاص واشارت الى ان فئات المهنيين لا تزال تتمتع بحيويتها وفعاليتها.

(٨) أبرزهم فتح الرحمن البشير وابراهيم منعم منصور وخليل عثمان والتجاني محمد ابراهيم.

(٩) تقييم الديمقراطية الثالثة، ص ٥٤-٥٥، مصدر سابق.

(١٠) بيان صدر في سبتمبر ١٩٧٧ وتم توزيعه بشكل واسع في العاصمة وبعض مدن الاقاليم وفي الخارج.

(١١) شهد النصف الثاني للسبعينات ارتفاع أصوات وكتابات عديدة في نقد تجربة الانظمة الوطنية التقدمية في المنطقة وتركز على تجاهلها لقضايا الديمقراطية والحريات والمشاركة بدعاوي التنمية والتحرير ومحاربة الاستعمار. نشير هنا الى اصدارات مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت خلال تلك الفترة، خاصة ندوته حول (أزمة الديمقراطية في الوطن العربي) التى صدرت فى كتاب عام ١٩٨٠.

(١٢) الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق.

(١٣) تعميم داخلي، مايو ١٩٧٨.

(١٤) وثيقة جماهيرية، مايو ١٩٧٨.

(١٥) هذا البرنامج يعكس تحولاً أساسياً ملحوظاً في نظرة حزب البعث للديمقراطية والتعددية والنظام البرلماني وامكانية التحول للعمل المشترك بين كافة قوى واحزاب المعارضة. ومع ان الوثيقة صدرت في الداخل، فقد قامت قيادة الخارج باجراء تعديل في عنوانها، حيث عنونتها بـ(نحو مخرج ديمقراطي تقدمي..) وادخلت فقرات عديدة تدفع بالوثيقة نحو المقولات اليسارية المتطرفة مثل: الجبهة الوطنية التقدمية، العودة للاستقطاب الاستراتيجي بين القوى الرجعية بكافة اطرافها والقوى الوطنية التقدمية بكافة فصائلها الخ.. ومع ذلك حافظت على المحاور الأساسية للبرنامج الديمقراطي. ويمكن اعتبار هذه الاشارات بداية لاختلافات في تقديرات الموقف السياسي والتكتيكات المطلوبة لمواجهته، بين توجه ديمقراطي وآخر لا يزال اسيراً للمقولات اليسارية في هذا المجال. والمفارقة ان هذه القضية لم تناقش بشكل نظامي وانما تركت للاجتهادات والضرورات البراجماتية في الفترة اللاحقة.

(١٦) بيان سياسي صدر في اغسطس ١٩٧٨.

(١٧) صدرت في مايو ١٩٧٨ بعد اجازة ميزانية الدولة ١٩٧٩/٧٨.

(١٨) في ١٩٧٧ اعترض وزير المالية، المرحوم الشريف الخاتم، على قبول شروط صندوق النقد الدولي واقترح معالجة الازمة المالية والاقتصادية باجراءات تخفيض مصروفات الدولة. فأعفي من منصبه وخلفه بدرالدين سليمان، الذي تحمس لاجراءات الصندوق ونفذها بحذافيرها. ومنذ ذلك الوقت ظل الجنيه السوداني يخضع لتخفيضات متوالية وظل الصندوق يشرف على السياسة الاقتصادية والمالية في البلاد حتى انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥.

(١٩) شمل البرنامج خفض الانفاق الحكومي، تعبئة الموارد المحلية، المحافظة على القطاع العام، الاصلاح الزراعي، اصلاح التجارة الخارجية، اعادة النظر في هيكل الاجور، الغاء الخطة الستية واستبدالها بخطة انقاذ قصيرة المدى هدفها استعادة التوازن الداخلي والخارجي وتوفير الشروط الضرورية للانطلاق الاقتصادي.

(٢٠) كتب المذكرة أمين سر القيادة الحزبية محمد علي جادين بمساعدة كبيرة من عبدالمنعم الشافعي. وعرضت على اعضائها، لكنهم رأوا تأجيل مناقشتها لوقت لاحق لم يحدد. وارسلت نسخة منها الى بدرالدين مدثر في بغداد. ولم تناقش بعد ذلك.

(٢١) المجموعة تشمل: علي الريح الشيخ، محمد الضو عمران، اسماعيل عبدالله مالك وحسين حامد. كلهم من مدينة الابيض، عاشوا معاً في المنطقة وعملوا معاً في التنظيم الحزبي هناك ولهم آراء موحدة حول العديد من القضايا. ولهم صراعات مع عمر مهاجر، من اوائل البعثيين في المنطقة.

(٢٢) شهدت تلك الفترة نشاطاً حزبياً وسياسياً واسعاً نسبياً. وبعد شهور قليلة من طرح هذه المذكرة وبالتحديد في يناير ١٩٧٩ تم اعتقال محمد علي جادين من مكتبه بوزارة المالية، وعند تفتيش منزله ادعت عناصر جهاز الأمن انها وجدت قطعة سلاح مدفونة. وفي التحقيق معه لاحظ ان الجهاز يعرف معلومات كثيرة عن التنظيم وقيادته. ومع ذلك أطلق سراحه وفتح ضده بلاغ بالعمل ضد الدولة وحيازة اسلحة غير مشروعة. وتولى الدفاع عنه عدد من المحامين. وعند مناقشة أسباب الاعتقال في القيادة الحزبية توجهت أصابع الاتهام للمجموعة المنقسمة ولكن دون دليل وحيثيات واضحة. إذ لو أرادوا ذلك لفعلوه في فترة الصراعات. المهم نتيجة لهذا الاعتقال وتوالي الاعتقالات بعد ذلك لم تسمح الظروف بمناقشة المذكرة.

(٢٣) شارك فيه من التنظيم بدرالدين مدثر، علي الريح، عبدالمنعم الشافعي.

(٢٤) بحكم انتخابه عضواً في القيادة القومية تم الاتفاق في لقاء الكاتب معه عام ١٩٧٨ في بغداد ليصبح أمين سر القيادة الحزبية، ومناقشة اعادة ترتيب وضع القيادة على ضوء المذكرة المشار اليها أعلاه في أقرب وقت ممكن.

(٢٥) الدورات ظلت تركز على وثائق أساسية، شملت: البعث وقضايا التطور الوطني في السودان، مقررات دورة مارس، النظام الداخلي، تطورات الوضع السياسي في السودان ووثائق البرنامج الثقافي القومي.

(٢٦) في الفترات السابقة كانت هناك علاقات عامة مع بعض العسكريين وخاصة وسط مجموعة فاروق حمد الله. وفي ١٩٧٦ بدأ العمل لبناء تنظيم حزبي

وسط العسكريين، وشملت الخلايا الأولى: عثمان بلول، خالد الزين، محمد عثمان كرار، محمد احمد قاسم وآخرين. وكان يشرف عليها محمد علي جادين والصادق شامي وعبدالمنعم الشافعي.

(٢٧) نجحت قيادة الخارج في توسيع العمل الحزبي وسط الطلاب السودانيين في الجامعات العراقية بشكل خاص وفي جامعات مصر واليونان والمغرب واسبانيا ويوغسلافيا والمجر وغيرها بشكل عام. وامتد نشاطها الى اوساط العاملين في بعض البلدان.

(٢٨) ضمت اللجنة السياسية، اسحق شداد ويوسف همت ومحمد علي جادين.

(٢٩) ضمت اللجنة الاقتصادية محمد علي جادين وعبدالمنعم الشافعي ومحمد ابراهيم محمد خير وهم اقتصاديون يعملون فى وزارات الاقتصاد والتجارة.

(٣٠) تم اللقاء مع محمد ابراهيم نقد والطيب ابوجديري بطلب من الحزب الشيوعي وحضره من جانب حزب البعث اسحق شداد ويوسف همت وشملت المناقشات تقديرات الوضع السياسي والعمل المشترك ووضع الشيوعيين في العراق بعد الخلافات التي حدثت في صفوف الجبهة الوطنية التقدمية هناك. وركز اللقاء على الموضوع الأخير.

(٣١) شملت اللقاءات مبارك الفاضل شداد والحاج مضوي محمد احمد وعلي محمود حسنين. وشملت المناقشات العمل المشترك وسط النقابات. وكان الشريف حسين يراهن على عمل مشترك واسع وسط المهنيين والعمال من خلال مبارك شداد وحسنين.

(٣٢) شوقي ملاسي، أوراق سودانية، دار عزة للنشر، الخرطوم ٢٠٠٤.

(٣٣) بيان صادر في ١٩٧٩/٢/٨.

(٣٤) شملت المطالب العامة الآتي: ١/ عدم توفر فرص التعليم لمئات الآلاف من ابناء وبنات السودان. ٢/ عدم توفر البيئة التعليمية السليمة، كراسي جلوس التلاميذ، الحجرات، أدوات التدريس الخ.. ٣/ فرض رسوم للقبول والاعادة والامتحان والصحة وغيرها. ٤/ توقف صيانة المدارس لسنوات عديدة. ٥/

رداءة طباعة الكتاب المدرسي وعدم توفره بالكميات المطلوبة. ٦/ ارتجال أعداد المناهج. ٧/ الظلم الواقع على المعلم في كافة المجالات.

(٣٥) بيان صادر في ١٩٧٩/٢/٨، مصدر سابق.

(٣٦) بيان صادر في ٢٠ يناير ١٩٧٩.

(٣٧) بيان صادر في أول يناير ١٩٧٩.

(٣٨) شملت الاعتقالات محمد علي جادين، يوسف همت وآخرين. انظر الهامش ٢٢ في هذا الفصل.

(٣٩) ابرز المعتقلين في العاصمة: محمد علي جادين، يوسف همت، تيسير مدثر، عبدالمنعم الشافعي، عمر مهاجر، عزالدين الطيب علي موسى، الشيخ الجيلاني، الحاج الشيخ، احمد الطيب واحمد حمزة، طلاب بالثانوية، وشملت قيادات من اتحاد مزارعي جبال النوبة وعلى رأسهم احمد مالك شائب رئيس الاتحاد.

(٤٠) نشط التنظيم البعثي في المنطقة خلال تلك الفترة، خاصة في المدن، وضم في صفوفه أعداداً من العمال والموظفين والطلاب والمزارعين.

(٤١) نشرت الصحف وقتها اخباراً عن علاقات بين نقابة الزراعيين في السودان والاتحاد العام لنقابات الزراعيين العرب في بغداد، واعتبر ذلك تدخلاً في شئون السودان.. ووجه الاتهام للبعثيين والشيوعيين وسط نقابة الزراعيين باستلام أموال واجراء مراسلات، حسب شهادة المهندس الزراعي والناشط النقابي وقتها عبدالمنعم محمد عبدالرحمن، الذي اعتقل في تلك الايام وارسل الى سجن كوبر بالخرطوم بحري.

(٤٢) بيان صدر في ١٩٧٩/٤/٣٠.

(٤٣) أبرز الذين حوكموا المرحوم حيدر بندي، كان يعمل وقتها في مكتب الضرائب هناك وحسن حماد، المجلس، ومحمد حماد عبدالجليل، السكة حديد.

(٤٤) تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، ص ٥٩.

(٤٥) بيان صدر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١.

(٤٦) نفسه، أشار هذا البيان الى تظاهرات طلابية واسعة، واضراب عمال السكة حديد، واضراب مدينة الابيض بسبب تردي الخدمات، وأضرب الأطباء في تلك الفترة.

(٤٧) شاركت جبهة كفاح الطلبة في تحالف قوى التمثيل النسبي وتم تمثيلها في اللجنة التنفيذية للاتحاد بعضوين هما: حيدر خضر وميرغني احمد علي.

(٤٨) بيان من جبهة كفاح الطلبة بالجامعة بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣.

(٤٩) أوراق سودانية، مصدر سابق.

(٥٠) لجأ الى العراق في عام ١٩٧٤ مع حسن الطاهر زروق القيادي المعروف في الحزب الشيوعي وعوض برير، الصحفي المعروف، وقبل ذلك قضى فترة في ليبيا والقاهرة. وهو من الجناح المستنير في الحزب الاتحادي الديمقراطي وفي بداية الخمسينيات كان عضواً في التنظيم اليساري، الجبهة المعادية للاستعمار.

(٥١) توطدت علاقاته في بغداد مع عدد من قيادات الحزب: بدرالدين مدثر وبكري خليل وعبدالله الصافي ومحمد شيخون وحسن كمال اضافة الى سعيد كسباوى، اللاجئ وقتها فى بغداد والى كمال حسن بخيت الصحفي المعروف الذي كان يعمل في صحيفة الثورة العراقية.

(٥٢) سافر معه الى بغداد شوقي ملاسي واحمد سعد عمر وبابكر الضي اللذان كانا قريبين منه حسب أوراق سودانية، مصدر سابق. ويرى بابكر الضي، الذي كان من أبرز الكوادر الاتحادية القريبة من الشريف الهندي في الخارج، انه سافر الى بغداد في البداية ثم لحق به شوقي ملاسي واحمد سعد عمر والشريف الهندي، وذلك بهدف ترتيب الزيارة. وفي بغداد التقى بدرالدين مدثر ومحمد عبدالجواد وناقش معهما برنامج العمل ويقول ان مامون السماني ومصطفى عبدالرحمن، الطالبان وقتها في جامعة بغداد، كانا يقومان برعاية اقامته ونشاطه.

(٥٣) يشير ملاسي الى ان الهندي قرأ الكتب والوثائق التي وفرت له بتركيز شديد وأبدى اعجابه بالفكر البعثي وتأسف انه لم يطلع عليه في الفترات السابقة.

وأشار الى ان حزب البعث هو امتداد طبيعي وحديث للحزب الاتحادي الديمقراطي. ولذلك طلب فى البداية توحيد الحزبين فى حزب موحد. ولكن المناقشات أقنعته بالبدء بالتحالف. فقبل التحالف مع البعث دون أي حسابات – المصدر السابق.

(٥٤) المقصود هنا الدوائر المرتبطة بالسياسة المصرية. ويشير ملاسي الى ان احمد زين العابدين وعبدالماجد ابوحسبو، القياديان في الحزب الاتحادي، كانا على عداء شديد لحزب البعث والعراق وحريصين على استئناف العلاقة مع ليبيا واجهزتها، المصدر السابق.

(٥٥) حسب رؤية د. بكري خليل، الذي شارك في المناقشات التي جرت معه في بغداد ووجد فرصة واسعة للتعرف عليه اثناء زياراته للعراق. ويشير الى انه كان مهتماً بالصراع حول تشاد في تلك الفترة، لأنه، حسب رؤيته، ستكون له انعكاسات واسعة في اقليم دارفور في الفترة اللاحقة.

(٥٦) المرحوم عبدالله الصافي ود. بكري خليل يشيران الى ان الطرف البعثي هو الذي كان يقوم بصياغة البيانات المشتركة. ومع ذلك يبدو ان الهندي وافق عليها ربما لأنه يعلم ان البيانات والمواثيق لا يمكن ان تقيده وتمنعه من حرية الحركة والتفكير.

(٥٧) د. مضوي الترابي له تنظيرات حول هذه الجوانب تستحق الاهتمام، ونشر بعضها في الصحف في السنوات الاخيرة. وكذلك د. محمد زين العابدين بجامعة الزعيم الازهري. ويرى بابكر الضي ان الشريف ديمقراطي حتى النخاع ويؤمن بالعدالة والاشتراكية الديمقراطية.

(٥٨) لقمان علي ابراهيم، الحرب الطويلة، السيرة الذاتية للشريف حسين الهندي، د.ن، د.ت، ص١١٤.

(٥٩) اوراق سودانية، مصدر سابق.

(٦٠) يقول بابكر الضى ان المنح الدراسية ظلت مستمرة حتى ١٩٨٤ وان الدفعة الاولى فى الدورات الثقافية شارك فيها حوالى ٤٠ شابا منهم خالد عثمان، حمد عمر حضرة، الامين الشريف الصديق، عبد الرحمن الشريف عبد

الرحيم، التوم هجو ومصطفى ابوسمرة واكد أن معظم عناصر هذه الدفعة عادت الى السودان لدعم نشاط الداخل. شمات الدورات جوانب ثقافية وتنظيمية عامة حول تاريخ السودان وتاريخ الحركة السياسية فى السودان وقضايا الذيمقراطية والتنمية والسياسة الاقلمية والدولية وكان يشرف عليها المرحوم محمد عبد الجواد ومحمد شيخون، ويشير د.بكرى خليل الى ان الطرف البعثى التزم بعدم تجنيد المشاركين فى الدورات للارتباط بحزب البعث ورفض اى طلب بمبادرة منهم

(٦١) حسب معلومات الكاتب واتصالاته في سجن كوبر بالمعتقلين الاتحاديين في تلك الفترة، كان علي محمود حسنين وابراهيم رضوان وإبراهيم حمد وعثمان عمر الشريف ومحجوب الماحي وعبدالصادق محمد عبدالصادق الاكثر حماساً للتحالف، بينما كان التردد واضحاً في موقف الحاج مضوي محمد احمد ومبارك الفاضل شداد. ويشير ملاسي الى ان احمد زين العابدين وعبدالماجد ابوحسبو كانا على عداء لحزب البعث والعراق ويحرصان على استئناف العلاقات مع ليبيا (أوراق سودانية، مصدر سابق).

(٦٢) هذا الرأي ظهر في حوارات في سجن كوبر ١٩٧٩ بين مجموعات من المعتقلين البعثيين والشيوعيين، كان من بينهم سليمان حامد ويوسف حسين وصدقي كبلو وكمال الجزولي من الشيوعيين، والكاتب وعمر مهاجر ويوسف همت والشيخ الجيلاني من البعثيين، واشار صدقي كبلو الى هذه الحوارات دون تفصيل في مذكراته الصادرة عن دار عزة للنشر، الخرطوم ٢٠١٠.

(٦٣) هناك نقابيون اتحاديون لعبوا دوراً مقدراً في هذا المجال طوال الفترة اللاحقة حتى انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ من أبرزهم: حسن مصطفى، حسن الطيب، محمد عثمان سالم، محمد توم وكانوا يعملون في اطار التجمع النقابي العمالي الذي قام بدور مقدر في انتفاضة اغسطس (شعبان) ١٩٧٣. وبعد المصالحة ظل يعمل مع الشريف الهندي

(٦٤) تصريح للناطق الرسمي باسم حزب البعث في الخارج بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩.

(٦٥) تصريح بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ كانت اخبار هذه الحملات تذيعها الاذاعات التابعة لقوى المعارضة في الخارج وبعض وثائقها كانت تصل المعتقلين داخل السجون.

(٦٦) نتيجة لهذه الحملات اعتبرت منظمة العفو الدولية بعض المعتقلين كسجناء ضمير ونشرت ذلك في الصحف البريطانية في تلك الفترة، منهم يوسف همت واحمد حمزة، حيث كانا يعانيان من مرض القرحة والرطوبة، وهو تقليد ظلت المنظمة تنتهجه طوال تاريخها.

(٦٧) اعتقل شيخ علي عبدالرحمن في ١٩٧٩ بسبب معارضته لمشروع الحكم الاقليمي في شمال السودان باعتبار انه يمهد لتفتيت وحدة البلاد.

(٦٨) في تلك الفترة تم اعتقال عدد من السياسيين الجنوبيين بسبب خلافاتهم مع نميري حول تدخلاته في شئون الحكومة الاقليمية في الجنوب. وكان من بينهم صمويل ارو بول و جوزيف أدهو ودول اشويل وآخرين. واتسعت هذه الاعتقالات فى السنوات اللاحقة. وفى سجن كوبر تمكن المعتقلون البعثيون من خلق علاقات جيدة معهم ودخلوا معهم فى حوارات منتجة. ويشير محمد سيد احمد عتيق الى ان دول اشويل أعجب بوثيقة البعث وقضايا النضال الوطنى فى السودان وشرع فى ترجمتها للإنجليزية. ولكن الصلة انقطعت به بعد إطلاق سراحه وسفره لكينيا والتحاقه بالحركة الشعبية حتى وفاته هنالك.

(٦٩) صدرت القصيدة في كتيب عن دار الخرطوم للثقافة والنشر في عام ١٩٨١، وكان يديرها الناشط الثقافي عبدالله آدم خاطر.

(٧٠) من أبرز مساهمات تنظيمات الخارج ندوة نظمها بعثيون وآخرون في دولة الإمارات حول الذكرى المئوية للثورة المهدية، اقيمت في النادي السوداني بابوظبي وشارك فيها المهندس احمد ابراهيم خلف الله ود. حيدر ابراهيم علي وآخرون.

(٧١) شملت أوراق السمنار: ١/ الثورة المهدية والاستعمار الاوروبي. ٢/ الدولة المهدوية في عهد الخليفة.. كتبها محمد علي جادين. ٣/ ارهاصات الثورة المهدية.. كتبها عمر مهاجر. ٤/ الثورة المهدية وحركة اليقظة العربية الحديثة.. كتبها محمد سيداحمد عتيق.. واعيدت كتابتها بعد المناقشة ونشرت

في عام ١٩٨٧ في كتاب بعنوان (الثورة المهدية في السودان: مشروع رؤية جديدة) صدر عن دار الفارابي بالخرطوم وطبعة ثانية عن دار التنوير في بيروت ١٩٨٨، وشمل الكتاب المساهمات الأولى والثانية والرابعة ودراسة حول (الابعاد العربية للثورة المهدية: الجذور البعيدة والقريبة) كتبها عبدالعزيز الصاوي في المانيا. ومساهمة عمر مهاجر لم تنشر لانها ضاعت. ونشرت مساهمة محمد سيداحمد عتيق بدون اسمه.

(٧٢) أبرزهم: عثمان تراث، معاوية البلال، جلال زيادة، خالد الماحي ونادر السماني.

(٧٣) اعدت الدراسة في الخارج لجنة باشراف عبدالعزيز الصاوي. وفي ١٩٨٥ نشرت في حلقات في مجلة الدستور. وفي ١٩٨٧ اعتمدت كأساس للتقرير السياسي للمؤتمر الحزبي العام الخامس الذي كان يتوقع عقده في ١٩٨٨.

(٧٤) هناك كثيرون لعبوا دوراً مقدراً في هذا النشاط، نذكر منهم: د. محمد شيخون ومحمد سيد احمد عتيق وشريف يايسن وعبدالله الصافي ومصطفى عبد الرحمن وعلى حمدان.

(٧٥) حضره من الجبهة بجامعة الخرطوم: ميرغني احمد علي، ممثلها في اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة وسعيد المهدي، القيادي في الجبهة.

(٧٦) ظلت تنظيمات الخارج تدعم تنظيمات الداخل بكوادر وقيادات متميزة طوال سنوات ما بعد ١٩٧٩ وبعضهم تحمل مسئوليات في قيادة العاصمة، مثل مامون السماني وعثمان وداعة الله وحسن عباس وفي العمل السياسي مثل حسن العالم وفى العمل النقابى د.سيد محمد عبد الله ود.خالد شاع الدين وغيرهم.

(٧٧) بيان في سبتمبر ١٩٨١.

(٧٨) القيت الكلمة في المؤتمر في ١٩٨١/٧/١٤.

(٧٩) من خلال الاتفاق مع بدرالدين مدثر والقيادة القومية اصبح بدرالدين أميناً للسر، بحكم موقعه في القيادة القومية، ومحمد علي جادين نائباً أول له وعلي الريح الشيخ نائباً ثانياً. وتم ايضاً تصعيد أربعة اعضاء للقيادة الحزبية، هم:

عبدالمنعم محمد عبدالرحمن (كان عضو احتياط) وتيسير مدثر وعثمان ادريس ابوراس والتجاني حسين (مسئول الطلاب) و عثمان ابوراس كان قد سافر الى بغداد في ١٩٧٦ وبعد تعيينه في القيادة عاد الى الخرطوم في ١٩٨٠.

(٨٠) انظر الهامش (٢٠) في هذا الفصل.

(٨١) اصبح تيسير مدثر مسئولاً عن العمل السياسي وعبدالمنعم محمد عبدالرحمن مع عثمان ادريس وعمر مهاجر اصبحوا مسئولين عن العمل النقابي في الفترة اللاحقة.

(٨٢) يشير الكاتب الى انه لم يشارك في القرار الخاص بتوسيع القيادة، بحكم وجوده في السجن في تلك الفترة، وانما وصلته رسالة من القيادة الحزبية تقول بأنه تم اختيار بدرالدين مدثر أميناً للسر ومحمد علي بابكر (هكذا وردت) نائباً له، دون أي تفاصيل أخرى.

(٨٣) يرجع ذلك الى ان عثمان ابوراس هو في الأصل من نفس المجموعة. وبذلك أصبحت تشكل ٤ من ٧ هم مجموع اعضاء القيادة فى الداخل.

(٨٤) وجود أمين السر وعضو القيادة القومية في الخارج ساعد كثيراً في اتساع دور المركز الخارجي، ويضاف الى ذلك القدرات الكبيرة والمميزة التي كان يتمتع بها مساعدوه: شوقي ملاسي، بكري خليل، محمد شيخون، حسن كمال وعبدالله الصافي مقارنة باعضاء القيادة في الداخل.

(٨٥) انظر الهامش رقم (٢٦) في هذا الفصل - وأبرز التحركات العسكرية تمثلت في تحرك عبدالماجد حامد خليل في ١٩٨٢ والتنظيم الذي كشف في منتصف ١٩٨٣ ومن ابرز قياداته محجوب ناصر وخالد فرج. وفي هذا المناخ بدأ التفكير الانقلابي يسيطر على المركز القيادي ووسط قوى اخرى عديدة.

(٨٦) يقول محمد يونس، القيادي في تنظيم النيل الابيض في بداية الثمانينات انه اشرف على مراجعة تقارير تقييم العضوية في احد المناطق ووجدها تضع

امام كل من اعضائها كلمة (مطيع) ويرى ان هذا الوصف كان يمثل احد معايير العضو الجيد.

(٨٧) قد يؤكد ذلك توقف المجلة الداخلية (البعث) والتركيز على الكتابات السياسية مع استثناءات قليلة. وقد يرتبط بالتركيز على العمل السياسي وبتراجع العمل الثقافي في المركز القومي نفسه منذ بداية الثمانينات. وفي ١٩٨٧ أشار عبدالله رزق في حديث معه الى ان حسن الترابي نجح في تدريب كادره في جامعات الغرب لانه يعرف أهمية ذلك، بينما لم تهتم قيادتنا بهذه المسألة، ربما لأن معظم عناصرها لم يتلقى تعليماً عالياً ولا يدرك أهمية التعليم والتدريب.

(٨٨) يشير البعض الى ان اتساع نشاط حزب البعث بشكل واسع نسبياً في كردفان ودارفور بدرجة أقل، يرجع الى تأثير شعارات العروبة في اوساطها، بحكم طرفيتها واحتكاكها بمجموعات غير عربية وصراعاتها معها حول الموارد والهوية.

(٨٩) في هذا المجال لعب المرحوم حيدر محمد الحسن ومحمد عيسى والشهيد محمد حسن احمد فضل الله دوراً كبيراً وسط طلاب الثانويات المصرية، بحكم أنهم درسوا فى نفس المدارس ولهم علاقات واسعة مع طلابها حسب افادة جلال زيادة.

(٩٠) كان يشرف على النشاط الطلابي من أعضاء القيادة التجاني حسين والمرحوم اسماعيل عبدالله مالك. ومن أبرز قيادات الجبهة في تلك الفترة هناك جلال زيادة ومحمد احمد حميدة ونادر السماني وفتحي محمد الحسن واحلام عبدالرحمن وراشد ومعتصم صغيرون وغيرهم..

(٩١) أبرز الكوادر الخطابية جلال زيادة ونادر السماني.

(٩٢) نشاط الجمعية شمل الشعر والمسرح والندوات، وأبرز قياداتها عثمان محمد احمد عمر، المعروف بـ(عثمان تراث) ومعاوية البلال ومجاهد عبدالقادر وجلال زيادة ومن خارج الجامعة كان يشارك في نشاطها مجذوب عيدروس والطيب محمد الطيب وآخرون.

(٩٣) يشير جلال زيادة الى بعثيين وسط الطلاب الفلسطينيين فى جامعة الخرطوم ومعهد الكليات التكنولوجية وانهم كانوا فى التنظيم الطلابي البعثى.ومعلومات هذة الفقرة فى عمومها من افادات ادلى بها جلال زيادة ونادر السمانى ومحمد احمد حميدة كطلبة جامعيين فى تلك الفترة.

(٩٤) عمل في مكتب الاقاليم آدم نصر وابراهيم محمد نور، وشارك الأول في مهام في مدني وكسلا ونيالا.

(٩٥) اعتمدت هذه الفقرة على افادات من آدم نصر وعبدالرحيم عيسى وعبدالقوي علي ساكت واسامة الهادي (كوستى).

(٩٦) بيان اجتماعات اللجنة العليا للتحالف، ديسمبر ١٩٨٠.

(٩٧) معلومات الفقرة من افادات فتحي نوري مسئول التنظيم في تلك الفترة.

(٩٨) بيان صادر في سبتمبر ١٩٨٠.

(٩٩) بيان لحزب البعث، مارس ١٩٨٠.

(١٠٠) بيان لحزب البعث بتاريخ ١٩٨١/٦/٦.

(١٠١) لقمان ابراهيم علي، السيرة الذاتية للشريف حسين الهندي، ص١٧٦.

(١٠٢) كان يقودها يوسف الشنبلي وعمر عبدالتام وصديق محيسي والفاتح المرضي وآخرون.

(١٠٣) التجربة الديمقراطية الثالثة، ص٥٦، مصدر سابق.

(١٠٤) بيان صادر من مكتب الطلاب المركزي لحزب البعث بتاريخ ١٩٨٢/١/٧.

(١٠٥) للمزيد من التفاصيل انظر كتاب لقمان علي ابراهيم، ص١٨٨، وما بعدها – ويشار الى انه جرى تشييع جثمانه في اثينا وطرابلس وبغداد قبل ان يصل الخرطوم ويدفن في مقابر الاسرة ببري اللاماب.

(١٠٦) بيان حزب البعث بتاريخ ١٩٨٢/١/١١.

(١٠٧) لقمان علي ابراهيم، مصدر سابق، ص١٩٢.

(١٠٨) شارك في الحوارات والمناقشات من الاتحاديين الحاج مضوي محمد احمد ومبارك الفاضل شداد ومحجوب الماحي وعثمان عبدالنبي وحسين الرفاعي وعلي محمود حسنين، اضافة الى صمويل ارو بول عن حزب سانو وتيسير مدثر عن حزب البعث (افادات تيسير مدثر).

(١٠٩) جاءت الروايتان في مناقشة مع علي محمود حسنين وتيسير مدثر.

(١١٠) الفقرات السابقة كلها مأخوذة من التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق.

(١١١) البيان الاول لتجمع الشعب السوداني، بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٩.

(١١٢) بيان التجمع بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٤.

(١١٣) التجربة الديمقراطية الثالثة، ص٥٦، مصدر سابق، هذه التحركات كان يقودها الفريق عبدالماجد حامد خليل، وزير الدفاع والنائب الأول لرئيس الجمهورية.

(١١٤) يقول تيسير مدثر في لقاء معه ان الحوارات والمناقشات شملت كافة مراكز القوى، وكان حماسها عالياً ولكن الحماس والاندفاع الذي أبداه علي محمود حسنين لجبهة تجمع الشعب السوداني دفع معظم الآخرين للابتعاد عنه. ويشير الكاتب الى انه التقى في تلك الايام مع حاج مضوي محمد احمد ومبارك الفاضل شداد في معتقل سجن كوبر وانكرا أي علاقة للحزب الاتحادي مع جبهة تجمع الشعب السوداني.

(١١٥) في نقاش مع د. عدلان الحردلو بجامعة الخرطوم في نهاية عام ١٩٨٢ اشار الى ضرورة توحيد كافة قوى المعارضة في جبهة موحدة وان استبعاد أي قوة سياسية سيضعف قوى المعارضة. والمعروف ان الحردلو كان وقتها ناشطاً في نقابة الاساتذة واتحاد القوى الوطنية الديمقراطية. وفى حواره مع المعتقلين البعثيين فى سجن كوبر عام ١٩٨٣ أ بدى السيد الصادق المهدى احتجاجاً قوياً على قبول ولى الدين الهادى فى تجمع الشعب السودانى.

(١١٦) ظل الكادر البعثي في تلك الفترة يشكو ضعف مشاركة الاطراف الاخرى في جبهة تجمع الشعب وخاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي حسب افادات بعثيين في المعتقل خلال عامي ١٩٨٤/٨٣.

(١١٧) بيان تجمع الشعب السوداني، سبتمبر ١٩٨٢.

(١١٨) بيان حزب البعث، بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٦.

(١١٩) نشرة بعنوان (نحو مخرج ديمقراطي) واخرى بعنوان (فشل البرنامج الاقتصادي للنظام الديكتاتوري الحاكم) صدرتا في ١٩٧٨، مصدر سابق.

(١٢٠) بيان حزب البعث ١٩٨٢/١١/١٦.

(١٢١) تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، ص٦٤.

(١٢٢) بيان بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٥.

(١٢٣) نفسه.

(١٢٤) بدأت الصراعات بين الذين ظلوا يقاتلون في الغابة والآخرين الذين بقوا داخل البلاد وتعاونوا مع النظام الحاكم. وفي وقت لاحق تحولت الى صراعات بين مجموعات حزب سانو وجبهة الجنوب. ولكنها في حقيقتها كانت ترتكز على قواعد قبلية. وفي الأخير تحولت الى صراع بين أبناء الدينكا وأبناء الاستوائية. وبعد ١٩٧٨ تصاعدت الصراعات وأدت الى اقالة حكومة وتكوين حكومة أخرى كل عام تقريباً حتى تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم في عام ١٩٨٣.

(١٢٥) المفارقة ان الجنوب كان يتمتع بحريات واسعة تسمح بنشاط مجموعات شبه حزبية وتنافسها في انتخابات مجلس الشعب الاقليمي، بينما كان الشمال يخضع لنظام الحزب الواحد. ويبدو ان ذلك كان جزءاً من تكتيكات النظام الحاكم لتبرير تدخلاته واضعاف الجنوب وتجربة الحكم الاقليمي.

(١٢٦) صحيح ان إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣ لم يكن سبباً مباشراً في تجديد الحرب الأهلية، لكنها زادتها اشتعالاً.

(١٢٧) الفقرة بكاملها استندت الى ما جاء حول هذه التطورات في (التجربة الديمقراطية الثالثة) ص٣٤-٣٧، مصدر سابق.

(١٢٨) قرارات المؤتمر الرابع لحزب البعث ١٩٧٥.

(١٢٩) دراسة حزب البعث ومسألة الجنوب. ونشرت هذه الدراسة باسم بدرالدين مدثر في مجلة (آفاق عربية) العراقية في عام ١٩٧٦. ونشرت بعد ذلك في كتيب عام ١٩٨٥ باللغتين العربية والانجليزية.

(١٣٠) المصدر التقرير السياسي لدورة مارس ١٩٧٦. وفي هذا التقرير ظهرت أول اشارة لبناء مركز حزبي نشط في الجنوب. وهي اشارة جديرة بالاهتمام والمتابعة. وفي الفترة اللاحقة ضمت تنظيمات حزب البعث في كوستي والخرطوم وودمدني عناصر جنوبية نشطة (عمال وموظفين) ولكن عددهم ظل محدوداً ولم ينجح في بناء تنظيم حزبي في الجنوب.

(١٣١) نفسه.

(١٣٢) بيان حزب البعث ١١ ابريل ١٩٨٤.

(١٣٣) بيان بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ حول برنامج الانتفاضة الشعبية.

(١٣٤) انظر الفصل الثالث الجزء الخاص باتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢.

(١٣٥) ربما لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تتمكن من طرح برنامجها بشكل واضح ولم تبرز كقوة سياسية مؤثرة حتى منتصف ١٩٨٤. ولكن هذه المسألة وجدت اهتماماً كبيراً بعد انتفاضة مارس /ابريل ١٩٨٥م فى فترة الديمقراطية الثالثة، وشمل ذلك مناقشات وكتابات حول مانفستو الحركة (١٩٨٣) وشعارات السودان الجديد والمؤتمر الوطني الدستوري وغيرها، منها دراستان حول أفكار الحركة كتبها بكرى خليل وعمر مهاجر و ورقة حول قضايا المؤتمر الدستوري، نشرت بجريدة الهدف.

***

الفصل الخامس

الطريق إلي الانتفاضة

*** إضراب القضاة وتفاقم أزمة النظام الحاكم :**

١/ بوفاة الشريف حسين الهندي انتقل ثقل حركة المعارضة السياسية إلى الداخل على حساب الخارج. فقد فقدت معارضة الخارج محركها ومركزها ودخلت القيادات الاتحادية فى الخارج فى سلسلة خلافات وصراعات ثانوية لا معنى لها (١)، وأدى ذلك إلى إضعاف تحالف حزبي الاتحادي الديمقراطي والبعث وانحصر نشاطه، بشكل اساسى، فى مجلة الدستور ونشاطات سياسية متفرقة. وفى الداخل جرى تكوين جبهة تجمع الشعب السوداني، وظلت تمارس نشاطها حتى انفجار انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥م. وفى هذا الاتجاه شهدت السنوات الثلاث اللاحقة (٨٣، ٨٤، ١٩٨٥) اضرابات ومظاهرات متواصلة، شاركت فيها نقابات الأطباء والعمال والمحاسبين واتحادات طلاب الجامعات والمدارس الثانوية. وفى يونيو ١٩٨٣ دخل قضاة السودان فى إضراب مفتوح، بسبب قيام رأس النظام الديكتاتوري بإذاعة خطاب تعدّى فيه على استقلال الهيئة القضائية وقانونها الخاص وازدرى مكانة القضاء كسلطة مستقلة وأصدر قرارات بفصل أكثر من أربعين قاضياً من الخدمة بتهمة الفساد والمحسوبية، وكان بينهم عدد كبير من القضاة المعروفين بنزاهتهم والتزامهم الصارم بمبادئي استقلال القضاء وسيادة حكم القانون ومواجهتهم لتدخلات السلطة التنفيذية فى شئون القضاء (٢). وهذا الإضراب هو الاول من نوعه فى تاريخ القضاء السوداني. لكل ذلك وجد تعاطفاً و دعماً واسعاً من قوى المعارضة السياسية. فقد أشار بيان جبهة تجمع الشعب السوداني إلى (أن رأس النظام الديكتاتوري قد قام بشن حملة جائرة ضد القضاة والقانونيين عموماً اتهمهم فيها بالفساد والرشوة، وتبعته أجهزة إعلامه المأجورة، ثم أصدر قراراً بإحالة ٤١ قاضياً إلى المعاش، من بينهم

أعضاء فى لجنة القضاة التي قادت معركة فبراير ١٩٨٢ لتحسين وإصلاح الهيئة القضائية، وذلك دون تحقيق ادارى ومحاسبة عادلة.) وهذه الهجمة الشرسة هـى ردة فعل لما قام به القضاة فى فبراير ١٩٨٢. وأشار البيان الى ان (نميرى يعلـم قبل غيره بالفساد الذى تفوح رائحته فى كل مؤسسات الدولة وتشارك فيه قيادات النظام الحاكم ورموزه.) وأشار إلى (أن النظام الديكتاتوري قـد هـدم اسـتقلال القضاء وافقد القضاة هيبتهم وأساء لسمعتهم. وهو يريد الآن استكمال ما بدأه قبل سنوات ليسكت صوت القضاة والقانونيين الهادئ والرصين والملتزم جانب قضايا الشعب ومطالبه الأساسية فى الديمقراطية والحياة الحرة الكريمة، وبالتـالي فـتح الطريق لإصدار إجراءات استثنائية تمكنه من السير فى خطه المعـروف، خـط إهدار حقوق المواطن والتفريط فى استقلال البلاد وبيعها للأجنبي وسـدنته مـن عملاء رأس المال الأجنبي وعصابات السوق الأسود..) وفى ضوء ذلـك أعلـن التجمع دعمه لموقف القضاة ومطالبهم العادلة وإدانة موقف النظام الـديكتاتوري الفردي الذى يستهدف تصفية الجهاز القضائي (حيث أصدر نميرى قبيل سفره إلى الإسكندرية قراراً بإحالة أكثر من مائه قاضى فى الخرطـوم للمعـاش) ودعـي جماهير الشعب وتنظيماتها لتأييد ودعم مطالب القضاة، وحددها فـى الاتـى :١. إعادة المفصولين إلى مواقع عملهم ٢. تعديل قانون الهيئـة القـضائية وقـانون مجلس القضاء العالي بما يضمن استقلال القضاء وسيادة حكم القانون ٣. إصلاح البنية القضائية بمشاركة القضاة وكافة القانونيين، ٤. تقلـيص سـلطات رئـيس الجمهورية فى حدود سلطات السيادة الوطنية والفصل بين السلطات الـثلاث، ٥. إشاعة الديمقراطية والحريات الأساسية وإلغاء كافة القوانين والمحاكم الاستثنائية، ٦. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين (....). وأشـار البيـان إلـى أن الإضراب وجد دعم ومساندة نقابة المحامين وتجمع القانونيين والمستشارين ونقابة أساتذة جامعة الخرطوم(٣) وتوالت بيانات الدعم والتأييد من كافة قوى المعارضة السياسية والنقابية. وفى هذا الاتجاه أشار حزب البعث فى احد بياناته إلى استمرار إضراب القضاة إلى أكثر من شهرين، وبذلك (ظلت بلادنا بلا قـضاء منـذ مـا يقارب الشهرين.. القضاء الذى يمثل أحد سلطات الدولة الحديثة، والمسئول عـن

حماية حقوق المواطنين الأساسية..) ومع إصرار القضاة على التمسك بموقفهم (تمادت السلطة فى التشهير بهم وإهانتهم دون حق، ورفضت الاستجابة لمطالبهم العادلة. وبذلك أدخلت السلطة القضائية فى محنة تعرض مصالح المواطنين وأمنهم للخطر والضياع. وهى تستهدف من كل ذلك تصفية القضاء كسلطة مستقلة عليها مسئولية حماية الحقوق الأساسية وضمان تحقيق العدالة وسيادة حكم القانون. فالنظام الديكتاتوري الفردي لا يقبل وجود قضاء مستقل عن سلطانه) وأشار البيان إلى أن ذلك (هو المضمون الحقيقي للهجمة التي يواجهها القضاة هذه الأيام. ومن هنا كان ارتباطها العميق بقضية الديمقراطية ومجمل الأزمة الوطنية الشاملة التي تعيشها بلادنا.. فالأوضاع فى الجنوب تنذر باندلاع حرب أهلية واسعة، والغلاء والأزمة الاقتصادية تطحن الملايين، والحركة النقابية مكبلة، وصراعات الطغمة الحاكمة الإقليمية تزج ببلادنا فى صراعات القوى الدولية الكبرى فى المنطقة. وكل ذلك يعكس بوضوح دخول أزمة النظام الديكتاتوري الفردي فى طورها الأخير ويكشف عجزه عن إيجاد أى مخرج ايجابي يلبى ابسط احتياجات الشعب..) و دعى البيان جماهير الشعب (للتسلح بالوعي واليقظة لإفشال مخططات الطغمة الحاكمة وحلفائها المحليين والخارجيين لقطع الطريق أمام صعود الحركة الجماهيرية الذى دشنه إضراب القضاة.. وذلك عن طريق تمتين وحدة قوى المعارضة الشعبية وتنشيط النضال النقابي وسط كافة قطاعات العاملين وترقية أساليب نضال الجماهير ودفعها فى اتجاه الإعداد الصبور للإضراب السياسي والعصيان المدني فى إطار الانتفاضة الشاملة..) (٤) وهذا التوجه يعمل لتحويل الإضراب إلى معركة واسعة من أجل استقلال القضاء وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإشاعة الديمقراطية، وذلك استناداً إلى استمرار الإضراب إلى أكثر من شهرين والتعاطف والدعم الواسع الذى وجده من جماهير الشعب وقوى المعارضة. وعندما شعر رئيس الجمهورية بإصرار القضاة على مواصلة إضرابهم والتمسك بمطالبهم العادلة اضطر للانحناء للعاصفة والوصول معهم إلى تسوية ملائمة. وبعد أيام من ذلك، وبالتحديد فى ٨ سبتمبر ١٩٨٣، أصدر مجموعة من القوانين، عرفت بقوانين

سبتمبر، بمساعدة اثنين من المحامين المتصوفين هما : النيل ابوقرون وعوض الجيد محمد أحمد، إضافة إلى السيدة/ بدرية سليمان، أسماها (قوانين إسلامية) وذلك بهدف تحويل معركته مع القضاة فى اتجاه آخر يضعهم فى موقف الدفاع والهزيمة، والاستناد إلى هذه القوانين لخلق مشروعية جديدة لحكمه الديكتاتوري بعد أن سقطت ورقة (الجنوب و الوحدة الوطنية) وورقة (التنمية الاقتصادية) و(المصالحة الوطنية) وكجزء مكمل لمصادرة الديمقراطية والحريات العامة وحكم الفرد ومنهج العنف والقمع والاضطهاد لحركة المقاومة الشعبية والعسكرية المتنامية (٥) ولكن حركة الواقع كانت تسير فى اتجاه مختلف. فقد وجدت القوانين الجديدة تأييداً مطلقاً من حركة الأخوان المسلمين، رغم أنهم لم يشاركوا فى إعدادها. أما مجموعة أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين، ومجموعات التكنوقراط والسياسيين الشماليين فقد وجدت نفسها فى موقف حرج لا تملك فيه قدرة كافية لاتخاذ موقف واضح، رغم معارضتها لهذا التوجه بكامله. وتلقفت الحركة الشعبية لتحرير السودان والسياسيون الجنوبيون المتعاطفون معها **صدور هذه** القوانين لتحولها إلى دليل صارخ لتبرير موقفها و لإبرازها كعامل يساعد فى زيادة اشتعال الحرب الأهلية فى الجنوب. وكذلك رفضها السياسيون الجنوبيون المشاركون فى النظام الحاكم، بما فى ذلك أبيل ألير و جوزيف لاقو(٦). وفى الشمال أعلن الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة وطائفة الأنصار، فى خطبة صلاة الجمعة فى مسجد ودنوباوى بأم درمان (.. إن هذه القوانين لا تساوى الحبر الذى كتبت به، وهى تمثل خطراً على الوحدة الوطنية وعلى الإسلام فى نفس الوقت) (٧) وبذلك قطع كل حبال المصالحة التي كانت تربطه بالنظام الديكتاتوري الفردي، وقامت سلطات الأمن باعتقاله مع مجموعة كبيرة من قيادات الأنصار وحزب الأمة (٨) والواقع إن معارضته بدأت من أواخر عام ١٩٧٨ وتطورت بشكل حاسم فى أثناء انتفاضة يناير ١٩٨٢ – وفى نفس الاتجاه سارت مواقف القوى الأخرى. وأشار حزب البعث إلى (أن نميرى ونظامه الديكتاتوري الفردي ظلّ يتاجر بكافة المبادئ والأهداف العزيزة على قلوب بنات وأبناء شعب السودان وتحويلها إلى مجرد شعارات فارغة... فقد تاجر من قبل بشعارات

الاشتراكية والديمقراطية الشعبية وشعارات التنمية والاكتفاء الذاتي، وتاجر بقضية الجنوب والوحدة الوطنية وبشعارات التضامن العربي والوحدة العربية وغيرها.. وها هو اليوم يتاجر، دون أى وازع، بمقدسات الشعب الدينية وشـريعة الإسـلام السمحاء، بهدف الكسب السياسي الرخيص وتضليل الجماهير وصـرفها عـن قضاياها الأساسية..) ودعي جماهير الشعب (للتمسك بقـضاياها الأساسـية فـى الديمقراطية والحياة الكريمة وتعزيز نـضالاتها فـى اتجـاه الإعـداد الـصبور للإضراب السياسي والعصيان المدني الشامل لإسقاط النظام الديكتاتوري وإقامـة البديل الديمقراطي المستقل..) (٩) وأعلن الحزب الاتحادي الديمقراطى (إن مـا يجرى فى بلادنا هو تشويه لشرع الله. فالإسلام ليس حدوداً وعقوبـات وجلـداً، وإنما هو نظام متكامل يدعو للرحمة والعدل والحرية والديمقراطيـة والمـساواة ويحارب الفساد والظلم ويمنع التجسس.) واشار إلى أن الإمام ابن تيمية يقول (.. ليس إماماً للمسلمين وليس أميناً على شرع الله من يطلب الشريعة ليؤسـس بهـا لنفسه سلطاناً باغياً..) (١٠) وهكذا أدى إعلان القوانين المسماة إسلامية إلى تعقيد أزمة النظام الديكتاتوري الفردي الحاكم وادخالها فى طورهـا الأخيـر، حـسب تعبيرات بيانات حزب البعث المشار إليها أعلاه. فهي تتعارض مع دستور ١٩٧٣ بتعديلاته العديدة، ومع ميثاق العمل الوطنى ووثائق الحـزب الحـاكم، الاتحـاد الاشتراكي. ولذلك قدم على عثمان محمد طه، رائد مجلس الشعب القومي وقتهـا والقيادي البارز فى حركة الاحوان المسلمين، فى يونيو ١٩٨٤، تعديلات للدستور أعدها د.حسن الترابى، زعيم حركة الأخوان والمستـشار بالقـصر الجمهـوري وقتها، تنص على تكريس جعفر نميرى رئيساً للجمهورية وإماما للمسلمين مـدى الحياة بسلطات مطلقة لا تحدها حدود. وهذا هو جوهر قوانين سبتمبر فى الواقـع العملي، أى إعطاء النظام الدكتاتوري الفردي غطاءاً دينياً يجعلـه فـوق النقـد والمعارضة. ووجد ذلك معارضة واسعة من مراكز القوى الأخرى داخل النظـام الحاكم، وبالذات مجموعات العسكريين والتكنوقراط والسياسيين الجنوبيين. وأدى فى النهاية إلى صراعات ومناورات عديدة بين الأخوان المسلمين والمجموعـات الأخرى وسط الطبقة الحاكمة وامتدادتها الخارجية. وبرز ذلك بشكل واضح فـى

الفترة اللاحقة. ومن جهة أخرى أدى إعلان القوانين الجديدة إلى تصاعد نشاط قوى المعارضة. وفى عامى ٨٣ و ١٩٨٤ امتلأت السجون بمئات المعتقلين السياسيين والنقابيين الشماليين والجنوبيين من مختلف الاتجاهات. وبذلك دخلت حركة المعارضة فى تحدىّ مواجهة نظام يتستر بالدين والدين منه براء.

*** حزب البعث والدولة الدينية :**

٢. موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الدين بشكل عام، والدين الاسلامى بشكل خاص، موقف واضح لا يحتاج إلى شرح كثير لأنه موثق فى كتابات الراحل ميشيل عفلق، مؤسسه وأمينه العام حتى وفاته فى منتصف ١٩٨٩، وفى بياناته ووثائقه المنشورة إضافة إلى مؤلفات كتابه المعروفين. فهو حزب قومي ديمقراطي اشتراكي علماني يلخص أهدافه الأساسية فى الوحدة العربية والحرية والاشتراكية ويعمل لبناء دولة مدنية ديمقراطية ويرفض الدولة الدينية بشكل قاطع. (١١) ومع ذلك يرى أن الدين يلبى حاجة أساسية للإنسان ويقف مع الإيمان ويرفض الإلحاد ويعتبره موقفاً كاذبا(١٢). ووثيقة (البعث وقضايا النضال الوطنى فى السودان) الصادرة فى عام ١٩٧٣ تشير إلى (.. إن الإسلام بالإضافة لجوانبه الدينية البحتة الثابتة هو حركة فكرية واجتماعية وسياسية شاملة توجهت نحو تطوير الخصائص الايجابية فى المجتمع العربى خاصة والمجمعات البشرية عامة) وتخلص إلى (.. إن الإسلام بمحتواه الفكري والسياسي والاجتماعي قد عبّر بحق عن احتياجات الأمة العربية وتطلعاتها وعن آمال البشر بصورة عامة. وكان طبيعياً أن تتطور متطلبات ووسائل المجتمع العربي، والمجتمعات البشرية الأخرى، فى تحقيق احتياجاته بمرور الزمن. إذ أن نشؤ أنواع جديدة من النشاطات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية يؤدى بالضرورة إلى نشوء حركات فكرية سياسية جديدة تتلاءم مع هذه النشاطات. وهى بطبيعتها لا تتناقض مع الأهداف الأساسية للإسلام ولا مع ثبات واستمرار جوانبه الدينية البحتة. وجاءت حركة القومية العربية الحديثة كامتداد لكل الجوانب الايجابية فى حركة التطور العربي، وبالتالي كامتداد للحركة التاريخية العظيمة التى قادها الرسول العربى **محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم..) ويشير ميشيل عفلق إلى ضرورة**

(التمييز بين حقيقة الدين ومحاولات استخدامه والمتاجرة به لخدمة أهداف ومصالح القوى الرجعية وقطع الطريق أمام الثورة العربية فى نضالها من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية وفى تطلعها لبناء عالم تسوده قيم العدل والحرية والسلام.) ويضيف (.. أننا نعتبر الرجعية الدينية تؤلف معسكراً واحداً مع الرجعية الاجتماعية، يدافع عن مصالح واحدة، وأنها أكبر خطر يهدد الدين.. فهذه الرجعية، التى تحمل راية الدين فى أيامنا هذه وتتاجر به وتستغله وتدخله فى كل كبيرة وصغيره لكى تعيق الانطلاقة الجديدة، هى أكبر خطر على الدين، هى تهدم مجتمعنا وتشوّهه.. والأوضاع الجائرة هى أهم الأسباب التى تدفع الشباب للخروج عن الدين..) ويؤكد أن الإسلام ثورة (لا يفهمها حق الفهم إلا الثوريون. وهذا شئ طبيعي لأن حالة الثورة حالة واحدة لا تتجزأ، وهى حالة خالدة لا تتبدل.. أن المدافعين الظاهرين عن الإسلام، الذين يتظاهرون بالغيرة عليه أكثر من غيرهم، هم أبعد الناس عن الثورة فى مرحلتنا الحاضرة.. لذلك لا يعقل أن يكونوا قد فهموا الإسلام.. الواقع هم أعداء الثورة، هم ممثلو الأوضاع القديمة التى يجب أن تزول لكى تنهض الأمة العربية.. ان المسلمين الأوائل لو رجعوا اليوم لما استطاعوا العيش إلا فى السجون والمعتقلات مع المناضلين.. فأصحاب دعوة الحق هم دوماً مع الحق. أما الذين لم يتجاوبوا مع هذه النغمة المشروعة التى تنشأ فى قلوب المظلومين، والذين رأوا فى الدين فى هذا العصر سلاحاً يستند عليه الظالمون.. هولاء هم أعداء الدين) ويشير إلى إن تجربة الدولة الدينية فى القرون الوسطي قد كلفت البشرية أعباء باهظة يجب أن لا تتكرر. ويرى (إن الإسلام يشكل العقيدة الدينية للأكثرية فى الوطن العربى. ولكنه يعتبر تراثاً قومياً واحداً لكل العرب بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية..) ويرى (.. إن المسيحيين العرب عندما تستيقظ فيهم قوميتهم سوف يعرفون أن الإسلام هو لهم ثقافة قومية يجب أن يتشبعوا بها ويحبوها ويحرصوا عليها حرصهم على أغلى شئ فى عروبتهم)(١٣) هذه النصوص والإشارات تعكس، بشكل واضح، موقف حزب البعث من الدين بشكل عام والإسلام بشكل خاص، وتؤكد إن قوى التخلف والديكتاتورية تعمل دوماً لاستخدام الدين من أجل فرض سيطرتها على العباد

والبلاد. وهذا ما أكده الواقع، حيث لم تؤدى ما سمي (قوانين إسلامية) إلى أى تغيير فى الركائز الأساسية للنظام الديكتاتوري الفردي، بل أدت إلى تكريسها باسم الدين والدين منها براء – ولذلك ظل حزب البعث مستمراً فى طرح خطته وبرنامجه السياسي المعلن. ومن الناحية العملية ظل يركز على قضايا الوحدة الوطنية والسلام والديمقراطية والتنمية المتوازنة والشاملة. فقد ظلت بياناته فى تلك الفترة تؤكد على (إن استقلال السودان ووحدته الوطنية يواجهان تحدياً عظيماً.. فتدخل النميرى فى الصراعات الجارية فى تشاد ودول الجوار حول البلاد إلى ساحة لصراعات القوى الكبرى فى المنطقة، حتى وصل إلى حد الوقوف بجانب السادات وتأييد اتفاقية كامب ديفيد والسماح لقوات التدخل الامريكى السريع بإجراء مناوراتها فى أراضى السودان).. وأشار إلى (إن سياسات النظام الحاكم تهدد الوحدة الوطنية بإثارة النزعات القبلية والإقليمية، كما حدث أثناء محاكمات المشاركين فى محاولة انقلاب ٢ يوليو ١٩٧٦.. وتأتى اليوم مؤامرة قانون الحكم الاقليمى فى الشمال لتمزيق وحدة الوطن وإهدار موارده تحت شعار نقل السلطة للشعب) وأشار إلى أطماع القذافى فى أراضى دارفور والى رفض أهل دارفور لاقتراح دمجها فى إقليم واحد مع كردفان وإصرارها على بقائها إقليما قائماً بنفسه. وأكد ان ما يجرى فى الإقليم الجنوبي (ينذر باندلاع حرب أهلية واسعة فى الجنوب تؤدى الى تمزيق البلاد(١٤)..) وبعد تفجر الحرب الاهلية فى الجنوب فى منتصف ١٩٨٣ أكد أن مسئولية ذلك يتحملها النظام الحاكم بسياساته فى الجنوب ومحاولاته لزرع وتوسيع التناقضات الداخلية وسط السياسيين الجنوبيين والمجموعات القبلية فى المنطقة ولجوئه لمواجهة المعارضة فى الجنوب والشمال بالعنف والقمع، إضافة إلى إفراغه للحكم الاقليمى من محتواه الحقيقي (١٥) وظلت بياناته تركز أيضا على قضايا الديمقراطية والحريات العامة وقضايا السلام ووقف الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب، حيث أشارت الى (إن الشعب فى الجنوب والشمال معاً يدرك الآن إن إسقاط النظام الديكتاتوري الفردي هو المدخل الأساسي لإنهاء الأوضاع المأساوية التى تعيشها البلاد وتمكين جماهير الشعب من الوصول الى صيغة ملائمة تحقق السلام وتحافظ على وحدة البلاد

وتؤكد الإقرار بواقع التمايز التاريخي والحضاري والثقافي بين الشمال والجنوب وفتح قنوات التفاعل الديمقراطي بين شقي البلاد وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة فى كافة أقاليم البلاد..).. (وعندها لن تجد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الأخ دكتور جون قرنق، مبرراً لحمل السلاح ولن يكون هنالك ما يحول دون وضع مشكلة الجنوب فى طريق الحل النهائي عن طريق الحكم الذاتي الاقليمى الحقيقي فى إطار السودان الموحد(١٦)) وفيما يتعلق بقضايا التنمية ظلت بيانات ونشرات الحزب تواظب على عرض ونقد ميزانية الدولة فى كل عام خلال مناقشتها فى مجلس الشعب القومي، وتركز على تدهور الوضع الاقتصادي وخضوع الفئة الحاكمة لشروط صندوق النقد الدولي التى ظلت تشكل أساس النهج الاقتصادي المايوى طوال السنوات ١٩٧٨ – ١٩٨٥، وتطرح سياسات اقتصادية بديلة قادرة على توفير الحياة الحرة الكريمة لكافة جماهير الشعب فى أقاليمه المختلفة.

*** حزب البعث فى قلب حركة المعارضة :**

٣. فى الأعوام ٨٢ و ٨٣ تتابعت اضرابات النقابات ومظاهرات الطلاب، وواجهتها الفئة الحاكمة بالعنف والقمع والاضطهاد. ومع اتساع حركة المعارضة السياسية والنقابية اضطر راس النظام الديكتاتوري، فى خطاب طويل أمام قيادات الاتحاد الاشتراكي (١٧)، اضطر للاعتراف بأن (ما تعانيه جماهير الشعب لا يحتاج الى منشورات..) ويشير حزب البعث الى إن الخطاب قد جسد بحق (الأزمة الخانقة التى ظل يعيشها النظام الحاكم وعجزه عن القيام بأي خطوة لمواجهتها سوى انتظار تدفق البترول وخروج الاقتصاد الوطنى من غرفة الإنعاش..) (١٨) وأكد (أن ما يجرى فى بلادنا هذه الأيام واضح وضوح الشمس.. انه صراع ممتد ومرير بين برنامجين : برنامج الطبقة الحاكمة، التى فقدت كل ولاء للوطن والشعب.. وبرنامج جماهير الشعب التى تناضل من أجل صيانة الاستقلال الوطنى وإبعاد بلادنا من دائرة صراعات القوى الكبرى حول المنطقة واستعادة الديمقراطية وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وتحقيق الحد الأدنى من شروط الحياة الحرة الكريمة لكل أبناء وبنات الشعب.. صراع بين برنامجين

متناقضين، النصر فيه دون شك لبرنامج الشعب وقواه الحية.) وأشار بيان الحزب الى أن نميرى هدّد النقابات بأن (من يتوقف عن العمل سوف يتوقف الى الأبـد) وأن هذا التهديد (هو إرهاب العاجز الذى سيتحطم أمام صمود الحركة الجماهيرية الديمقراطية المتنامية. وقد أثبت ذلك قضاة السودان بإضرابهم المجيد، الذى أجبر السلطة على التراجع عن قراراتها التعسفية والاستجابة لمعظم مطـالبهم، وعلـى رأسها إرجاع المفصولين وعزل رئيس القضاء وتعديل قانون مجلـس القـضاء العالي وإعادة الاعتبار لمكانة القضاة..) وأشار الى إن رأس النظام الـديكتاتوري (تهجم على حزب البعث وتجمع الشعب السوداني وتهكم على دعوتهما للإضراب السياسي والعصيان المدنى. واتهمهما بالارتباط بمخططات أجنبية) فى إشارة الى الاتحاد السوفيتي وليبيا وإيران. (وهو يريد، فى الواقع، أن يدافع عـن عمالتـه وارتباطه الذليل بالإمبريالية الأمريكية التى فتح لها أراضـى الـسودان لأجـراء مناوراتها العسكرية. ولكنها محاولة مفضوحة، لأن حزب البعث وتجمع الـشعب السوداني يرفضان كافة أشكال الارتباط بالقوى الأجنبية..) (١٩) وأكد الحـزب أنه (إذ يركز الضوء على حقيقة افتراءات وأكاذيب نميرى، إنما يؤكد ثقته فـى أنها لا تغيب عن جماهير شعبنا) وأكد أيضا (إصرار حزب البعث على العمل من اجل إسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة البديل الديمقراطي المستقل عن كافة مراكز النفوذ الدولي ورفضه لكافة صيغ الارتباط بهذه المراكز المطروحة من قبل النظام الحاكم أو من قبل البدائل الزائفة التى تدّعى معارضته وتسعى للقفز للسلطة مـن خلال انقلاب عسكرى بعيد عن الجماهير ونضالاتها) (٢٠). وفى ضـوء هـذا الموقف الواضح والمتفائل بتدهور أوضاع النظام الديكتاتوري الحاكم تـصاعدت نشاطات حزب البعث وتجمع الشعب السودانى خـلال عـامى ١٩٨٢، ١٩٨٣. وأدى ذلك الى اتساع حملات الاعتقال وسط أعضائه وأنـصاره فـى العاصـمة وبعض مدن الأقاليم (٢١). ومع ذلك ظل النشاط الحزبي يتواصل فـى ظـروف صعبة. وشمل ذلك اصدار وتوزيع البيانات بطريقة جريئة، ركزت على توزيعها فى أوساط طلاب الجامعات وداخل الأحياء ومواقع العمل المختلفة (٢٢)، وظـل النشاط السياسي للتنظيمات الحزبية يتم، فى معظم الأحيان، من خلال جبهة تجمع

الشعب السوداني. وفى هذا الاتجاه جرت محاولات عديدة لإنشاء فروع للتجمع فى المدن والمجالات المختلفة. وظهر ذلك فى تكوين (تجمع الأطباء) فى الخرطوم بشكل خاص، وضم مجموعة من الأطباء البعثيين والاتحاديين الديمقراطيين والمستقلين، حيث أعلن قيامه فى أغسطس ١٩٨٣. وفى ١٩٨٤ أصدر بياناً جاء فيه (٢٣) (يخاطبكم اليوم تجمع الأطباء، فرع تجمع الشعب السوداني، وأنتم تخوضون معركة الدفاع عن شرف المهنة وعن حق جماهير الشعب فى التمتع بالخدمات الطبية الضرورية وتفضحون بنضالكم هذا النظام الديكتاتوري الظالم) وأشار البيان الى (.. إن مطالبكم العادلة، التى حددتموها فى مواجهة التردي الشامل، الذى أصاب كل المستشفيات، وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين والعلاج المجاني وعدم تطبيق مسألة اللامركزية على الأطباء وتحسين وضع الطبيب المعاشى ليتمكن من أداء واجباته.. هذه المطالب سيعمل تجمع الأطباء على تحقيقها بنضالنا المشترك..) وأشار البيان الى (إن مطالبتنا باستثناء الأطباء من قرار اللامركزية ينبع من قناعتنا بان تنوع أقاليم البلاد وتنوع الأمراض المنتشرة فيها يقتضى أن يجد الطبيب فرصة التنقل بين مناطق القطر المختلفة بهدف تطوير إمكانياته وتوسيع خبراته وتجاربه، بينما بقاؤه فى منطقة واحدة طوال خدمته سوف يحرمه من هذه المزايا.) وأضاف (إننا سنقف بصلابة خلف نقابة أطباء السودان ونحافظ على وحدتها وسوف نعمل على مواجهة أى محاولة لإحداث الفرقة والانقسام فى داخلها..) وأشار البيان الى (إن الأطباء تعاملوا بمسئولية واتبعوا أسلوبا متدرجاً فى طرح قضيتهم، التى هى قضية جماهير الشعب) وأضاف (لذلك دخلنا فى سلسلة اضرابات متفرقة، كان هدفها تنبيه المسئولين بخطورة الوضع. وحتى فى أيام الإضراب كنا نؤدي واجباتنا تجاه الحالات الخطرة، باعتبار إن الإضراب هو وسيلة وليس غاية فى ذاته، وسيلة اضطررنا إليها عندما استكبرت الجهات المسئولة ورفضت الاستماع لصوتنا. ولذلك لم يكن أمامنا من خيار سوى تقديم استقالاتنا بعد أن أعطينا المسئولين فرصة كافية ليتفهموا حقيقة الأوضاع المتردية.)،، و(الآن أصبح الطريق واضحاً أمامنا.. سنقف صفاً واحداً خلف مطالبنا العادلة وسننفذ قرارنا بالتوقف عن العمل

وسنواصل الصمود دون اكتراث بأساليب التهديد والترغيب التى تمارسها السلطة الحاكمة..) ودعي البيان الأطباء (.. للالتحاق بصفوف هذا التجمع، الذى نبع من صفوفكم، لأنه سيوفر لنا كأطباء فرصة جمع صفوفنا وتوحيدها وفرصة العمل الجماعي المنظم فى إطار نقابتنا والحركة الجماهيرية فى عموم البلاد من اجل إنقاذ الوطن من الفئة الحاكمة التى باعته وسرقت قوت الشعب) (٢٤) وبجانب ذلك اتجهت بعض التنظيمات الحزبية للعمل فى نفس الاتجاه. ففى مدينة عطبرة ظلت بيانات التنظيم البعثى تركز على وحدة قوى المعارضة والإعداد الصبور للاضراب السياسي والعصيان المدنى وعلى انتخابات نقابة عمال السكة حديد، حيث يقول فى احد بياناته (٢٥) (.. أيها العمال الاماجد، وأنتم على أعتاب انتخاب قيادة نقابتكم العظيمة، فان حزب البعث العربى الاشتراكي يدعوكم للتمسك بخطكم الديمقراطي الرامي لإسقاط كافة الرموز الانتهازية، التى خانت قضايا العمال والحركة النقابية السودانية، واعتبار معركة الانتخابات جزء لا يتجزأ من معركتنا الحاسمة، بإذن الله، ضد النظام الديكتاتوري الحاكم..) ودعي البيان العمال لـ (التمسك بوحدة الحركة النقابية وديمقراطيتها واستقلاليتها وإلغاء قانون النقابات الحالى واستبداله بقانون ديمقراطي وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية وزيادة أجور العمال بما يتناسب مع مستوى تكاليف المعيشة وتركيز الأسعار وإعادة المفصولين لأسباب سياسية للعمل وإطلاق سراح المعتقلين..) ودعى البيان إلى توحيد الصفوف من أجل الإعداد الصبور للإضراب السياسي والعصيان المدنى الشامل، وأشاد بميلاد جبهة تجمع الشعب السوداني كخطوة هامة فى طريق توحيد قوى المعارضة فى اتجاه إسقاط النظام الديكتاتوري المتهالك (...) وفى نفس الاتجاه توطدت علاقة حزب البعث بالتجمع النقابي العمالى وقياداته (٢٦) بعد تحالفه مع الحزب الاتحادي الديمقراطي فى منتصف ١٩٧٩. وبعد إعلان جبهة تجمع الشعب السوداني أصبح التجمع النقابي جزء منه (٢٧). وبذلك انفتح الطريق أمام حزب البعث للمشاركة فى نشاط نقابي واسع فى السنوات الأخيرة للنظام المايوى (٢٨). وفى هذا الإطار تمكن تنظيم الحزب فى عطبرة من توسيع قاعدته وبناء تحالف واسع وسط عمال السكة حديد، ضمّ البعثيين والاتحاديين

الديمقراطيين والمستقلين. وفى عام ١٩٨٣ تمكن هذا التحالف من اكتساح انتخابات النقابة.(٢٩) وبذلك تحوّلت نقابة عمال السكة حديد الى مركز من مراكز قوى المعارضة السياسية. وأدى ذلك الى اتساع نشاط التجمع النقابى العمالى فى النقابات الأخرى واتساع التعبئة للإعداد للإضراب السياسي والعصيان المدنى. وإضافة لذلك شهدت فترة ما بعد انتفاضة يناير ١٩٨٢ اتساع نشاط قوى المعارضة داخل صفوف القوات المسلحة وكان لحزب البعث وتجمع الشعب السودانى دورهما فى هذا النشاط.

***اتساع المعارضة العسكرية :**

٤.المقاومة العسكرية ضد النظام المايوى ظلت متواصلة طوال سنوات حكمه. وشمل ذلك محاولات انقلابية عديدة، تمثل أبرزها فى حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ وحركة ٥ سبتمبر ١٩٧٥، إضافة الى حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ التى قادتها الجبهة الوطنية المعارضة. ويرى عبد العزيز خالد إن تنظيم الضباط الأحرار، الذى قاد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، قد انتهى بعد هزيمة حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ وطرد معظم أعضائه وتدمير بنيته التنظيمية. وقد أدى ذلك الى انكشاف الساحة العسكرية لحزبي الأمة والأخوان المسلمين. فتزايد نشاطهما داخل القوات المسلحة، مع نشاط عسكري خارجى تقوده الجبهة الوطنية، بقيادة الشريف حسين الهندى، انطلاقاً من ليبيا وإثيوبيا. وبعد عام ١٩٧٢ تركز هذا النشاط فى ليبيا، نتيجة لدور الإمبراطور الأثيوبى هيلاسيلاسى فى التوصل لاتفاقية أديس أبابا بين حكومة نميرى وحركة تحرير جنوب السودان بقيادة الجنرال جوزيف لاقو. (٣٠) وبعد حسم المعركة العسكرية مع الجبهة الوطنية بالوصول الى مصالحة ١٩٧٧ مع النظام الديكتاتوري، شهدت الفترة اللاحقة، حتى انتفاضة مارس – أبريل ١٩٨٥، أسلوبا جديداً للمقاومة العسكرية، حيث اتجه العمل الى التركيز على بناء التنظيمات السرية داخل القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى. وفى ظروف المصالحة اندفع الإخوان المسلمون، بقيادة حسن الترابي، فى بناء تنظيمهم العسكري (٣١) وساعدهم فى ذلك تركيز الأجهزة الأمنية المايويه على التنظيمات العسكرية المعارضة، خاصة تنظيم الضباط الأحرار، الذى لم يكن مؤثراً بعد

هزيمة حركة ١٩ يوليو ١٩٧١. وأيضا ساعدتهم ظروف المشاركة فــى الحكــم والتوجه الاسلامى للنظام الحاكم بعد المصالحة. ومع ذلك بــدأ تنظــيم الــضباط الأحرار فى إعادة ترتيب أوضاعه، بقيادة الضباط الديمقراطيين المستقلين، بهدف الانحياز للانتفاضة الشعبية عند تفجرها – وفى ظروف انفجار انتفاضـــة ينـــاير ١٩٨٢ الطلابية والشعبية، نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية واتــساع حركــة المعارضة السياسية، شعر الرئيس نميرى بخطورة الوضع السياسي فــى الــبلاد وتهديده للنظام الحاكم. فدعي لاجتماعات ضمت معظم قيادات الاتحاد الاشتراكي، بهدف مناقشة الوضع العام فى البلاد والخروج بمقترحات لمعالجته. ولكــن هــذه الاجتماعات عكست خلافات واسعة أدت الى تعقيد الموقف وزيادة خطورته. وهنا اتجه قادة القوات المسلحة الى مناقشة ما يجرى مع نميــرى بوضــوح وشــفافية بالتركيز على قضايا التدهور الاقتصادي والفساد المالي والادارى ووضع القوات المسلحة، وذلك بحكم مسئوليتها عن حماية النظام السياسي الحاكم. وكان اجتماعهم مع الرئيس فى يناير ١٩٨٢ اجتماعاً عاصفاً اتسم بالصراحة والوضوح. ولكــن بدلاً من أن يقود ذلك إلى تغييرات أساسية فى سياسات النظام الحاكم، قام نميرى بانقلاب قصر مفاجئ أدى إلى ضرب القيادة العسكرية وإبعــاد ٢١ مــن كبــار الضباط والقادة وإحالتهم للمعاش، وكان معظمهم ضباطاً محتــرفين ومحتــرمين ومحبوبين. وبذلك تمكن راس النظام الحاكم من تصفية القوات المسلحة من خيرة ضباطها وقادتها (٣٢) . وأدى ذلك إلى سخط وغضب واسع وسط العــسكريين بشكل عام والضباط بشكل خاص. وفى أغسطس ١٩٨٣ جرت مذبحــة أخــرى، شملت اعتقال عدد كبير من الضباط من مختلف الأسلحة، بتهمة التدبير لانقــلاب عسكري يطيح بالنظام الحاكم (٣٣). وفى نهاية سبتمبر اتسعت حملة الاعتقالات لتشمل حوالى ٧٦ من الضباط وصف الضباط بنفس التهمة.(٣٤).. وفــى هــذا المناخ نشط التنظيم العسكري التابع لحزب البعث وساعدته هذه الظــروف فــى توسيع قاعدته (٣٥). وتمكن أيضاً من إنشاء تنظيم باسم (تجمع الشعب السوداني) يضم مجموعات أخرى مــن الــضباط الــديمقراطيين المــستقلين والاتحــاديين الديمقراطيين. وتميز هذا التنظيم، حسب عبد العزيز خالــد، بــالتنظيم الــدقيق

والسرّية العالية وقوة المصادمة وقياداته العسكرية المؤهلة والمحترمة والمحبوبة (٣٦). وهى نفس القيادات التى لعبت دوراً حاسماً فى انحياز القوات المسلحة لانتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥ وقادت محاولة انقلاب ٢٣ ابريل (٢٨ رمضان) ١٩٩٠ التى أدت إلى إعدام ٢٨ ضابطاً من قادتها. ونتيجة لكل ذلك بدأ التفكير الانقلابي يتعزز، كما يبدو، وسط قيادة حزب البعث فى الداخل والخارج (٣٧). وارتبط ذلك بظروف تسارع انهيار النظام الحاكم وضعف قوى المعارضة وعدم توحدها بشكل عام وتعدد التنظيمات السرّية وسط القوات المسلحة (٣٨)، بما فى ذلك ما كان يسميه التنظيم البعثى بالتنظيم الامريكى (٣٩). وفى الفترة اللاحقة سوف تتطور هذه التنظيمات بشكل متسارع لتصل ذروتها فى انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥ وفى كيفية انحياز القوات المسلحة لانتفاضة جماهير الشعب، كما سنرى. وفى تطور متصل شهدت فترة النصف الاول من الثمانينات مشاركة أعداد كبير من البعثيين السودانيين فى معارك الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) دفاعاً عن العراق وتجربته الوطنية و القومية التقدمية فى مواجهة العدوان الايرانى. وذلك فى إطار حملة التطوع التى ظلت تقودها التنظيمات الحزبية فى الأقطار العربية المختلفة دفاعاً عن (البوابة الشرقية للوطن العربى) وتضمن ذلك تدريباً عسكرياً معقولاً للمتطوعين فى مجالات العمل العسكري الأساسية (٤٠) وشمل ذلك التحاق بعض البعثيين السودانيين للعمل كضباط فى الجيش العراقى. وبذلوا بطولات مشهودة فى ساحات المعارك. وأدى ذلك إلى إشاعة الثقافة العسكرية وسط التنظيم الحزبى، وأصبحت المشاركة فى التطوع تشكل عنصراً مهماً فى تقييم العضو الحزبى(٤١). ونتيجة لذلك ظلت أجهزة الأمن تنظر للمشاركة فى عمليات التطوع كمدخل لتدريب وتسليح الكوادر الحزبية وبالتالي إمكانية استخدامها فى نشاط مسلح داخل البلاد أو فى انقلاب عسكرى (٤٢)، كما حدث فى حركة ٢ يوليو ١٩٧٦. وكانت تربطها بالتحالف مع الاتحادي الديمقراطي وتجربة الشريف الهندى فى العمل المسلح خلال السنوات السابقة. وظلت هذه النظرة تسيطر على أجهزة الأمن حتى بعد إعادة العلاقات بين السودان والعراق فى عام ١٩٨١ وتوجه نميرى لدعم العراق فى

مواجهة العدوان الايرانى (٤٣). ومع إن النظام الديكتاتوري حاول استغلال هذا التوجه لكبح النشاط المعارض لحزب البعث فى السودان، إلا أنه لم ينجح (٤٤) وذلك لأن حزب البعث ظل يحدد موقفه من النظام المايوى على أساس سياساته العملية ومدى تماشيها مع استحقاقات الاستقلال الوطني وحقوق الجماهير فى الديمقراطية والحياة الكريمة (٤٥) ولذلك ظل الحزب يواصل نشاطه المعارض ضد النظام المايوى بصورة أوسع خلال الفترة اللاحقة، رغم تحسن علاقاته مع الدولة العراقية. وفى تلك الفترة ظلت بياناته ونشراته تركز على قضايا الديمقراطية والسلام والإعداد العملي لإسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة البديل الديمقراطي المستقل.

*** الديمقراطية ووحدة قوى المعارضة :**

٥. فى عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ امتلأت السجون بالمعتقلين السياسيين والنقابيين الشماليين والجنوبيين من مختلف الاتجاهات. وفى تلك الفترة نشطت بعض الدوائر فى حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي وبعض العناصر المستقلة وأجرت تحركات واسعة من أجل توحيد قوى المعارضة فى جبهة موحدة حول برنامج حدّ أدنى محدد – ونشطت أيضاً الحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال توسيع عملياتها العسكرية فى الجنوب وإذاعتها، التى جذبت اهتمام الجماهير وقوى المعارضة. وتواصلت الحوارات لتوحيد قوى المعارضة داخل المعتقلات وخارجها(٤٦)، وذلك رغم استمرار جبهة تجمع الشعب السوداني فى نشاطها.ومع أن حزب البعث لم يشارك فى هذه الحوارات، إلا أن المعتقلين البعثيين فى سجن كوبر شاركوا فى حوارات مع السيد/ الصادق المهدي(٤٧) والشيوعيين(٤٨) وتوصلت قيادتهم إلى أهمية المشاركة فى الحوارات الجارية وعدم الانعزال عنها، وذلك لجدّية القائمين عليها ولأن الظروف السياسية الجارية فى البلاد تتطلب توحيد قوى المعارضة بكافة اتجاهاتها، سواء كان ذلك عن طريق توسيع جبهة تجمع الشعب السوداني أو حتى تكوين جبهة موحدة جديدة. و أرسلو رأيهم حول هذا الموضوع للقيادة الحزبية فى الخارج (٤٩). ومع ذلك لم تتوصل هذه الحوارات الى أى اتفاق، بسبب الخلافات حول بعض القضايا وانعدام الثقة بين

أطراف المعارضة المختلفة (٥٠). وبذلك ظلت قوى المعارضة فى فى تشتتها وعدم وحدتها حتى عشية سقوط النظام الديكتاتوري فى أبريل ١٩٨٥، وظل المعتقلون يواجهون ظروف الاعتقال الصعبة دون أمل قريب فى توحيد أحزابهم وقواهم السياسية. وكانت قضية المعتقلين، بشكل عام، والمعتقلين البعثيين بشكل خاص، تجد اهتماماً مقدراً ومتواصلاً فى نشاط حزب البعث السياسي والاعلامى. ففى منتصف عام ١٩٨٤ أصدر وثيقتين حول أوضاع المعتقلين فى سجون النظام الدكتاتوري. وتشير الوثيقة الاولى(٥١) الى (أن جهاز الأمن شن حملة اعتقالات واسعة فى أكتوبر ١٩٨٣، شملت العشرات من المواطنين الأبرياء فى العاصمة وبعض المدن الإقليمية بتهمة الانتماء لحزب البعث العربى الاشتراكي، وذلك بعد نشاطه ونشاط تجمع الشعب السودانى الواسع فى توزيع منشورات متواصلة فى معظم مدن البلاد..) (٥٢) وأشارت الوثيقة إلى تعرض المعتقلين الى عمليات تعذيب جسدي ومعنوي بشعة، تمثلت أبرز نتائجها فى الاتى :١) تعرض بعض المعتقلين لعمليات تعذيب بشعة من قبل عناصر جهاز الأمن. وقد أحتج المعتقلون على ذلك وطالبوا بإطلاق سراحهم أو تقديمهم لمحاكمة عادلة. ٢) كانت زيارات الأسر لأبنائهم فى السجن تتم مرة كل أسبوع، وبقرار تعسفى من جهاز الأمن اصبحت مرة واحدة كل أسبوعين كردّ فعل لاحتجاجات المعتقلين على عمليات التعذيب التى تعرضوا لها.٣)معظم القادمين من ليبيا تم اعتقالهم فى المطار ولم تبلغ أسرهم بالاعتقال ولم تقدم لهم احتياجاتهم من الملابس وأدوات النظافة ٤) المعتقلون يسكنون فى أقسام ضيقة ومزدحمة، وأكثر من مئه منهم يلتحفون الأرض دون فرش. ووزير الداخلية زار السجن عدة مرات ووعد بحلّ المشكلة لكنه لم يفعل ٥) تقدم للمعتقلين وجبتان فقط، وهى فقيرة فى نوعيتها.٦) العلاج والرعاية الصحية تتم فى عيادة السجن وتحوّل الحالات المستعصية لمستشفى السلاح الطبى. ولكن ضعف الإمكانيات وتدخلات جهاز الأمن تحرم معظم المعتقلين من العلاج. ٧) طول فترة الاعتقال وضعف التغذية يتسبب فى أمراض ضعف النظر والقرحة والبواسير والملاريا والرطوبة والجيوب الأنفيه والحساسية (٠٠٠) وتشير الوثيقة إلى أن هنالك حوالى ٣٠٠ معتقل فى سجن كوبر وحده،

بخلاف المعتقلين والسجناء السياسيين فى سجون الإقليم وحراسات الأمن والحراسات والسجون الحربية. وركزت على المعلومات التالية : ١) معظم المعتقلين قضى فى السجن فترة تتجاوز العام وتمتد الى أربعة أعوام دون تهم محدّدة ودون محاكمة ٢) أكثر من عشرة من المعتقلين قضوا فى السجن أكثر من أربعة أعوام، أى أنهم اعتقلوا فى ١٩٧٩، منهم : الاعلامى محمد سيد احمد عتيق، المحاسب يوسف عيسى بره، والمصرفي عثمان وداعة الله ٣) معظم المعتقلين تم فصلهم من عملهم أو إيقاف مرتباتهم بأوامر مباشرة من جهاز الأمن. ٤) بعض المعتقلين تتجاوز اعمارهم الستين عاماً منهم عوض صالح وعبدالرحمن النور وآخرون طلاب ثانوى. ٥) هناك طلاب حرموا من مواصلة تعليمهم وأداء امتحاناتهم، منهم فيصل التجانى، طالب الدراسات العليا بجامعة عين شمس.٦) المحكومون جُدّد اعتقالهم بعد اكتمال فترة عقوبة السجن، منهم يوسف عيسى برة وحسن حسين ٧) هناك ثلاثون معتقلاً من السياسيين الجنوبيين الذين رفضوا تقسيم الإقليم الجنوبي الى ثلاثة أقاليم ٨) هناك الضباط المتهمون بتدبير انقلاب ضد النظام الحاكم الذين اعتقلوا فى أغسطس ١٩٨٣ (....) وأكثر من ذلك تشير بيانات حزب البعث الى معلومات إضافية تشمل الاتى :(٥٣) ١) إن جهاز الأمن يمارس أشكالا بشعة من التعذيب، خاصة تجاه المعتقلين المتهمين بالانتماء لحزب البعث العربى الاشتراكي ٢) اعتقال الأقرباء بهدف الضغط على المعتقل وإجباره على الإدلاء باعترافات ٣) تعرض شقيقات بعض المعتقلين لإساءات غير أخلاقية تتنافى مع شريعة الإسلام بغرض إجبارهم على الاعتراف ٤) مداهمة أسر المعتقلين فى أوقات مزعجة (ليلاً وعند الفجر) بغرض التفتيش والهدف إرهابهم وتخويفهم.٥) تنفيذ الاعتقالات يتم بطريقة كيفية وعند الفجر وبقوات مسلحة تسليحاً كاملاً ٦) هناك معتقلان توفيا فى السجن بسبب الإهمال وسوء الأحوال، الأول من الإقليم الجنوبي والثاني من سوريا الشقيقة (...) وهناك نبيل ناشد، المواطن السودانى القبطي، الذى تعرض لعمليات تعذيب جسدى ومعنوي بشعة فى حراسات الأمن مع عدد كبير من المعتقلين البعثيين وظل جلاده يزجره ويشتمه بقوله (٥٤) (.. بعثي وكمان قبطي !؟) وهى كلمات استهدفت إهانته وإذلاله

بتجريده حتى من انتمائه لوطنه ومجمتعه السودانى، وتعكس استعلاءاً دينياً وعرقياً مقيتاً. ويؤشر ذلك خطورة استغلال الدين لخدمة السياسة على وحدة النسيج الاجتماعي السودانى بتأجيج الفتنة الدينية والتمييز بين المواطنين على أساس الانتماء الديني والاثنى والقبلي (٥٥). وفى هذا الاتجاه أدى اتساع عمليات الاعتقال والتعذيب وإدخال الدين فى السياسة واتساع الحرب الأهلية فى الجنوب، كل ذلك أدى الى طرح قضية الديمقراطية والدولة المدنية بشكل واسع وعميق وسط قوى المعارضة السياسية والاجتماعية. وكانت لحزب البعث مساهمته المقدرة فى هذا المجال.

٦. فى متابعتنا لموقف حزب البعث من قضايا الديمقراطية والحريات العامة، فى الصفحات السابقة، نلاحظ تطوراً ملموساً فى اتجاه تبنى الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان، بمفهومها الحديث، مقارنة بمواقفه قبل مصالحة ١٩٧٧ (٥٦) فوثيقة (البعث وقضايا النضال الوطني فى السودان) الصادرة فى ١٩٧٣ لم تخرج فى توجهها العام عن الإطار الفكري والسياسي الذى فرضته ظروف سيادة فكرة (الديمقراطية الشعبية) و(الحزب الثوري القائد) وسط (حركة القوى التقدمية فى السودان) و (حركة التحرر القومي العربية) فى ستينات وسبعينات القرن الماضى، ومن ضمنها حزب البعث العربى الاشتراكي. وفى البرنامج السياسي الذى طرحته هذه الوثيقة ركز على القضايا الأساسية لمرحلة ما بعد الاستقلال : صيانة الاستقلال الوطني وتدعيمه، الديمقراطية والحريات العامة، إصلاح جهاز الدولة، تعزيز الوحدة الوطنية، قضية الجنوب والحرب الأهلية، قضايا التنمية الاقتصادية الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي، الإصلاح الزراعي، مشاكل التعليم والخدمات، تحرير المرأة ودور السودان فى محيطه العربى والأفريقي والدولي (٠٠٠) وهذا يشير الى سلامة التوجه العام للوثيقة وانشداها الى الارتباط بخبرات العمل السياسي فى الفترات السابقة. ولكنها، بجانب ذلك كانت تتميز بتردّد وتأرجح موقفها من قضايا الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان الأساسية. فهي تكثر من الإشارة إلى الديمقراطية فى عبارات واضحة، حيث تؤكد على (إشاعة الديمقراطية وكافة الحريات العامة بما فى ذلك حرية تكوين

الأحزاب.) وفى جانب آخر تجنح باتجاه مفاهيم (الديمقراطية الشعبية) و(الديمقراطية الاجتماعية) السائدة وقتها فى الأنظمة الوطنية التقدمية العربية و بلدان المعسكر الاشتراكي، حيث تشير إلى (.. إقامة نظام وطني أساسه الديمقراطية الشعبية..) ويشكل ذلك تناقضاً وارتباكاً واضحاً. ومع ذلك ظلت الوثيقة المذكورة تتمسك فى منهجها وتحليلها العام بأهمية الديمقراطية فى مجرى حركة التطور الوطني وبضرورة التحالف السياسي الواسع فى شكل (جبهة وطنية ديمقراطية تقدمية واسعة) ويلاحظ هنا وضع كلمة (تقدمية) دون مبرر وقد يعكس ذلك وعى الوثيقة بإشكالية الديمقراطية فى واقع متخلف ومعقد مثل الواقع السوداني. فهى تشير الى إن (انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ كان مؤامرة لقطع الطريق أمام صعود القوى الديمقراطية وقتذاك.) وان الانقلاب (كشف فى الوقت نفسه ضعف الأساس الاقتصادي الاجتماعي للنظام الديمقراطي البرلماني فى بلادنا..) وذلك لعدم قدرة قوى التخلف (على المحافظة عليه عندما تتهدد مصالحها بفعل ضغوط قوى الديمقراطية والتقدم.) وكشف أيضاً (الارتباط الحميم بين البيروقراطية العسكرية العليا وقوى التخلف والرجعية ودور هذه البيروقراطية فى تخريب وعرقلة حركة التطور الوطنى و الديمقراطي..) ومن هنا أدى انقلاب ١٩٥٨، حسب تعبير الوثيقة، الى (صعود قضية الديمقراطية الى مقدمة قضايا النضال الوطنى) فى تلك الفترة. وتشير الى إن ثورة أكتوبر ١٩٦٤ (كشفت أهمية الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية وارتباطها بقضايا التغيير..) وكل ذلك يؤكد عمق التوجه الديمقراطي فى نظرة الوثيقة للواقع الوطنى. ولكنها بجانب ذلك، كانت تركز على مقولات (الديمقراطية الشعبية) والنظرة السلبية للحريات وحقوق الإنسان، وذلك بحكم تأثرها بالمناخ العام الذى أفرزته تلك المقولات. وساعدتها فى ذلك صراعات ما بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، حيث شهدت تلك الفترة انقساماً حاداً فى الحركة السياسية السودانية بين القوى والأحزاب الكبيرة (التقليدية) من جهة والقوى التقدمية من جهة أخرى. ومع كل هذا التردد والتأرجح، الذي يعود أيضاً إلى تراجع المحتوى الديمقراطي في النموذج التطبيقي البعثي العراقي، ظلت شعارات

الديمقراطية والحريات العامة تحتل مكانة عالية فى الممارسة العملية لحزب البعث طوال فترة الحكم المايوى، كما يظهر فى بياناته ونشراته وحركته وسط الطلاب والنقابات جنباً لجنب مع مقولات الديمقراطية الشعبية والتحرر الاجتماعي. ومع دخول النظام الديكتاتوري الفردي فى أزمته السياسية والاقتصادية الشاملة وانفراط الجبهة الوطنية بعد مصالحة ١٩٧٧، شهد الواقع السياسي متغيرات أساسية كان لها دور كبير فى تطوير توجه الوثيقة المذكورة فى اتجاه التركيز على الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية، وذلك من خلال البيانات والنشرات التي صدرت حول المصالحة وأهمها بيان أغسطس ١٩٧٧ و وثيقة (نحو مخرج ديمقراطي..) الصادرة فى ١٩٧٨ – وشمل هذا التطوير الموقف من قضايا الديمقراطية والحريات العامة والتعددية الحزبية والعمل المشترك والتحالفات السياسية مع القوى الأخرى، بما فى ذلك الأحزاب التقليدية، حيث تراجعت المقولات والشعارات المتطرفة وتصنيفات القوى السياسية الى (رجعية وتقدمية) وأصبح التركيز يتناول قضايا الديمقراطية بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً. وجاء إعلان التحالف مع الاتحادي الديمقراطي، بقيادة الشريف الهندي، فى عام ١٩٧٩، كأول اختراق عملي فى اتجاه توحيد قوى المعارضة فى جبهة موحدة على أساس (إسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة البديل الديمقراطي.) وفى ١٩٨٢ شكل الحزبان جبهة تجمع الشعب السوداني مع قوى وأحزاب أخرى. وفى عام ١٩٨٤ أخذ هذا التطوير مدى أوسع وأعمق فى اتجاه تبنى (الديمقراطية والحريات الأساسية) بمفهومها الحديث، كما تشير الى ذلك مذكرة وزعها الحزب على هامش انعقاد اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى الخرطوم وبيانات ونشرات عديدة. ويبدو أن ذلك كان يشكل استكمالاً للاستنتاجات والتوجهات التى فرضتها تحديات فترة ما بعد المصالحة، وظروف القمع والاضطهاد التى ظل يواجهها البعثيون بشكل خاص وقوى المعارضة الأخرى بشكل عام فى تلك الفترة، إضافة الى اتساع التوجه الديمقراطي وسط قوى حركة التحرر القومي العربية والقوى التقدمية العالمية بشكل عام ووسط الحركة السياسية السودانية بشكل خاص (٥٧). وركزت المذكرة على تطور مفهوم الديمقراطية والحريات العامة والحقوق

الأساسية الى أن وصل الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨، وتوجه العالم الحديث الى تبنى نظام ديمقراطي يضمن مشاركة كافة المواطنين فى تقرير مصير وطنهم والمساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات. وأشارت الى الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتطرقت الى التطور الدستوري فى السودان، بداية بدستور ١٩٥٦، ودور النظام العسكري الأول فى قطع الطريق على التطور الديمقراطي وتعديلات دستور ١٩٥٦ بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وغيرها. وركزت على انتهاكات النظام المايوى للحريات العامة وحقوق الإنسان وتعديلات دستور ١٩٧٣ التى حوّلته الى إطار دستوري يقوم على حكم الفرد (الجمهورية الرئاسية) وقانون أمن الدولة ونظام الحزب الواحد(٥٨). وجاءت قوانين سبتمبر ١٩٨٣ بهدف دعم سياسات العنف والديكتاتورية بغطاء الشريعة السمحاء دمغ حركة المقاومة السياسية والعسكرية بالكفر والإلحاد ومعارضة (شرع الله). ونتيجة لذلك لجأت سلطات الأمن الى القيام بحملات اعتقال واسعة وسط قوى المعارضة السياسية والعسكرية، كما أشرنا فى مكان سابق. ونشير هنا الى حملة اعتقالات واسعة وسط الإخوان الجمهوريين، الذين بدأوا معارضة نشطة للنظام الحاكم بعد ان كانوا يؤيدونه قبل مصالحة ١٩٧٧، وذلك بسبب هجومهم المتواصل ضد اللواء عمر محمد الطيب، نائب رئيس الجمهورية ورئيس جهاز امن الدولة، واتهامه بتشجيع الهوس الديني من خلال السماح لإمام مسجده فى منطقة كوبر بالخرطوم بحري بمهاجمة الجمهوريين وزعيمهم وتسفيه فكرهم واتهامهم بالكفر. وهذا الإمام هو مصري معروف بمشاركته فى إشعال نيرات الفتنة الدينية فى مصر. وفى هذه الفترة نشط حزب البعث فى صفوف قوى المعارضة من خلال بياناته المتواصلة ونشاط تجمع الشعب السوداني فى العاصمة ومدن إقليمية عديدة. وعندما فشلت سياسات القمع والاعتقالات فى إرهاب حركة قوى المعارضة لجأ راس النظام الديكتاتوري الى إعلان حالة الطوارئ فى البلاد مساء ٢٩ أبريل ١٩٨٤ فى خطاب أذاعه بنفسه من خلال الإذاعة والتلفزيون.

*** قانون الطوارئ ومحاكمة الطوارئ:**

٧. شهدت بداية عام ١٩٨٤ نشاطاً سياسياً واسعاً لقوى المعارضة وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي. وفى مطلع ابريل ١٩٨٤ قرر الحزب الاحتفال بذكرى تأسيسه بنشاط سياسي جرئ بهدف تعبئة الجماهير حول شعار الإضراب السياسى والعصيان المدني العام، وذلك عن طريق تنظيم حملة متواصلة لكتابة شعارات حول الموضوع فى جدران المنازل والمباني فى العاصمة ومدن الأقاليم. وركزت هذه الشعارات على الدعوة للإضراب السياسى والعصيان المدني، ووحدة قوى المعارضة فى الشمال والجنوب، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين و العسكريين، ورفض حلّ النقابات وتصفية القضاء وسياسات التجويع والإفقار (٥٩). وتزامنت حملة كتابة الشعارات هذه مع إضراب الأطباء الذى امتد من ٢٤ مارس حتى التاسع من ابريل ١٩٨٤ وكان له تأثير كبير فى مجرى تطور الأحداث واربالك حركة النظام الديكتاتوري الحاكم. فقد هددهم نميرى بأن الاستمرار فى الإضراب عقوبته الإعدام. ولكن تهديده لم ينجح، بل إن الإضراب وجداً دعماً واسعاً أكدته بيانات اتحادات الطلاب والنقابات العمالية والمهنية واحزاب المعارضة. وقد كانت بيانات حزب البعث وتجمع الأطباء هى الأكثر وضوحاً فى التركيز على الإضراب السياسى والعصيان المدنى كطريق وحيد لإسقاط النظام الدكتاتوري الفردي. وقد أدى ذلك إلى تركيز أجهزة الأمن على متابعة نشاط تنظيمات الحزب واتهامه بالوقوف خلف الإضراب فى إطار مخطط لإسقاط النظام الحاكم بالإضراب السياسى العام. وشمل هذا التركيز متابعة العناصر التي تقوم بكتابة الشعارات فى الجدران عن طريق دوريات ليلية مكثفة بهدف اعتقالها، واتساع حملات الاعتقال وسط البعثيين والقوى السياسية الأخرى. وعندما فشلت سياسة الترغيب والترهيب لإفشال إضراب الأطباء، خضع النظام الحاكم واستجاب لمعظم مطالبهم العادلة. وبعد توقف الإضراب بدأت نقابات أخرى عديدة فى الإعداد لاضرابات مماثلة. وفى تلك الفترة كانت المجاعة فى غرب السودان قد وصلت ذروتها وظلت أخبارها تنتشر بشكل واسع فى كافة مناطق البلاد عبر تنظيمات أبناء الغرب وإعلام قوى المعارضة والإذاعات

الأجنبية وخاصة إذاعة لندن، رغم تكتم النظام الحاكم وعدم إعلانه لما كان يجرى.. وكان حزب البعث يركز على تطوراتها فى بياناته ونشاط تنظيماته الطلابية. ومع اتساع نشاط قوى المعارضة وعجز النظام الحاكم عن مواجهتها، لجأ رأس النظام الدكتاتوري إلى إعلان حالة الطوارى فى كافة أرجاء البلاد فى خطاب أذاعه بنفسه فى ١٩٨٤/٤/٢٩، وهدد قوى المعارضة بالاعتقال والقمع والاضطهاد. وجاء فى الخطاب (..سوف لن نطبق فى قوى المعارضة شريعة الإسلام السمحة، بل سندخل البيوت ونتابع المعارضين فى كل مكان ونعتقلهم..) ولم يكتفى بذلك فقط، بل أقام محاكم الطوارئ، واستباح حرمات المنازل وشوّه شريعة الاسلام بعقوبات الجلد والقطع والبتر، وإعادة محاكم التفتيش والردة التى شهدتها أوربا فى القرون الوسطى وبعض فترات الدولة العربية الإسلامية فى عصورها المظلمة، ومنع المواطنين حتى من التعبير عن ما يعانون من مآسى وضيق فى العيش وقهر وإرهاب. وبعد يوم واحد من هذا الإعلان أصدر حزب البعث بياناً بمناسبة عيد العمال العالمي، أشار فيه إلى أن (نميرى أعلن حالة الطوارئ وهذا البيان ماثل للطبع، وذلك لمواجهة اتساع نشاط قوى المعارضة السياسية والنقابية ومطالبها المشروعة.) وأكد أن (قانون الطوارئ لا يضيف شيئاً. فالحريات والحقوق الأساسية للمواطنين قد تمت مصادرتها بالكامل منذ فترة طويلة..) وأشار إلى أن الحديث عن الإسلام والشريعة هو مجرد (محاولة لتملق عواطف الجماهير بالإسلام نفاقاً وكذباً، ومحاولة لإشاعة جوّ قاسى من الإرهاب والقمع، ولكن الإرهاب لن يثنينا ولن يثنى جماهير الشعب عن النضال من أجل حقوقها فى الحياة الحرة الكريمة، ولن يوفر لنميرى وطغمته حلاً عملياً لأزمة نظامه المتفاقمة. والمسألة برمتها تكشف عن عجز وفشل حكم الفرد وسياساته المدمرة (٦٠)..) وفى افتتاحية جريدة الهدف السرّية المعنونة بـ(عهد نيرون انتهى يا نميرى والعصر عصر الشعوب) الصادرة فى تلك الأيام، أكد الحزب على النقاط الآتية (٦١):

أ. إن حالة الطوارئ يجرى فرضها فى العادة لحشد وتعبئة الإمكانيات العسكرية والمدنية فى مواجهة عدوان خارجي أو كارثة طبيعية...

أما الحاكم الفرد فأنه يفرضها لمواجهة تصاعد نضال الجركة النقابيـــة المطالبـــة بحقوقها المشروعة.

ب. إن حالة الطوارئ فى بلادنا ظلت قائمة عملياً منذ صباح انقــلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، حيث تمت مصادرة الحريات العامـــة وحريـــة التعبيـــر والتنظـــيم والصحافة والنشر وغيرها. وقانون أمن الدولة يخضع المـــواطن للاعتقـــال دون تهمة محددة ودون أمر قضائي ولمدة غير محددة، والقانون يعاقب المضربين عن العمل بالسجن والإعدام. وبذلك لم يجد قانون الطوارئ ما يمكنه نزعه ومصادرته من حقوق وحريات.

ت. الهدف الأساسي لفرض حالة الطوارئ الآن هو إشـــاعة منـــاخ مـــن الإرهاب والقمع المادى والمعنوى وتوســـيع دائـــرة الاعتقـــالات والمحاكمـــات الإيجازية والممارسات الفظّة للقوانين القمعية القائمة. وذلك لن يفيد النظام الحاكم. وانتفاضة يناير ١٩٨٢ خير دليل على ذلك..)

هكذا واجه حزب البعث إعلان حالة الطوارئ بجرأة وشجاعة غير معهودة. فقد جرى تنفيذ خطط كتابة الشعارات على الجدرأن بشكل واسع فـــى العاصـــمة وعدد من مدن الأقاليم. ورغم انتشار دوريات الحراسات الليليـــة فـــى الـــشوارع والأزقة، ظلت السلطات تتفاجأ كل صباح بشعارات المقاومة فى العديد من مناطق العاصمة وحتى فى شوارعها الرئيسية. وظل المواطنون يشيدون بـــشجاعة مـــن قاموا بكتابتها رغم الحراسات المشددة ومناخ الإرهاب والقمع السائد فى الـــبلاد. وكانوا يصفونهم بـــ(البعاعيت) بحكم قدرتهم على التخفي عـــن أعـــين الـــشرطة والأمن. ومن ناحية أخرى تتابعت عمليات توزيع المنشورات بشكل أوســـع مـــن الفترات السابقة وكانت توزع فى داخل المنازل ومواقع العمل والأندية. وأدى كل ذلك إلى رفع معنويات الجماهير وإعدادها للإضراب السياسى والعصيان المـــدنى العام. وفى الجانب الآخر أدى إعلان الطوارئ إلـــى اتـــساع عمليـــات الـــبطش والإرهاب. وكانت إذاعة وتلفزيون ام درمان تذيعان كل مساء أحكام الجلد والقطع والبتر التى تصدرها محاكم الطوارئ والعدالة الناجزة فـــي العاصـــمة والمـــدن

الأخرى، بدعوى إن الشريعة تفرض إعلان الأحكام على الناس. وأدى ذلك إلى تشويه سمعة المئات من المواطنين دون أى تقدير للحرمات وانعكاس ذلك على أسرهم وأعمالهم. وفى فترة الطوارئ، التى امتدت سبعة شهور، نظرت محاكم الطوارئ والعدالة الناجزة ست محاكمات سياسية، الأولى حاكمت ثلاثة مواطنين بتهمة الانتماء لحزب البعث وكتابة شعارات معادية للدولة فى مايو ١٩٨٤ أمام محكمة الطوارئ رقم (١) فى الخرطوم (٦٢)، والثانية حاكمت مواطنين بتهمة الانتماء لحزب البعث وتوزيع منشورات بمدينة الدلنج، وذلك أمام محكمة الطوارئ فى مدينة كادقلى (٦٣)، والثالثة حاكمت خمسة مواطنين بتهمة الانتماء لحزب البعث أمام محكمة العدالة الناجزة فى مدينة بابنوسة (٦٤)، والرابعة حاكمت المواطن الأستاذ صلاح المصباح، الذى اعترض الرئيس نميرى أثناء ما سمي بلقاء الشورى بمسجد القوات المسلحة (٦٥)، والخامسة حاكمت السيدة فاطمة أحمد إبراهيم، القيادية فى الحزب الشيوعى، والسادسة هى محاكمة البعثيين الأربعة الذين اعتقلوا فى مايو ١٩٨٤ فى وكر طباعة جريدة الهدف السرّية (...) والى جانب ذلك تمّ اعتقال واستجواب أكثر من ثلاث مئة مواطن بتهمة الانتماء لحزب البعث، من بينهم أكثر من مئة وأربعين ظلوا فى المعتقلات لشهور عديدة فى مختلف سجون البلاد دون تهمة محددة أو إذن قضائي (٦٦) وإضافة إلى ذلك شهدت فترة الطوارئ اتساع حملات النظام الديكتاتوري للمتاجرة بالشريعة السمحاء وممارسة أقسى أشكال القمع والاضطهاد ضد قوى المعارضة باسم الدين. وشهدت أيضاً ظاهرة أداء (البيعة) للرئيس نميرى (إماما للمسلمين) وذلك بقيادة زعماء الإخوان المسلمين المعروفين وكانت (بيعة أبوقرون) أبرز هذه البيعات، حيث حضرتها كافة قيادات الدولة بما فى ذلك المسيحيون منهم . وفى ذلك يقول ياسين عمر الإمام، القيادي الاخوانى البارز، أن هذه البيعة (.. لم تكن لقاءً سياسياً بالمعنى المعهود، حيث لم نرى طمأنينة تسرى فى تلك اللقاءات كالطمأنينة التى سرت فى الناس فى أصيل ذلك اليوم بأبوقرون... انهمرت الدموع وهى تستعيد ذكرى السيرة العطرة ومواقف الصحابة فى بيعة الرضوان.. تحرك الرئيس نميرى وسط الناس لا يحيطه حراس ولا يستشعر أحد حاجة إليهم. وقد

تداخلت الصفوف وتوحدت القلوب وانزل الله السكينة فى قلوب المـؤمنين قيـادة وقاعدة.. مشهد يشبه يوم عرفة وساحة تشبه جبل عرفات يوم الحـج الأكبـر.. وصلى الناس المغرب بإمامة الرئيس، وقفت الأمة خلفه كأنها بنيان مرصـوص. فقد استوى العهد بالبيعة، وتواثق الرباط بميثاق غليظ، وكانت الامامة والـصلاة مسك الختام ومنتهى الكمال) (٦٧) وهذه الكلمات لا تحتاج إلى شرح أو تعليـق، لكنها تعكس المناخ السياسى السائد وقتها وسط النخبة الحاكمة وتوجهها لفـرض دولتها الدينية على العباد بالقهر والاستبداد – وفى سبتمبر ١٩٨٤ نظم الأخـوان المسلمون احتفالا بمرور عام على إعلان تطبيق الشريعة وشـمل ذلـك مـسيرة (مليونية) طافت شوارع الخرطوم، دون أى تقدير لما كان يجرى فى البلاد مـن انتهاكات لحقوق الإنسان باسم الإسلام ومجاعات فى الغـرب ومنـاطق أخـرى وحرب أهلية تأكل الأخضر واليابس فى الجنوب. ووجد ذلك انتقاداً حاداً من فتحي عثمان، أحد قيادات حركة الإخوان المسلمين المصريين المقيمين فى لندن، بدعوى أنه لا يمكن الادعاء بتطبيق الشريعة فى ظـل نظـام ديكتـاتوري فـردى، وأن الشريعة يجب أن تأتى نتيجة تحرك شعبي نشط وواسع. وسارع ياسـين عمـر الإمام بالرد عليه فى صحيفة الأيام فى نوفمبر عام ١٩٨٤.

*** وكر الفتيحاب ومحاكم الردة :**

٨. فى منتصف مايو ١٩٨٤ داهمت سلطات الأمن وكر طباعـة جريـدة الهدف السّرية، الناطقة باسم حزب البعث، فى منطقة الفتيحاب بام درمان. وكانت تلك أول مرة تضع أجهزة الأمن يدها على أجهزة طباعة تابعة للحزب وتم اعتقال من بداخل المنزل وهما: بشير حماد وحاتم عبد المنعم، وفى وقت لاحق اعتقـل معهم اثنان آخران، هما : عثمان الشيخ والجيلـى عبـد الكـريم (٦٨). وبعـد تعريضهم لمختلف أشكال التعذيب المادى والمعنوى فى داخل الوكر وفى مبـاني جهاز أمن الدولة قدموا للمحاكمة فى نوفمبر ١٩٨٤. واعتبرت سـلطات الأمـن الحدث انتصاراً كبيراً لجهودها المتواصلة لضرب نشاط حزب البعث والأحـزاب الأخرى. ولذلك قامت بإذاعة الخبر بعد ساعات قليلة فى نشرة أخبار الثالثة ظهراً بإذاعة ام درمان، أشارت فيه إلى ضرب الوكر واعتقال اثنين من (أعضاء القيادة

القطرية للحزب) ومعهم معدات للطباعة وأعداد كبيرة من المنشورات والمطبوعات المعادية للدولة (٦٩). وكان لذلك تأثيره الواسع فى نشر الخبر وسط الجماهير وتركيز انتباهها على ما يقوم به البعثيون من نشاط جرئ وشجاع فى مواجهة حالة الطوارئ وما صاحبها من ممارسات قمع واضطهاد بشعة. ولكن الحزب تمكن فى نفس اليوم من إعادة طبع الهدف وملحقها وإضافة صفحة أخيرة له جاء فيها أن أجهزة الأمن (.. قامت صباح اليوم بضرب أحد مراكز الطباعة التابعة لحزب البعث بمنطقة الفتيحاب بام درمان واعتقلت الرفاق بشير حماد وحاتم عبد المنعم والجيلى عبد الكريم وعثمان الشيخ، وعثرت داخل المركز على حوالي خمسة آلاف نسخة من الهدف وعشرين ألفاً من الملحق الخاص بمتابعة ممارسات حالة الطوارئ وحملات القمع والإرهاب. ولم تمضى ساعات قليلة حتى أعلنت أجهزة إعلام النظام الديكتاتوري الخبر بفرح كبير، كأنها قد نجحت فى حلّ واحدة من أزمات البلاد المتفاقمة. وهنا نؤكد لشعبنا إن سلطات الأمن لن تنجح فى إسكات صوتنا. وهذا العدد الذى بين أيدي القراء هو نفس عدد الهدف والملحق اللذان تمت مصادرتهما فى مركز الفتيحاب... إن النظام الديكتاتوري الفردي عندما يناطح حزب البعث فانه يناطح الصخر. وهو بخوائه وضعفه الفكري والسياسي عاجز عن مواجهة حزب البعث بقدراته الفكرية والسياسية والتنظيمية المحدودة. وذلك لأنه لا توازن فى معركة النصر فيها محتوم ومعقود لقوى المعارضة السياسية والنقابية، وفى قلبها حزب البعث العربى الاشتراكي، بإذن الله وتوفيقه) (٧٠) وبذلك تحولّت ضربة وكر الفتيحاب من عامل إضعاف للحزب الى عامل قوة وهجوم واسع ضد النظام الدكتاتوري. وتحول ما اعتبرته سلطات الأمن انتصارا الى هزيمة نكراء. والعامل الأكثر أهمية فى كل ذلك تمثل فى صمود المعتقلين الأربعة فى مواجهة كافة أشكال التعذيب التى مورست ضدهم. وبصمودهم البطولي هذا أصبحوا يمثلون مركز الحزب الفعلى وارتبط مصيرهم بمصيره (٧١) وكان لكل ذلك تأثيره الواسع فى رفع معنويات جميع البعثيين وأنصارهم بشكل خاص وقوى المعارضة بشكل عام. وكان له أيضاً تأثيره فى إرباك خطوات سلطات الأمن والفئة الحاكمة. ولذلك لم تجد سوى تقديمهم

للمحاكمة فى نهاية عام ١٩٨٤. وفى تلك الفترة قامت السلطات بـإطلاق سـراح السيد الصادق المهدى وقيادات حزب الأمة التى جرى اعتقالها بعد إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣. وكذلك جرى إطلاق سراح الأستاذ محمود محمد طـه وقيـادات الإخوان الجمهوريين الذين اعتقلوا فى نفس تلك الفترة. وبعد خروجهم من السجن قام الجمهوريون بتوزيع بيان فى يوم ١٩٨٤/١٢/٢٥ حول قوانين سبتمبر تحـت عنوان (هذا.. أو... الطوفان) وشدد البيان على أنها (.. أذلت الـشعب وشـوهت الإسلام وهددت وحدة السودان) ونتيجة لذلك قامت السلطات الأمنية بإعادة اعتقال الأستاذ محمود محمد طه و أربعة من أنصاره هم : عبد اللطيف عمر و محمـد سالم بعشر وتاج الدين عبد الرازق وخالد بابكر. وفى محكمة جنايات أم درمـان أمام القاضي المهلاوى، رفض الأستاذ محمود محمد طه المحكمة لأسباب حدّدها فى عدم شرعيتها وفساد قوانينها وقضاتها. وبعد محاكمة لم تستغرق سوى بضعة دقائق رفعت المحكمة حكمها الى محكمة الاسـتئناف برئاسـة المكاشـفى طـه الكباشى، الذى حوّل المحاكمة من تهم سياسية محددةّ الى محاكمة لفكر الأسـتاذ محمود وحركة الإخوان الجمهوريين واتهامه بالردة والكفر استناداً الى محاكمـة عقدها خصومه السياسيون من الإخوان المسلمين والسلفيين فى عام ١٩٦٨. وحكم على الأستاذ محمود بالإعدام وحرق كتبه ومصادرة أملاكه واسـتتابة المتهمـين الأربعة الآخرين. وأيده فى ذلك رئيس الجمهورية جعفر نميرى، وأضاف حيثيات جديدة واتهاماً جديداً بـ(الشرك) لم ترد فى محكمة الموضـوع أو فـى محكمـة الاستئناف. وكان الإخوان المسلمون الأكثر حماساً للمحاكمة واعتبـروا الحكـم انتصارا لهم على خصمهم القديم العنيد. ورغم الـضغوط المحليـة والخارجيـة وتدخل كثيرين لمنع تنفيذ حكم الإعدام على شيخ تجاوز عمره السبعين، ومن بينهم أطراف داخل مؤسسات النظام الحاكم، أصدر نميرى موافقته على الحكم وأمـر بتنفيذه. وهكذا نفذ الحكم فى يوم ١٨ يناير ١٩٨٥ فى حوش الطوارئ فى سـجن كوبر. واستقبل الشهيد الموت بشجاعة فائقة ونقل جثمانة بطائرة هليكوبتر كـان يقودها المقدم طيار فيصل مدنى ودفن فى مكان مجهول وسط الصحراء. وشـهد لحظات الإعدام جمهور غفير من سكان العاصمة. وبينما كان الإخوان المسلمون

وتجار الهوس الديني يهللون ويكبرون، كانت هنـاك هتافـات مـضادة يطلقهـا المعتقلون السياسيون داخل سجن كوبر تقاطع هتافاتهم وتصل الى أسماع الجماهير المتزاحمة داخل حوش الطوارئ وحول السجن وكبرى القوات المسلحة فى النيل الأزرق (٧٢). واكتسى الشارع السودانى حال من الحزن و الاكتئاب والغـضب على المصير الذى لحق حرية الكلمة وحرية الضمير، ولحق التسامح الذى ظـل يميز أهل السودان ويحكم حركة صراعهم السياسي والاجتماعي طوال تاريخهم. وتساءل الناس : من يجزم بردّة وكفر الأستاذ محمود محمد طه ؟ أو بمخالفة كتبه للإسلام ؟ هل ما جرى هو دفاع عن الإسلام أم هو ترهيـب وتخويـف لقـوى المعارضة السياسية والنقابية والعسكرية وتهديد بالمصير الذى ينتظر كـل مـن يتجرأ لقول كلمة حق أمام السلطان الجائر جعفر نميـرى وبطانتـه ؟؟ ولـذلك تحركت قوى المعارضة السياسية والنقابية فى إدانة ما حدث واعتبرتـه تطـوراً خطيراً يحوّل نشاطها السياسي المعارض الى كفر والحاد وزندقة وخروج علـى الملةّ. وفى هذا الاتجاة أصدرت عدة نقابات بياناً وصفت فيه المحاكمة والإعـدام بالخطورة على مستقبل النشاط السياسي فى البلاد وأشارت إلى أن المسألة لن تقف فى محاكمة الجمهوريين وإنما تستمر لتشمل كـل قـوى المعارضـة الـسياسية والنقابية، وركزت على محاكمة شباب حزب البعث الجارية أمام نفـس القاضـي الذى حاكم الجمهوريين ودخولها طوراً خطيراً بعد تحولها الـى محاكمـة فكـر ورأى. واشارات نقابة أساتذة جامعة الخرطوم الى أن (الحبل الذى التـف اليـوم حول رقبة محمود محمد طه سوف يلتف غداً حول كل الرقـاب. ولا مخـرج إلا بتصعيد النضال لإسقاط النظام القائم وإقامة نظـام الديمقراطيـة والحريـة فـى مكانه..) (٧٣) وأكد حزب البعث (إن إعدام محمود وتأييد إعدام الآخرين يمثـل صفحة سوداء فى تاريخ السودان الحديث شبيهة بصفحات محاكم التفتـيش فـى عصور أوربا المظلمة. والمفارقة إن ما يجرى الآن فى السودان يتم باسم الإسلام، بينما استندت أوربا الى الإسلام بتراثه العقلاني فى الخروج من ظلمات التحجـر الديني والفكري وارتياد طريق العلم والتقدم..) وأشار الى إن (إعدام محمود يحلّ التطرف والتعصب الديني والعنف محل الحوار والصراع الـسلمي فـى العمـل

السياسي.) ولا مخرج من ذلـك (إلا بإسـقاط النظـام الـديكتاتوري واسـتعادة الديمقراطية.) وفى سبيل ذلك (لتتوحد جهود كافة الأحـزاب والقـوى الوطنيـة للإعداد للإضراب السياسي والعصيان المدني العام..) (.. وقبل كل ذلك ليرتفـع صوتنا ضد حكم الفرد وضد المتاجرة بالدين دفاعاً عن الإسلام الحقيقـي وضـد إعدام الخصوم السياسيين وكافة أشكال القهر والتعذيب والاعتقـال التحفظـي..) (٧٤) وأشار بدرالدين مدثر، أمين سر حزب البعث، الى (إن نظام نميرى عندما عجز عن إرهاب جماهير الشعب بقانون الطوارئ ومحاكمها الاستثنائية اضـطر الى رفعها مع تقنينها فى لائحة الهيئة القضائية لسنة ١٤٠٥هـ والتـي تمـارس أجهزة الأمن فى ظلها أبشع أنواع التعذيب النفسي والمادي ضد أكثر من أربعـين مواطناً متهمين بالانتماء لحزب البعث، كما كشفت ذلك المحاكم الجارية الآن ضد المناضلين البعثيين الأربعة. وتحت ظل هذه اللائحة سلب استقلال القضاء. ولذلك لم يكن غريباً أن تصدر السلطة الحاكمة باسمه حكمها بإعدام الأستاذ محمود محمد طه وزملائه الأربعة دون أى تقدير لمقاييس العدالة وسيادة حكم القانون) وأضاف (إننا نستنكر هذه الجريمة ونهيب بقوى المعارضة السياسية والنقابية فـى بلادنـا بتوحيد جهودها لإسقاط النظام الديكتاتوري الفردي ونناشد كافة القوى الديمقراطية فى الوطن العربي وأفريقيا والعالم لأداء واجبها بإدانة هـذه الجريمـة وتعزيـز ضغوطها من أجل إطلاق سراح المعتقلين وإيقاف عمليات التعذيب التي تمـارس ضدهم وإلغاء لائحة الهيئة القضائية لـسنه ١٤٠٥ (١٩٨٤) وصـيانة اسـتقلال القضاء وضمان نزاهته (٧٥)).

*** من محاكمة الفكر الجمهورى الى محاكمة الفكر البعثى :-**

٩. بعد اعتقال دام سبعة شهور فى حراسات جهاز أمن الدولـة، خـضعوا خلالها لمختلف أشكال التعذيب النفسي والجسدي، قدم المعتقلون الأربعة للمحاكمة أمام المكاشفى طه الكباشى فى محكمة جنايات ام درمان، وذلك تحت المواد ١٠٥ من قانون العقوبات والمواد ١٩و ٢٠ من قانون أمن الدولة والمادة ٥ (ب) مـن لائحة الطوارئ، بتهم الانتماء لحزب محظور وإدارة وكر لطباعـة منـشورات معادية للدولة وحيازة ماكينات طباعة ووثائق معادية للنظام الحاكم. وتطوع للدفاع

عن المتهمين مجموعة من خيرة المحامين، شملت : الصادق شامي، عبد الله صالح عبد العزيز، مصطفى عبدالقادر، كمال الجز ولى، يحي محمد الحسين، على السيد، أحمد أبوجبة، سيد عيسى، فاروق على نور، يوسف بابكر، د.عبدالله إدريس، د.محمد يوسف أبوحريرة (المحاضران بكلية القانون، جامعة الخرطوم)، عبد الله رجب، واستندت هيئة الدفاع فى دفوعها على أساس إن مواد الاتهام تتعارض مع الشريعة الإسلامية للأسباب الآتية : (أ) إن المادة ١٠٥ من العقوبات لسنة ١٩٨٣ بعباراتها ومفرداتها هي نفس المادة ١٠٥ التي ادخلها المستعمر البريطاني فى قانون العقوبات الأسبق بهدف السيطرة على البلاد، والمؤسف ان يعيد المشرع السوداني نفس المادة ويدّعى أنها تمثل (الشريعة الإسلامية) والمواد ١٩ و ٢٠ من قانون امن الدولة تم وضعها فى هذا القانون قبل أن يرفع النظام الحاكم راية الشريعة الإسلامية. وكل هذه المواد تتعارض مع الشريعة ومبادئها وروحها. (ب) ان هذه المواد تمنع منعاً باتاً القيام بواجب قطعي هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.. (ج) إن المتهمين يواجهون تهماً تحت المواد المذكورة، وهى فى جوهرها معدّة لمعاقبة البغاة، والمتهمون ليسوا بغاة حسب التفسير اللغوي والفقهي لكلمة البغي. (د) إن قانون الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يعطى الحق لكل مواطن أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر متى رأى أن ذلك ضروري. (هـ) إن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على كل مسلم قادر، وبالتالي لا يجوز للحاكم أن يحرمه أو يصدر قوانين تحصر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى حزبه فقط وتحرّمه على الأحزاب الأخرى (و) لقد عرف الإسلام السياسة بعد وفاة الرسول الكريم (صلى) فظهرت أحزاب المهاجرين والأنصار و العلويين يوم وفاته. وبعد ذلك ظهرت أحزاب أخرى مثل الخوارج والشيعة. ولذلك نرى إن الإسلام يبيح الحرية السياسية وليس للحاكم أو غيره أن يستبد برأيه (ز) إن الإسلام يقرر حق اشتراك الناس فى إدارة شئونهم وحكومتهم، وذاك فى شكل جماعات أو أحزاب أو أفراد (ح) إن المواد التي يحاكم المتهمون على أساسها، حتى لو افترضنا ثبوتها، لا تشكل جريمة جنائية، بل يستحقون عليها الثواب عند الله سبحانه وتعالى لما قدموه من نصح وأمر

بالمعروف ونهى عن المنكر (٧٦) (..) وبناء على ذلك طالبت هيئة الدفاع المحكمة باعتبار هذه المواد مخالفة للشريعة الإسلامية وشطب البلاغ المفتوح ضد المتهمين وتوجيه سلطات الاتهام فى النائب العام وجهاز أمن الدولة بعدم التجسس ودخول البيوت دون إذن أهلها والقبض على أى شخص وفقاً للمواد المذكورة أو أى مادة أخرى (...) وفى نفس الوقت أصدر حزب البعث بياناً بمناسبة بدء المحاكمة جاء فيه : (أ) إن ما يجرى فى بلادنا من اعتقالات تحفظية ومحاكمات إيجازية يؤكد انعدام أى صلة تربط هذا النظام الديكتاتوري بالإسلام ويكشف طبيعته الفاشية ودوره القبيح فى حماية الإمبريالية العالمية والفئات الطفيلية فى البلاد (ب) أكدت هيئة الدفاع أن القضية المطروحة أمام المحكمة هى قضية رأى وقضية سياسية فى مواجهة السلطة الحاكمة. وفى مثل هذه الحالة هناك ضرورة لوجود قاضى قادر على المساواة بين الحاكم والرعية (المتهمين) ولكن منذ صدور قانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٨٤، أصبح القضاء مسئولية مباشرة لدى رئيس الجمهورية ، يخضع لقرارته وأوامره وتوجيهاته (ج) إن المحكمة الحالية ورئيسها المكاشفى عاجزة تماما عن حماية المتهمين من بطش السلطة وعسفها ولا تستطيع إدانة جهاز أمن الدولة فى ممارساته المخالفة لدستور (د) إن المكاشفى يتلهف لإنهاء القضية وإدانة المتهمين بأسرع فرصه وعرقلة عمل هيئة الدفاع. وهى نفس الطريقة التي أدار بها محاكماته للمواطنين فى نزاعاتهم الأمر الذى أشاع الظلم وأهدر الحقوق (هـ) إن قانون الهيئة القضائية الجديد وجد معارضة قوية من المحامين والقضاة،، حيث أوضحوا إن السلطات التى يمنحها القانون لرئيس الدولة جعلته يضع فى قمة الجهاز القضائي أشخاصاً لم يمارسوا العمل القضائي قط مثل المكاشفى، وأخضع القضاء للسلطة التنفيذية وأهدر استقلاله وكل ضمانات المحاكم العادلة (٧٧).. وطوال جلسات المحاكمة ظل القاضى المكاشفى يعرقل عمل هيئة الدفاع ويتجاهل طلباتها واعتراضاتها المشروعة. ففى داخل المحكمة طرحت هيئة الدفاع عمليات التعذيب التى تعرض لها المتهمون وطالبت بمحاكمة المسئولين عنها . ولكن المحكمة لم تهتم بذلك، بل أنها ظلت تشيد بدور جهاز الأمن فى القيام بمسئولياته (...) وبعد أن تم استجواب المتهمين من قبل المحكمة

وتهيأ المتهمون وهيئة الدفاع والحضور لتحديد يوم النطق بالحكم، أعلن المكاشى فى جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ إضافة المادة ٩٦ ط و ك من قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣. وهى نفس المادة التى حوكم بها الأستاذ محمود محمد طه والجمهوريون الأربعة الآخرون، وعقوبتها الإعدام مع الصلب والسجن المؤبد، وقرر أيضاً محاكمة فكر حزب البعث والفكر القومى العربى استناداً إلى شهادة أربعة من أساتذة العلوم السياسية فى الجامعات. وبعد رفع جلسة المحكمة صرح المكاشفى بأن إضافة المادة ٩٦ ط و ك يرجع إلى إن بعض المتهمين أكد بأنه ينتمي لحزب البعث العربى الاشتراكي. وهذا ما دعي المحكمة للاسترشاد بشهود من أساتذة العلوم السياسية حتى تتأكد من حقيقة مبادئ وأهداف هذا الحزب، وإذا كانت هذه الأهداف لا تتعارض مع كتاب الله وسنة رسوله فليس هنالك مشكلة، أما إذا كانت تتعارض فان أصحاب هذه الأفكار يصبحون مرتدين وعلى المحكمة أن تحاكمهم حسب المادة الجديدة. وأشار إلى إن أفكار البعث تدعو للعنصرية والشعوبية (٧٨). ويلاحظ إن شهوده الأربعة هم من أنصار حركة الإسلام السياسي (الإخوان المسلمون) وحدّد الجلسة القادمة فى القاعة الكبرى بمباني المحكمة، مما يعنى حضور أجهزة الإعلام وتحويل الجلسة إلى نشاط سياسي واعلامى. وفى مواجهة هذا التطور الخطير أصدر حزب البعث بياناً أشار فيه الى النقاط الآتية : (أ) أن إضافة المادة ٩٦ ط و ك، رغم اعتراض الدفاع، تعنى بوضوح إن هناك حكماً مبيتاً امتداداً للنهج الفاشي الاجرامى فى تصفية الخصوم السياسيين أو إذلالهم بهدف إرهاب الشعب وتحطيم مقاومته للنظام الحاكم (ب) إن إخضاع الدين لأغراض الوقاية السياسية لا يمكن إلا أن يقوم على تفسير مختل لتعاليم الدين. وهو تكرار لتجارب عرفتها البشرية فى تاريخها الطويل، منذ عهد الفراعنة حتى العصر الحديث، وذلك بهدف إضفاء نوع من القداسة على النظام القائم ووضعه فوق النقد والمعارضة. (ج) المثير للسخرية إن هذه المحاكمة الدينية تجرى لحزب سياسي وطنى وقومي عضويته مفتوحة لكل المواطنين فى السودان بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقبلية والقومية. ويعتز حزب البعث بأن أعضاءه ينتمون لمختلف المجموعات السكانية فى السودان ومنهم من يعتنقون المسيحية، توحدهم

أهداف وطنية على امتداد السودان وأهداف قومية على امتداد الوطن العربى.. (د) إن محاكمة فكر البعث والفكر القومى عموماً تشكل ظاهرة هي ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، طالما إن المقصود هو تصفية قوى المعارضة. وليس غريبـــاً أن يدعو حسن الترابى لحلّ النقابات بدعوى تعارضها مع الشريعة الإسلامية وسوف يمتد هذا التوجه الفاشي لتحريم حرية الرأي والاعتقاد وحرية الـــضمير (هـــ) الأكثر خطورة فى هذه الظاهرة هو تقديم الإسلام للعالم بصورة بشعة منفره تبعد الشباب عن تاريخه ودينه وحضارته وتراثه (و) وان حزب البعث يعطى الـــدين دوره المشروع فى حياة البشر ويعطى الإسلام المكانة الأساســية فـــى التكـــوين القومي للأمة العربية. وهو يميز بين الإسلام كدين وعقيــدة للعــرب المــسلمين وغيرهم وكتراث قومي لكل العرب بمختلف انتماءاتهم الدينية (٧٩).

وفى هذا الإطار بدأت المحاكمة تستأثر باهتمام شعبي واسع بسبب تحولّهـــا إلى محاكمة لفكر البعث بهدف تكفيره وتكفير أعضائه وقياداتـــه. ففـــي إحـــدى الجلسات أشار المكاشفى إلى أن (أفكار حزب البعث تثير تهمـــة مبدئيـــة بأنهـــا تعارض الشريعة الإسلامية وأنها تقف فى جانب الـــدعوة القوميـــة والعنـــصرية والشعوبية، والمتهم بشير حماد أشار إلى إن الإسلام ليس دولة وإنما هـــو ديـــن وعقيدة. وهذا يشكل جريمة.) وأشار أيضاً إلى إن (عقيدة البعث تـــدعو للقوميـــة العربية وتوحيد الأمة العربية.. وبذلك تستنتج المحكمة إن هناك دعوة للعنـــصرية والشعوبية..) وفى دفوعاتها سارت هيئة الدفاع فى خط دفاع اساسى يقوم علـــى الاتى : (أ) المطالبة بفتح بلاغات فى مواجهة عناصر الأمن الذين شـــاركوا فـــى تعذيب المتهمين (ب) المطالبة بعدم قبول المحكمة بشهادات عناصر جهاز امـــن الدولة لأنهم خصوم (ج) المادة ٩٦ ط و ك تناقض الشريعة وحرية الرأي والفكر والتعبير فى الإسلام (د) المطالبة بتنحي المحكمة عن النظر فى القضية المطروحة لتحُولها إلى خصم وقيامها بإضافة المادة ٩٦ ط و ك (هـــ) الإســـلام يحظـــر التجسس على السكن ودخول عناصر الأمن لمنزل الفتيحاب هو تجـــسس علـــى السكن. (و) محاكمة الفكر تشكك فى مسلمات حـــسمتها البـــشرية فـــى العـــصر الحديث... (٨٠)

* شهود المحكمة حول فكر البعث :

١٠. أعلنت المحكمة أنه قد تم إعلام الشهود الأربعة المشار إليهم اعلاه، وأشارت إلى ان د. طه بدوى مريض وسيكتفى بكتابة تقرير وافى عن مبادئي وأهداف حزب البعث، وأن د. مدثر عبد الرحيم فى الخارج ولن يتمكن من الحضور، ود. إبراهيم بشير عثمان و د. حسن على الساعورى موجودان وسوف يمثلان أمام المحكمة. وفى شهادته أمام المحكمة أشار د. إبراهيم بشير، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة امدرمان الاسلامية، الى أن هناك فرق بين اشتراكية حزب البعث والاشتراكية الماركسية. وحول موقف الحزب من الدين أشار الى ان ميشيل عفلق يقول ان الدين مهم فى تكوين القومية العربية، ومع ان مفهومه عن الإسلام ليس متبلوراً ولكنه يعتبره عاملا ايجابياً فى تكوين القومية العربية. وحول أهداف البعث أشار الى انه يعمل على توحيد الامة العربية فى ظل الحرية الإشتراكية وأنه لا يمنع حرية الأديان. وأكد انه لا يمنكن اتهام كل من يدعو الى توحيد الامة العربية بالعنصرية والشعوبية. وحول محاولات تكفير الآخرين قال أنه لا يستطيع إن يحكم على إنسان بأنه كافر ومرتد حتى لو علقوه فى هذه المحكمة. ويشار الى انه رفض التجاوب مع المحكمة فى رغبتها لتكفير حزب البعث وأعضائه (٨١). أما د.حسن على الساعورى، أستاذ العلوم السياسية فى جامعة امدرمان الإسلامية، فقد تحدث عن تاريخ حزب البعث العربى الاشتراكي وأشار الى أنه يدعو ويعمل لثلاثة أهداف أساسية وهى، (١) الوحدة العربية : وتعنى توحيد الأقطار العربية. والوحدة التى يدعو لها ليست عنصرية. ٢) الحرية : وتعنى سيادة العرب واستقلالهم وحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعروفة (٣) الاشتراكية : وتعنى التضامن والتكافل والمشاركة فى الموارد والاستثمارات وعائداتها. والحزب يرفض الفكرة الشيوعية لأسباب عديدة منها موقفها من الدين (...) وفى سؤال حول رؤية الحزب للإسلام كدين ودولة، أشار الى أن ميشيل عفلق يحوم حول الموضوع ولا يلجه.. هو لا يقول إن الإسلام دين و دولة، لكنه يقول إننا لا نملك ثقافة غير الإسلام، هو تاريخنا وحضارتنا وتراثنا. وله تعريف جديد للعلمانية يختلف عن المفهوم الغربي . ويقول إن الدين مهم فى حياة الأفراد

والمجتمع، وهو شرط من شروط بعث الأمة العربية (..) وحول حزب البعث فى السودان أشار الى أنه حزب حديث النشأة وليس له كتب ومنشورات فى السوق، والظروف السائدة الآن لا تسمح بمعرفة أفكاره، بسبب غياب الديمقراطية. وهو حزب سرى يعمل تحت الأرض ويصدر بيانات فيها مواقف سياسية، ليس فيها دعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية أو لعدم تطبيقها (...) وأشار الى انه شاهد شعاراته على جدران المباني وكلها تعبر عن مواقف سياسية. وفى شهاداته وأجوبته لأسئلة هيئة الدفاع أشار الى ان ميثاق العمل الوطنى وبرنامج الاتحاد الاشتراكي ليس فيه دعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية. وقال ان (العنصرية) تقوم على العرق والسلالة، وان حزب البعث لا يعتقد فى أى مزايا عرقية للعرب. وأكد ان ميشيل عفلق يقول (مادام العروبة جسم روحه الاسلام لا مجال للخوف من ان يشتط العرب فى قوميتهم) وفى أثناء أسئلة الدفاع اعترضت المحكمة على سؤال حول : هل الأفضل ان تتحاور الأحزاب فى خلافاتها أم ان تجز بعضها للمشانق؟ وسؤال آخر عن تأييد نميرى للعراق فى مواجهة العدوان الايرانى على أراضيه، وذلك بحجة عدم مناقشة قضايا سياسية. وأكد الساعورى فى إجاباته على أن الإسلام يقف مع حرية التعبير والرأي وأن استخدام العنف يجب أن يتم بعد استنفاد كافة سبل الحوار السلمي. واعترضت المحكمة أيضا على سؤال حول موقف الاسلام من قانون امن الدولة.. وتطرقت الأسئلة الى الفرق بين دعاة القومية العربية والجامعة الإسلامية. وأكد أن اتهام آخرين بالكفر دون أن يكونوا كذلك يعتبر إثما كبيراً. وأشار الى أن العلماء فى الفترات الاولى للدولة الإسلامية كانوا يتحرجون من تولى المناصب الرسمية خوفاً من طغيان السلطان وتدخلاته فى مسؤلياتهم. وعندما سألته هيئة الدفاع عن متابعته لما يجرى فى السودان، اعترضت المحكمة على السؤال ووجهت الدفاع عدم طرح أى سؤال عن السياسة ونظام الحكم فى السودان (...) وبجانب ذلك تمكنت هيئة الدفاع من استنطاق الساعورى بتأكيده لوجود نائب مسيحي لرئيس الجمهورية، وعضو مسيحى فى المحكمة العليا، وأشار الى ان دستور السودان الحالى دستور علمانى، وان كل ذلك يتعارض مع الدولة الاسلامية والشريعة الاسلامية (٨٢) (...) ومن قراءة

هذه الشهادات نرى ان المكاشفى لم يجد ما يريده منها، وهو إدانة حزب البعث بالكفر والردة، تماماً كما حدث للأستاذ محمود محمد طه والجمهوريين الأربعة، وبالتالي اصدار حكم بإعدام المتهمين واستتابة كل قيادات وأعضاء الحزب. ولذلك أشار فى جلسة ٢١/فبراير / ١٩٨٥ الى ان شهادات الخبراء تستدعى إعادة استجواب المتهمين مرة أخرى بالنسبة للتهمة الجديدة فقط وبعد ذلك نرى خط دفاعهم، ولكن هيئة الدفاع طلبت شطب المادة الجديدة بناءاً على الشهادات المذكورة. ومع ذلك رفضت المحكمة هذا الطلب وواصلت استجواب المتهمين.

وفى أسئلتها للمتهم بشير حماد ركزت على الاتى :- (٨٣)

س : كنت تسوى شنو فى بيت الفتيحاب ؟

ج : بطبع منشورات حزب البعث العربى الاشتراكي.

س : العربى الاشتراكي بس ؟ مافى كلمة السودانى ؟

ج : هناك تعبير القطر السودانى.

س : هل تؤمن بمبادئي الحزب ودرست أفكاره ؟

ج : نعم أؤمن بها ودرستها.

س : أهم كتاب قرأته ؟

ج : كتاب ميشيل عفلق، فى سبيل البعث.

س : قريت كتاب إبراهيم خلاص ؟

ج : لا أعرفه.

س : ما هو مفهوم القومية العربية عند حزب البعث ؟

ج : القومية العربية هى رابطة تجمع العرب.

س : هل أنت مسلم ؟

ج : نعم مسلم.

س : هل الدين عند حزب البعث تراث فقط ؟

ج : الدين متكامل ويمكن ان تقرأ الكلام الذى قلته للمحكمة فى المرة الفائتت.

س : أنت قلت انك كبعثي ومسلم ترى ان علاقة الإنسان بربه يحددها داخلياً مع نفسه.. هل هذا صحيح ؟

ج: نعم صحيح.

س : هل أهداف البعث تشمل الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية ؟

ج: حزب البعث يدعو للوحدة والحرية والاشتراكية وبناء امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة.

س : ما هى هذه الرسالة الخالدة ؟

ج: الدين الاسلامى دين انسانى. وهذه الرسالة رسالة إنسانية حملها العرب من قبل وينبغي ان يحملوها الآن (...)

ودخل المكاشفى فى مغالطات وجدل مع المتهم حول أقواله السابقة، ثم انتقل الى استجواب المتهمين الآخرين، الذين أكدوا أن ما ورد فى يوميات التحري ليس صحيحاً، واتبعوا خط دفاع قانونى بمساعدة هيئة الدفاع (...) ومع كل ذلك أصرّت هيئة الدفاع على الرد على طلبها بشطب التهم والمواد الجديدة، بينما كان المكاشفى يصرّ على تجاهل ذلك والاستمرار فى استجواب المتمهين.

*** تراجع المحكمة المفاجئ :**

١١. جلسة ٢٣ فبراير ١٩٨٥ كانت الأكثر إثارة. فقد وقفت هيئة الدفاع منذ البداية وقفة صلبة أمام محاولات المكاشفى للنيل من المتهمين والأفكار والأقوال التى طرحوها، وأصرت على قيام المحكمة بالرد على الطلب الذى تقدمت به بشطب التهم والمواد الإضافية. وبعد مشادات وتوترات مع هيئة الدفاع خضع المكاشفى أخيراً وقام بإعادة قراءة الطلب الذى جاء فيه ما يلي : (٨٤)

....

رابعاً : لقد اتضح أمام هذه المحكمة وبصورة قاطعة من بيانات شاهدي المحكمة، د.إبراهيم بشير عثمان و د. حسن على الساعورى، أنهما لا يعرفان أى شئ عن فكر حزب البعث العربى الاشتراكي فى القطر السودانى، وأن كل ما

يعلمانه هـو الشعـارات المكتوبة على جدران المباني وما كتب فـى صـحف الحائط بالجامعات.

خامساً : اتضح من بيانات الشاهدين ان حزب لبعث بوثائقه ليس ضد الدين ولا يوجد فى فكره أى دعوة للإلحاد أو الوثنية كما جاء فى تصريحات المحكمـة المنشورة بالصحف فى الأيام الماضية.

سادسا: لقد اتضح من بيانات الشاهدين انه لا يوجد أى تناقض بين الـدعوة للقومية العربية والشريعة الاسلامية، بل ان الشاهد الثاني ذهب الى ابعد من ذلـك وأكد ان الدعوة للقومية العربية والوحدة العربية هى الخطوة العملية الواقعية لكل من يرغب فى تطبيق الشريعة الاسلامية.

سابعا: أوضح الشاهدان ان حزب البعـث لـيس ضـد جامعـة الـشعوب الاسلامية. وأكد الشاهد الثاني ان دولة العراق، التى يحكمها حزب البعث العربى الاشتراكي، هى عضو فى منظمة المؤتمر الاسلامى.

ثامناً: لكل هذه الأسباب، وكما اتضح جلياً من بيانات شهود المحكمة، تلتمس هيئة الدفاع من المحكمة استبعاد أى تهم جديدة بخلاف الـتهم التـى قبلـت بهـا المحكمة فى ٢٠ يناير١٩٨٥ وإصدار الحكم فى هذه القضية وفق مرافعات هيئـة الدفاع التى قدمتها فى جلسة ٢٤ يناير ١٩٨٥ (...).

وبعد ذلك أعلنت المحكمة فجأة أنها قـررت (شـطب الاتهـام ضـد المتهمين تحت المادة ٩٦ ك و ط من قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣، مقروءة مـع المادة ٤٥٨ فقرة (٣) من قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣، مقروءة مع المادة (٣) من قانون أصول الأحكام القضائية لسنة ١٩٨٣.) وكانت المحكمة قـد سـبقت هـذا القرار بمقدمة طويلة بذل الدفاع جهداً كبيراً لدفعها باختصارها (..) ثم أصـدرت حكمها بإدانة المتهمين تحت المواد ١٠٥ من قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ والمادة ١٩ و ٢٠ من قانون امن الدولة لسنة ١٩٨٣ والمادة ٥ ب من لائحة الطـوارئ لسنة ١٩٨٤. وشمل الحكم ثمانين جلدة، قياساً على حدّ الفرية والسجن لمدة خمس سنوات للمتهم الاول بشير حماد، والجلد ثمانين جلدة قياساً علـى حـد الفريـة،

والسجن لمدة عامين للمتهم الجيلى عبد الكريم. والجلد ثمانين جلدة قياساً على حد الفرية والغرامة ٥٠٠٠ جنيه، وفى حالة عدم الدفع السجن لمدة عامين، للمتهم حاتم عبد المنعم عبد الهادي، وحكم على المتهم الرابع عثمان الشيخ الزين بالجلد ثمانين جلة قياساً علي حد الفرية والغرامة ٥٠٠٠ جنيه، وفى حالة عدم الدفع السجن لمدة عامين (٨٥).

لقد كان قرار المحكمة بشطب المواد التى أضافها المكاشفى فى جلسة ٢٤ يناير وبالتالي محاكمة المتهمين تحت مواد الاتهامات الاولى، والتي تعاقب بالسجن عشر سنوات كحد أقصى، هذا القرار كان قراراً مفاجئاً وتراجعاً كبيراً من المحكمة والنظام الحاكم من محاولة إدانة فكر حزب البعث العربي الاشتراكي بتعارضه مع الاسلام والشريعة وبالدعوة للعنصرية والشعوبية. وهو تراجع لم يكن متوقعاً بحكم تشدد المحكمة طوال جلساتها السابقة. فبعد قرار الشطب رفعت المحكمة جلساتها لمدة ربع ساعة (حتى تتمكن من إعداد الحكم على المتهمين على أساس المواد الاولى) ولكن المكاشفى عاد بحيثيات طويلة استغرقت تلاوتها أكثر من ساعة كاملة، الأمر الذى يدلّ على أنها أعدّت فى وقت سابق قبل جلسة ٢٣ فبراير – ويشار الى ان هذه الجلسة كانت محددة أساسا للنظر فى طلب الدفاع بشطب المواد الجديدة. وكان يفترض، فى حالة رفض المحكمة لذلك، أن تسمح للدفاع باستجواب الشهود السابقين وتقديم شهود جدد فى مواجهة الاتهامات المبنية على تلك المواد (٨٦). وفى حيثيات الحكم على المتهمين دخل المكاشفى فى مغالطات ومفاهيم خاطئة عديدة حول فكر حزب البعث، الأمر الذى يعنى إصراره على تجريمه. ولذلك تناول حتى التهم المرتبطة بالمواد التى قرر شطبها وتناول شهادات شاهدي المحكمة، والتي شملها قرار الشطب، وأضاف إليها فقرات عديدة من كتب لم تعرض أمام المحكمة واستشهد بعبارات لأشخاص لم يثبت أمام المحكمة أن لهم علاقة بحزب البعث وقياداته. (٨٧) وهذا يعكس ان المكاشفى لم يكن راضياً عن شطب المواد الجديدة، وإنما أجبر على ذلك من السلطات السياسية العليا (٨٨) – وفى هذا الاتجاه أشار بيان لحزب البعث الى هذا التراجع المفاجئ بقوله (.. انتهت المحكمة المهزلة بتراجع النظام الحاكم ومحكمته وإعلانه شطب

المواد التى أضيفت بهدف اصدار حكم الردة والتصفية الجسدية لقيادات وكوادر حزب البعث.) وأضاف ان ذلك تم بناء على طلب هيئة الدفاع (نظراً لفشل المحكمة فى تقديم أى بينة تؤكد تعارض فكر ومبادئي حزب البعث مع الشريعة الاسلامية أو دعوته للعنصرية والشعوبية) (ورغم تشدق المكاشفى ومن يقفون خلفه بالإسلام والشريعة الاسلامية، فقد اضطروا الى اصدار أحكام تستند الى قوانين وضعية قمعية تتعارض كلية مع الاسلام ومع القوانين الوضعية المتحضرة، التى تحترم حرية الرأي والمعتقد والضمير) وأشار الى (ان عقوبة الغرامة تمثل شذوذاً فى أحكام القضايا السياسية، والجلد يعنى فقط الإمعان فى تعذيب وإذلال قوى المعارضة السياسية.) وأكد (أن إشادة المكاشفى فى حيثيات الحكم بجهاز أمن الدولة، بدلاً من محاكمة عناصره على ممارستها فى تعذيب المتهمين، تفضح موقفه وموقف قضاة وفقهاء السلطة، الذى يخالف عمداً نصوص وتعاليم الاسلام الصريحة فى تحريم التجسس والتباغض والتعذيب. وبذلك حوّلوا الاسلام الى سلعة وجعلوه باباً مفتوحاً لمناصرة الظلم والفساد والانحلال..)

واعتبر البيان تراجع المحكمة عن الأحكام المبيتة بالردّة والإعدام نتيجة لأسباب وضغوط سياسية داخلية وخارجية عديدة، حدّدها فى وضوح فكر حزب البعث العربى الاشتراكي وموقفه من الاسلام بشكل خاص، والدين بشكل عام، وصمود المتهمين فى مواجهة المحكمة، واقتدار هيئة الدفاع فى أداء واجباتها بأمانة وإخلاص، وإعلان عدد كبير من المفكرين القوميين والإسلاميين المستنيرين من مختلف البلدان العربية عن استعدادهم للمثول أمام المحكمة والمشاركة فى هيئة الدفاع، إضافة الى تحوّل المحكمة الى محاكمة للنظام الديكتاتوري وتناقضاته وظهور صراعات داخل الفئة الحاكمة بين جماعة الهوس الديني والإسلام السياسي (حركة الإخوان المسلمين) والقوى العقلانية والعلمانية (٨٩).

أسباب التراجع :

١٢. لقد تضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية لتدفع النظام الحاكم بتوجيه المحكمة لشطب مواد الردة والتكفير والاكتفاء بالمواد الأصلية. وتمثلت هذه العوامل فى الاتى (٩٠) :

أ) صمود المتهمين الأربعة، وفى مقدمتهم بشير حماد، فى جهاز أمن الدولة وأمام المحكمة ورباطة جأشهم أمام الإرهاب والتعذيب الذى تعرضوا لـه عند الاعتقال وفى مرحلة التحقيق فى مباني جهاز أمن الدولـة واسـتهانتهم بمنـاخ الإرهاب الذى فرضه المكاشفى فى المحكمة عندما قرر إضافة المـواد الجديـدة واتهامهم بالبغي ومعارضة الشريعة الاسلامية وبالعنصرية والشعوبية. وذلك فى حشد من شرطة الاحتياطي المركزي، الذين ملئت بهم قاعة المحكمة. ومع كـل ذلك ظل المتهمون يواجهون المحكمة بقوة وصلابة، حيث أكد المتهم الاول انتماءه لحزب البعث العربى الاشتراكي وعمله التطوعي فى طباعة منشوراته.وردّد أمام المكاشفى بيت الشعر المشهور :

لما اعتنقنا البعث كنا نعلم   ان المشانق للعقيدة سلّم

وهو جزء من قصيدة مشهورة رددها أحد المناضلين البعثيين العراقيين هو الشهيد ممتاز قصيرة فى منصة المشنقة فى مدينة الموصل فى عهد دكتاتورية عبد الكريم قاسم، وهو أمام حبل المشنقة،وبعد ذلك أصبح يرددها البعثيون فى الأقطار العربية المختلفة.

ب) شجاعة واقتدار هيئة الدفاع من المحامين والقانونين الأكفاء والـشرفاء، الذين لم يثنيهم شئ عن أداء واجبهم المقدم فى الدفاع عن حرية الرأي والعقيـدة والضمير. فقد استطاعوا مقارعة المحكمة بالحجة العلمية وتفنيد أقاويلها والصبر على انفعالاتها وتجاوزاتها ودحضها بلا كلل أو ملل. وتشهد مرافعاتهم على مـا بذلوه من جهد قانونى وفكري فى مواجهة قضايا معقدة وعلى مـا قـدموه مـن مساهمات راقية حول قضايا الاسلام والعصر، والإسلام والديمقراطية، وحريـة الرأي والتعبير فى الإسلام... وسوف تبقى هذه المرافعات معلماً بارزاً فى تطور الفكر السياسي والقانوني فى السودان والمنطقة.

ج) حملة التضامن الواسعة والشجاعة التى وجدتها المحاكمة مـن مختلـف دوائر المثقفين والمهنيين والقطاعات الشعبية السودانية كان لها دورها الفعال فى الضغط على المحكمة والنظام الدكتاتوري. فهذه الدوائر ظلـت تتـابع مجريـات

المحاكمة من خلال البيانات التى يوزعها حزب البعث ومنابر الطلاب فى الجامعات، التى ظلت تعلن بصوت مسموع استنكارها للمحاكمة المؤامرة بكل ما تحمل من مخاطر على مستقبل البلاد. وكذلك تتالت بيانات النقابات واتحادات الطلاب وقامت ١٢ نقابة واتحاد برفع مذكرة للرئيس نميرى تطالبه بإلغاء المحاكمة وإطلاق سراح المتهمين وكافة المعتقلين السياسيين والنقابيين. ومن ناحية أخرى ظلت أعداد متزايدة من الجمهور، وخاصة فئات الحقوقيين وطلاب وأساتذة كليات الحقوق بالجامعات، تواظب على حضور جلسات المحكمة، حتى امتلأت بهم القاعة الكبرى بمحكمة جنايات ام درمان، وظلت تبدي تعاطفها مع المتهمين دون تردد أو خوف... كل ذلك كان له تأثيره الكبير فى توسيع قاعدة الاهتمام بالمحاكمة والضغط على النظام الحاكم للقيام بشطب المواد المضافة.

د) هناك حملات التضامن مع المتهمين التى نظمتها منظمات الحقوقيين والقانونيين العالمية ومنظمة العفو الدولية وأمنستى سودان. وكانت حملات واسعة ومتواصلة ضد انتهاكات حقوق الإنسان فى السودان وضد محاكمة الفكر والرأي التى تمثلها محاكمة المتهمين البعثيين الأربعة. وكان لها دورها فى الضغط على السلطة الحاكمة. وفى نفس الاتجاه قامت اتحادات المحامين والحقوقيين والصحفيين والبرلمانيون العرب ونقابات عديدة أخرى بإصدار بيانات وتنظيم حملات توقيعات للتضامن مع المتهمين الأربعة وكافة المعتقلين السياسيين والنقابيين فى السودان.

هـ) بعد تحول المحكمة الى محاكمة لفكر البعث والفكر القومي بشكل عام أبدى عدد كبير من المفكرين والكتاب القوميين والإسلاميين المستنيرين من مختلف الأقطار العربية استعدادهم للدفاع عن الفكر القومى ودحض اتهامه بالكفر ومعاداة الاسلام. واستجاب عدد مقدر منهم للمثول أمام المحكمة والإدلاء بشهاداتهم حول العلاقة بين الفكر القومي والإسلام ليدحضوا بالأسانيد مزاعم المحكمة حول معارضة الفكر البعثى والقومي للشريعة ودعوته للعنصرية والشعوبية. وكان فى مقدمتهم د.محمد احمد خلف الله، د.محمد عمارة، د. يحى الجمل، د. عصمت سيف الدولة. د. على المختار (مصر) ود. أمين شقير

(الأردن) وبشير بومعزة (الجزائر) وغيرهم. وكان بعضهم قد أكمل إجراءات السفر ليصل الخرطوم فى ٢٦ فبراير ١٩٨٥، أى قبل يوم من جلسة المحكمة الدورية وكان لذلك دوره الحاسم فى استعجال النظام الدكتاتوري لشطب اتهامات الردة قبل وصول هولاء للخرطوم والإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة (حدث ذلك فى يوم ٢٣ فبراير)

و) ان أجهزة الأمن كانت ترصد تأثيرات المحاكمة فى أوساط الشارع السودانى، وظلت تشير فى تقاريرها الى ما تجده من صدى واسع وسط الرأي العام فى العاصمة والأقاليم. وأعربت عن رأيها بأن حزب البعث قد كسب الجولة وأن المحكمة قد تحوّلت الى محاكمة للنظام ومنبر لحزب البعث وقوى المعارضة عموماً. ولذلك أشارت الى ضرورة سحب المواد الجديدة، التى أضافها المكاشفى والاكتفاء بالمواد الاولى. ومن جهة أخرى، بدأ بعض كبار المسئولين، الذين لم يكونوا على وفاق مع خط الدجل والشعوذة الذى كان يسير فيه نميرى وجماعة الإخوان المسلمين، هولاء بدأوا يجاهرون فى أوساط النخبة الحاكمة بانتقاداتهم لطريقة المكاشفى فى إدارة المحكمة. وهذه الدوائر كانت قد بذلت جهداً كبيراً لتعطيل تنفيذ حكم الإعدام على الشهيد محمود محمد طه. وبعد استجواب د. الساعورى انضمت لجهاز أمن الدولة فى اعتراضه على سير المحكمة وخسارة النظام الحاكم من استمرارها. ووصل تحركها الى قيام النائب العام ومساعد رئيس الجمهورية، السيد الرشيد الطاهر، برفع مذكرة لرئيس الجمهورية، شدّد فيها على ضرورة سحب المواد المضافة وحصر القضية فى الاتهامات الاولى، وبين خطورة تحويلها الى محاكمة لفكر البعث على الوضع السياسي فى البلاد وسمعة النظام الحاكم فى الداخل والخارج (...)

المهم نتيجة لكل هذه الضغوط أضطر رأس النظام الحاكم لإصدار أوامره للمكاشفى بشطب المواد المضافة وإعادة المحكمة الى مجراها السابق (٩١). وهكذا تراجعت السلطة الحاكمة و المحكمة عن محاولتها لإدانة فكر البعث بالكفر والردة ومعارضة الشريعة الاسلامية – وأشار البيان الذى أصدره حزب البعث بعد نهاية المحكمة الى (ان النتائج الملموسة لهذه المحاكمة تتمثل فى مساهمتها فى

قطع الطريق أمام محاكم الردةّ الدينية فى بلادنا، وفى تأكيد إمكانية مقارعة النظام الديكتاتوري الفردي وهزيمته فى أى ساحة يختارها، ولا يغير من هذه الحقيقة أى أحكام تصدر بشكل تعسفي) وأكد ان (هذا الانتصار لم يكن انتصاراً للفكر القومى والبعثى، ولكل من ساهم فى الدفاع عن المتهمين من داخل وخـارج المحكمـة، فحسب، بل هو انتصار للإسلام الحق، الاسلام المـستنير، وللعروبـة التقدميـة وللاتجاه العلماني و الديمقراطي، وانتصار لقيم الوحدة الوطنيـة والديمقراطيـة والتقدم فى السودان ولكل القيم المتحضرة فى مواجهة قـوى الـشعوذة والجهـل والتفرقة الدينية..) ويرى البيان (ان هذه الانتصار ليس حاسماً، هو انتصار فـى جولة سوف تعقبها جولات، ولن يصبح حاسماً مادام النظام الديكتاتوري الفـردي قائماً وما دامت قوى التخلف وتسييس الدين، الداعية للدولة الدينية، تمسك بزمـام الأمور فى بلادنا..) (٩٢) وبالفعل أكدت المحاكمة كل ذلك، وأكـدت ان دعـاة الدولة الدينية فى السودان لم ينجحوا ولن ينجحوا فى تحقيق هدفهم هذا إلا عـن طريق نظام ديكتاتوري عسكري لا علاقة له بالإسلام، وإنما يعمل فقط لاستغلال الدين من أجل حماية سيطرته على البلاد والعباد. وهذا يشير الى ان دعاة الدولة الدينية، وبالذات حركة الإخوان المسلمين، بقيادة حسن الترابي، قد أصبحوا هـم أنفسهم جزءاً أساسيا من قوى الديكتاتورية والانفتاح الاقتصادي بعـد مـصالحة ١٩٧٧، بل هم كذلك طوال تاريخهم. وليست لهم أى علاقة بالإسلام، إسلام العدل والشورى والحرية وحقوق الإنسان الأساسية. وبجانب ذلك فقد أدت المحاكمة الى كشف تناقضات النظام الحاكم بين قوى العقلانية والبراجمانيـة وقـوى التخلـف وتسييس الدين، بين القوى المايويه الأصلية والقوى الجنوبية مـن جهـة وقـوى الاسلام السياسي من جهة أخرى. وكل ذلك يشير الى تصدع النظام الحاكم مـن داخله. وهذا ما أدى إلى تململ حلفائه الإقليميين والدوليين وفقدانهم الثقة فى أهليته واستمراره. ويبدو ان محاكمة الجمهوريين ومحاكمة البعثيين الأربعـة تـستمدان أهميتهما فى مجرى حركة التطور الوطنى مـن ارتباطهمـا بـأخطر مترتبـات استغلال الدين فى السياسة والدعوة لإقامة دولة دينية، وهو تحريم حريـة الفكـر والاعتقاد، استناداً إلى الإسلام والتراث العربى الاسلامى، ليس دفاعاً عـن الـدين

والإسلام، إنما لتكريس نظام ديكتاتوري يقوم على ركائز حكم الفرد وقـانون امـن الدولة والحزب الواحد والظلم الاقتصادي والاجتماعي. وذلك فى تناقض مفضوح مع جوهر الاسلام والتراث العربى الاسلامى الملئ بقيم العدل والحريـة والـشورى. فالإسلام لا يعرف الدولة الدينية ولا يعرف الكهنوت وسدنة الكنيسة، وإنما يرتكز على الدولة المدنية وولاية الشعب على شئونه. ونتيجة لكـل ذلـك أدت هاتـان المحاكمتان الى تحرك قوى المعارضة السياسية والنقابية وتفكيرها الجـدّي فـى إسقاط النظام الحاكم الذى فقد أى مبرر لاستمراره. وبذلك انفتح الطريق للعمـل الموحد من أجل الإضراب السياسي والعصيان المدني فى إطار الانتفاضة الشعبية الشاملة.

***

هوامش الفصل الخامس

١. شوقى ملاسى، مصدر سابق، ص ٢٠١ وما بعدها

٢. شمل الفصل أعضاء لجنة القضاة التى قادت معركة فبراير ١٩٨٢ من أجل تحسين وإصلاح البنية القضائية فى البلاد وقضاة معروفين بنزاهتهم، نذكر منهم : عمر عزالدين، عبد المنعم محمود بشير، عمر صديق، أحمد الطاهر، عبد الرحمن سنادة، حسن ساتى، محمد الحافظ، عبدالحافظ الفضل، عبد الحفيظ ابوزيد، أنور عزالدين، عبد الله الحسن عثمان...الخ

٣. بيان تجمع الشعب السودانى، يونيو ١٩٨٣ – ويشير يحى محمد الحسين المحامى الى أن نقابة المحامين فتحت دارها للقضاة المضربين ليديروا نشاطهم منها وأن النقابة قدمت دعماً مادياً وسياسيًا كبيراً للإضراب. ويشير الى انه شخصياً انتدب للسفر الى بورتسودان وكسلا والقضارف بهدف دعم وتعزيز موقف الإضراب هناك، بينما سافر محامون آخرون الى مناطق أخرى لنفس الهدف. وكان يشرف على هذا النشاط مصطفى عبدالقادر المحامى سكرتير النقابة.

٤. بيان حزب البعث ١٩٨٣/٨/٢م

٥. توجه نميرى والنظام الحاكم نحو استخدام الدين فى السياسة بدأ فى منتصف السبعينات بما اسماه (القيادة الرشيدة) وبعد مصالحة ١٩٧٧ تم تكوين لجنة لإعادة النظر فى القوانين السائدة لتتماشى مع الشريعة الإسلامية، شارك فيها الأخوان المسلمون بقيادة حسن الترابي، وكانت تعتمد نهج التدرج. وفى تلك الفترة ظهر توجه نميرى لخلق علاقات وطيدة مع شيوخ الطرق الصوفية وتوظيف أعداد من المتصوفين فى القصر الجمهوري، وتطور هذا التوجه، نتيجة لتفاقم أزمة النظام الحاكم، بإعلان تطبيق الشريعة فى سبتمبر ١٩٨٣ وإصدار كتب دينية باسمه، مثل (النهج الاسلامى... لماذا؟) ودوافع هذا التوجه تشمل أسباباً ذاتية (تقدم العمر، المرض، التكفير عن أخطاء وجرائم الفترة

السابقة..الخ) وأسباباً سياسية تستهدف بناء مشروعية جديدة للحكم بعد أن تآكلت المشروعية السابقة.

٦. مذكرات جوزيف لاقو، ترجمة محمد على جادين، مركز محمد عمر بشير بجامعة ام درمان الأهلية ٢٠٠٤.

٧. تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق ص ٥٧ – ٥٨

٨. منهم : إدريس البنا، عبدالرحمن النور، عثمان جاد الله، صلاح عبد السلام، مبارك الفاضل، نصر الدين الهادى، حسن أحمد الحسن.. الخ

٩. بيان حزب البعث بتاريخ سبتمبر ١٩٨٣.

١٠. بيان الاتحادي الديمقراطي ١٨/١٠/١٩٨٣

١١. دستور حزب البعث ١٩٤٧ وكذلك كتاب ميشيل عفلق (فى سبيل البعث) عدة طبعات.

١٢. ميشيل عفلق، فى سبيل البعث، أنظر المقالات المتعلقة بالدين والدولة والتراث والمعاصرة.

١٣. ميشيل عفلق، مصدر سابق.

١٤. بيان حزب البعث، مطلع يناير ١٩٨١.

١٥. لقاء صحفى مع بدرالدين مدثر فى صحيفة السياسة الكويتية، مارس ١٩٨٥.

١٦. نفسه.

١٧. الخطاب ألقاه نميرى أمام اجتماع للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي فى ١٩٨٣/٩/٣ وركز فيه على تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية فى تلك الفترة.

١٨. الإشارة هنا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، الذى كان يجرى تنفيذه تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

١٩. بيان لحزب البعث فى سبتمبر ١٩٨٣م.

٢٠. تصريح للناطق الرسمى باسم حزب البعث فى الخارج، سبتمبر ١٩٨٣ – ويشار الى إن تلك الفترة شهدت تدهور الأوضاع فى إقليم دارفور، حيث

اشتدت الصراعات القبلية حول السلطة الإقليمية وظهرت تدخلات القذافى فى المنطقة و دولة تشاد وبدأت مؤشرات المجاعة تظهر فى المنطقة الأمر الذى دفع حاكم الإقليم وقتها، أحمد إبراهيم دريج، الى ترك البلاد والسفر للخارج دون عودة (نقلاً عن جريدة الهدف السرية فى نوفمبر ١٩٨٣).

٢١. الاعتقالات لم تتوقف، ولكن الحملات الواسعة حدثت فى نوفمبر ١٩٨٢ وأكتوبر ١٩٨٣ وشملت أعداداً كبيرة، بعضها نتيجة أخطاء ومتابعات أمنية مركزة وبعضها الآخر نتيجة انهيار بعض المعتقلين واعترافهم بأسماء ومواقع آخرين، نتيجة خضوعهم لعمليات تعذيب بشعة. وفى الفترة اللاحقة اتسعت مثل هذا العمليات وبالذات فى عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ م.

٢٢. فى الأحياء كانت توزع فى الأندية أثناء فترة بث مسلسل التلفزيون وفى داخل المنازل عن طريق التسريب نهاراً وليلاً وفى داخل السيارات الواقفة فى صفوف البنزين فى الطلمبات(إفادات بعثيين فى الحلفايا والحاج يوسف بالخرطوم بحرى ومدينة كوستى بالنيل الأبيض).

٢٣. بيان تجمع الأطباء بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١. والبيان الاول صدر فى ١٩٨٣/٨/٢٣. وابرز رموزه من الأطباء البعثيين د.سيد محمد عبدالله و د.خالد شاع الدين و د.داؤود الذين لعبوا دوراً مشهوداً فى نشاط نقابة الأطباء خلال الفترة اللاحقة، خاصة أثناء انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥.

٢٤. المقتطفات بين القوسين مأخوذة من البيان المذكور.

٢٥. بيان حزب البعث بمدينة عطبرة بتاريخ ديسمبر ١٩٨٣.

٢٦. تكون التجمع النقابي من عدد كبير من نقابات العمال فى بداية السبعينات ولعب دوراً كبيراً فى انتفاضة أغسطس (شعبان) ١٩٧٣. وبعد ذلك ظل يعمل مع الجبهة الوطنية حتى مصالحة ١٩٧٧، حيث أصبح يعمل مع المعارضة الخارجية بقيادة الشريف الهندي. وبعد إعلان تجمع الشعب السودانى أصبح يعمل فى إطاره. وأبرز قياداته فى تلك الفترة تشمل المرحوم حسن مصطفى (المخازن والمهمات) حسن الطيب (الصناعات الكيماوية)محمد عثمان سالم (مصنع ألبان حلة كوكو) محمد توم (النقل النهري) وعدد كبير من النقابيين

الاتحاديين وأنصار حزب الأمة والمستقلين. وفى بداية عام ١٩٨٥ كان يضم حوالى ٢٨ نقابة عمالية.

٢٧. كان التجمع يرتبط بقيادة الاتحادى الديمقراطى من خلال علـى محمـود حسنين المحامى وبتجمع الشعب السودانى وحزب البعث من خلال عبد المنعم محمد عبدالرحمن وعمر مهاجر وعثمان ابوراس (حسب إفادة حسن الطيب و محمد عثمان سالم).

٢٨. يشير حسن الطيب و محمد عثمان سالم الى مشاركة عدد كبير من النقابيين البعثيين فى نشاط التجمع النقابى العمالى فى النصف الاول من الثمانينات، منهم : خضر سعد (الكيماويات)، الريح عبدالله (الإسكان)، جبريـل (القـضائية) عبدالمنعم آدم الزين (النسيج) محمد على داوود (الغابات) مـصطفى بركـات وخاطر من (السكة حديد) جوزيف يور بور (النقل النهرى) محمد حسن كمبال (التأمينات) صلاح سعد (الغذائية) حماد حامدين (الكبريت) وآخرين.

٢٩. حسب إفادات فتحي نورى، مسئول التنظيم فى عطبرة، تمكن حزب البعـث فى تلك الفترة من بناء تنظيم واسع نسبياً وسط العمال والموظفين، شمل كـل أقسام السكة حديد.

٣٠. العميد معاش عبدالعزيز خالد، الجيش والسياسة فى السودان، مجلة محاور، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية بجامعة ام درمان الأهلية، العـدد ١٤ – ١٥/يناير/٢٠٠٨.

٣١. نفس المصدر السابق.

٣٢. نفس المصدر – وشمل الإبعاد القائد العام ورئيس هيئة الأركان، ومن بينهم الفريق عبدالماجد حامد خليل، النائب الاول للرئيس ووزير الدفاع، اللواء بدوى المبشر، العميد ابوبكر محمد المبارك، العقيد حسن عثمان، العقيد مهندس على التجانى.

٣٣. من المعتقلين : المقدم إسماعيل الجاك، المقدم إسماعيل ميرغنـى، المقـدم عبدالرؤوف الدسوقي، الرائد على أحمد طه، الرائد معاش محمد ياسين قمبور، الرائد محجوب ناصر، الرائد خالد فرج، العقيد عمر عبد المجيد.

٣٤. نقلاً عن مذكرة حول (أوضاع المعتقلين فى سجن كوبر) وزعها حزب البعث على هامش انعقاد اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى الخرطوم فى ابريل ١٩٨٤.

٣٥. بعد ١٩٨٢ تركزت قيادة التنظيم العسكرى فى بدرالدين مدثر وبكرى خليل واللواء سعيد كسباوى (فى الخارج) وعلى الريح مع اللواء عثمان بلول واللواء طيار خالد الزين (فى الداخل) والاخيرون يشرفون على العمل الميداني.

٣٦. عبد العزيز خالد، مصدر سابق. ويشير على محمود حسنين، القيادي البارز فى الاتحادى الديمقراطى، فى لقاء معه، الى علاقة هذا التنظيم بجبهة تجمع الشعب السودانى والى دور ضباط اتحاديين فى نشاطه : ويشير الأمين محمود جميل فى كتابه (أعوام مع الشريف حسين الهندى، د.ن.، الخرطوم، ٢٠٠٩) الى إن على محمود حسنين كان مسئولاً عن العمل السياسي فى جبهة تجمع الشعب السودانى بينما كان على الريح الشيخ مسئولاً عن التنظيم العسكرى وسط القوات المسلحة، ص ٨٨.

٣٧. بعض المصادر الخاصة تشير الى أنه كان هناك تفكير فى القيام بمحاولة انقلابية فى يناير ١٩٨٢، ولكنها وجدت معارضة قوية من بعض أعضاء قيادة التنظيم العسكرى فى الداخل والخارج ويبدو إن التراجع عنها جاء نتيجة ضعف التنظيم العسكرى وافتقاره لمتطلبات العملية الفنية.

٣٨. فى ندوة فى بغداد حول الوضع السياسي فى السودان، فى عام ١٩٨٢، ضمت عدداً كبيراً من الكوادر الطلابية هناك، أشار بدرالدين الى أن تجمع الشعب السودانى هو الذى سيقوم بعملية التغيير وان القوى السياسية الأخرى هى قوى معارضة وسوف تشارك فى الوضع السياسي الجديد، حسب إفادة د.الطيب جادين و د.الطيب حميدة اللذان حضرا هذه الندوة.

٣٩. يشير على الريح الشيخ، فى لقاء معه فى ١٩٨٥، الى أن التنظيم العسكرى البعثى اصطدم بالتنظيم الامريكى ولامس نشاطه (..) وقد يكون ذلك أحد أهم أسباب التفكير فى الانقلاب فى تلك الفترة. ويشار الى إن بيانات حزب البعث ظلت تشير الى ما تسميه (احتمالات البديل الزائف) وتعنى التنظيم المرتبط بالسياسة الأمريكية وربما كل التنظيمات العسكرية الأخرى.

٤٠. شملت عملية التطوع أعدادا كبيرة من البعثيين وغيرهم من داخل وخارج السودان. وكانوا يشاركون من خلال قواطع جوبا والخرطوم وقنوات أخرى. وظل المشاركون يعتزون بما قاموا به وبعضهم تطوع أكثر من مرة. ويشير محمد شيخون الى ان اوائل الذين التحقوا بالجيش العراقى هم سعيد كسباوى، وجدى عكاشة، فايز سليمان وابراهيم عبد النبى. وأفاد ان قائمة الشهداء منهم شملت قسم الله كورينا، اسماعيل احمد الفحل، خليل ابراهيم خليل، عبود حسين دوسة، اسامة افندى، ابراهيم حسين.

٤١. الثقافة العسكرية لها تأثيرها المؤكد فى العمل التنظيمي الحزبي، إذ أنها تكز على جوانب الانضباط والمركزية الشديدة والطاعة العمياء. وأدى ذلك، بجانب عوامل أخرى، الى تكييف التنظيم الحزبي فى تلك الفترة مع هذه التوجهات. ومع ذلك كانت للتطوع تأثيرات ايجابية واضحة، شملت صقل شخصية المتطوع وتدريبه على مواجهة ظروف الشدّة وتحمل تبعاتها، إضافة الى تجربة الدفاع عن قطر عربي آخر فى مواجهة عدوان خارجي والاحتكاك بشعبه وبمناضلين من أقطار عربية مختلفة.

٤٢. هذا الهاجس ظل يسيطر على أجهزة الأمن منذ ١٩٧٩ قبل الحرب العراقية الإيرانية. وبعد ذلك أصبحت تركز عليه بشكل أوسع حسب إفادات عدد كبير من البعثيين الذين اعتقلوا فى النصف الاول من الثمانينات.

٤٣. هذا التطور جاء نتيجة ضغوط من دول الخليج والسعودية التي ظلت تشعر بخطورة التوجه التوسعى الايرانى على أمنها واستقرارها. وهناك بالطبع تحرك الموقف الامريكى لتأييد العراق فى تلك الفترة لنفس الأسباب.

٤٤. فى عام ١٩٨٢ أشيع إن اللواء عمر محمد الطيب النائب الاول لرئيس الجمهورية تحدث فى هذا الموضوع مع د. سعدون حمادي، وزير الخارجية العراقي وقتها، أثناء مؤتمر فى الجزائر، ولكن الأخير أجابه بأن دولة العراق لا تتدخل فى شئون علاقة حزب سوداني وحكومة بلاده.

٤٥. بيان صادر فى مارس ١٩٨٠ بعد زيارة نميرى للسعودية وقطر و الأمارات وإعلانه بإدانة اتفاقية كامب ديفيد وتأييد العراق فى مواجهة العدوان الايرانى ودعمه للميثاق القومي الذى طرحه صدام حسين فى تلك الفترة.

٤٦. بدأت هذه الحوارات، حسب معلومات الكاتب، فى النصف الثاني لعام ١٩٨٣. وكان ابرز المتحركين فيها د.أمين مكي مدنى (مستقل) وإدريس البنا (الأمة) وسيد احمد الحسين (الاتحادى) - ويشير اسحق شداد المحامى الى أن أمين مكي مدنى قد اتصل به فى تلك الفترة وطرح معه مشاركة حزب البعث فى هذا المشروع وسلمه (مشروع الميثاق السياسي) المقترح لوحدة قوى المعارضة لتوصيله لقيادة الحزب لدراسته وإبداء أى ملاحظات حوله. ويشير عبد المنعم جكنون المحامى الى انه اتصل بمسؤل التنظيم البعثى فى مدينة مدنى (أبوزمام) وناقش معه نفس الموضوع - والاتصالان لم يجدا استجابة تذكر ويبدو إن قيادة حزب البعث تلكأت فى الرد على (مشروع الميثاق) بسبب تشككها فى دوافعه وتجاهله لحقيقة وجود جبهة تجمع الشعب السودانى. ولذلك لم تشارك فى تلك الحوارات فى تلك الفترة والفترة اللاحقة.

٤٧. جرى الحوار مع الصادق المهدي بمبادرة منه عن طريق إدريس البنا. وانتدبت قيادة الحزب فى المعتقل محمد سيد احمد عتيق لمباشرة الحوار معه وفق موجهات محددة وملاحظات معينة على مشروع الميثاق الذى استلمنا نسخة منه. وكان إدريس البنا متحمساً للحوار ووحدة قوى المعارضة.

٤٨. مع الشيوعيين جرى الحوار مع التجانى الطيب ويوسف حسين وكانا متحمسين للميثاق ووحدة قوى المعارضة (إفادات الكاتب و محمد سيد احمد عتيق).

٤٩. شارك فى المناقشة عدد من البعثيين المعتقلين. ولكن عضوى القيادة الحزبية المعتقلين وقتها (محمد على جادين و إسماعيل عبدالله مالك) هما اللذان كتبا وأرسلا للقيادة الحزبية فى الخارج توصية بالمشاركة فى الحوارات الجارية دون أى حساسيات. ويشير تيسير مدثر الى إن القيادة رفضت التوصية وأصدرت قراراً بتوقف المعتقلين عن المشاركة فى مثل هذه الحوارات وترك المسألة للقيادة خارج المعتقل. ولكن لم يصلنا هذا القرار فى المعتقل ولم يصلنا أى رأى حول التوصية.

٥٠. مشروع الميثاق كان عاما وفضفاضاً لدرجة تحوله الى جراب يحوى كل شئ ولا يحوى شيئاً. وانعدام الثقة بين أطراف المعارضة كان يشمل خلافات

الختمية والأنصار، خلافات الأحزاب الصغيرة والكبيرة، وخلافات الأحزاب والنقابات، إضافة الى خلافات أحزاب الجنوب والشمال وعدم استعداد الحركة الشعبية فى تلك الفترة لقبول فكرة التحالف مع الأحزاب الشمالية وخاصة الأحزاب الكبيرة، بحكم خطها الفكري والساسيى المعلن (السودان الجديد).

٥١. مذكرة حول أوضاع المعتقلين وزعت على هامش اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بالخرطوم، أبريل ١٩٨٤-

٥٢. شملت الاعتقالات : محمد على جادين، إسماعيل عبدالله مالك، حيدر بندى، إدريس عكاشة، إبراهيم سيد احمد، وحيد آدم شريف، وحيد محمد إبراهيم، عبدالعظيم محمد الحسن، محمد احمد المرضى، أحمد جمعة حماد، كمال عبدالرحمن، جمعة الأمين، محمد حسن كمبال، محمود جمال الدين، فيصل التجانى... الخ وبعد ذلك تواصلت الاعتقالات واتسعت فى ابريل ١٩٨٤ وظلت تتواصل حتى انفجار الانتفاضة فى ١٩٨٥م.

٥٣. بيان حزب البعث حول أوضاع المعتقلين بسجن كوبر الصادر فى أكتوبر ١٩٨٤-.

٥٤. بعد نقله لسجن كوبر استقبله رفاقه البعثيون فى قسم البحريات بالسجن وكان فى حالة مزرية، حيث أشرفوا على علاجه لعدة أسابيع بمعاونة إدارة السجن (إفادة الكاتب).

٥٥. قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وممارسات أجهزة الأمن ضد المواطنين بشكل عام، والأقباط بشكل خاص، دفعت أعدادا كبيرة منهم للتفكير فى الهجرة الى الخارج دون عودة. ويشار الى أن الأقباط السودانيين ظلوا يشاركون فى الحركة الوطنية منذ عشرينيات القرن الماضي. وبعد ظهور الأحزاب نشطوا فى كافة الأحزاب السياسية ومن ضمنها حزب البعث العربي الاشتراكي.

٥٦. لقد نشأ حزب البعث فى السودان فى مناخ ديمقراطي فى الوسط الطلابي تميز بالتعددية الفكرية والسياسية وظلت تنظيماته تتعامل بشكل ايجابي مع كافة القوى الطلابية. وكذلك الحال فى فترة الديمقراطية الثانية (أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب) ويشار الى أن حزب البعث ظل منذ بداياته الأولى فى بلدان المشرق العربى يتمسك بالديمقراطية والنظام البرلماني، كما يشير الى ذلك

دستوره (١٩٤٧) ومشاركته الفعالة فى التجارب الديمقراطية فى سوريا والأردن ولبنان فى الخمسينات. وفى الستينات تحديداً تحول الى مفاهيم الديمقراطية الشعبية والتركيز على الديمقراطية الاجتماعية واعتماد القوة فى الوصول الى السلطة. وهناك كتابات عديدة تناولت هذه التطورات، أنظر د.منيف الرزاز، الديمقراطية ومشكلتها فى بلدان العالم الثالث، بيروت، ١٩٦٤، وكتابات الأستاذ شبلى العيسمى ود. عبدالله عبدالدائم (الأعمال القومية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ٢٠٠٦).

٥٧. هذه الفقرة مأخوذة من دراسة بعنوان (حول برنامجنا السياسي) فى كتاب مراجعات نقدية لتجربة حزب البعث فى السودان، إعداد محمد على جادين، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ٢٠٠٨.

٥٨. المذكرة المشار إليها صدرت بتاريخ أبريل ١٩٨٤ – ويشير تيسير مدثر المحامى و يحيى محمد الحسين المحامى إلي أن المذكرة كتبت فى ظروف اشتداد حملات القمع ضد حزب البعث وقوى المعارضة الأخرى وشارك فى إعدادها عدد من القانونيين البعثيين. وقد يكون ذلك هو سبب وضوح توجهها الديمقراطي.

٥٩. شملت الشعارات : الإضراب السياسي والعصيان المدني طريقنا لإسقاط النظام الديكتاتوري، وحدة قوى المعارضة فى الشمال والجنوب طريق الخلاص، لن يحكمنا البنك الدولي، لا لحل النقابات، لا لتصفية القضاء، لا للتمييز الديني والعنصري، مليون نعم للإضراب السياسي..الخ.

٦٠. بيان حول عيد العمال العالمي بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠.

٦١. الهدف السرية عدد ابريل ١٩٨٤.

٦٢. هم : خالد كامل وعبد الرحمن صلاح المبارك ونجم الدين سعيد من منطقة برى والرياض بالخرطوم.

٦٣. هم : إبراهيم بخيت، النور سليمان، إبراهيم بابكر، محمد رزق الله، فضل الكريم بلال، ابوالسعود، حميدان بابكر، النور سعيد، وحسن محمد يحى، حسب افادة يعقوب عبد الله واحمد بابنوسة

٦٤. لم نتمكن من معرفة الأسماء. ولكن فى نفس الفترة حوكم احمد عبد الله بابنوسة وفتح الرحمن حمدى بتهمة توزيع منشورات باسم حزب البعث.

٦٥. صلاح المصباح من قيادات الحزب الاشتراكي الاسلامى وكان يحمل مذكرة لتسليمها لنميرى حول ما يجرى من انتهاكات فى البلاد باسم الشريعة.

٦٦. الفقرة السابقة اعتمدت على كتاب : المقاومة والانتصار، صفحات من نضال شعب ضد الديكتاتورية، إعداد التجانى حسين وحفصة فوراوى المحامية، د.ن.، ١٩٨٧.

٦٧. الأيام ١٩٨٤/٥/٢٣.

٦٨. المعتقلون شباب فى بداية العشرينات من العمر، بشير حماد ٢٥ عاماً طالب بمعهد الدراسات الإضافية – جامعة الخرطوم. الجيلى عبد الكريم، ٢٤ عاماً، عامل بناء – حاتم عبد المنعم، ٢٤ عاماً، موظف بوزارة التشييد، عثمان الشيخ الزين، ٢٧ عاماً صيدلي بصيدلية الكلاكلة.

٦٩. المعتقلون ليسوا أعضاء فى القيادة القطرية، ولكن أجهزة الأمن تريد تضخيم انتصارها واعتباره انتصاراً كبيراً.

٧٠. صحيفة الهدف السرية أبريل ١٩٨٤.

٧١. أصبحوا يمثلون المركز الفعلي للحزب لأن مصيره ارتبط بمصيرهم وصمودهم أمام بطش جهاز الأمن والمحكمة ولأن كل الأنظار كانت تركز عليهم فى تلك الأيام الصعيبة. ونجحوا فى ذلك. ويشار الى أن قيادة الحزب وهيئة الدفاع اتفقا على أن يتحمل بشير حماد المسئولية ويقدم دفاعاً سياسياً وأن يتقدم الآخرون بدفاع قانوني.

٧٢. التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق

٧٣. نفسه ص ٦٢

٧٤. نفسه ص ٦٢

٧٥. التجانى حسين وحفصه فوراوى، المقاومة والانتصار مصدر سابق

٧٦. نفسه، ص ٤٩ – ٥٠

٧٧. بيان حزب البعث ١٩٨٤/١١/٢٣

٧٨. التجانى حسين، مصدر سابق

٧٩. بيان حزب البعث ، يناير ١٩٨٥

٨٠. التجانى حسين مصدر سابق ص ٧٠ – ٧٤

٨١. نفسه

٨٢. نفسه.

٨٣. نفسه

٨٤. نفسه.

٨٥. نفسه

٨٦. نفسه

٨٧. بدرالدين مدثر، ستة أسباب وراء فشل محاكمة الفكر القومي، الدستور اللندنية، ١٩٨٥/٣/٤ والأعداد اللاحقة.

٨٨. نفسه.

٨٩. بيان حزب البعث ١٩٨٥/٣/٥

٩٠. اعتمدنا فى هذه الفقرة على مقالات بدر الدين مدثر المشار إليها فى الهامش ٨٧.

٩١. نتيجة لذلك شعر المكاشفى بضعف موقفه. ولذلك حاول ترضية السلطة الحاكمة بتكرار اشاداته بجهاز أمن الدولة خلال قراءته لحيثيات الحكم فى الجلسة الأخيرة.

٩٢. بيان حزب البعث ١٩٨٥/٣/٥.

***

الفصل السادس

عشرة أيام هزت السودان
انتفاضة لم تكتمل

*** فى طريق الانتفاضة :-**

١- فى عامى ١٩٨٥/٨٤ تجمعت عوامل عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية، لتدفع فى اتجاه الإضراب السياسي والعصيان المدنى العام فى إطار الانتفاضة الشعبية الشاملة. وتمثل ابرز هذه العوامل فى الاتى:

أ. تدهور الوضع الاقتصادي : بدأ الوضع الاقتصادي يتدهور بشكل متسارع منذ منتصف السبعينات، مع بداية سياسات الانفتاح الاقتصادي وخضوع الفئة الحاكمة لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين. وانعكست نتائج هذه السياسات فى تدهور سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار من ٢.٨ دولار للجنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ٢.٥ دولار فى عام ١٩٧٨ ثم إلى حوالى ٠.٤ دولار عام ١٩٨٥م. وبذلك ارتفع سعر الدولار من ٤٠ قرشاً عام ١٩٧٨ إلى ٢٥٠ قرشاً عام ١٩٨٥. وفى نفس الوقت ارتفعت المديونية الخارجية إلى حوالى ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ وتدهور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى من ٤% فى بداية السبعينات إلى ناقص (-) ١٢.٨% عام ١٩٨٥/٨٤. وانعكس ذلك فى تصاعد تكاليف المعيشة وازدياد معاناة المواطنين، خاصة بعد عام ١٩٧٨ حيث قامت الحكومة بإيقاف مشاريع التنمية وسحب الدعم الحكومي من السلع الاستهلاكية الضرورية. ووصلت المعاناة ذروتها فى عام ١٩٨٤/٨٣ وبدايات عام ١٩٨٥، مع سنوات الجفاف التي أدت إلى انتشار المجاعة فى أقاليم

عديدة، وخاصة أقاليم الشرق والغرب والجنوب، والى هجرات سكانية واسعة من الأرياف إلى المدن والمراكز الحضرية. وازدادت وطأة المجاعة بتأخر الفئة الحاكمة فى إعلانها لأسباب سياسية، إضافة إلى التأثيرات السلبية للحرب الأهلية فى الجنوب. وفى مارس ١٩٨٥ اتخذت الحكومة إجراءات بتخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بنسبة ١٥٠% وسحب المتبقي من الدعم الحكومي للسلع الأساسية لتؤدى إلى ارتفاع جنوني فى الأسعار وتدهور فظيع فى الأوضاع المعيشية المتدهورة أصلا.

ب. اتساع عمليات العنف والقمع ضد قوى المعارضة: أشار شوقى ملاسى المحامى والقيادي في حزب البعث، فى ندوة باريس (مارس ١٩٨٥) إلى أن محنة الحريات والحقوق الأساسية للإنسان فى السودان بدأت مع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ الذى صادر الحريات العامة وفرض دكتاتورية شرسة على البلاد (...) وفى السنوات الأخيرة ظل النظام الدكتاتوري يقوم بحملات اعتقال واسعة ضد قوى المعارضة السياسية والنقابية دون إذن قضائي ودون تهم محددة ولفترات غير محددة. وفى عام ١٩٨٣ لجأ إلى استخدام الإسلام والشريعة السمحاء كغطاء ديني لإرهاب قوى المعارضة ودمغها بالكفر والإلحاد ومعاداة الإسلام، كما هو واضح فى محاكمة الجمهوريين وإعدام الشهيد محمود محمد طه ومحاكمة البعثيين الأربعة التي حولها من محاكمة سياسية محددة إلى محاكمة للفكر البعثى والقومي. وبذلك اتسعت عمليات العنف والقمع لتشمل كافة القوى السياسية والاجتماعية والإقليمية المعارضة.

ج. اتساع الحرب الأهلية فى الجنوب :أدى اندلاع الحرب الأهلية فى الجنوب فى منتصف ١٩٨٣ إلى خسائر كبيرة فى الأرواح وسط القوات المسلحة والحركة الجنوبية المسلحة (الحركة الشعبية) وسكان مناطق العمليات العسكرية فى الجنوب. وكان لها أيضاً تأثير واسع وخطير فى الأوضاع الاقتصادية فى البلاد بشكل عام وفى الجنوب بشكل خاص. فقد وصلت

نفقات الحرب الى مليون دولار فى اليوم الواحد، وأوقفت العمليات العسكرية فى منتصف ١٩٨٤ العمل فى مشروع قناة جونقلى وعمليات التنقيب عن البترول فى مناطق بحر الغزال وأعالي النيل. وعلى المستوى الاجتماعي أدت الحرب الى نزوح مجموعات كبيرة من سكان الجنوب الى المناطق الشمالية حتى وصلت العاصمة ومدن الإقليم الشرقي، إضافة الى لجوء مجموعات كبيرة الى دول الجوار خاصة إثيوبيا ويوغندا وكينيا. وكذلك انتشرت المجاعات والأمراض الفتاكة وسط مجموعات النازحين وسكان مناطق العمليات. وإذا كان تجدد الحرب الأهلية فى الجنوب يرجع الى أسباب داخلية محددة، أشرنا إليها فى مكان سابق، فقد تميزت الحركة الشعبية لتحرير السودان، التى تقود العمليات العسكرية ضد النظام الديكتاتوري، عن الحركات المسلحة الجنوبية السابقة برفضها لفكرة الانفصال وتمسكها بوحدة السودان. ويشير بيانها الأساسي (المنافستو) الى أنها تعمل لبناء سودان جديد موحد خالي من كافة أشكال السيطرة والتفرقة العنصرية والاجتماعية، والى أنها تتوجه فى خطابها السياسي الى كافة أهل السودان، خاصة سكان المناطق المهمشة فى الجنوب والغرب والشرق. وذلك من خلال شعارات الاشتراكية والتنمية الشاملة والعدالة. ويعكس ذلك تطوراً هاماً فى مسيرة الحركة السياسية الجنوبية. وهذا ما جعلها جزءاً أساسيا من حركة المعارضة للنظام الدكتاتوري الفردي. وبجانب هذه الجوانب الايجابية، كان للحركة الشعبية جوانب سلبية عديدة، تمثل أهمها فى طرحها لنفسها كبديل للحركة السياسية السودانية فى عمومها، وتوجهها لفرض نظام الحزب الواحد فى البلاد، وفى محاولتها فرض أسلوب (العمل المسلح) كأسلوب وحيد لمقاومة النظام الديكتاتوري، متجاهلة فى ذلك تجربة الحركة السياسية والنقابية فى الشمال ودورها المشهود فى تاريخ السودان الحديث، و تمثل أيضاً فى خطابها الفكري والسياسي الذى يصور الصراع السياسي والاجتماعي فى البلاد كصراع عرقى ودينى بين

(الأقلية العربية المسلمة) المسيطرة على الدولة والمجموعات المهمشة فى الجنوب والغرب والشرق والشمال الاقصي، حسب تعبيرات منافستو ١٩٨٣. وهذا يتناقض مع خطابها الوحدوي والاشتراكي. ومع إن هذه السلبيات كان لها دورها فى موقف الحركة السلبى تجاه قوى المعارضة الأخرى، إلا أن ذلك لا ينفى دورها الايجابي فى توسيع قاعدة حركة المعارضة فى الجنوب والشمال وفى إضعاف النظام الحاكم وتفجر انتفاضة ١٩٨٥ جنباً لجنب مع القوى السياسية الأخرى.

د. تبعية القوى الحاكمة للقوى الأجنبية : تمثلت مظاهر تبعية الفئة الحاكمة للقوى الأجنبية، الغربية والأمريكية، فى خضوعها لشروط صندوق النقد الدولي وتسليمه إدارة الاقتصاد الوطنى منذ عام ١٩٧٨ على الأقل، وفى تأييدها لاتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ومجمل علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. وفى السنوات الأخيرة فتحت البلاد لمناورات النجم الساطع وظلت تقدم تسهيلات واسعة لقوات الانتشار السريع الأمريكية فى منطقة البحر الأحمر ودفن النفايات النووية فى الصحراء الشمالية. ومثلما تعمدت الفئة الحاكمة إخفاء المجاعة والتأخر فى إعلانها، عملت أيضاً على إخفاء جريمة ترحيل اليهود الفلاشا الأثيوبيين عبر الاراضى السودانية الى دولة الكيان الصهيوني، وذلك لعدة شهور، بالاتفاق مع الإدارة الأمريكية وبعض السماسرة الدوليين. وعمدت أيضا على إخفاء اتفاقها مع المليونير السعودي، عدنان خاشقجى، الذى منحته تنازلات كبيرة فى مواقع هامة من قطاعات الاقتصاد الوطنى. وكذلك اتفاقها مع شركة شيفرون الذى منحها امتيازات واسعة للتنقيب عن البترول فى البلاد (٢٥% من اجمالى مساحة البلاد) وفى السنوات الأخيرة تحول السودان الى شبه مستعمرة امركية. ولذلك كانت هذه الجوانب عاملاً هاماً فى تفجر الانتفاضة كما تؤكد ذلك شعاراتها واستهدافها للمؤسسات الأمريكية فى البلاد (١) (...)

لقد تجمعت هذه العوامل خلال عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ لتدفع جماهير الشعب فى اتجاه الإضراب السياسي والعصيان المدنى العام فى إطار انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ الشعبية الشاملة، وذلك فى ظروف تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية العامة للنظام الدكتاتوري الحاكم وغياب المركز الموحد لقوى المعارضة السياسية والاجتماعية وفقدان القيادة التاريخية المقتدرة (٢) - وقد جاءت هذه الانتفاضة نتيجة لتراكمات نضالية طويلة شاركت فيها كل قطاعات الشعب بأحزابها ونقاباتها وتنظيماتها وأقاليمها المختلفة طوال أكثر من خمسة عشر عاماً، وخاصة خلال الفترة ٨٢-١٩٨٥، التى بدأت بانتفاضة يناير ١٩٨٢ وتواصلت بانتفاضات السنوات اللاحقة. وفى بداية عام ١٩٨٥ بدأت مشاورات جادة وسط نقابات المهنيين الأساسية أسفرت عن تكوين التجمع النقابي (٣). وكانت البداية بعد تنفيذ حكم الإعدام على الشهيد الأستاذ محمود محمد طه، حيث أصدرت هذه النقابات بياناً وصفت فيه الاعدام بأنه (ينذر بشر مستطير) وأشارت فيه إلى ما يجرى فى محاكمة البعثيين الأربعة الجارية وقتها بنفس التهم وأمام نفس القاضى الذى حاكم الجمهوريين. وكان ذلك يمثل خطوة كبيرة فى طريق تنظيم وتوحيد نشاط النقابات المعارضة. وفى الجانب الآخر اشتدت صراعات الأجنحة داخل السلطة الحاكمة. ففى العاشر من مارس ١٩٨٥ أعلن النميرى، فى خطاب طويل، أذاعته أجهزة الإذاعة والتلفزيون، عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم يقودها الأخوان المسلمون الذين وصفهم بـ(أخوان الشياطين). وفى نفس الوقت قامت أجهزة الأمن باعتقال أكثر من مئة من قياداتهم وكوادرهم النشطة وزجت بهم فى سجون كوبر بالخرطوم بحرى والابيض ونيالا. والواقع إن الحدث كان متوقعاً بعد ظهور صراعات الأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكي والأجهزة الحكومية منذ الشهور الأخيرة لعام ١٩٨٤، وخاصة خلال محاكمات الجمهوريين والبعثيين فى بداية ١٩٨٥، بين مجموعات المايويين والتكنوقراط والسياسيين الجنوبيين من جهة ومجموعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى. وتشير الطريقة التى تمت بها الاعتقالات إلى أن جهاز أمن الدولة كان يملك معلومات دقيقة عن تنظيمهم وقياداتهم العليا و الوسطي. ومع ذلك

يبدو أن الحدث كان خارج توقعات قياداتهم، لأنها كانت تظن أنها نجحت في توطيد تحالفها مع مركز النظام الديكتاتوري خلال السنوات الثماني السابقة، وخاصة بعد إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وأنها أصبحت تمثل سنده الرئيسي. ولذلك كان وقع الاعتقالات عليها كبيراً ومفزعاً. إذ انتشرت شائعات تقول بأنهم سيقدمون لمحاكمات إيجازية سريعة بعد عودة نميرى من رحلته إلى أمريكا. وإذا كان إعلام الجبهة الإسلامية القومية بعد الانتفاضة قد حاول ان يربط هذه الاعتقالات بزيارة جورج بوش، نائب الرئيس الأمريكي، للخرطوم فى تلك الفترة، فان تسلسل الأحداث طوال عام ١٩٨٤ وبدايات عام ١٩٨٥ ينفى ذلك. وفى هذا الاتجاه أشار د.حسن مكى إلى (.. أنه بالرغم من سخط الإدارة الأمريكية على قرارات تطبيق الشريعة فى السودان إلا أنها تغاضت عنها لأن نميرى وازن ذلك بالسماح بتهريب اليهود الإثيوبيين الفلاشا إلى إسرائيل..) والواقع إن تبعية الفئة الحاكمة للسياسة الأمريكية خلال تلك الفترة تشير إلى أن مثل هذه الخطوة لم تكن تحتاج إلى مجئ نائب الرئيس الأمريكي، لأن السفارة الأمريكية فى الخرطوم كانت قادرة على فرض ما تريد. وفوق كل ذلك، فان مثل هذا التحليل يتجاهل حقيقة النظام الحاكم والقوى المسيطرة فعلياً على السلطة فى داخله ودور الإخوان المسلمين الهامشي فى إطار التحالف الحاكم. ومع كل ذلك كان للاعتقالات تأثيرها المباشر فى إضعاف الفئة الحاكمة واستفحال أزمتها وصراعات الأجنحة المختلفة فى داخلها، ولكنها لم تغير من مجرى الصراع السياسي والاجتماعي الجاري فى أرض الواقع. ويبدو أنها ساعدت فى تهيئة الأجواء لتفجر الانتفاضة بعد فترة قصيرة.

***حزب البعث فى عشية الانتفاضة :**

٢/ فى عشية الانتفاضة كان حزب البعث يعيش ظروفاً صعبة. فقد خرج لتوّه من معركة محاكمة كوادره الأربعة، التى شملت اتهام الفكر البعثى والقومي العربي بالكفر والردة، وامتدت جلساتها لأكثر من ثلاثة شهور. ومع أنه خرج من هذه المعركة منهكاً رغم شعوره بالانتصار، لكنه ظل يواصل نشاطه المعارض بفعالية أكبر وأوسع من خلال جبهة تجمع الشعب السوداني والتجمع النقابي

العمالي وتنظيماته الحزبية فى العاصمة والأقاليم وقطاع الطلاب. والواقع إن نشاطه المتواصل طوال العامين السابقين كانت له تكلفته العالية، حيث أدى إلى اعتقالات واسعة وسط تنظيماته وبالذات فى العاصمة، مركز ثقله الأساسي. وفى بعض المناطق شملت الاعتقالات معظم العضوية النشطة. وفى القطاع الطلابي امتدت إلى قياداته العليا(٤) وقد أدى ذلك إلى إضعاف قدرات وإمكانيات الحزب. ومع كل ذلك ظل يواصل نشاطه بفعالية فى اصدار البيانات وتوزيعها فى كافة مناطق العاصمة وكتابة الشعارات فى جدران المباني فى مناطق مختلفة، خاصة فى قلب العاصمة وشوارعها الرئيسية (٥). ويبدو أنه كان يفكر وقتها فى الاستفادة السياسية من نتائج محاكمة البعثيين الأربعة وتأكيد قدرات الحزب على الحركة والنشاط رغم الضربات المتتالية، وأيضاً لقناعته بنضج الظروف الموضوعية لتفجر الانتفاضة الشعبية الشاملة وإعلان العصيان المدنى والإضراب السياسي العام، وذلك رغم التضحيات الكبيرة المتوقعة من هذا النشاط الواسع . وكانت قيادة العمل الخارجي تسير أيضاً فى نفس اتجاه تصعيد النشاط المعارض. فقد نظمت اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة فى الوطن العربي ومنظمة امنستى سودان ندوة كبرى فى مدينة باريس فى يومى ٢٨ و ٢٩ مارس ١٩٨٥ للتضامن مع المعتقلين والسجناء السياسيين والنقابيين والمطالبة بإطلاق سراحهم ووقف عمليات التعذيب ومحاكمات الرأي والفكر فى السودان. وحضر الندوة وشارك فى أعمالها أكثر من مئة من المنظمات والنقابات والهيئات العربية والأفريقية والعالمية المهتمة بقضايا الحريات فى السودان والمنطقة. وشارك فيها أيضا عدد كبير من الشخصيات السياسية والحقوقية والحزبية والبرلمانية والصحفية العربية والعالمية. وأكدت الندوة فى بيانها الختامي تضامنها مع شعب السودان فى نضاله ضد الديكتاتورية ومن أجل الديمقراطية وأدانت محاكم الرأي والفكر، وفى مقدمتها محاكمات الجمهوريين والبعثيين، وعمليات التعذيب التى ظلت تجرى فى السجون والمعتقلات المختلفة وطالبت بإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وبإيقاف الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب (٦). وفى نفس تلك الفترة نشرت مجلة الدستور اللندنية نقلاً عن جريده السياسة الكويتية

حواراً شاملاً مع بدر الدين مدثر، أمين سر حزب البعث فى السودان، ركز فيه على الإضراب السياسي والعصيان المدنى العام فى إطار الانتفاضة الشعبية الشاملة. وكان متفائلاً فى إجاباته واستنتاجاته. فقد أشار إلى أن حزب البعث فى السودان ظل يرفع شعار (الإضراب السياسي والعصيان المدنى) كوسيلة ناجعة لإسقاط النظام الديكتاتوري وحكم الفرد، طوال السنوات الخمس الماضية. وان هذا الشعار كان أبرز ما ورد فى ميثاق التحالف بين حزبي البعث والاتحادي الديمقراطي بقيادة الشريف الهندي فى ١٩٧٩. وبعدها تبنته أحزاب جبهة تجمع الشعب السوداني، الذى تأسس فى يناير ١٩٨٢. وأكد إن سبب اختيار هذا الشعار (لأنه الأكثر انسجاماً مع فكر ومنطلقات حزب البعث وخطه السياسي منذ يوليو ١٩٧١. فهو ينسجم مع الفهم القومي الثوري للتغيير، من حيث أنه فعل يتعدى إطار تبديل حاكم بحاكم آخر ويصبح تتويجاً واقعياً لمعاناة الجماهير ويمثل مؤشراً لبلوغ هذه المعاناة النضالية إلى مستوى من النضج والاقتدار يجعلها قادرة على إحداث التغيير المطلوب ويؤهلها لحمايته من كافة احتمالات الردة ومحاولات إجهاضه من القوى الأجنبية أو القوى المحلية المعادية لمصالح الجماهير، وهذا الشعار يضمن أن يأتي التغيير جذرياً يتجاوز الأفراد ليرتبط بالبرنامج الكفيل بإخراج بلادنا من الأزمات التى ادخلها فيها نظام نميرى ولينطلق إلى آفاق النهضة).. وأشار إلى أن نجاح الإضراب السياسي يتطلب (التنظيم الدقيق والوحدة فى الحركة والتركيز على الهدف المطلوب والقيادة السياسية المعبّرة عن قوى الشعب والملتزمة ببرنامجها المعلن..) وأكد إن حزب البعث يرى (ان الشعب ليس هو فقط غاية التغيير، وإنما هو أيضا وسيلة وأداة هذا التغيير والإنجازات التى تتبعه، حتى يكتب له البقاء ويكون خلاصاً نهائياً من دوامة الدوران فى الحلقة المفرغة التى ظلت تدور فيها حركة التطور الوطني منذ الاستقلال فى ١٩٥٦..) وحول وسيلة الانقلاب العسكري فى إسقاط النظام الحاكم أكد (إن تجربة شعبنا وتجارب بلدان المنطقة والعالم الثالث أكدت أن الانقلاب العسكري كعمل فنى محض لا يستطيع أن يحدث تغييراً حقيقياً فى حياة الشعب، وأنه فى أحسن الفروض لن يتجاوز إطار الإصلاحات الجزئية، ولكنه فى أغلب الأحيان ينتهي

إلى وبال على الشعب ويخلف فى النهاية أزمات عميقة..) وأكد إن (القوات المسلحة هى جزء من الشعب، تعانى ما يعانيه، وتنعكس عليها معاناته وطموحاته، ولا شك أنها بهذه الصفة لا تستطيع أن تقف بمعزل عن صراع جماهير الشعب مع أعدائها..) وأشار إلى (أن طبيعة المؤسسة العسكرية تضعها فى خدمة النظام القائم، ولكنها عندما تفرز الخنادق، عندما تصطف جماهير الشعب فى خندقها ويحاول النظام الحاكم أن يبقيها فى خندقه وان تقاتل جماهير الشعب وتبطش بها، فان مجموعات كبيرة من القوات المسلحة، أن لم تقل كلها، تجد نفسها، مدفوعة بانتمائها لشعبها، وبحسها الوطني وتياراتها الواعية وسط أفرادها، مضطرة للارتباط بخندق الشعب.. أن تنحاز له. وهذا الموقف يختلف عن تصورها للنيابة عنه فى تحقيق أهدافه ومصادرة دوره..) وأكد (أن إسهام القوات المسلحة هو الانحياز للشعب، وان يتمكن المؤمنون بالديمقراطية وقضايا الوطن من الحيلولة بين النظام الحاكم وبين استخدام القوات المسلحة فى قمع جماهير الشعب وإجهاض انتفاضتها.. هو أن يسيطروا على المؤسسة العسكرية ويخرجوها من أيدي النظام الديكتاتوري الحاكم ويفتحوا الطريق لإرادة الشعب وحركته المنظمة حتى تحدث التغيير بالوسائل التى ترتضيها.. أن يعملوا لحماية إرادة الشعب..وشتان بين هذا الدور وبين الانقلاب العسكري التقليدي الذى عرفناه فى ١٩٥٨ و ١٩٦٩..(٧)) وهكذا تشير هذه الاستنتاجات والإجابات إلى ثقة عالية بنضج الظروف الموضوعية لتفجر الانتفاضة وبانحياز القوات المسلحة لخيار الشعب.. وفى الوقت نفسه تحذر من محاولات القوى المعادية لإجهاض الانتفاضة، وترفض الانقلاب العسكري كوسيلة لإسقاط النظام الحاكم. وبذلك نرى إن حزب البعث كان فى بداية ١٩٨٥ كان يراهن على الإضراب السياسي والعصيان المدنى العام، الذى ظل، طوال السنوات الخمس الماضية، يعمل على ترويجه وتعبئة الجماهير حوله بكافة الوسائل المتاحة، ودفع تضحيات غالية فى سبيل ذلك.

* تطورات الانتفاضة :

٣. فى يوم ٧ مارس ١٩٨٥ خرج عمال السكة حديد بمدينة عطبرة فى موكب كبير يرفض الزيادات المتصاعدة فى الأسعار ويطالب بتخفيض تكاليف المعيشة. وشدد الموكب على مطالبة النقابات باتخاذ موقف حازم فى هذه المسألة. وفى ١٠ مارس خرج موكب موظفي السكة حديد مطالباً نقاباتهم باتخاذ موقف قوى من الزيادات المتصاعدة فى السلع الأساسية (٨). وظلت المظاهرات تتواصل فى المدينة طوال الأيام اللاحقة حتى انفجار الانتفاضة الشعبية الشاملة فى العاصمة والمدن الأخرى فى نهاية الشهر. ومع استمرار هذا الغليان الشعبي ودخول نقابة عمال السكة حديد فى إضراب مفتوح، اضطر وزير النقل والمواصلات إلى استدعاء اللجنة المركزية للنقابة بكاملها للتفاوض معها فى الخرطوم، ولكنه لم يصل معها إلى تسوية ملائمة. وهذا الوضع يشير إلى إن عمال السكة حديد وسكان مدينة عطبرة هم الذين بادروا بتفجير الانتفاضة الشعبية. وبعد الإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة فى ٢٥/مارس١٩٨٥، فى أعقاب اتفاقها مع صندوق النقد الدولي حول برنامج تقشفي جديد، أدى إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار بحوالى ١٥٠% (كان سعر الدولار واحد جنيه ارتفع الى ٢.٥ جنيه). تحرك اتحاد طلاب جامعة ام درمان الإسلامية، الذى كانت تسيطر عليه جبهة التضامن الاسلامى، المكونة من طلاب حزبي الاتحادي والأمة والمستقلين، فى أول ردّ فعل مباشر على تلك الإجراءات، بعد يوم واحد من إعلانها، وفى نفس اليوم الذى سافر فيه الرئيس نميرى فى زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث خرجوا فى الشارع فىَ تظاهرة ضخمة اتجهت إلى جمعية ود نميرى بأم درمان وقذفوها بالحجارة وأحرقوا السيارات التى كانت تقف أمام مبانيها، وانضمت إليهم مجموعات من جماهير المدينة، وظلوا يرددون هتافات بسقوط سلطة مايو – وفى يوم ٢٧ مارس خرجت مظاهرات طلاب معهد الكليات التكنولوجية (٩) بالخرطوم وانضمت إليها مجموعات كبيرة من عمال المنطقة الصناعية بالخرطوم، وبذلك انتشرت المظاهرات فى معظم شوارع الخرطوم، وتوجه بعضها إلى السفارة الأمريكية

وقام المتظاهرون بحرق العلم الأمريكي وتحطيم سيارات السفارة، ووقفوا أمام بنك فيصل الاسلامى وحطموا واجهاته الزجاجية، وكانوا يهتفون بشعارات (لا متاجرة باسم الدين لا تدجيل باسم الدين) وشعارات (مليون شهيد لعهد جديد، عائد عائد يا أكتوبر) وواجهت السلطات هذه المظاهرات بضرب المتظاهرين بالعصي الكهربائية والغاز الخانق والمسيل للدموع وإطلاق الرصاص، مما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء وإصابة عشرات المواطنين واعتقال أكثر من خمسين من الطلاب (١٠). وفى مستشفى الخرطوم لاحظ الأطباء إن معظم الذين استشهدوا قتلوا بطلقات نارية خفيفة (مسدسات) وان معظم الإصابات كانت من الخلف ومن مسافة قصيرة، ويعنى ذلك إن عناصر الأمن كانت مندسة وسط المتظاهرين. وفى يوم ٢٨ مارس خرجت صحف الحكومة تحمل العناوين التالية (لن نسمح لفلول الأحزاب العقائدية أن تطل برأسها من جديد)... (الثورة قادرة على ردع المتآمرين) وأشارت إلى أن عناصر سياسية من الاخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين حاولت القيام بأعمال شغب فى ام درمان والخرطوم خلال اليومين السابقين وانضمت إليهم الغوغاء وقاموا بتخريب بعض الممتلكات. وتصدت لهم قوات الشرطة وفرقتهم وتمكنت من السيطرة على الموقف (...) وفى ٢٨ مارس خرجت مظاهرات طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم وانضمت إليها جموع من العمال والباعة المتجولين والعاطلين عن العمل والشماشة. وظلت تردد هتافات بسقوط النظام الحاكم. وواجهت السلطات هذه المظاهرات بعنف وشراسة وبحملة اعتقالات واسعة وسط الطلاب والمواطنين وقدمت مجموعات منهم لمحاكمات سريعة. ومع ذلك تواصلت المظاهرات وانتشرت فى شوارع المدينة ومناطقها المختلفة. ومع اتساع أعداد الشهداء والمصابين اجتمعت الجمعية العمومية لأطباء مستشفى الخرطوم فى صباح ٢٨ مارس. وبعد نقاشات طويلة خرج الاجتماع بتوصيتين هما : ١) تبنى اقتراح بالإضراب السياسي والعصيان المدنى لإسقاط النظام الحاكم بالتنسيق مع النقابات الأخرى ٢) دخول فرعية مستشفى الخرطوم فى إضراب عن العمل لمدة يومين وذلك حتى تبليغ مركزية نقابة الأطباء وإصدار قرار من مكتبها التنفيذي بتبني اقتراح الإضراب السياسي العام (١١) (...)

وأشارت فرعية أطباء الخرطوم فى بيان لها إلى (أن ما يجرى فى بلادنا، بالذات فى الأيام الأخيرة، يعكس تدهوراً مريعاً فى كافة المجالات.ووصل التدهور إلى أن يتحدّى رئيس الدولة مواطنيه الجياع فى خطاب عبر الأجهزة الإعلامية. وعندما خرجت الجماهير فى مظاهرات تستنكر فيها سياسات السلطة واجهتها أجهزة الأمن منذ اللحظات الأولى بالهراوات والغاز والرصاص) وأكد البيان (إن بعض الشهداء و المصابين أطلق عليهم الرصاص من مسافة قريبة أى من مسدسات) وأشار إلى أعداد وأسماء الشهداء والجرحى خلال اليومين السابقين. وفى صباح الخميس ٢٩ مارس حملت صحف الأيام والصحافة الحكوميتين العناوين التالية : (بيان من أمن العاصمة حول حوادث الشغب والتخريب بالعاصمة خلال اليومين السابقين).. (المتبطلون والمتشردون حصبوا السيارات والمباني العامة بالحجارة وحاولوا إشعال الحرائق).. (حملات فورية لتفريغ العاصمة من العناصر المشبوهة)... (قوات الأمن تسيطر على الموقف وتعلن أنها ستضرب العابثين..) وجاء فى بيان أمن العاصمة القومية (.. فى ٢٧ مارس تجمع بعض طلبة معهد الكليات التكنولوجية وتسربوا لشارع على عبد الطيف وشارع الجامعة وميدان ابوجنزير والسوق العربى، وتصدت لهم قوات الأمن وقامت بتفريقهم واعتقال أعداد كبيرة منهم. وكالعادة استغل المتبطلون الموقف وشرعوا فى عمليات التخريب والنهب. وتمّ اعتقال عدد كبير منهم وقدموا لمحاكمات فورية..) وأكد البيان (إن قوات الأمن لن تتردد فى حسم كل من تسوّل له نفسه العبث بأرواح وممتلكات المواطنين. وسوف تبدأ حملات فورية لتفريغ العاصمة من العناصر المشبوهة حماية للشعب..) وأشارت صحف ٣٠ مارس إلى القبض على ٢٦٤١ من المتشردين ومحاكمة ٨٥١ منهم ومواصلة حملات تفريغ العاصمة من العاطلين والمشردين . ويشير هذا الخط الاعلامى والأمني فى مواجهة المظاهرات وانتفاضة الشعب ضد النظام الحاكم إلى العودة إلى (سياسة الكشات) التى اتبعتها السلطات الحاكمة منذ حركة الثانى من يوليو ١٩٧٦ والسنوات اللاحقة، حيث ظلت حملات الاعتقال تركز على مجموعات النازحين من أقاليم كردفان ودارفور والجنوب، ومن ثم نقلهم إلى خارج العاصمة، بدعوى

إرجاعهم إلى مناطق سكنهم للعمل فى الزراعة. وفى اليوم الخامس للمظـاهرات والانتفاضة المتواصلة (٣٠ مارس) ظلت قوى العاملين فـى الدولـة والقطـاع الخاص تنتظر إعلان موقف حاسم من أجل إسقاط النظام الـديكتاتوري بعـد أن أعلنت معظم الأحزاب والنقابات موقفها بجانب الانتفاضة من أجل إنهـاء حكـم الفرد وإطلاق الحريات العامة واستعادة الديمقراطية. وفى هذا اليوم أعلن أطبـاء الخرطوم الاستمرار فى إضرابهم، وأعلن أطبـاء الجامعـة والمعمـل الـصحي الإضراب عن العمل، وهو الإضراب الثانى بعد إضـراب أطبـاء الخرطـوم. وتواصلت بيانات الأحزاب والنقابات. وظل حزب البعث يواصل كتابة الشعارات فى جدران المبانى تحرّض الجماهير على الإضراب السياسي والعصيان المدنى. واستمرت الاعتقالات بشكل واسع وسط قيادات وكوادر الأحزاب والنقابات، ومن ضمنها كوادر حزب البعث، وفى الوقت نفسه قامت نقابـة المحـامين بتـشكيل مجموعات عمل للدفاع عن المعتقلين الذين كانوا يقدمون لمحاكمات إيجازية فورية أمام محاكم تعمل طوال الليل والنهار. ففى اليوم الثانى اعتقل أكثر من خمسين من طلاب معهد الكليات التكنولوجية وأكثر من ٤٥٠ من الطلاب والمواطنين. وفـى اليوم الثالث أكدت صحيفة الأيام (اعتقال أعداد كبيرة من المشردين واللـصوص وقدموا لمحاكمات فورية..) وأكدت (أن الأحكام شملت السجن لفتـرات مختلفـة والجلد والتحفظ على عدد من العاطلين والمشردين..) وكان دور نقابة المحـامين فى التصدي لحملات الاعتقالات والمحاكمات وانتهاكات حقوق الإنـسان يتوسـع بتوسع هذه الحملات. وبذلك أصبح المحامون عملياً فى قلب الانتفاضة من خلال تصدّيهم للدفاع عن المعتقلين الذين وصل عددهم إلى ٢٦٥٠ فى اليـوم الرابـع للمظاهرات المتواصلة. وفى يوم ٣١ مارس دعت أجهزة الأمن المواطنين الـى التأكد من حمل بطاقاتهم الشخصية معهم فى كل الأوقات حتى (لا يعرضوا أنفسهم لمساءلات حملات التفتيش..) ودعت الذين لا يملكون أى بطاقات بالتوجه فـوراً لاستخراجها. وبدأت أيضاً تتحدث عن دور (المنظمات الفئوية والجماهيرية) فـى تبصير أجهزة الأمن بالوافدين بطرق غير مشروعة وتبصير المواطنين بحقوقهم فى الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، وذلك فى محاولة لفرض حالة مـن الإرهـاب

والتخويف على المواطنين تؤدى الى شللهم وعدم مشاركتهم فى الانتفاضة المتواصلة. وكانت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي قد أعلنت أنها ستكون فى حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الأحداث. وفى صعيد آخر اجتمعت فرعية أطباء مستشفى الخرطوم وتم إبلاغها بأن النقابة المركزية قد وافقت على مقترحهم بتبني الإضراب السياسي والعصيان المدنى والعمل على التنسيق مع النقابات الأخرى لتنفيذه. وأشار هذا التطور الى دخول عنصر التنظيم فى إدارة وتوجيه المظاهرات وتحديد هدفها فى إسقاط النظام الحاكم بالإضراب السياسي والعصيان المدنى. وفى هذا اليوم دخل أطباء الخرطوم بحرى فى إضراب عن العمل وقامت أجهزة الأمن باعتقال عدد منهم. وكذلك قامت بمداهمة دار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم واعتقال جميع من كانوا بداخلها ومصادرة ممتلكاتهم. وفى صباح الاول من ابريل حملت صحف الحكومة العناوين التالية : (سلطات أمن الدولة تداهم وكراً داخل جامعة الخرطوم وتلقى القبض على مجموعة من الشيوعيين والبعثيين).. (أمن الدولة اكتشف الوكر داخل الجامعة واعتقل مجموعة من قادة الطلاب ذوى الاتجاهات اليسارية فى حالة اجتماع) (تقديم المتهمين للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة..) (أجهزة الأمن ترصد محاولات الفئات المعادية من الأخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين لزعزعة الاستقرار وإثارة الفتنة) (١٢) ومن خلال ذلك بدأت السلطات تكشف عن البعد السياسي للمظاهرات وعن دور قوى المعارضة السياسية فى تنظيمها وقيادتها وتصعيدها ومن ضمنها حزب البعث، الذى أصبح اسمه يرد يومياً فى الصحف باعتباره من القوى الأساسية التى تقوم بقيادة الانتفاضة.

***المواجهة بين السلطة وقوى الانتفاضة :**

٤.منذ البداية لم تكن قوى المعارضة بعيدة عن ما كان يجرى فى الشارع. ولذلك كان رد فعلها سريعاً ومباشراً بهدف تنظيمها وتصعيدها انطلاقاً من تنظيماتها الطلابية فى الجامعات، كما هو واضح فى العرض السابق. ففى اليوم الثاني للمظاهرات أصدر تجمع الشعب السوداني بياناً أشار فيه إلى (إن العاصمة تشهد هذه الأيام، بعد مدينة عطبرة، حالة انتفاضة شعبية شاملة، يتوقع أن تمتد

لتشمل كافة مناطق البلاد خلال الأيام المقبلة. وهذه الانتفاضة تأتى تعبيراً صادقاً عن حالة السخط والغضب فى مواجهة استفحال الأزمة العامة للنظام الحاكم وإجراءاته الاقتصادية الأخيرة واستخفافه بجماهير الشعب وتطلعها للحرية والكرامة..) وأكد البيان (إن هذه الانتفاضة تأتى كامتداد للانتفاضات الشعبية السابقة ولتثبت صلابة إرادة الشعب وقدراته المتعاظمة فى تحدى سياسات القمع والإرهاب وإلحاق الهزيمة بحكم الطغاة إذا ما توحدت جهود قوى المعارضة وركزت على تصعيد نشاطها بشكل متواصل (١٣)..) وفى بيان للحزب الشيوعي، وجهه لجماهير العاصمة، جاء فيه (كان لابد أن ينفجر غضب الشعب المشروع فى مواكب هادرة ومقاومة ضارية وجسارة بطولية فى مواجهة الرصاص والموت..) وأشار البيان إلى أن أجهزة إعلام نميرى (تحاول عبثاً تشويه الانتفاضة الشعبية بإسنادها للإخوان المسلمين وتخريب المشردين والعاطلين.. وعبثاً تحاول تنظيم الكشات الهمجية لإفراغ العاصمة من أبناء الشعب السوداني، فى حين إن الواقع يحتم إفراغها من وباء حكام سلطة مايو وأثريائها..). وأضاف البيان (لقد دشنت انتفاضة مارس فترة جديدة فى مسار حركة قوى المعارضة ودفعتها خطوات إلى الأمام..) وطالب بتوحيد (قوى الشعب فى الشمال والجنوب لتصفية حكم الفرد وفتح الطريق لبناء السودان الديمقراطي الموحد.. (١٤)) أما بيان الحزب الاتحادي الديمقراطي، فقد أشار إلى (إن نظام مايو العسكري قد تحلل ووصل مرحلة الانهيار، ولابد من مشاركة كل القوى الوطنية المخلصة للإطاحة به وبناء البديل الديمقراطي اللبرالي فى مكانه ليطهر شعبنا من أدران الفساد ويحمى استقلال البلاد ويحقق التنمية والعدالة والحرية والمساواة وسيادة حكم القانون) وأكد (إن جبهة تجمع الشعب السوداني، الذى انضوت تحت لوائه معظم القوى الوطنية الديمقراطية فى الشمال والجنوب، يجسد تطلعات شعبنا ويقدم البديل الوطنى الديمقراطي للنظام الديكتاتوري الفردي.) ودعي كافة قوى المعارضة (للعمل الشجاع من أجل إزالة النظام العميل بالانتفاضة الشعبية والإضراب السياسي والعصيان المدنى الشامل..(١٥)) وأشار حزب البعث فى بيانه إلى (إن الشعب يتجمع ويجمع على تصعيد انتفاضة مارس/

أبريل ويتعاهد على أن تكون انتفاضة اليوم هي انتفاضة الحسم والظفر وخاتمة لنضالات جسورة ممهورة بالدم ظلت مستمرة طوال ستة عشر عاماً وشاركت فيها كافة قطاعات الشعب ولم تتخلف عنها مدينة فى شمال البلاد وجنوبها..) ودعي البيان (كافة فئات الشعب للالتفاف حول الانتفاضة والعمل لتصعيدها وإنجاح الإضراب الساسى والعصيان المدنى الشامل والحرص على وحدة جبهة الشعب لإسقاط النظام الذى سرق قوت الشعب وباع الوطن..) وأشار إلى أن (الانتفاضة وجدت تأييد ودعم كل فئات الشعب ووجدت تأييد القوات النظامية التى ظلت تعانى من وطأة الأزمة الاقتصادية وسياسات القمع ومن الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب..(١٦)). وفى تطور آخر خاطب السيد الصادق المهدي، زعيم الأنصار وحزب الأمة، خاطب المصلين فى مسجد ودنوباوى بقوله (.. هذا النظام الذى يحكم السودان الآن ظل يجثم على صدر الوطن ستة عشر عاماً، ظلم فيها الناس وكذب عليهم وأفسد الحياة الخاصة والعامة وسلط على الشعب سياط البطش والاستبداد وجر على الوطن عار التبعية للأجنبي) وأضاف (إن ثورة السودان فى رجب ماضية فى سبيلها بعون الله وتوفيقه. وعلينا جميعاً تفادى المزالق. فلا نخرب ولا نسمح لأحد أن يمزق وحدة الشعب لأغراض شخصية أو حزبية.. لقد صارت حرية بلادنا قاب قوسين أو أدنى.. (١٧).

وهكذا يمكن القول ان كل أحزاب المعارضة قد عبرت عن موقفها بتأييد ودعم الانتفاضة والعمل على إعلان الإضراب السياسي والعصيان المدنى العام، باستثناء حركة الأخوان المسلمين، التى ظلت تشارك فى مؤسسات السلطة منذ مصالحتها مع النظام الحاكم فى ١٩٧٧ حتى اعتقال قياداتها فى العاشر من مارس ١٩٨٥. ومع تفجر الانتفاضة كانت عاجزة عن اتخاذ أى موقف، بسبب غياب قيادتها فى السجون، ولم تستطع أن تستيقظ من صدمة الاعتقال. ولذلك وجدت الحركة نفسها فى حيرة وتردد. فهى لا تستطيع الدفاع عن نظام يعتقل قيادتها ويوجه لها تهمة التآمر عليه، ولا تستطيع تأييد ودعم انتفاضة شعبية تقودها النقابات وأحزاب المعارضة ولا تعرف أى شئ عن توجهاتها. لكل ذلك لم تشارك فى التظاهرات والمواكب وإعلان الإضراب السياسي العام، بل لاحظت أن بعض

المظاهرات كانت ترفع شعارات ضدها وحطمت واجهة بنك فيصل الاسلامى. وفى صباح ٦ أبريل، بعد إعلان القيادة العامة لانحيازها للانتفاضة، ظهرت مجموعات من أنصارها بشعارات إسلامية. ويبدو إن الإعلان أزاح عن صدرهم كابوساً مزعجاً ومنحهم فرصة للاستفادة من اعتقال قياداتهم وتحويله إلى جسر يربطهم بالوضع السياسي الجديد (..) المهم مع تصاعد غليان الشارع فى العاصمة ومدن الأقاليم المختلفة، وبروز دور نقابة الأطباء والمحامين، خاصة بعد تبنى نقابة الأطباء للإضراب السياسي والعصيان المدنى لإسقاط النظام الحاكم، بدأت نقابات المهنيين والعمال والموظفين فى التحرك فى اتجاه التنسيق وتوحيد الجهود. وفى هذا الاتجاه قامت قيادات الأطباء بجولات فى مدن الأقاليم لنقل قراراتها لأعضائها فى مختلف مناطق البلاد. وقامت أيضا باتصالات واسعة مع النقابات الأخرى من أجل توحيد موقفها. وفى ذلك يقول د.أحمد التجانى، نقيب أطباء مستشفيات الخرطوم، أنه (.. خلال الفترة من ٣١ مارس حتى الثالث من ابريل ١٩٨٥ انضمت أكثر من ثلاثين نقابة عامة لدعوة الإضراب السياسي والعصيان المدنى العام، وظلت على اتصال معنا... وكنا نسلمهم بيان تجمع النقابات ونطلب منهم التوقيع عليه وتصويره وتوزيعه وسط أعضائها..) (١٨) وهذا يشير إلى تطور كبير فى مجرى الانتفاضة بعد يومها الخامس. وفى الجانب الآخر كان جعفر نميرى قد سافر إلى الولايات المتحدة فى نفس اليوم الذى اندلعت فيه المظاهرات فى أم درمان. ويبدو إن سلطات الأمن وأركان الفئة الحاكمة لم يكن فى مقدورها تقدير نتائج تلك المظاهرات على الوضع السياسي العام فى البلاد. فقد نظرت إليها كمظاهرات طلابية يمكن احتوائها. وبرز ذلك، بشكل واضح، فى تناول الإعلام الحكومي لمجرياتها فى أيامها الأولى. ومع استمرارها واتساعها لجأت أجهزة الأمن والشرطة إلى استخدام العنف والقمع واتهام (الإخوان والشيوعيين والبعثيين) بالوقوف خلفها. ووصل ردّ فعل الفئة الحاكمة تجاه الانتفاضة ذروته عندما قامت بتنظيم مسيرة أسمتها (مسيرة الردع) جمعت فيها تنظيمات الاتحاد الاشتراكي السياسية والنقابية، وكان فى مقدمتها عدد كبير من أركان النظام الحاكم وتنظيمه السياسي، وذلك فى يوم ١٩٨٥/٤/٢ (اليوم

الثامن للانتفاضة) وخاطبها الرائد (م) ابو القاسم محمد إبـراهيم بقولـه (.. إننـا نواجههم بمسيرة الردع. هؤلاء تعودوا أن يطوعوا الضعفاء.هذا هـو تـاريخهم، تاريخ الحزبية والطائفية، نحن نخرج للشعب ولم نراهم يوماً مع الشعب .. نحـن نشاهدهم فى أبراجهم يحلمون بأكتوبر جديد، ونسوا أننا نحن صـناع أكتـوبر..) وخاطبها الرشيد الطاهر مشيراً إلى الظروف الاقتصادية الصعبة الجاريـة فـى البلاد واهتمام السلطة بتخفيف المعاناة عن كاهل الشعب.. وأشار اللواء بابكر عبد الرحيم إلى (أن جماهيرنا قادرة على الرد الحاسم على كل معتدى فى كل زمـان ومكان.. إننا لن نسمح بأي تنظيمات حزبية أخرى موازية للاتحاد الاشـتراكي.. الثورة قادرة على حسم كل من يحاول النيل من مكتـسباتها..) وتحـدث أيـضا د.محمد عثمان ابوساق عن (الأحزاب التى خرجت من جحورها)وقدرة الثـورة على ردعها (١٩) – والواقع إن المسيرة كانت ضعيفة، حـسب تقـديرات كـل المراقبين. ولكن صحف الحكومة حملت فى اليوم التالي عناوين تقـول (مـسيرة الردع دحرت فلول الشيوعيين الملحدين والإخوان الضالين والبعثيين المتـآمرين وكل الدائرين فى فلك العمالة والارتزاق..) ونشرت رسالة وجهها نميرى للشعب جاء فيها (.. إن ثورة مايو هي ثورة الجماهير التى آمنت بها وخرجت تتـصدى للعملاء والمأجورين..)(٢٠) وفى واشنطن كان الرئيس نميرى يتابع الأخبار من خلال تقرير يومي تعدهُ وكالة السودان للأنباء وجهاز أمن الدولة، يرسل له عـن طريق السفارة الأمريكية بالخرطوم. ورغم تصاعد المظاهرات واستمرارها لأكثر من أسبوع فى العاصمة والأقاليم، واصل زيارته للولايات المتحدة، حيـث قابـل الرئيس الأمريكي وتباحث معه حول دعم السودان ومساعدته، ولم يحاول قطـع زيارته إلا يوم الجمعة الخامس من ابريل ١٩٨٥، أى بعد فـوات الأوان (٢١). وهكذا دخلت الانتفاضة فى طور المواجهة المباشرة مـع النظـام الـديكتاتوري الحاكم، حيث أعلنت النقابات الخروج فى موكب صباح الثالث من ابريل تعلن فيه الإضراب السياسي والعصيان المدني حتى إسقاط النظام الحاكم.

***موكب المعارضة وإعلان الإضراب السياسي :**

٥. كيف اتفقت النقابات على قرار إعلان الإضراب السياسي ؟ وكيف تمت التعبئة له وتحديد تاريخ موكب الثالث من ابريل ١٩٨٥ وطباعة بيان النقابات حول الإضراب السياسي وتسليمه للنقابات ؟ لا شك أن الفترة الماضية شهدت اتصالات واجتماعات عديدة. والواضح إن نقابة الأطباء لعبت دوراً أساسياً فى هذا الاتجاه إضافة لنقابة المحامين. وفى ذلك يقول يحي محمد الحسين المحامى، الناشط فى نقابة المحامين وعضو اللجنة السياسية لحزب البعث فى تلك الفترة ومن الذين شاركوا مشاركة نشطة فى تطورات تلك الأيام، يقول (.. عقد ممثلو النقابات المهنية اجتماعاً فى نادى الخريجين بالخرطوم بحري مساء الاثنين الاول من ابريل. وفى هذا الاجتماع تمت مناقشة اقتراح الإضراب السياسي ووافق عليه المجتمعون بالإجماع وحددوا البدء فى تنفيذه يوم الأربعاء الثالث من ابريل، على أن يوزع بيان الإضراب فى اليوم التالي على كل النقابات وان يستمر الإضراب السياسي حتى سقوط النظام الديكتاتوري.) ويضيف (إن الاجتماع كلفه هو وعبد السلام حسن المحامى بطباعة البيان المتفق عليه وتصوير كميات منه وتسليمها إلى عثمان عبد العاطى، مدير شركة ترانس اريبيان، فى مكتبه بالخرطوم.. وفعلاً تمت طباعة البيان وتصوير كميات منه. وحملتها فى سيارتي وذهبت إلى مكتب عبدالعاطى فى الخرطوم غرب. ووجدت معه عدداً من ممثلي النقابات كانوا فى انتظار استلام البيان..) وأشار الى ان بعض القوى السياسية حاول تعديل البيان بشطب تعبير (حتى اسقاط النظام) ولم ينجحوا. ويواصل الحسين ويقول (استلمت كل نقابة عدة نسخ من البيان لتقوم بتصويرها وتوزيعها على أعضائها. وفى مساء الثلاثاء الثاني من ابريل كانت العاصمة كلها تتحدث عن اكتمال الاستعدادات لإعلان الإضراب السياسي فى الموكب المزمع تسييره صباح الأربعاء.. (٢٢)..) وفى هذا الاتجاه أصدرت النقابة العامة لموظفي المصارف بياناً دعت فيه أعضاءها وجماهير الشعب للمشاركة فى الموكب السلمي المزمع تسييره يوم ٣ ابريل وأكدت ان الموكب سيقوم بتسليم مذكرة للحكومة تحمل رأى النقابات فى الوضع السياسي الراهن (٢٣) وكذلك صدرت بيانات مماثلة من نقابات أخرى.

وبذلك واجهت الفئة الحاكمة اكبر تحدّى فى تاريخها. وفى مواجهة هذا الوضع أشارت صحف الثانى من ابريل إلى (إن سلطات العاصمة القومية أصدرت بياناً نفت فيه التصديق لأى جهة بالخروج فى مسيرة صامتة لتسليم مذكرة للحكومة، وان سلطات العاصمة أكدت أن مثل هذا الموكب يعتبر عملاً غير مشروع وكل من يدعو له أو يشارك فيه يكون عرضة للمساءلة تحت قانون العقوبات.. (٢٤)) وفى الجانب الآخر أصدر تجمع ضباط تجمع الشرطة بياناً نفى فيه مسئولية الشرطة فى اغتيال الشهداء وضرب المواطنين بالرصاص وحمل المسئولية كاملة لجهاز امن الدولة وأعلن وقوف الشرطة مع انتفاضة الشعب (..) وكان لهذا البيان تأثير ايجابي واسع فى دفع مسيرة الإضراب السياسي العام والتعبئة لموكب النقابات. وفى صباح الثالث من أبريل امتلأ شارع القصر بجماهير غفيرة من المهنيين والعمال والموظفين والطلاب والنساء والشباب، رغم تهديدات سلطات العاصمة القومية. وامتلأت شوارع العاصمة بشعارات الجدران التي بدأها البعثيون فى أبريل ١٩٨٤ وظلوا مستمرين فى كتابتها طوال العام. وكانت الاستجابة للموكب والإضراب السياسى واسعة، شملت العاصمة والأقاليم. ومع استمرار المظاهرات انقطع التيار الكهربائي وتعطلت خطوط الهاتف والاتصالات والمواصلات العامة وتوقفت حركة الملاحة الجوية وأغلقت الأسواق..الخ وابتداءً من مساء الثالث من ابريل تحولت المظاهرات الشعبية إلى الأحياء السكنية، وظلت تتواصل نهاراً وليلاً حتى الثانية صباحاً. وكالعادة اندست عناصر جهاز الأمن وسط المتظاهرين وظلت تطلق الرصاص عليهم من مسدسات كاتمة للصوت. ومن الذين اغتالتهم فى ذلك اليوم الشهيد محمد الحسن أحمد فضل الله، وهو من الكادر البعثى النشط الذى تعرض للاعتقال والمحاكمة فى ١٩٨١ وفصل من عمله ببنك السودان. وفى تطور لاحق أعلن قضاة السودان عن تسيير موكب يشارك فيه كل قضاة العاصمة صباح السبت السادس من أبريل. وكذلك أعلن التجمع النقابى العمالى الذى يضم أكثر من ثلاثين نقابة عمالية تسيير موكب فى صباح نفس اليوم من المنطقة الصناعية بالخرطوم بحرى مروراً بكبرى بحرى حتى الخرطوم. وظلت إذاعات لندن ومونت كارلو وواشنطن تضع أخبار الموكب

والتظاهرات وإعلان الإضراب السياسي فى مقدمة نشراتها الإخبارية طوال اليوم. وبذلك ساعدت فى تمكين جماهير الشعب فى الأقاليم المختلفة من متابعة تطورات ما كان يجرى فى العاصمة (٢٥). وبعد نجاح الموكب انهمرت بيانات النقابات والأحزاب تدعو لتعزيز الإضراب السياسى والعصيان المدنى. وفى المساء أعلنت الفئة الحاكمة تخفيض أسعار الرغيف والصابون والزيوت وتكوين لجنة لدراسة تخفيض أسعار السلع الضرورية، وذلك استجابة لتوصيات المنظمات الجماهيرية حسب تعبيرها. وفى صباح الرابع من ابريل ظهرت الصحف الحكومية بمانشيتات بارزة تتهم (الإخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين) بالسعي لاستقطاب الجماهير واستعدائها ضد الثورة. وأكدت إن اللواء عمر محمد الطيب، نائب رئيس الجمهورية، ظل على اتصال مستمر بالرئيس نميرى (الذى يواصل الليل بالنهار فى الولايات المتحدة للمساهمة فى حلّ المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد (٢٦)..) وبذلك وضح موقف الشارع وعزلة السلطة وبداية تراجعها أمام قوى الانتفاضة الزاحفة. وتواصلت المظاهرات يوم ٤ ابريل وأشارت إذاعة لندن إلى أن الإضراب السياسى شهد توسعاً متزايداً وأن الاستجابة له وصلت إلى ٨٠% من العاملين فى الدولة والقطاع الخاص (٢٧).. وأصدرت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي بياناً أوضحت فيه (أن فلول الأخوان وعملاء البعث والحقد الشيوعي هم الذين يتاجرون بالجماهير ومصالحها..) وأشارت الصحف إلى أن (التحرك التخريبي فى البلاد مدعوم بالمال من جهات أجنبية لزعزعة سلامة الوطن..) وفى الجانب الآخر أشار بيان لحزب البعث إلى (إن الجماهير قد حولت الانتفاضة إلى ثورة شعبية حاسمة لإسقاط النظام الديكتاتوري، ثورة لا تقبل التسويات وأنصاف الحلول) وأكد البيان أن هذه الانتفاضة (ستكون المعركة الأخيرة مع النظام القائم ولن تتوقف الا بتصفيته)(٢٨). وأشار الصادق المهدي فى خطبة الجمعة بمسجد ودنوباوى إلى (إن النظام الحاكم سيلجأ كعادته لفرض حالة الطوارئ فى البلاد واستخدام القوات المسلحة للحفاظ على سلطته.) وأضاف (لقد آن الأوان أن تنفض هذه القوات يدها من النظام الحاكم وأن ترفض تسخيرها لمصلحته، آن الأوان أن تثور مع الشعب فى حركة موحدة لإنقاذ الإسلام

والسودان..(٢٩)) وفى الجانب الآخر شاركت كل الأقاليم فى الانتفاضة الشعبية منذ لحظتها الأولى، فقد ظلت مدينة عطبرة ملتهبة منذ السابع من مارس حتى تفجر الانتفاضة فى الخرطوم. ومع تطور الأحداث برز تجمع النقابات فى عطبرة والمدن المجاورة وأعلن الإضراب السياسى فى ٤ ابريل ١٩٨٥. وفى مدينة ودمدنى بالجزيرة نظمت ١٢ نقابة موكباً إلى مكتب حاكم الإقليم الاوسط فى ٣١ مارس وقدمت له مذكرة ركزت على (إن النظام الحاكم قد وصل الى طريق مسدود وان التغيير أصبح محتوماً..) وفى بورتسودان أعلنت النقابات فى ٣ أبريل الاضراب السياسى العام. وفى ٢٩ مارس شهدت مدينة كوستى حملة بكتابة شعارات على الجدران نظمها حزب البعث، وفى ٣٠ مارس بدأت التظاهرات وتم تكوين تجمع النقابات وأعلن الإضراب السياسى فى ٤ أبريل. وكذلك فعلت مدن وقرى الأقاليم الأخرى..(٣٠). وطوال أيام الانتفاضة الإحدى عشر ظلت السجون والمعتقلات تستقبل المئات من المعتقلين السياسيين والنقابيين فى كافة مدن البلاد. وفى سجن كوبر بالخرطوم بحرى ارتفع عدد المعتقلين إلى أكثر من ثلاثة الآف. وكانوا يتابعون وقائع الأحداث لحظة بلحظة من خلال أجهزة الراديو والتلفزيون ومعلومات المعتقلين الجدد، الذين ظلوا يتوافدون ليلاً ونهاراً. وفى يوم الجمعة ٥ أبريل نظم المعتقلون البعثيون فى قسم البحريات بالسجن احتفالاً بالذكرى الثامنة والثلاثين لميلاد حزبهم حزب البعث العربي الاشتراكي، دعوا له المعتقلين فى أقسام الكرنتينات والمعاملة المجاورة. وشمل البرنامج أناشيد وقصائد وطنية. وتحدث فى الاحتفال عابدين إسماعيل وميرغنى النصرى المحاميان والقياديان فى نقابة المحامين، والتجانى الطيب، القيادي فى الحزب الشيوعي، وإسماعيل عبد الله مالك و محمد سيد احمد عتيق، القياديان فى حزب البعث، ومروان الرشيد، الأستاذ بكلية الآداب بجامعة الخرطوم والروائي المعروف، وآخرون. وتطرق حديثهم إلى الانتفاضة والمخاطر التى تحيطها وضرورة اليقظة والحذر. وكان الاحتفال فرصة جمعت أطرافاً سياسية عديدة فى حوارات ونقاشات حول ضمانات نجاح الانتفاضة وآفاق التطور الوطنى وتحدياته -(٣١) وفى صباح السبت ٦ ابريل ١٩٨٥ أعلن الفريق أول عبد ارحمن سوار الدهب، وزير الدفاع والقائد

العام للقوات المسلحة، الانحياز لخيار الشعب والاستيلاء على السلطة (حقناً للدماء وحفاظاً على استقلال الوطن ووحدة أراضيه.) وطلب من المواطنين أن يتحلوا باليقظة والوعي وتفويت الفرصة على كل من تسوّل له نفسه اللعب بمقدرات الشعب ووحدته وأمنه. وأصدر القائد العام عدداً من القرارات، شملت تعطيل الدستور، إعلان حالة الطوارئ فى كافة أنحاء البلاد، إغلاق الحدود والأجواء السودانية، إعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه و وزرائه المركزيين والإقليميين، حل الاتحاد الاشتراكي وجميع تنظيماته، حلّ مجلس الشعب القومي والمجالس الإقليمية، وإعفاء حكام الأقاليم ومعتمد العاصمة. ووجه قادة المناطق العسكرية فى جميع أقاليم البلاد أن يتولوا سلطات حكام الأقاليم وأن يتولىّ وكلاء الوزارات مسئولية العمل التنفيذي حتى إشعار آخر. ووجه العاملين بالدولة بإنهاء الإضراب والعودة إلى مواقعهم (٣٢) (...) وفى هذا الأثناء تدفقت الجماهير فى مواكب هادرة، تردد شعارات (جيش واحد شعب واحد، رأس نميرى مطلب شعبي، لن يحكمنا البنك الدولي، لن يحكمنا أمن الدولة، الحكم المدنى مطلب شعبي..) وتوجهت مظاهرات من كافة أنحاء العاصمة إلى سجن كوبر وقامت بكسر أبوابه وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. ومع كل ذلك استقبلت القوى السياسية والجماهير بيان سوار الدهب والقيادة العامة بفرح مشوب بالقلق. فقد أكد البيان انحياز القوات المسلحة لخيار الشعب (حقناً للدماء) وليس (انحيازاً للانتفاضة) وأعلن إنهاء النظام الدكتاتوري، لكنه لم يحدد طبيعة الوضع السياسى الجديد.. فماذا كان يجرى داخل القوات المسلحة طوال أيام الانتفاضة ؟ وكيف تم هذا الانحياز إلى جانب خيار الشعب ؟ وما هي طبيعته ؟

*** القوات المسلحة والانحياز للانتفاضة :**

٦/ مع اتساع حركة الإضراب السياسى فى إطار الانتفاضة الشعبية الشاملة اتجهت الأنظار للقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى لحسم موقفها : هل ستتدخل وتقف مع النظام الحاكم ؟ أم مع الانتفاضة وخيار الشعب كما حدث فى ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ ؟ وجاء هذا التدخل فى النهاية نتيجة صراعات ومناورات متشعبة داخل القوات المسلحة ، بين صغار الضباط وكبارهم، وبين

عموم الضباط والقيادة العامة للقوات المسلحة، وبين الأخيرة والسلطة السياسية الحاكمة ممثلة فى اللواء عمر محمد الطيب، نائب رئيس الجمهورية ورئيس جهاز أمن الدولة، إضافة إلى تدخلات لاعبين آخرين من خارج القوات المسلحة (سياسيون ونقابيون وسفارات ومخابرات أجنبية.) ويبدو إن الصراع كان يتركز بين اتجاهين : الأول يستهدف إجراء تغيير شكلي فى قمة السلطة مع المحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوى القائم، وكانت تمثله القيادة العامة وكبار الضباط والتنظيم العسكرى لحركة الأخوان المسلمين والمراكز المرتبطة بالسياسة الأمريكية فى البلاد. والثانى يستهدف إجراء تغيير أساسي بالانحياز الكامل للانتفاضة الشعبية وأهدافها فى القضاء على النظام الديكتاتوري الفردي وإقامة نظام ديمقراطي فى مكانه، وكانت تمثله تنظيمات عسكرية عديدة ، التنظيم العسكرى لحزب البعث وتجمع الشعب السوداني (٣٣) وتنظيم الضباط الأحرار الجديد (٣٤) وتنظيمات أخرى عديدة (..) وتطورات الصراع والمناورات الجارية وقتها داخل القوات المسلحة يعرفها فقط الملمون بما كان يجرى فى أوساطها من صراعات ومناورات بين تيارات ومجموعات عسكرية عديدة ومختلفة. ونشير هنا الى ان عدم وحدة قوى المعارضة السياسية لم يساعدها فى بناء ذرع عسكرى موحد وسط القوات المسلحة. ومع ذلك كانت المظاهرات والمسيرات الشعبية فى الخرطوم تستقبل جنود وضباط الشرطة والقوات المسلحة، المكلفين بحراسة المواقع الحكومية، بهتافات (جيش واحد... شعب واحد) ومع اشتداد الضغوط داخل القوات المسلحة فى اتجاه الانحياز للانتفاضة، رفض الضباط الاصطدام بجماهير الشعب وأصبح بعضهم يحيى المتظاهرين بعلامة النصر. ونفس الشئ فعله ضباط الشرطة.. فماذا كان يجرىى فى صفوف القوات المسلحة فى الفترة من ٢٦ مارس حتى صباح السبت ٦ أبريل ١٩٨٥ ؟ للإجابة على هذا السؤال سوف نعتمد على رواية الشهيد اللواء عثمان بلول و الرائد سيف الدين أحمد عبيد (من التنظيم العسكرى التابع لحزب البعث وجبهة تجمع الشعب السوداني) وإشارات من د. أمين مكي مدني (التجمع النقابى) والسيد الصادق المهدى (حزب الأمة) واللواء عثمان عبدالله (عضو المجلس العسكري العالي ووزير الدفاع فى

الحكومة الانتقالية) وهنا يشير اللواء عثمان عبدالله إلى تحركات واسعة وسط الضباط خلال تلك الأيام والى أنه اقترح الانحياز للشعب وانتفاضته منذ ٣٠ مارس ١٩٨٥ (٣٥). وهذا يؤكد تحرك كبار الضباط مع نجاح الانتفاضة في عزل الفئة الحاكمة وشل قدرتها على إفشال الإضراب السياسى والعصيان المدنى الشامل، واشتداد الضغوط داخل القوات المسلحة للانحياز لخيار الشعب. وفى نفس الاتجاه يشير السيد الصادق المهدى إلى أن (تحركات واسعة قد تمت وسط صغار وكبار الضباط لاتخاذ موقف موحد حول ما كان يجرى)وأكد (أن الفريق محمد توفيق، قائد سلاح المهندسين وقتها، كان يدير معى حواراً نيابة عن ضباط القيادة العامة، ونقل لى إن الضباط قرروا تحديد موقفهم بعد تقييم موكب الأربعاء ٣ ابريل ١٩٨٣٥ ومقارنته بموكب الردع الذى نظمته السلطة فى ٢ ابريل وأنهم سينحازون للأغلبية) وأضاف (إن توفيق أشار الى ان صغار الضباط يمارسون ضغوطاً على القيادة العامة للانحياز لانتفاضة الشعب، ولكن سوار الدهب متردد، بسبب بيعته لنميرى) وأشار المهدى إلى انه أرسل رسولاً إلى سوار الدهب ينصحه بالانحياز لخيار الشعب (حقناً للدماء أو التنحي. (٣٦)) وكذلك يشير د.أمين مكى مدنى إلى أن (التجمع النقابى كان على صلة بتحركات بعض الضباط من الرتب الصغيرة والمتوسطة، الذين كانوا يضغطون فى اتجاه الانحياز للانتفاضة (٣٧)..) ويلاحظ إن هذه الإشارات الثلاث لم توضح لنا الكثير عن علاقات أصحابها بالتحركات الجارية وقتها وسط الضباط فى تلك الفترة.. ولكن المتوقع أنها تمتد لفترة سابقة وأنها ظلت مستمرة على الأقل منذ انتفاضة يناير ١٩٨٢ والتحركات العسكرية الواسعة التى صاحبتها، وأنها تضمنت مناقشات وخطط عملية محددة. وفى هذا الاتجاه يشير محجوب عروة، رئيس تحرير جريدة السوداني، إلى (أن العميد عمر البشير وقتها قد استقبل المعتقلين الإسلاميين العائدين من سجن شالا بترحاب وكرم فى مطار الخرطوم بعد سقوط النظام المايوى) ويضيف (انه علم لاحقاً أن العميد البشير قد أحبط محاولة انقلابية كان يقودها ضباط بعثيون (٣٨)..) وهذا يشير إلى أن (تنظيم الضباط الإسلاميين) كان يقظاً ومتحركاً لإفشال أى تحرك لانحياز القوات المسلحة للانتفاضة، خاصة إذا

كان يقوده ضباط ديمقراطيون ويساريون (٣٩) (...) وهنا لنا أن نتساءل : كيف كان تحرك الضباط البعثيين وتنظيم تجمع الشعب السوداني ؟ وفى ذلك يشير الشهيد اللواء عثمان بلول إلى أنهم (..فى اليوم الثاني لاندلاع المظاهرات وسفر النميرى إلى أمريكا حددنا دورنا داخل القوات المسلحة فى تعبئة الوحدات العسكرية على رفض تنفيذ أى أوامر بضرب المتظاهرين وأن ينحصر دورها فى حماية المنشآت المهمة. وبالفعل حققت التعبئة اليومية نجاحاً كبيراً. وكان لهذه التعبئة، والدور الوطنى الذى قام به تجمع ضباط الشرطة، أثر كبير فى تعزيز ثقة الجماهير فى القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى وبأنها لن تسمح للفئة الحاكمة أن تستخدمها فى قمع الانتفاضة، وكذلك فى تأكيد عزلة الطغمة الحاكمة..) وأضاف (ثم تطورت خطتنا من مرحلة تحييد القوات المسلحة إلى مرحلة الانحياز الايجابي لخيار الشعب وتسليم السلطة لممثليه. واتخذ عملنا فى هذا التوجه أسلوبا شبه علني وسط الوحدات العسكرية، خاصة بعد نجاح موكب قوى المعارضة وفشل مسيرة الردع التى نظمها الاتحاد الاشتراكي.) وأكد أنه (مع كل ذلك ظل تنظيمنا يحافظ على سرّيته وفعاليته..) (٤٠) إذن كانت هنالك ضغوط واسعة لإجبار القيادة العامة على الانحياز لانتفاضة الشعب من قبل التنظيم العسكرى لحزب البعث وتجمع الشعب السوداني وتنظيمات أخرى (٤١). وحول موقف القيادة العامة يقول الرائد سيف الدين (.. القيادة العامة، بقيادة المشير سوار الدهب والفريق تاج الدين، كانت تعمل مع بعض كبار الضباط ضد الاتجاه العام وسط الضباط، وذلك بهدف المحافظة على نظام النميرى وحمايته، بحجة الولاء للشريعة الإسلامية والبيعة على المصحف التى منحوها للرئيس. وكانوا يستهدفون كسب الوقت حتى عودة النميرى..) ويضيف أن (سوار الدهب وتاج الدين ظلا يدليان فى اجتماعاتهما مع الوحدات العسكرية بأحاديث معادية للانتفاضة، خاصة أحاديثهما يوم الجمعة ٤/٥ والتي كانت تذاع فى أجهزة الإعلام وتنشر فى الصحف. وفى مساء الخميس ٤/٤ تحدثا عن تحرك انقلابي يقوده بعض صغار الضباط وعن إجراءات اتخذت لمراقبتهم ومتابعتهم منذ مساء الأربعاء ٤/٣ بهدف إحباط أى محاولة لحسم موقف القوات المسلحة بجانب خيار

الشعب..) ويشير الرائد سيف إلى (دور بعض أركان القيادة العامة وفرع العمليات وفرع الاستخبارات، بالتنسيق مع اللواء عمر محمد الطيب، لإفشال مسيرة القضاة وتجمع نقابات العمال المقرر قيامها صباح السبت ١٩٨٥/٤/٦..(٤٢)).. ويشير اللواء بلول إلى انه (.. أثناء صلاة الجمعة ٤/٥ بمسجد القوات المسلحة داخل سلاح المظلات بالخرطوم بحرى أكد سوار الدهب على التزامه ببيعته للرئيس نميرى، وظل على موقفه هذا حتى الرابعة من صباح السبت ٤/٦ – وفى الساعة السادسة صباح نفس اليوم حضر إلى مباني القيادة العامة بصحبة اللواء عمر الطيب، نائب رئيس الجمهورية، وأعلن موافقته على الانحياز لخيار الشعب والانتفاضة.. (٤٣))... فماذا حدث بين الرابعة والسادسة صباح السبت ٤/٦ ؟ لماذا غير سوار الدهب والقيادة العامة موقفهم ؟ وما هو دور اللواء عمر الطيب ؟ ودور كبار ضباط جهاز أمن الدولة؟ وهل تدخلت قوى داخلية أو خارجية فى توجيه الأحداث وتطوراتها خلال تلك الساعات الأخيرة فى عمر النظام الديكتاتوري، وبالتالي حسم الموقف بالطريقة المعروفة ؟؟ هناك أسئلة كثيرة تحتاج الى إجابات شافيه. وما ذكره السيد الصادق المهدى و د.أمين مكى مدنى المشار إليه فى سطور سابقة قد يساعد فى الإجابة على هذه الأسئلة، ولكنه لا يكفى.وفى هذا الاتجاه يؤكد الرائد سيف الدين (أن ضابطاً برتبة فريق بالقيادة العامة قد أرسل ضابطاً برتبة عميد، صار عضواً فى المجلس العسكرى الانتقالي، إلى أحد المحامين النشطين فى الخرطوم ليبلغه أنهم سيحركون القيادة العامة لاستلام السلطة لفترة ستة شهور، وطلب منه أن يتحرك على بعض الأحزاب والنقابات لإعداد ميثاق وتشكيل حكومة انتقالية (٤٤)..) وهذا الحديث ربما يشير إلى الاجتماع الذى ضم بعض الأحزاب والنقابات مساء الجمعة ٤/٥ وانتهى بتكوين التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن وتوزيع الميثاق المتفق عليه صباح السبت ٤/٦ بعد بيان سوار الدهب بإعلان انحياز القوات المسلحة لانتفاضة الشعب. ولكن ليس هناك ما يؤكد هذه الرواية. وهى، على أى حال، تعكس حدّة الصراعات والمناورات والشكوك الجارية خلال تلك الأيام وسط ضباط القوات المسلحة. وإضافة لذلك هناك رواية أخرى تداولتها مجالس العاصمة فى تلك

الأيام، تشير إلى أن عمر محمد الطيب قد اتصل فى وقت متأخر من ليلة ٤/٥ بالمستر ميلتون، مندوب المخابرات الأمريكية بالسفارة الأمريكية فى الخرطوم، وأبلغه موافقته على تنحية نميرى واستلام السلطة بالاتفاق مع كبار الضباط فى القوات المسلحة ، وذلك استجابة لنصيحة أمريكية وصلته فى بداية تفجر الانتفاضة، إلا أنه تردد ولم يحسم رأيه بسرعة. ولكن ميلتون رد عليه بأن استجابته جاءت متأخرة وان اللعبة قد انتهت it is too late, the game is over ... وبعد ذلك عرف قرار القيادة العامة بانحيازها للشعب من المشير سوار الدهب. فقام بإبلاغ الوزراء وترتيب ما يمكن ترتيبه. (٤٥) وفى نفس الاتجاه أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن كبار المسئولين الأمريكيين يرون أن كبار الجنرالات أطاحوا بنميرى لكى يتجنبوا انقلاباً متوقعاً يقوده صغار الضباط، وأشارت إلى أن مسئولاً أمريكيا كبيراً وصف انقلاب القيادة العامة بأنه (انقلاب وقائي) استهدف حماية أعضائها من انقلاب راديكالي محتمل (٤٦).

*** تطورات ما بعد الانحياز :**

٧. فى صباح السبت ٤/٦ وبعد بيان القيادة العامة مباشرة وزع على نطاق واسع ميثاق باسم (التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن) وقعته احزاب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الشيوعي ونقابات الأطباء،المهندسين، أساتذة جامعة الخرطوم، المحامين، موظفي المصارف والهيئة النقابية لموظفي التأمينات العامة، وذلك بعد اجتماع طويل استمر حتى ساعة متأخرة من صباح نفس اليوم. ويبدو أن ميلاد هذا التجمع فى تلك اللحظات قد جاء نتيجة لشعور هذه القوى السياسية والنقابية بتسارع تطورات الموقف السياسي فى البلاد وأهمية توحيد جهودها فى مركز موحد لمواجهة احتمالات سقوط النظام الديكتاتوري عن طريق انحياز القوات المسلحة للانتفاضة الشعبية، وذلك باتفاقها على ميثاق سياسي محدد وهياكل ومؤسسات بديلة لهياكل ومؤسسات النظام المايوى. ويلاحظ هنا أن هذه الخطوة جاءت متأخرة، رغم أن المشاورات حولها ظلت مستمرة منذ منتصف عام ١٩٨٣ على الأقل، كما سبقت الإشارة، وان التجمع انحصر فى قوى محدّدة وتجاوز قوى سياسية ونقابية لها وزنها ونشاطها المقدر فى تلك الفترة (٤٧). ويشير ذلك إلى

أن (جبهة تجمع الشعب السودانى) التى تكونت فى مطلع عام ١٩٨٢، لم تنجح فى توسيع قاعدتها لتضم كل القوى السياسية والنقابية الفاعلة فى الساحة، لأسباب تتعلق بالخلافات وسط الاتحادي الديمقراطي بعد وفاة الشريف حسين الهندي وموقف حزب البعث المتشدد ضد بعض القوى السياسية، كما اشرنا فى مكان سابق (٤٨). والمهم هنا إن تطورات الأحداث فرضت واقعاً جديداً جعل من التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن إطارا عاماً للقوى السياسية والنقابية فى البلاد. وشمل ميثاقه برنامجاً سياسياً لفترة انتقالية بعد سقوط النظام المايوى لمدة ثلاث سنوات وتمثلت أهم بنوده فى المحاور الآتية (٤٩) :

أ.تنظيم المشاركة السياسية خلال الفترة الانتقالية بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل سنة ١٩٦٤ مع مراعاة الالتزام بالأهداف الواردة فى هذا الميثاق ومراعاة تمثيل القوى الحديثة فى المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية.

ب.كفالة كرامة وحريات المواطن الأساسية فى التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل، وكافة الحريات الأخرى الواردة فى المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان، من خلال نظام ديمقراطي يكفل سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.

ج.حل قضية الجنوب فى إطار حكم ذاتى اقليمى يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكل القوى السياسية فى جنوب السودان.

د.التحرر من التبعية الاقتصادية للإمبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية اجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدي الجاد والحاسم للأزمة الاقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئتها لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشح المواد التموينية.

هـ.تحرير البلاد من التبعية للقوى الأجنبية فى السياسة الخارجية لتحقيق السيادة الوطنية وتبنى سياسة عدم الانحياز والالتزام الصارم بالانتماء العربي

والأفريقي وسياسة حسن الجوار وتطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة و الصديقة.

و.تقويم وتحييد مؤسسات الخدمة العامة وتصفية المؤسسات المايوية الخربة والتخلص من الطبقة المايوية الطفيلية.

ز.تأكيد مبدأ الحكم اللامركزى وتقويمه على أسس ديمقراطية سليمة.

ف.تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقرّه هيئة تشريعية منتخبة ديمقراطياً ويحسم الدستور القضايا الفكرية والسياسية بالوسائل الديمقراطية (...).

هكذا، بإعلان انحياز القيادة العامة وتوزيع ميثاق التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن فى صباح السادس من ابريل انطوت صفحة فى تاريخ السودان وبدأت صفحة جديدة مليئة بالطموح والتطلع لتصفية النظام الدكتاتوري الفردى ووضع البلاد فى طريق التطور الديمقراطي. وفى هذا الإطار برزت القوى السياسية والنقابية والعسكرية التى ستقرر مسيرة الفترة الانتقالية اللاحقة، وتمثلت فى القيادة العامة للقوات المسلحة وكبار الضباط، والتجمع الوطنى لإنقاذ الوطن بأحزابه ونقاباته (...) ومنذ البداية وجد بيان القيادة العامة ترحيباً واسعاً وسط القوى السياسية والنقابية وجماهير الشعب، لأنه أعلن تصفية النظام المايوى. ولكن هذا الترحيب كان مشوباً بالقلق، بحكم ان البيان لم يعلن أى إجراءات بحق أركان وسدنة النظام الديكتاتوري ولم يصدر قرارات بإطلاق سراح المعتقلين وحول وضعية جهاز أمن الدولة وقانونه..الخ وأيضاً لأنه لم يكيف الوضعية السياسية الجديدة ولم يتحدث عن الانحياز للانتفاضة وأهدافها (...) ولذلك انطلقت مظاهرات الشعب تردد فى هتافاتها شعارات (لا بديل للحكم المدني).. (لا بديل لحكم الشعب).. (لن تحكمنا بقايا مايو) وشعارات تطالب بتسليم كامل السلطة لممثلي الشعب، وذلك خوفاً من تحويل الانحياز الى انقلاب عسكري يسيطر عليه كبار الجنرالات. واستمرت المظاهرات فى شوارع العاصمة واتجهت الى سجن كوبر بالخرطوم بحري وقامت بمحاصرة السجن وكسر أبوابه وإطلاق سراح

المعتقلين دون انتظار أى قرار بذلك. وكانت القيادة العامة قد أرسلت ضابطاً كبيراً برتبه عميد إلى مدير السجن ليأخذ منه قوائم بأسماء المعتقلين بهدف دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها (٥٠) وفى هذا الإطار أشار بيان لحزب البعث إلى (إن القيادة العامة للقوات المسلحة أصدرت صباح اليوم بياناً أعلنت فيه تصفية النظام المايوى امتثالاً لإرادة الشعب وضباط وجنود القوات المسلحة، ووعدت بتسليم السلطة للشعب بعد فترة انتقالية لم تحددها. وقد قابلت جماهير شعبنا هذه الخطوة بارتياح عظيم، وتحولت المسيرات الشعبية الى مسيرات فرح ابتهاجاً بسقوط النظام الدكتاتوري بعد نضال وتضحيات جسام ممهورة بدماء أبناء الشعب بمختلف قطاعاته فى الشمال والجنوب على مدى ستة عشر عاماً..) وأشار البيان الى (أن شعبنا يعتز بدور القوات المسلحة فى التجاوب مع مطالبه فى الحرية والحياة الكريمة وفى تصفية النظام المايوى وتسليم السلطة كاملة للشعب ليقرر بإرادته الحرة نظامه الجديد. ويتطلع شعبنا بمختلف قواه السياسية والنقابية فى الشمال والجنوب بأن تقوم القيادة العامة بتسليم السلطة فوراً، دون أى إبطاء أو وصاية، الى الشعب..) وأكد (ان التباطؤ فى تسليم السلطة مع قيام القيادة العامة بإصدار البيانات المتتالية، التى ترسم السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، إضافة الى ما يرد فى الإذاعات الخارجية عن توجه لتشكيل حكومة عسكرية لفترة انتقالية تمتد لستة شهور، كل ذلك أثار قلق الشعب وقواه السياسية والنقابية من احتمال فرض نظام عسكري جديد يؤدى الى إجهاض نضالات جماهير الشعب طوال الستة عشر عاماً الماضية.. ويتعزز هذا القلق نتيجة عدم إعلان القيادة العامة لأي إجراءات بحق أركان النظام المايوى وجهاز أمن الدولة وعدم اصدار قرار بإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين.. وكل ذلك يشير الى احتمال العودة لسياسات القمع والإرهاب..) وانطلاقاً من كل ذلك دعي البيان الى (استمرار الإضراب السياسي والعصيان المدنى والمحافظة على زخم الانتفاضة الشعبية حتى تتحقق مطالب الشعب كاملة غير منقوصة (٥١)..) وأشار التجمع النقابي الى (أننا نرحب بإعلان قواتنا المسلحة انحيازها لجانب الشعب) وأكد (أن الهدف الاساسى للانتفاضة يظل كما هو أى تحقيق الديمقراطية وكفالة الحريات

العامة.. والمدخل لكل ذلك يتمثل فى اعتقال الذين افسدوا الحياة العامة وتصفية جهاز أمن الدولة ومحاسبة أفراده..) ودعا البيان الى (التمسك بالإضراب السياسي العام حتى تسليم السلطة لممثلي الشعب فى التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن (٥٢)..) وفى مدينة عطبرة أصدر تجمع النقابات هناك بياناً طالب فيه بحل جهاز أمن الدولة وإطلاق الحريات العامة واستقلال القضاء وإطلاق سراح المعتقلين وتسليم السلطة للشعب (٥٣)..) وكذلك صدرت بيانات مماثلة فى مدن الاقاليم الاخرى واشار الحزب الاشتراكي العربي الناصري فى بيان له الى ضرورة استمرار الإضراب السياسي العام والاستعداد لمعركة حاسمة فى مواجهة النظام الدكتاتوري المايوى (٥٤)... وهكذا بدأت القوى السياسية تطرح تخوفاتها من توجهات القيادة العامة منذ البداية. وهذا ما دفعها الى التمسك بوحدة صفوفها فى إطار التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن والتجمع النقابي، وشمل ذلك القوى التى شاركت فى انشائهما وتلك التى لم تشارك، وذلك بهدف مواجهة مناورات القيادة العامة وكبار الضباط. ونشير الى أن التجمع النقابي لعب دوراً رئسياً فى إعلان الإضراب السياسي والعصيان المدني الشامل، كما أشرنا فى الصفحات السابقة. وهذا التجمع برز من خلال تطورات الانتفاضة الشعبية. ولكن جذوره تمتد الى فترات سابقة. فقد ظهر تنظيم (التجمع النقابي العمالي) بشكل واضح، لأول مرة، فى انتفاضة أغسطس (شعبان) ١٩٧٣، وكان يرتبط بالجبهة الوطنية، بقيادة الشريف الهندى فى الخارج، وكان يتكون أساساً من أنصار حزبي الاتحادي الديمقراطي والأمة إضافة الى احزاب أخرى. وبعد مصالحة ١٩٧٧ أصبح يرتبط بالمعارضة الخارجية، بقيادة الشريف الهندي والحزب الاتحادي الديمقراطي. وبرز دوره مرة أخرى فى دعمه ومساندته لإضراب المعلمين فى ١٩٧٨. وفى عام ١٩٧٩ ظهر بشكل قوى فى انتخابات الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، حيث دخل فى منافسة مفتوحة ضد العناصر المرتبطة بالسلطة، بقيادة رئيس الاتحاد عبدالله نصر قناوى (٥٥) وكانت تسيطر عليه فى تلك الفترة قيادات مرتبطة بالحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، مع أعداد محدودة من النقابيين البعثيين والناصريين وأحزاب أخرى (٥٦) وكان يضم حوالي ٢٨ نقابة عامة بينها عدد من النقابات

الأساسية (٥٧) وبعد معركة الانتخابات، التى خسرها بأربعة أصوات فقط، اتجهت قيادته الى العمل السياسي المعارض، وارتبطت بالمعارضة الخارجية. وفى وقت لاحق ارتبطت بجبهة (تجمع الشعب السودانى) التى تكونت عام ١٩٨٢ من حزبي الاتحادي الديمقراطي والبعث العربي الاشتراكي وأحزاب وتجمعات أخرى (٥٨) وشمل ذلك اتصالات مع نقابات المهنيين والموظفين واتحادات الطلاب، وبالذات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم (٥٩). ويبدو أن هذه الاتصالات ظلت مستمرة حتى تفجر الانتفاضة فى مارس ١٩٨٥ وشملت نقابات المحامين والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم وغيرها. وفى ظروف تصاعد المظاهرات وتحولها الى انتفاضة شاملة، بدأت بعض نقابات المهنيين فى تنسيق مواقفها فيما بينها ومع القوى السياسية المعارضة. ولكن هذا التنسيق لم يشمل التجمع النقابي العمالي. ويبدو ان نقابات المهنيين كانت تستهدف استبعاده لأسباب غير واضحة (٦٠) ونتيجة لذلك جاء تكوين التجمع النقابي (الجديد) بصورته المعروفة وظل التجمع النقابي العمالي يعمل كتنظيم مستقل، وفى يوم الأربعاء ٤/٣ أعلن عن تنظيم مظاهرة تشارك فيها أكثر من ثلاثين نقابة عمالية تنطلق صباح يوم السبت ٤/٦ من المنطقة الصناعية بالخرطوم بحري حتى الخرطوم عن طريق كبرى القوات المسلحة. ومن جهة أخرى لم يشارك حزب البعث فى اجتماع الجمعة ٤/٥ الذى عقدته بعض الأحزاب، لأسباب أشرنا إليها فى مكان سابق، لكنه لم يتردد فى التوقيع على ميثاق التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن فى حينه (٦١). ويشار الى أن قوى التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن لم تتفق حول مسألة تسليم السلطة ومؤسسات الفترة الانتقالية، بسبب خلافات واسعة فيما بينها وإصرار التجمع النقابي على تمثيل القوى الحديثة بثقل يتناسب مع دورها فى قيادة الإضراب السياسي والعصيان المدنى، كما أنها لم تتفق على موعد لاجتماع آخر. ولذلك كان لابد من تحرك قوى المعارضة بشكل سريع للتعامل مع الوضع السياسي الجديد الذى فرضه بيان القيادة العامة.

*** القيادة العامة وخلط الأوراق :**

٨.لمواجهة تداعيات بيان القيادة العامة تحركت قيادات من أحزاب البعث والشيوعي والأمة والاتحادي الديمقراطي بهدف توحيد قوى المعارضة السياسية والنقابية حول رؤية مشتركة فى مواجهة الوضعية السياسية الجديدة، وخاصة قضايا تسليم السلطة للشعب ومؤسسات الفترة الانتقالية. وتمكنت هذه الأحزاب من عقد أول اجتماع لها بمنزل سيد احمد الحسين المحامى بالخرطوم فى يوم الأحد ٤/٧ شارك فيه د.عمر نورالدائم وصلاح عبد السلام عن حزب الأمة، وسيد احمد الحسين وإبراهيم حمد و محمد الحسن عبدالله ياسين عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومحجوب عثمان عن الحزب الشيوعي، وتيسير مدثر ويحي محمد الحسين عن حزب البعث، و د.أمين مكى مدنى عن التجمع النقابي. وتواصلت الاجتماعات بعد ذلك وضمت بقية الأحزاب والنقابات. وانتدبت القيادة العامة اللواء عثمان عبدالله، مدير العمليات الحربية، والعميد حقوقي أحمد محمود لتولى المشاورات، باسم القوات المسلحة، مع التجمع الوطنى باعتباره قائد الانتفاضة. وفى اجتماعهما الاول مع قوى التجمع شرحا خلفية تحرك القيادة العامة حتى بيانها الاول فى صباح السادس من ابريل. وتم الاتفاق على التعامل بين الطرفين لمواجهة الظروف السياسية الجديدة وعلى عقد اجتماع آخر فى يوم الأربعاء ٤/١٠ لتحديد هياكل ومؤسسات الحكم فى الفترة الانتقالية باتفاق الطرفين. والتزم اللواء عثمان عبدالله بعدم اتخاذ أى إجراءات فى هذا الصدد حتى انعقاد الاجتماع المقترح.(٦٢) ولكن رغم تعدد اجتماعاته، فشل التجمع الوطنى فى الوصول الى موقف مشترك حول تطورات الأحداث المتسارعة وحول هياكل ومؤسسات الحكم فى الفترة الانتقالية بسبب خلافات واسعة وسط الأحزاب وبينها وبين التجمع النقابي. وبذلك برزت جوانب ضعف خطيرة فى قيادته للانتفاضة، أدت الى إضعاف موقفه وارتباك حركته اليومية تجاه التطورات الجارية. ونتيجة لذلك ظلت القيادة العامة تواصل اصدار بياناتها وتقوية مركزها فى السلطة ووسط القوات المسلحة وبدأت تتعامل مع قوى التجمع بصلف واستعلاء. ففي بيانها السابع أشارت الى أنها

سمحت للجماهير بالتعبير عن رأيها الى أقصى درجة، وهددت بأنها ستضطر الى (تطبيق قانون الطوارئ بشكل حازم إذا ما استمرت المظاهرات..) ومع استمرار خلافاته وفشله فى الوصول الى موقف موحد، أعلن التجمع إنهاء الإضراب السياسي صباح الثلاثاء ٤/٩ بطريقة تعكس ضعفه وارتباكه. وفى مساء نفس اليوم انعقد أول اجتماع ضم الأحزاب السياسية والتجمع النقابي كهيئة عليا للتجمع الوطنى، لمناقشة هياكل ومؤسسات الفترة الانتقالية والرد على بيان أصدرته الحركة الشعبية لتحرير السودان يدين الوضعية السياسية الجديدة يتهمها بأنها (مايو ثانية May 2) يسيطر عليها جنرالات نميرى. وفى أثناء الاجتماع اذاعت القيادة العامة بيانها الثامن وأعلنت فيه تكوين مجلس عسكري انتقالي عالي من ١٥ عضواً، هم قيادات الوحدات العسكرية فى الخرطوم، ومنحته سلطات السيادة والتشريع خلال الفترة الانتقالية. وبذلك تزايدت مخاوف القوى السياسية والنقابات من احتكار العسكريين للسلطة بشكل كامل. ورفض اجتماع قوى التجمع هذا القرار وأجل مناقشته لاجتماع آخر. وأكثر من ذلك قام سوار الدهب باستقبال د.حسن الترابي، زعيم الجبهة الإسلامية، فى العاشر من ابريل، أى بعد أقل من ٢٤ ساعة من تكوين المجلس العسكري الانتقالي العالي، وتباحث معه حول الوضع السياسي فى البلاد. وبذلك لم يعد التجمع الوطنى هو الجهة الوحيدة التى يتعامل معها العسكريون، كما لم يعد ميثاقه هو المرجع الوحيد لمؤسسات الفترة الانتقالية، بعد أن وجد المجلس العسكري العالي حليفاً قوياً فى الجبهة الإسلامية القومية. ولذلك بدأت عناصره تكشف عن ازدرائها واستخفافها بالقوى السياسية وعن تأكيدها بأن القوات المسلحة هي الجهة الوحيدة المنظمة والقادرة على تحمل المسئولية فى الفترة الانتقالية حتى تستعيد القوى السياسية عافيتها وترتب أوضاعها (٦٣). المهم، بعد تكوين المجلس العسكري العالي، توافقت قوى التجمع الوطنى على تقليص الفترة الانتقالية الى عام واحد فقط وإجراء انتخابات عامة تضمن انتقال السلطة لممثلي الشعب. ومع كل ذلك لم تتفق هذه القوى على رؤية مشتركة حول تكوين مجلس الوزراء وبرنامج الفترة الانتقالية. وفى الاجتماع مع ممثلي القيادة

العامة بتاريخ ٤/١٠ حدثت مفاجأة أخرى. فمثل ما كان تكوين المجلس العسكري مفاجأة مفجعة جاءت الصدمة الثانية بحضور بعض قيادات الجبهة الإسلامية القومية للمشاركة فى الاجتماع. ووجد التجمع نفسه محاصراً بين سيطرة العسكريين على كامل السلطة وتنكرهم لوعدهم السابق بعدم اصدار أى قرارات حول مسألة التشريع و هياكل الفترة الانتقالية، وبين محاولتهم خلط الأوراق ودعوة سدنة النظام المايوى للاجتماع... ورغم احتجاجات القوى السياسية على هذه الخطوة انبرى اللواء عثمان عبدالله يبرر تكوين المجلس العسكري بقوله.. (كنا مجبورين على اتخاذ هذه الخطوة، بسبب ظروف أمنية طارئة وملحة كانت تهدد وحدة البلاد ووحدة وقومية القوات المسلحة.. لم ننام ليلتي الاثنين والثلاثاء.. كانت أصابعنا على الزناد.. والظروف التى أحاطت بالقيادة العامة لم تترك لها سبيلاً سوى اتخاذ هذه الخطوة..) وطلب من الحضور أن لا يضطروه للدخول فى التفاصيل وإفشاء أسرار أمنية وان يثقوا فيما يقول انطلاقاً من الثقة المتبادلة بين القوات المسلحة والشعب (٦٤)..) وبذلك استطاع ببراعة فائقة إقناع الحضور بقبول قرار تكوين المجلس العسكري العالي، ثم انتقل الى تقديم اقتراح بأن تتدارس القوى السياسية تشكيل مجلس وزراء من (عناصر مستقلة) وترشيح (عدة أسماء) يتم اختيار المجلس من بينها... وهكذا تمت الموافقة بعفوية وسذاجة على تكوين المجلس العسكري بسلطاته الواسعة وعلى أسس تكوين مجلس الوزراء الانتقالي كما حددها العسكريون. فعندما انتقل النقاش الى مسألة احتكار المجلس لسلطات التشريع، تبرع ميرغنى النصرى، نقيب المحامين، ليقول (.. ربما المقصود هو التشريع المتعلق بالهياكل الدستورية وليس التشريعات العادية..) وما كان من اللواء عثمان إلا أن يؤكد على هذا الشرح (٦٥). وبذلك فاتت فرصة إعادة مناقشة سلطات المجلس كما فاتت مناقشة تكوينه. وبعد ذلك أخذت مشاورات تكوين الحكومة الانتقالية وقتاً طويلاً حتى تم إعلانها برئاسة د.الجزولي دفع الله، وضمت مجموعة من التكنوقراط وبعض النقابيين الذين لعبوا دوراً فى الانتفاضة (٦٦). وبذلك تركزت السلطة فى أيدي المجلس العسكري، وأصبح

التجمع الوطنى بدون سلطة حقيقية. وأدت هذه التطورات الى قطع الطريق أمام تحوّل الانتفاضة الى انتفاضة حقيقية. وجاء ذلك لعدة أسباب تمثل أهمها في الاتى:- (٦٧)

١.ضعف القوى السياسية والنقابية وعدم توحيدها فى مركز موحد من وقت مبكر وذلك لأسباب عديدة اشرنا إليها فى مكان سابق. فقد تكون التجمع النقابي في ظروف الانتفاضة وانحصر فى عدد محدود من نقابات المهنيين. وتكون التجمع الوطنى فى ربع الساعة الأخيرة ولحظة استيلاء القيادة العامة على السلطة. وأدى ذلك الى ضعفه وعدم تماسكه واتفاقه حول القضايا الأساسية. وفي أول ندوة مشتركة عقدها التجمع فى جامعة الخرطوم برزت بشكل واضح خلافات أحزابه حول مختلف قضايا الساعة (٦٨).

٢. عدم وجود قيادة موحدة للانتفاضة. فقد بدأت انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥ كرد فعل على الإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الفئة الحاكمة في مارس ١٩٨٥، ونتيجة لتراكمات نضالية طويلة، ثم دخل عنصر التنظيم مع دخول نقابات المهنيين وظهور التجمع النقابي. ومع ذلك افتقدت الانتفاضة عنصر التنظيم والتوجيه والقيادة الموحدة. وظهر ذلك، بشكل واضح، فى الطريقة التى أنهى بها الإضراب السياسي العام.

٣. ضعف ضغوط ضباط القوات المسلحة والشرطة. اذ رغم أهمية الدور الحاسم الذى لعبته هذه الضغوط فى صمود قوى الانتفاضة واستمرار الإضراب السياسي العام، رغم كل ذلك، تمكنت هذه الضغوط فقط من إجبار القيادة العامة على الاستيلاء على السلطة والقضاء على النظام المايوى (حقناً للدماء) كما جاء فى بيانها الاول وليس (انحيازاً للانتفاضة وخيار الشعب.) ومن خلال ذلك دخلت البلاد فى (وضعية سياسية جديدة) يسيطر فيها كبار جنرالات القوات المسلحة على السلطة ويقود التجمع شارع الانتفاضة.

٤. الموقف السلبي لحركة تحرير شعب السودان SPLM-SPLA من بيان القيادة العامة، حيث اعتبرته (انقلاباً عسكرياً قامت به العناصر العسكرية المايويه،

بقيادة الجنرال سوار الدهب، الذراع اليمنى للطاغية نميرى) وظلت لعدة أسابيع تدعو، من خلال إذاعتها، لاستمرار الإضراب السياسي وتحريض صغار الضباط والجنود والجماهير والعمال والكادحين والمهمشين للتحرك للقضاء على (طغمة مايو الثانية) مستندة فى ذلك على تقديرات غير حقيقية لما حدث فى الواقع ولإمكانيات قوى الانتفاضة، وتجاهلت دور قوى الانتفاضة فى خلق (الوضعية السياسية الجديدة) فى البلاد وعدم إمكانية استمرار الإضراب السياسي، لأن انحياز القيادة العامة لم يكن تآمراً، بل كان، بشكل رئيسي، نتاج ضغوط جماهير الانتفاضة وضباط القوات المسلحة... هذا الموقف السلبي من قبل الحركة الشعبية كان له تأثير حاسم فى ترجيح توازن القوى داخل القوات المسلحة ووسط القوى السياسية لمصلحة خط القيادة العامة وكبار الضباط وبالتالي فى مجمل تطورات الوضع السياسي فى البلاد خلال الفترة اللاحقة.

لكل هذه الأسباب والعوامل انتهت الانتفاضة إلى إسقاط النظام المايوى وخلق وضعية سياسية جديدة يسيطر عليها المجلس العسكري العالى الذى يحتكر سلطة السيادة والتشريع، ومجلس وزراء انتقالي من التكنوقراط وبعض الوجوه النقابية والجنوبية، تدخل المجلس العسكرى فى اختيارهم. وبذلك أصبح التجمع الوطنى يسيطر على الشارع دون سلطة فعلية، ودخلت البلاد فى مرحلة الحكم الانتقالي وتحدّدت مهامها فى الاتى :-

أ/تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوى.

ب/ إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار

ج/إجراء انتخابات عامة بعد عام واحد لانتخاب جمعية تأسيسية وتسليم السلطة لممثلى الشعب (...)

وفى نفس الوقت تحددت قوى الصراع السياسى والاجتماعى فى القوى الأساسية التالية:-

أ. المجلس العسكرى العالى، الذى سيطر على السلطة الفعلية وظل يعمل لخنق الانتفاضة والمحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوى.

ب. التجمع الوطنى، بأحزابه ونقاباته، التى قادت الانتفاضة وحددت أهـدافها فى ميثاقها.

ج.الجبهة الإسلامية القومية، التى ظلت تشارك فى الحكم المايوى طوال سنواته الثماني الأخيرة وبرزت للسطح بعد بيان القيادة العامة كحليف قوى للمجلس العسكرى العالى.

د. الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM/A بموقفها الرافض للتعامل الايجابي مع الوضع السياسي الجديد وعملياتها العسكرية المتصاعدة فى الجنوب (...)

هذه القوى الأربع ظلت تسيطر على الساحة السياسية طوال الفترة الانتقالية وكان لها دورها فى حركة الصراع الجارى بين قوى الانتفاضة وقوى الديكتاتورية المرتبطة بسياسات النظام المايوى. وفى إطار هذا الصراع جاء الدستور الانتقالى لسنة ١٩٨٥ كانعكاس لتوازن القوى فى البلاد. فهو لم يعتمد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، كما نص ميثاق الانتفاضة، ولم يستوعب الميثاق فى نصوصه كما حدث فى دستور ١٩٦٤ لميثاق ثورة أكتوبر ١٩٦٤. ولكنه أكد على النظام الديمقراطي والتعددية السياسية والحقوق الأساسية والحريات العامة. ومع ذلك تعكس نصوصه رغبة قوية لتقييد هذه الحقوق والحريات من خلال وضع عبارة تقول (فى حدود القانون) بعد كل فقرة. ولكن توازن القوى فى البلاد وسيطرة شعارات الانتفاضة فى الشارع السياسي لم تسمح بتحقيق هذه الرغبة. إذ عندما حاول النائب العام عمر عبد العاطى تقييد النشاط الحزبي عن طريق مشروع قانون لتنظيم نشاط الأحزاب، وجد معارضة واسعة أدت إلى تراجعه. وبغض النظر عن الملابسات التى صاحبت كل ذلك، فأنه لا يمكن إعفاء قوى التجمع الوطنى من المسئولية، عندما فشلت فى توحيد صفوفها والاتفاق على برامج الفترة الانتقالية وهياكلها وفرضها على القيادة العامة، وعندما قبلت تكوين المجلس العسكرى العالى بصورته تلك وصلاحياته الواسعة التى جعلت منه السلطة الفعلية طوال الفترة الانتقالية. وكذلك لا يمكن إعفاء الحركة الشعبية من

المسئولية، نتيجة لموقفها الانعزالي من قوى الانتفاضة والوضعية السياسية الجديدة (...) المهم ان سيطرة المجلس العسكرى العالى على السلطة لم تمكن مؤسسات الفترة الانتقالية من تنفيذ برنامج الانتفاضة فى المجالات المختلفة. وفى ذلك يقول السيد الصادق المهدي أنه (.. كان المتوقع أن تستلهم مؤسسات الفترة الانتقالية تطلعات الجماهير التى صنعت الانتفاضة وأن تتخذ إجراءات ثورية واضحة لقطع دابر النظام المايوى.. ولكنها كانت ممعنة فى محافظتها، كأنها حكومة إدارية تتصدى للأمور فقط فى إطار الواجبات الإدارية (٦٩)..) ويؤكد ذلك حزب البعث العربى الاشتراكي حيث يشير الى (.. إن فشل مؤسسات الفترة الانتقالية لم يكن بسبب عدم وضوح تلك الأهداف والبرامج أو لضعف تفاعل القوى السياسية والنقابية معها أو لقصر الفترة الانتقالية، بل كان، بشكل أساسي، بسبب إصرار المجلس العسكري العالي على المحافظة على الركائز الأساسية للنظام الديكتاتوري المايوى دون أى تغيير..(٧٠)).. والواضح إن التركيب الاجتماعي لأركان مؤسسات الفترة الانتقالية وارتباطهم الحميم بجهاز الدولة المايوى وتوجهاته السياسية والاقتصادية جعلها تركز فقط فى انتهاج طريق السلامة والابتعاد عن كل ما يعرضها للتصادم مع القوى السياسية الاجتماعية المسيطرة فى البلاد، وعلى تفادى أى صراعات وسط وبين المجلس العسكرى ومجلس الوزراء، حتى بدأ كأن مهمتها هى إنهاء الفترة الانتقالية فى مواعيدها وتسليم السلطة لحكومة منتخبة.(٧١)

وتمثلت القوى الأساسية التى عملت على دعم ومساندة هذا النهج واستفادت منه فى الفئات المايوية وسط جهاز الدولة، والجبهة الإسلامية القومية، والفئات الطفيلية التجارية والمصرفية المسيطرة فى السوق، أى القوى الأساسية التى ظل يستند عليها النظام المايوى. وعلى أى حال أدى هذا الوضع الى إلقاء أعباء ومسئوليات كبيرة على قوى الانتفاضة، ممثلة فى قوى التجمع الوطنى، لتقوم بدفع مؤسسات الفترة الانتقالية فى اتجاه تنفيذ أهداف الانتفاضة وبرنامج الفترة الانتقالية والوقوف بقوة ضد أى محاولة لفرض ديكتاتورية عسكرية. وفى هذا الإطار تركز

نشاط حزب البعث فى تلك الفترة مع قوى الانتفاضة فى عمومها بجانب نشاطه المستقل.

*** حزب البعث فى ظروف جديدة :-**

٩/ بعد بيان انحياز القيادة العامة فى صباح ٤/٦ حدد حزب البعث العربي الاشتراكي موقفه منه فى بيان جماهيري تم توزيعه بشكل واسع مساء نفس اليوم، أكد فيه تخوفاته من تحول (الانحياز) إلى انقلاب عسكري يسيطر عليه كبار الجنرلات. ولذلك دعى البيان إلى (.. استمرار الإضراب السياسي والعصيان المدني والمحافظة على زخم الانتفاضة الشعبية حتى تتحقق مطالب الشعب كاملة (٧٢)).. ونتيجة لذلك شارك الحزب بفعالية فى مواصلة المظاهرات ودفعها صباح ٤/٨ لمحاصرة مباني جهاز أمن الدولة وإجبار القيادة العامة على اصدار قرار بحله (٧٣) (لم يشمل القرار إلغاء قانونه) وبجانب ذلك بادر الحزب بالتحرك مع أحزاب أخرى منذ صباح ٤/٦ بهدف تمتين وحدة قوى المعارضة فى إطار التجمع الوطنى والاتفاق حول رؤية مشتركة فى مواجهة الوضعية السياسية الجديدة، خاصة إن اجتماع هذه القوى مساء الجمعة ٤/٥ قد انفض دون اتفاق حول هياكل الحكم فى الفترة الانتقالية ودون تحديد موعد لاجتماع آخر (٧٤) كما اشرنا فى الفقرة (٧) من هذا الفصل. ومن خلال هذا التحرك برز الحزب، رغم محدودية نفوذه، كقوة سياسية فاعلة فى الشارع ووسط قوى المعارضة الأساسية. وساعده فى ذلك رصيده الواسع فى مقاومة النظام المايوى خلال السنوات الأخيرة، وبالذات بعد مصالحة ١٩٧٧، ونشاط تنظيماته فى العاصمة والإقليم خلال أيام الانتفاضة، وعلاقاته المتطورة مع معظم القوى السياسية، إضافة إلى تميزه بحيوية فكرية وسياسية واضحة وجريئة فى مواقفه وبياناته. وفى وقت لاحق وزع بياناً شاملاً حول التطورات الجارية، ركز فيه على ضرورة تمسك القوى السياسية بتكوين (حكومة اتحاد وطني) من الأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسة العسكرية تلتزم بتنفيذ برنامج الانتفاضة خلال الفترة الانتقالية، فى مواجهة توجه المجلس العسكرى لتكوين حكومة انتقالية من عناصر مستقلة (٧٥). وبجانب ذلك أدى التغيير

السياسي الجاري إلى عودة قيادات وكوادر الحزب التي كانت تعمل فى صفوف المعارضة الخارجية (٧٦).. وقامت تنظيمات العاصمة بتنظيم حشد سياسي كبير فى استقبالهم بمطار الخرطوم، خاطبه بدرالدين مدثر، زعيم الحزب، بكلمة ضافية.(٧٧).. ووفر ذلك فرصة لتعقد القيادة الحزبية أول دورة اجتماعات لها بكامل أعضائها منذ دورة مارس ١٩٧٦(٧٨) وتناولت مداولاتها تطورات الوضع السياسي بعد بيان القيادة العامة والوضعية السياسية التي أفرزها انحياز القوات المسلحة لخيار الشعب، وأكدت إن هذه الوضعية تفتح الطريق للتطور الديمقراطي وأشارت إلى إمكانيات تطويرها فى اتجاه تحقيق أهداف الانتفاضة إذا ما توحدت قوى التجمع الوطني وقامت بتوسيع نشاطها السياسي على أساس رؤية مشتركة حول كافة القضايا الأساسية. وأكدت أيضاً ضرورة تطوير وتعزيز العلاقات مع كل القوى السياسية والنقابية، خاصة أحزاب الاتحادي والأمة والشيوعي والتجمع النقابي(..) وهذا التوجه يشير إلى التخلي عن صيغة (تجمع الشعب السودانى) والعمل المشترك فى إطار التجمع الوطني مع كافة قوى الانتفاضة السياسية والنقابية، وذلك انطلاقاً من ضرورات وحدة هذه القوى فى مواجهة مناورات وتكتيكات جنرالات المجلس العسكري العالى ومستلزمات مواجهة الأزمة الوطنية الشاملة التى تواجهها البلاد، كما ظلت تشير بيانات الحزب فى الفترة السابقة (٧٩) ويشير هذا التوجه أيضا إلى التخلي عن مقولة (وحدة القوى الوطنية التقدمية) التى سيطرت على أدبيات الحزب فى فترات سابقة، وحتى بعد تحالفه مع الحزب الاتحادي فى منتصف ١٩٧٩ ظلت تظهر بين حين وآخر، كما تابعنا فى الفصل الرابع من هذا الكتاب. وبالطبع لا يعنى ذلك التخلي كلية عن هذه المقولة، وإنما لفترة طويلة قادمة ترتبط بمواجهة الأزمة الوطنية الشاملة الجارية ودخول البلاد عملياً في (مرحلة الثورة الوطنية التقدمية.) ومن الناحية العملية رفض الحزب دعوات لتكوين (جبهة وطنية تقدمية)من بعض القوى السياسية (٨٠) بحجة إن ظروف الأزمة الوطنية الشاملة تفرض تقوية وتعزيز التحالف الواسع المتمثل فى التجمع الوطني والابتعاد عن التحالفات الضيقة (...) وأياً كان الحال، فقد حدد

الحزب خطه السياسي فى العمل من أجل تحقيق أهداف الانتفاضة من خلال العمل المشترك فى إطار التجمع الوطني لإنقاذ الوطن.وفى جانب العمل الحزبى الداخلي قامت الدورة بإعادة ترتيب العمل القيادي، وشمل ذلك إعادة تكوين المكاتب المركزية وقيادات التنظيمات الحزبية فى العاصمة والأقاليم. وأكدت على ضرورة التوازن بين العمل التنظيمي والثقافى والسياسى، والعمل على تركيز وترسيخ (حالة الصعود والتوسع) التى شهدها الحزب فى الفترة الأخيرة، خاصة بعد الانتفاضة. وأشارت الى ضرورة الاهتمام بالعمل الثقافي وبرامج دورت التدريب والإعداد الحزبى (٨١) فى كافة المستويات، بهدف تعويض ما فات من فرص فى الفترة السابقة وتلبية احتياجات الفترة الجديدة(٨٢). وركزت الدورة أيضاً على موجهات الخط التنظيمي وبناء تنظيمات العمل الجماهيري وخطة استيعاب طلائع الانتفاضة فى صفوف الحزب (٨٣) من خلال تنظيمات الشباب والنساء (٨٤) و الطلاب (...) المهم ان دورة الاجتماعات هذه فتحت الطريق أمام القيادة الحزبيه للقيام بدورها كمؤسسة لقيادة العمل الحزبى فى الظروف الجديدة بصورة أفضل من ظروف العمل السرىّ فى الفترة السابقة. وفى بداية ١٩٨٦ وافقت القيادة القومية على اعتبار التنظيم الحزبى فى مستوى تنظيم قطري واعتماد القيادة الحزبية القائمة كقيادة قطرية (٨٥) وتوسيعها (٨٦)، استناداً إلى توسع العمل الحزبى وتقديراً لدوره الكبير فى الفترة السابقة ولمقابلة احتياجات وتطورات العمل فى ظروف الديمقراطية والانفتاح السياسي بعد الانتفاضة. وبذلك أصبحت القيادة الجديدة قيادة قطرية تملك صلاحيات نظامية واسعة تشمل كافة شئون العمل السياسية والتنظيمية والثقافية دون أى تدخل من القيادة القومية. وهذا الوضع يحملها مسؤليات كبيرة ويضعها أمام تحديات أكبر فى ظروف يواجه فيها السودان والمنطقة وأوضاعا معقدة.

وعلى ضوء نتائج دورة الاجتماعات المذكورة نظم الحزب أولى ندواته السياسية فى دار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، طرح فيها موقفه حول مختلف قضايا الساعة وقضايا الفترة الانتقالية بشكل خاص. وحضرها معظم البعثيين وأصدقائهم وأسرهم وعلاقاتهم فى العاصمة وبعض قيادات وأنصار الأحزاب

الأخرى (٨٧). وتبعتها ندوات مركزية مماثلة فى أم درمان والخرطوم بحرى وعطبرة ومدنى وكوستى وسنار (٨٨) ومدن أخرى (٨٩). وساعدت هذه الندوات فى شرح وتوضيح الخط السياسي للحزب وموقفه من القضايا الوطنية العامة وبعض القضايا الأساسية فى الأقاليم المختلفة (٩٠) وساعد ذلك فى توسيع التنظيمات الحزبية المختلفة وفى دفعها للاهتمام بمشاكل وقضايا مناطقها وأقاليمها ومخاطبتها فى إطار القضايا الوطنية العامة (...) وعلى ضوء هذه الموجهات بدأ حزب البعث يشق طريقه للعمل فى ظروف سياسية جديدة، تميزت بالحريات العامة والانفتاح السياسي الواسع. وهى ظروف تختلف، فى جوانب عديدة، عن ظروف العمل السرّى فى الفترة السابقة وتتطلب إعدادا وتدريباً مختلفاً واستعداداً عالياً للعمل الصبور والمتواصل وسط الجماهير. وشكل ذلك تحدياً حقيقياً للتنظيمات الحزبية بشكل عام وللقيادة الحزبية بشكل خاص. وفى نفس الوقت فرضت هذه الظروف العمل المشترك مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى، كما اشرنا فى السطور السابقة. وفى هذا الإطار ظل حزب البعث العربي الاشتراكي يساهم مع قوى التجمع الوطني من أجل دفع مؤسسات الحكم الانتقالي لتطوير الوضعية السياسية الجديدة فى اتجاه ترسيخ الديمقراطية وتحقيق أهداف الانتفاضة. ونشير أدناه باختصار لمساهماته فى هذا المجال.

*** جهود التجمع الوطني :**

دفاع عن الديمقراطية ووحدة التجمع :

١/ ظل التجمع يمثل إطارا عاماً لقوى الانتفاضة السياسية والنقابية ومركزاً لقيادة نضالها من أجل تحقيق برنامج الانتفاضة والدفاع عنها فى مواجهة قوى بقايا مايو ممثلة فى الدوائر المتنفذة فى مؤسسات الحكم الانتقالي والجبهة الإسلامية والقوى المايوية. ومع تزايد مخاطر الارتداد عن الديمقراطية والعودة للديكتاتورية، تنادت أحزاب ونقابات التجمع الوطني لإعداد ميثاق للدفاع عن الديمقراطية وإعلانه فى احتفال جماهيري بامدرمان فى مناسبة الذكرى السابعة

والعشرين لانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، أول انقلاب عسكرى فى البلاد. وشمل الميثاق تسعة بنود تؤكد ان الديمقراطية هى الخيار الوحيد للشعب السودانى واستعداد القوى السياسية لمقاومة أى اعتداء على النظام الديمقراطي بكل الطرق الممكنة وفى مقدمتها الإضراب السياسي العام. ووقع على الميثاق ١٨ حزباً واتحاداً إضافة الى ممثل للقوات المسلحة. وخاطب الاحتفال عدد من زعماء الأحزاب بكلمات أكدت كلها على الخيار الديمقراطي وضرورة حمايته، حيث أشار الصادق المهدى زعيم حزب الأمة الى (.. أن هناك من يطرح الإسلام وكأنه هجمة على المجتمع. والصحيح أن الإسلام هو استجابة لتطلعات المجتمع فى الحرية والديمقراطية والعدالة والحياة الكريمة..) وأكد محمد إبراهيم نقد، زعيم الحزب الشيوعي، على (أن الشيوعيين يرفضون أى انقلاب، سواء جاء من اليمين أو اليسار..) وأكد بدرالدين مدثر، زعيم حزب البعث، رفض الحزب لأى انقلاب (حتى لو جاء باسم حزب البعث..) وأكد اللواء عثمان عبدالله، وزير الدفاع وممثل المجلس العسكرى الانتقالي (.. أن القوات المسلحة سوف لن تضطر شعب السودان لاستخدام سلاح الإضراب السياسي فى مواجهة الانقلابات العسكرية، لأنها ستقضى على المغامرين والمتآمرين فى داخلها وستقف ضد أى انقلاب..) وأشار ميرغنى النصرى، ممثل للتجمع النقابي، الى ضرورة إلغاء القوانين المقيدة للحريات وقوانين سبتمبر (٩١)..)

هكذا تحولت الذكرى السابعة والعشرون لانقلاب ١٩٥٨ الى مناسبة لتوقيع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وإيداعه لدى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية، ليشهد العالم كله على عشق شعب السودان للديمقراطية. وجاء ذلك نتيجة الخوف من توجهات المجلس العسكري العالي المتمثلة فى إصراره على المحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوى وتنامي علاقاته مع القوى المايوية والجبهة الإسلامية، التي غابت عن الاحتفال ورفضت التوقيع على الميثاق. وفى تفسيره لهذا الموقف أشار حسن الترابي، امينها العام، بقوله (.. نحن لدينا مبادئ فى العمل السياسي تقوم على أساس احترام المواثيق. وإذا قطعنا عهداً نوفى به ولا يمكن أن نغدر بأحد.. وحتى إذا تبدلت حساباتنا نقوم بفصم العهد

وبعدها يمكن أن تقوم المواجهة..(٩٢).) وهو تفسير يطـرح تـساؤلات أكثـر وشكوكاً أكثر حول موقف الجبهة من الديمقراطية. وبجانب ذلك نرى أن حـزب البعث قد حددّ موقفاً واضحاً بجانب الخيار الديمقراطي، حيث أكد بدرالدين مـدثر (أن الديمقراطية هى خيار الشعب الوحيد ولا بديل لها سوى الكوارث والتخلـف والفساد وفقدان السيادة الوطنية..) (٩٣) والحكم المايوى يمثل أكبر دليـل علـى ذلك. ولكن البعض تساءل عن تناقض هذا الموقف مع ارتباط الحـزب بالنظـام البعثى فى العراق وسوريا والنظام الناصرى فى مصر، القائم على نظام الحـزب الواحد ؟ وتساءلوا أيضاً عن إمكانية حماية الديمقراطية بمثـل هـذا الميثـاق ؟ وأشاروا الى ان حمايتها ترتبط بقدرة قوى الانتفاضة على مواجهـة مـشكلات البلاد وتحقيق السلام وتعزيز الوحدة الوطنية وتـوطين الممارسـة الديمقراطيـة والقضاء على التخلف بالتنمية (٩٤) (..) ومع كل ذلك كـان لإعـلان الميثـاق والتوقيع عليه دور ايجابي فى تماسك قوى التجمع الـوطنى وتوطيـد وحـدتها وبالتالي إفشال مخططات الارتداد على الديمقراطية. وفى هذا الاتجاه قامت قوى الانتفاضة بعقد أول مؤتمر لها فى مدينة مدني فى نفس تلك الفترة، بهدف مناقشة تطورات الأوضاع السياسية فى البلاد، بعد مرور أكثر من سبعة شـهور علـى انتصار الانتفاضة ولتأكيد وحدتها وتماسكها بعد قيام الحزب الاتحادي الديمقراطي بتجميد عضويته فى التجمع الوطنى لأسباب ترتبط بالاستقطاب الجاري بين قوى الانتفاضة وقوى الديكتاتورية والتصعيد العسكري فى الجنوب وربما بـصراعات الختمية والأنصار المعروفة. ولذلك تميز المؤتمر بحضور كثيف لقوى الانتفاضة فى العاصمة والأقاليم وحضور رؤساء الأحزاب ورئيس المجلس العسكري العالي ورئيس الوزراء وبعض الوزراء . وفى كلمات الافتتاح ناشد بدرالدين مدثر زعيم حزب البعث، وبعض رؤساء الأحزاب الأخرى، ناشدوا قيادة الحزب الاتحـادي بالعودة لممارسة نشاطه فى التجمع الوطنى مع قوى الانتفاضة الأخـرى. وهـذه المناشدة تعكس تقديراً كبيراً لدور هذا الحزب وسط الحركة الوطنية الـسودانية. وفى الختام جاءت قرارات وتوصيات المؤتمر لتؤكد اتفاق قوى التجمع الـوطنى حول قضايا البلاد الأساسية. ووقعت على بيانه الختامي، الذى شـمل ضـرورة

استمرار التجمع الوطنى كإطار لقوى الانتفاضة وتطوير ميثاقه، تعزيز العلاقة بين التجمع ومؤسسات الحكم الانتقالي، تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية، كفالة حرية العمل النقابى، رفع المعاناة عن كاهل الجماهير عن طريق تخفيض اسعار السلع الأساسية، وقف إطلاق النار فى الجنوب والالتزام بمبدأ الحل السلمي لإيقاف الحرب الأهلية، والإشادة بانحياز القوات المسلحة لانتفاضة الشعب. وشملت القرارات قضايا الاقتصاد والسياسة الخارجية والمطالبة باستعجال عقد المؤتمر الاقتصادي الوطنى والمؤتمر الدستوري الوطنى (٩٥). وكان انعقاد المؤتمر مكسباً كبيراً وخطوة هامة فى طريق توحيد قوى الانتفاضة حول مواجهة المشكلات الأساسية فى البلاد، خاصة ان سنوات الحكم المايوى لم تكن تسمح لها بمثل هذا الحوار الواسع. وفى هذا الإطار شارك حزب البعث بفعالية فى المؤتمر ومداولاته (٩٦). وكان لذلك تأثيره فى تكريس دوره فى نشاط التجمع الوطنى فى الفترة اللاحقة.

*** تصفية عنوان آثار مايو :**

١١/ ومن جهة أخرى كان الخراب الاقتصادي الذى خلفه النظام المايوى يمثل أبرز آثاره السياسية والاقتصادية الاجتماعية. ويشار إلى أن قوى التجمع الوطنى أكدت فى ميثاقها على اعتماد سياسات خلال الفترة الانتقالية تستهدف(٩٧) (.. التحرر من التبعية للإمبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية اجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدي الحاسم للأزمة الاقتصادية عن طريق تنمية الموارد والثروات الوطنية وتعبئتها لمواجهة مشكلات الجفاف والتصحر والمجاعة والغلاء وشح المواد التنموية..) ومنذ البداية واجهت الحكومة الانتقالية مشكلة العلاقة مع صندوق النقد الدولي وإصلاح الوضع الاقتصادي وتردى الأحوال المعيشية للمواطنين. وفى مواجهة ذلك طالبت قوى التجمع الوطنى بدعم السلع الأساسية وعقد مؤتمر اقتصادي وطنى، تشارك فيه الأحزاب السياسية والنقابات والحكومة وأصحاب العمل والخبراء الاقتصاديون بهدف مناقشة الأوضاع الاقتصادية فى البلاد والاتفاق على برنامج عملى محدد لتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى (٩٨). ولكن الحكومة تلكأت فى انتهاج سياسات جديدة وفى عقد المؤتمر

الاقتصادي الوطنى. وفى ديسمبر ١٩٨٥ (فاجأها) وزير المالية والاقتصاد بمشروع اتفاق مع صندوق النقد الدولى، شمل تخفيض سعر صرف الجنيه، رفع أسعار بعض السلع الأساسية ورفع رسوم المياه والأرض فى مشروع الجزيرة والمشاريع المروية الأخرى. ووجد ذلك رفضاً واسعاً من التجمع الوطنى والنقابات. وعندها اضطر مجلس الوزراء لرفض المشروع، وتسبب ذلك فى استقالة الوزير. واتجه الوزير الجديد لمشاركة قوى التجمع الوطنى فى معالجة مشكلة العلاقة مع الصندوق. وفى هذا الاتجاه طرح حزب البعث للحكومة والقوى السياسية والنقابات، مذكرة حول هذه المشكلة، أشار فيها إلى ضخامة الأزمة الاقتصادية فى البلاد والى ان معالجتها (تحتاج إلى إجراءات تقشفية صارمة) وأكد إن (هذه الإجراءات لا يمكن تنفيذها إلا فى إطار من الوضوح الكامل حول اتجاهات الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية والاقتصادية.) وأشار إلى (أنه لا يمكن مطالبة الجماهير بتحمل مثل هذه الإجراءات التقشفية دون أن تبدأ الدولة بتطبيقها على انفاقها العام ودون الاتفاق على سياسات الإصلاح الاقتصادي..) وطرحت المذكرة عدة مقترحات فى هذا الاتجاه، شملت (تصفية آثار مايو فى المجال الاقتصادي، استرداد أموال الشعب المنهوبة، محاكمة كل من ساهم فى تخريب الاقتصاد الوطنى، إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام، تصفية النشاطات الطفيلية، إعادة النظر فى الاتفاقيات الاقتصادية التى تفرط فى السيادة الوطنية مثل اتفاقيات البترول، انتهاج سياسات تستهدف تخفيض الانفاق الحكومي الجاري، إصلاح النظام المصرفي وزيادة الإيرادات العامة من موارد حقيقية.. (٩٩)..) وكذلك طرحت الأحزاب الأخرى والنقابات مذكرات مشابهة تعكس رأيها فى الموقف من صندوق النقد الدولى وسياسات الإصلاح الاقتصادي،. ومع كل ذلك سار وزير المالية والاقتصاد فى نفس طريق الوزير السابق، بإضاعة الوقت فى المفاوضات مع الصندوق دون القيام بأى إجراءات اقتصادية عملية لمواجهة الوضع المتردي حتى نهاية الفترة الانتقالية. وحتى المؤتمر الاقتصادي الوطنى شمله التأخير(١٠٠). فقد بدأ هذا المؤتمر فى ديسمبر ١٩٨٥ بسمنار (سياسات الاقتصاد الكلى) الذى نظمه مركز البحوث والدراسات الإنمائية بجامعة الخرطوم

بعيداً عن الحكومة. وتواصلت أعماله فى مؤتمر (العون الخارجي) الذى نظمه معهد الدراسات الإضافية بجامعة الخرطوم. وفى مارس ١٩٨٦ انعقد المؤتمر بشكله العام بمشاركة واسعة من الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية واتحادات أصحاب العمل ووزارات القطاع الاقتصادي. وفى هذا المجال طرح حزب البعث العربي الاشتراكي فى المؤتمر دراسة بعنوان (أزمة الاقتصاد السوداني : أسباب الأزمة وطريق معالجتها..) شرح فيها رأيه فى جذور الأزمة الاقتصادية وأسبابها وكيفية تصحيح مسار الاقتصاد الوطنى، وشارك فى مداولاته وقراراته وتوصياته (١٠١). وشملت القرارات مؤشرات لخطة الإنقاذ الاقتصادي وميثاق اقتصادي وقعته الأحزاب والنقابات وأصحاب العمل وتوصيات حول السياسات المالية والاقتصادية (...) وترك تنفيذ هذه التوصيات للحكومة المنتخبة، نتيجة لانتهاء الفترة الانتقالية.

وبجانب ذلك، وضح منذ البداية توجه المجلس العسكري العالى للمحافظة على الركائز السياسية والقانونية للنظام المايوى دون أى تغيير جوهري. ولذلك لم تهتم مؤسسات الفترة الانتقالية بهذه الجوانب. وبعد مرور أكثر من تسعة شهور على تكوين الحكومة الانتقالية أعلن رئيس الوزراء (إن القضية الأولى فى المدة المتبقية من الفترة الانتقالية هى تصفية آثار مايو وقوانينها ومؤسساتها.. (١٠٢).) ويعنى ذلك عدم الجدّية فى إطلاق مثل هذه التصريحات النارية، لأن رئيس الوزراء كان يعلم قرب انتهاء فترة حكومته. وأكثر من ذلك، قام المجلس العسكري، بعد شهور قليلة من انتصار السادس من أبريل، قام بإحالة إحدى عشر ضابطاً من القوات المسلحة للمعاش بدعوى أنهم كانوا يخططون لانقلاب عسكري. وهم ضباط معروفون بدورهم المشهود فى الضغط على القيادة العامة وإجبارها على الانحياز لخيار الشعب (١٠٣) ووجد القرار معارضة واسعة وقوية من قوى التجمع الوطنى وحتى من بعض وزراء الحكومة الانتقالية. ولكن جريدة الراية، الناطقة باسم الجبهة الإسلامية، أشارت إلى (إن هولاء الضباط ينتمون لتنظيم سرى يضم بعثيين وشيوعيين ويساريين داخل القوات المسلحة (١٠٤)..) والواضح إن المجلس وحلفائه فى الجبهة الإسلامية كانوا يهدفون لتصفية القوات

المسلحة من الكفاءات العسكرية والعناصر الوطنية الديمقراطية التي وقفت بجانب الانتفاضة. وكذلك تلكأت الحكومة فى إعادة المفصولين سياسياً إلى مواقعهم. المهم عندما شعرت قوى التجمع الوطنى بتلكؤ الحكومة فى تصفية آثار مايو السياسية والقانونية ومحاكمة رموزها وسدنتها، عندما شعرت بذلك رفعت مذكرة لرئيس الوزراء تطالب فيها بتصفية آثار مايو فى كافة المجالات. وقدمت مسودة لـ(قانون القصاص الشعبي) لملاحقة الفساد السياسي والمالي والادارى ومحاكمة أركان وسدنه النظام المايوى، وحدد فيها المقصود بالسدنة (١٠٥). ولكن النائب العام رفض المسودة، بدعوى أن تطبيقها سيؤدى إلى فوضى (١٠٦). ويشير ذلك إلى إصرار مؤسسات الحكم الانتقالي على عدم المساس بالركائز الأساسية للنظام المايوى. وبرز هذا التوجه بشكل واضح، فى الموقف من إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣. ففي ١٥ ابريل ١٩٨٥ أعلن رئيس المجلس العسكري، الفريق سوار الدهب، فى مؤتمر صحفي (ان قوانين سبتمبر والشريعة الإسلامية سوف تظل باقية من حيث المبدأ.. ولكن قد يعاد النظر فى بعض القوانين ..) وأكد د.حسن الترابي، بعد أيام قليلة (.. ان حكومات عديدة مارست ضغوطاً على المجلس العسكري لإلغاء الشريعة الإسلامية. ولكن سوار الدهب تملص منها بحجة أن الحكومة الانتقالية لا تملك حق التصرف فى هذه المسألة الكبيرة وأنها ستترك للحكومة المنتخبة (١٠٧)..) ويشار أن الحكومة لم تناقش هذه المسألة إلا بعد مذكرة قدمتها لها قوى التجمع الوطنى طالبتها فيها بإلغاء قوانين سبتمبر وكل القوانين المقيدة للحريات، وذلك فى منتصف ١٩٨٥. ولكن مجلس الوزراء اكتفى بتنوير شفوي من النائب العام أكد فيه (..ان هناك عملية مراجعة جارية لسبعة قوانين، من بينها قانون العقوبات، بهدف اصدار قانون جديد شبيه بقانون سنه ١٩٧٤ مع الإبقاء على الحدود الشرعية..(١٠٨)) ولذلك ظلت هذه القوانين كما هي دون تعديل، واضطرت الحكومة إلى محاكمة المسئولين عن ترحيل اليهود الفلاشا وقضايا أخرى حسب قانون أمن الدولة وقانون العقوبات المايويين. والمفارقة إن مواطنين عاديين تمكنوا من إدانة بعض عناصر جهاز أمن الدولة قاموا بتعذيبهم أثناء اعتقالهم خلال عام ١٩٨٤، بينما سكتت الحكومة عن

ممارسات هذا الجهاز البشعة طوال سنوات الحكم المايوى (١٠٩). وفى الأيام الأخيرة من الفترة الانتقالية أعلن النائب العام مشروع قانون عقوبات جديد. لكنه وجد معارضة واسعة وقوية من التجمع النقابي والتجمع الوطنى ونقابة المحامين، حيث وصفه الصادق شامى المحامى بأنه قانون قمعي وفيه مسخ وتشويه للشريعة الإسلامية، واستغرب إصرار النائب العام على إجازته بصورة مستعجلة فى اللحظات الأخيرة للفترة الانتقالية، واستنكر اسحق شداد، السكرتير العام لنقابة المحامين، عدم مشاركة النقابة فى إعداد مشروع القانون،. ووصفه عبد الله الحسن المحامى، نقيب المحامين، بأنه أسوأ بديل لأسوأ قانون (١١٠).. ونتيجة لاتساع المعارضة اضطر النائب العام لسحب المشروع وترك المسألة للحكومة المنتخبة. وفى جانب آخر قام النائب العام بإجراء تسويات مع عدد من المتهمين فى قضايا الفساد المالي وتخريب الاقتصاد الوطنى. ووجد ذلك معارضة قوية. وهكذا، فشلت مؤسسات الحكم الانتقالي فى تحقيق أهداف الانتفاضة، بسبب إصرارها على المحافظة على الركائز السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوى. وذلك رغم أن التجمع الوطنى قد بذل جهداً مقدراً فى دفعها لتحقيق تلك الأهداف ، لكنه لم ينجح.

*** إيقاف الحرب وتحقيق السلام :**

١٢/ فى مجال الحوار السلمي لإيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام انحصر جهد مؤسسات الحكم الانتقالي فى تشكيل لجنة وزارية للتحضير لعقد مؤتمر وطني حول مشكلة الجنوب والحرب الأهلية (١١١)، تشارك فيه كل القوى السياسية بما فى ذلك الحركة الشعبية. وكانت تلك أول مبادرة حكومية للحوار والحل السلمي. ومع إن اللجنة الوزارية أصدرت إعلانا حددّت فيه المبادئ والموجهات الأساسية للمؤتمر المقترح، ومع إن الإعلان وجد ترحيباً من الحركة الشعبية والتجمع الوطنى، إلا أن اللجنة لم تتمكن من تحقيق أهدافها. وكشف تطور الأحداث وجود قوى مؤثرة عديدة داخل السلطة وخارجها ظلت تعمل لعرقلة أى توجه لإيقاف الحرب وتحقيق السلام، تمثلت فى القوى التالية :-

أ- المجلس العسكرى الانتقالي العالى، الذى ظلت تحكمه روح المحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوى ونظرته العسكرية الضيقة للحرب الأهلية باعتبارها تمرداً وخروجاً على القانون دون أى تقدير لجوانبها ودوافعها السياسية. لذلك ظل ينظر للحركة الشعبية باعتبارها العدو الأساسي للقوات المسلحة وفقاً لاستراتيجية الأمن الوطنى كما تبلورت خلال فترة ما بعد الاستقلال - وظل ينظر لدعوات الحوار مع الحركة والحل السلمي لمشكلة الحرب الأهلية بالشك والريبة، إذا لم يتهم من يقفون خلفها بالخيانة والعمالة والطابور الخامس. ونتيجة لكل ذلك لم يشغل المجلس نفسه بقضية الحوار والحل السلمي لمشكلة الحرب (١١٢).

ب- القوى المايويه وسط القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى. وهى قوى مؤثرة، بالذات وسط القوات المسلحة، ظلت تحلم بعودة النظام المايوى والرئيس نميرى طوال الفترة الانتقالية.

ج- الجبهة الاسلامية القومية، التى برزت كقوة سياسية واقتصادية فعالة بعد سقوط النظام المايوى (١١٣). وكانت ترغب فى أن يفلت الصراع السياسي من زمام التحكم ليتحول إلى فوضى تساعد المجلس العسكرى فى الانفراد بالسلطة بشكل كامل وفى إعادة تشكيل التحالفات السياسية فى البلاد لمصلحتها على حساب القوى السياسية الأخرى (١١٤). ولذلك ظلت تعمل لإعلاء رايات الحسم العسكرى ودعم القوات المسلحة وتصعيد الصراع العسكرى والسياسى مع الحركة الشعبية وتتهم كل من يدعو للحوار والحل السلمي بالعمالة والعلمانية والطابور الخامس، فى تناغم كامل مع الخط الاعلامى لفرع التوجيه المعنوي وجريدة (القوات المسلحة..) ومن خلال ذلك توطدت علاقاتها مع المجلس العسكرى العالى وكبار الجنرالات.

د- هناك الحركة الشعبية، التى ظلت ترفض التعامل مع مؤسسات الحكم الانتقالي وتصرّ على تصعيد عملياتها العسكرية فى ميادين القتال وتوسيع

نطاقها فى الجنوب والشمال. وهذا التوجه أصاب قوى التجمع فى مقاتل عديدة، خاصة إن هذه القوى ظلت تتبنى خط الحوار مع الحركة والحل السلمي لمشكلة الحرب الأهلية. وفى الوقت نفسه ساعد هذا التوجه فى منح قوى التصعيد العسكرى وسط مؤسسات الحكم الانتقالي وحلفائها فرصاً واسعة لتأجيج المشاعر الدينية والعرقية وعرقلة مساعي السلام ، التى كان يقودها التجمع نفسه (١١٥). وإضافة لذلك كانت الحركة تنظر باستعلاء واستخفاف لكل قوى الانتفاضة، تحت أوهام زحف قوى الثورة فى المناطق المهمشة نحو الخرطوم (١١٦)..

لكل هذه الأسباب والعوامل فشلت جهود اللجنة الوزارية والحكومة الانتقالية فى إيقاف الحرب وتحقيق السلام، تماماً كما فشلت فى تحقيق أهداف وشعارات الانتفاضة الأخرى. وبذلك انتقلت مسئولية تحقيق السلام لقوى التجمع الوطنى. والواقع إن جهود هذه القوى فى هذا الاتجاه بدأت بعد تكوين الحكومة الانتقالية، وشمل ذلك محاولات عديدة للاتصال بالحركة الشعبية ودفعها للحوار والحل السلمي. وفى أكتوبر ١٩٨٥ نجحت فى تسليم رسالة لزعيم الحركة العقيد جون قرنق (١١٧) – ووجدت هذه المحاولات صعوبات عديدة بسبب تعنت الحركة وتمسكها بموقفها الانعزالي ومواصلة نشاط قوى التصعيد العسكرى والأعلامى المضاد فى الداخل لتأجيج نيران الفتنة الدينية والعرقية والحرب الأهلية وبالتالي قفل الطريق أمام أى محاولة لتنشيط مساعي السلام. وفى مارس ١٩٨٦ نجح التجمع الوطنى فى إرسال وفد كبير إلى أديس أبابا للحوار مع الحركة. وضم الوفد ٢٥ عضواً يمثلون أحزاب التجمع ونقاباته (١١٨). وفى ١٥ مارس ١٩٨٥ افتتحت اجتماعات الحوار فى منتجع كوكادام بكلمات من وزير الخارجية الأثيوبى ود.خالد ياجى عن التجمع الوطنى وكاربينو كوانين بول عن الحركة الشعبية بحضور زعيمها العقيد جون قرنق. وركزت الكلمات على أهمية الحوار والسلام والتنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. وفى ختام الاجتماعات صدر إعلان سمي (إعلان كوكادام) تضمن اتفاق الطرفين على عدة نقاط شملت عقد مؤتمر دستوري وطنى فى الخرطوم فى يونيو ١٩٨٦ تشارك فيه كل القوى

السياسية والاجتماعية وان يناقش المؤتمر قضايا السودان ككل وليس مشكلة الجنوب. وأشار الإعلان إلى تهيئة الأجواء لعقد المؤتمر، وشمل ذلك رفع حالة الطوارئ، وإلغاء الاتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا، وإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وكافة القوانين المقيدة للحريات، ووقف إطلاق النار، واعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤..الخ. وحدد الإعلان أجندة المؤتمر فى : المسألة القومية، الدين ونظام الحكم، التنمية المتوازنة، المسالة الثقافية، حقوق الإنسان، الموارد الطبيعية، القوات النظامية والمسألة الأمنية والسياسة الخارجية (...) وشملت القرارات الاتفاق على مواصلة الحوار بين الطرفين وتكوين لجنة مشتركة لمتابعة إجراءات تهيئة المناخ (١١٩). وكانت الحركة ترى حلّ الحكومة القائمة وتكوين حكومة وحدة وطنية تمثل فيها كل القوى السياسية. ولكن التجمع رفض ذلك واكتفى بتأكيد الالتزام بتنفيذ قرارات المؤتمر الدستوري الوطنى. ومع ان الإعلان وجد دعم وتأييد كل القوى المشاركة، إلا أنه لم يبرمج الخطوات الضرورية لتهيئة المناخ الضروري لعقد المؤتمر الدستوري، الأمر الذى أثار خلافات عديدة فى الفترة اللاحقة. وفى هذا الاتجاه أكد حزب البعث دعمه وتأييده للإعلان، واعتبر مجرد عقد اجتماعات الحوار فى كوكادام يشكل خطوة كبيرة فى طريق انعقاد المؤتمر الدستوري الوطني وتحقيق السلام، وأكد إن نتائج الحوار كانت ايجابية لحدود بعيدة، وان الاجتماعات اتاحت الفرصة للطرفين للتعرف على وجهة نظر كل منهما حول قضايا الحرب والسلام. وبجانب ذلك أبدى الحزب تحفظاته حول اعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ وإلغاء الاتفاقيات مع مصر وليبيا (ربطه بوقف إطلاق النار (١٢٠)..) ومن جهة أخرى غاب عن اجتماعات كوكادام الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الجبهة الإسلامية القومية، حيث كان لهما رأى مختلف. فالحزب الاتحادي أكد أنه (مع الحوار السلمي الديمقراطي لحل مشكلة الجنوب بوقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات دون أى شروط (١٢١)..) وأعلنت الجبهة الإسلامية (ان الحوار يجب أن يكون بين الحكومة العسكرية والمتمردين فى الخرطوم بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار

(١٢٢)..). ونتيجة لكل ذلك فشلت مؤسسات الفترة الانتقالية فى إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام.

خاتمة:

هكذا نرى أن حزب البعث، بعد انتفاضة مارس، أبريل ١٩٨٥، قد بدأ يشق طريقه فى ظروف سياسية جديدة، تميزت بالحريات العامة والانفتاح السياسي الواسع. وهى تمثل فترة جديدة فى مسيرة نموه وتطوره، لها سماتها وشروطها المختلفة عن الفترة السابقة، فترة العمل السرّى فى ظل النظام الديكتاتوري المايوى. وإذا كنا قد ركزنا فى الصفحات السابقة على دوره فى الانتفاضة وتطوراتها واشرنا الى جوانب أساسية فى توجهاته الفكرية والسياسية والتنظيمية فى بدايات الفترة الانتقالية والتجربة الديمقراطية الثالثة، فأن ذلك يكفى، لان هذه الفترة الجديدة تتطلب دراسة ومتابعة مستقلة تتناول تطور الحزب الفكري والسياسي والتنظيمي وعلاقاته وتحالفاته مع القوى السياسية الأخرى ومواقفه من مختلف القضايا التي طرحتها فترة التجربة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٥-١٩٨٩) ونأمل أن نتمكن من إعداد هذه الدراسة ونشرها فى اقرب وقت ممكن(١٢٣).

خلاصة واستنتاجات:

فى الفصول الستة السابقة تابعنا نشأة وتطور حركة التيار القومى الاشتراكي وحزب البعث فى السودان، منذ بداية الستينات حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي. ولاحظنا أنها نشأت وسط طلاب الجامعات والمدارس الثانوية فى تلك الفترة بالتحديد نتيجة لعاملين أساسيين هما (١) تأثيرات حركة التحرر القومى العربية خلال صعودها فى الخمسينات و الستينات، ممثلة فى قيادة عبد الناصر والثورة المصرية وتنظيمات حركة البعث العربي الاشتراكي فى المشرق العربي وبلدان عربية أخرى. وهى تأثيرات عظيمة شملت المنطقة بكاملها وكانت لها انعكاسات ايجابية واسعة وعميقة أدت الى انتشار أفكار حركة التحرر القومى العربية فى أوساط النخبة السودانية وقواها السياسية والاجتماعية (٢) ضغوط الواقع الوطنى واحتياجه لتيارات فكرية سياسية جديدة بعد وضوح فشل القوى الأساسية وسط الحركة الوطنية فى استكمال إنجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال (..) وبرزت هذه الحركة فى المسرح السياسي، مع حركات عديدة أخرى (١٢٤)، بعد ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤، وكانت كلها ترفع شعارات الديمقراطية والاشتراكية والتغيير السياسي والاقتصادي الاجتماعي ومكافحة الاستعمار العالمي وحلفائه فى المنطقة. وحركة التيار القومى هي الوحيدة، من بين تلك الحركات، التي تمكنت من مواصلة نشاطها وتطورها فى الفترات اللاحقة وحتى اليوم. وفى بدايتها كانت تشكل تحالفاً فضفاضاً بين تيارات ناصرية وبعثية وقومية وتعمل تحت أسماء متعددة (١٢٥).ومنذ البداية وجدت نفسها فى مواجهة تحدّيين كبيرين، الاول تمثل فى مشكلة ارتباطها بواقعها الوطنى، بتعقيداته السياسية والاجتماعية وتنوعه وتعدده الأثنى والثقافى والدينى وخصوصية انتمائه ودوره فى محيطه العربي والأفريقي. وتجسد ذلك بشكل صارخ فى تفجر مشكلة الحرب الأهلية وتأزم العلاقات الشمالية الجنوبية فى تلك الفترة (١٢٦) والتحدي الثاني تمثل فى مشكلة علاقتها مع قوى حركة التحرر القوى العربية، وبالذات قيادة عبد الناصر وحركة البعث العربي الاشتراكي، وانعكاس خلافاتها وصراعاتها على وحدتها وتماسكها... هل تكون امتداداً إلحاقياً لتلك القوى وصدى لخلافاتها وصراعاتها

؟.. أم.. تعمل على المحافظة على وحدتها وتماسكها، استناداً الى ارتباطها بواقعها الوطني وقضاياه المعقدة والى تفاعلها الايجابي مع هذه القوى فى إطار المبادئ الأساسية لحركة التحرر القومي العربية؟ (..) وكان لهذين التحديين تأثيرهما المباشر فى تطورها الفكري و السياسي والتنظيمي. وفى ظروف الحكم العسكري الاول (٥٨ – ١٩٦٤) وما صاحبها من تحديات سياسية واقتصادية وحرب أهلية فى الجنوب، وصراعات متصاعدة وسط حركة التحرر القومى العربية، فى هذه الظروف ظلت تنظيمات التيار القومى تحافظ على وحدتها استناداً الى ارتباطها بالمشروع الوطني العام وببرنامجها السياسي كموجه لنشاطها العملى وأطروحة (الخط القومي التقدمي لعام) كأساس للتفاعل الايجابي مع القوى الأساسية وسط حركة التحرر القومي العربية. ومع ذلك أدت التطورات العملية فى منتصف ١٩٦٣ الى تفجر الخلافات والصراعات فى داخلها وانقسام مجموعة من الناصريين وتكوين تنظيمهم المستقل فى جامعة القاهرة فرع الخرطوم. وهو أول انقسام تشهده الحركة وهى فى بدايات نشاطها. ومع ان الأسباب المعلنة للانقسام ارتبطت بالصراع الناصري / البعثى حول عدد من القضايا، فقد كانت أسبابه العميقة ترتبط بالأسئلة الخاصة بمستقبل حركة لتيار القومى الناشئة وقتها وعلاقاتها بواقعها الوطنى وقوى حركة التحرر القومى العربية فى نفس الوقت (١٢٦) وفى هذا الإطار تكرس الانقسام فى واقعها.ولكن التنظيمات الطلابية الأساسية تمكنت من المحافظة على وحدتها وتماسكها ومن إدارة عملية الحوار والتفاعل فى داخلها بروح ديمقراطية رغم عواصف التفتت. ودفعها ذلك الى تركيز الاهتمام بقضايا واقعها الوطنى من خلال تحليلها السياسي الصادر فى بداية ١٩٦٢ ومشاركتها النشطة فى العمل السياسي مع القوى السياسية الأخرى، خاصة فى فترة ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وفترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩) كما تابعنا فى الفصلين الاول والثانى من الكتاب. وأدى ذلك أيضا الى تمكن التنظيم البعثى وسط تنظيمات حركة التيار القومى من المحافظة على استقلالية نسبية عالية فى علاقته مع المركز القومى للحزب وصراعاته فى فترة الستينات والعمل فى إطار حركة التيار القومى العامة. ومن خلال التفاعل الفكري والسياسي

وضرورات النشاط العملي، أدت ظروف العمل ضد النظام الديكتاتوري المايوى (١٩٦٩-١٩٨٥) الى تحوّل تنظيمات التيار القومى (حركة الاشتراكيين العرب) بكاملها تقريباً الى التنظيم البعثى، الذى عقد مؤتمره العام الرابع فى بداية عام ١٩٧٥ وأصدر وثيقته الفكرية السياسية الأساسية البعث وقضايا النضال الوطنى فى السودان) وهى وثيقة تلخص نظرته للواقع (الوطنى وإمكانيات تطوره الديمقراطي المستقل ولعلاقة الحركة الوطنية السودانية فى مجموعها بحركة التحرر القومى العربية والأفريقية). وكان لذلك دوره الكبير فى تمتين وحدته وتوسيع قاعدته ونشاطه السياسي فى إطار قوى المعارضة فى تلك الفترة. ولكن هذا التحوّل أدى إلى انقسام واسع فى صفوفه فى منتصف عام ١٩٧٦ لأسباب تنظيمية وتطلعات ذاتية وعدم قدرة على الالتزام بتبعات المؤسسية كما شرحنا بتفصيل فى الفصل الثالث. ومع إن الانقسام أحدث نتائج سلبية واسعة وتحديات كبيرة فى الوضع التنظيمي، مع كل ذلك شهدت الفترة اللاحقة صعوداً كبيراً فى النشاط السياسي للحزب وتوسعاً مقدراً فى تنظيماته. وشهدت أيضا تحالفات مع قوى سياسية عديدة، خاصة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقيادة الشريف حسين الهندي، وتصاعداً فى نضاله ضد الدكتاتورية وصل قمته فى دوره الفاعل فى انتفاضة مارس/أبريل ١٩٨٥. ونتيجة لذلك تعرض مناضلوه للاعتقال والتشريد والمحاكمات، وأبرزها محاكمة أربعة من كوادره بتهمة الردّه فى ١٩٨٥/١٩٨٤ مع محاكمة وإعدام الشهيد محمود محمد طه واستتابة أربعة من أنصاره. وهذه المحاكمة تشير الى تعاظم نشاط الحزب وتحوله الى قوة أساسية وسط قوى المعارضة. ولكنه، مع ذلك، لم ينجح فى توحيد حركة التيار القومى الاشتراكي، حيث ظل الناصريون يعملون فى إطار تنظيمهم المستقل، وظل تنظيم حزب البعث – منظمة السودان يواصل نشاطه. وعلى أى حال، تشير بيانات ووثائق الحزب خلال الفترة السابقة، وبالذات خلال فترة الحكم الديكتاتوري المايوى، الى نجاحه فى بلورة موجهات أساسية ظلت تحكم تطوره الفكري والسياسي والتنظيمي. وتمثلت هذه الموجهات فى المحاور الآتية(١٢٧):

- التركيز فى بناء الحزب على أساس وطني يفتح أبوابه لكل بنات وأبناء السودان، بمختلف انتماءاتهم الإقليمية والأثنية والدينية. وطبيعة الحزب القومية (العربية) لا تتناقض مع هذا التوجه، انطلاقاً من الوعي بضرورة التفاعل الخلاق مع وضعية البلاد بتنوعها وتركيبها القومى المزدوج وخصوصية انتمائها ودورها العربي الأفريقي وأيضاً من الالتزام بالمفهوم الحضاري والثقافى للعروبة بشكل عام ودور العروبة السودانية بشكل خاص فى تأسيس الكيان السوداني والوطنية السودانية والمحافظة على وحدتهما وتماسكهما فى الفترات التاريخية المختلفة. ومن خلال تمسكه بهذا التوجه استطاع بناء تنظيمات حزبية فى حدود معقولة فى معظم مناطق وأقاليم البلاد، باستثناء الجنوب لأسباب عامة تشمل كافة الأحزاب السياسية الشمالية.
- حزب البعث فى السودان، بحكم نشأته وتطوره خلال الفترة السابقة، ظل يؤكد أنه يشكل امتداداً وجزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية السودانية الحديثة، التى بدأت فى عشرينات القرن الماضى بحركة الاتحاد السودانى وجمعية اللواء الابيض، مروراً بمؤتمر الخريجين حتى اعلان الاستقلال والفترة اللاحقة. وبرنامجه السياسى ينطلق من المشروع الوطنى العام، كما تبلور عبر تجارب المراحل السابقة، ويستند الى ايجابياته لتطويرها فى اتجاه استكمال انجاز مهام مرحلة ما بعد الاستقلال وأهداف الثورة الوطنية التقدمية بأفقها القومى الاشتراكى (البعث وقضايا النضال الوطنى).
- البناء الحزبي يقوم على أساس أطروحة (المركزية الديمقراطية) بمحاورها الخمسة المعروفة ويقوم تركيبه التنظيمي على أساس (الفرق والشعب والفروع وصولاً الى القيادة العليا) والفرقة هي أساس هذا البناء وأساس وحدته الفكرية والسياسية والتنظيمية، ودليل عملها يضع الاعتبار الكافي لتفاوت مستوى التطور بين المدن والأرياف وبين الأقاليم المختلفة، كما اشرنا فى الفصل السادس. ومن الناحية العملية أدت ظروف العمل السرّى خلال فترة الحكم المايوى الى طغيان المركزية وضعف المشاركة

والديمقراطية الداخلية وبالذات بعد تجربة انقسام ١٩٧٦ كما اشرنا في الفصل الثالث والرابع. ولكن ذلك لا ينفى حقيقة التركيب التنظيمي القائم على أساس المركزية والديمقراطية والمشاركة.

- ان ايدولوجية الحزب وبرنامجه السياسي ينطلقان من تركيز العمل وسط القوى الاجتماعية الحديثة فى المدن والمراكز الحضرية ومواقع الإنتاج الحديث، وهى قوى العمال والمزارعين والموظفين والمهنيين والشباب والنساء، وذلك باعتبارها القوى المؤهلة سياسياً واجتماعياً وثقافياً للقيام بعملية التغيير السياسي والاجتماعي واستكمال إنجاز مهام فترة ما بعد الاستقلال وفتح الطريق للثورة الاشتراكية.
- الوثائق الحزبية الداخلية تشير الى التركيز على التوازن فى العمل الحزبي بين العمل الثقافى والسياسى والعمل التنظيمى الداخلى والنشاط الجماهيرى العام. وهو توجه صحيح. ولكن واقع الحال يشير الى التركيز على النشاط السياسى العام طوال فترة الحكم المايوى. ولهذا السبب اشارت قرارات القيادة الحزبية بعد الانتفاضة الى أهمية التركيز على العمل الثقافى لتعويض ما فات واعادة تأهيل الكادر لمواجهة الظروف الجديدة. ويرجع ذلك الى أهمية العمل الثقافى والسياسى الداخلى كأساس للنشاط السياسى العام.
- ان الحزب ظل يعمل لبناء تحالف واسع مع القوى الوطنية الديمقراطية، بمختلف انتماءاتها الفكرية والاجتماعية والسياسية، للعمل على بناء سودان ديمقراطى موحد ومستقل وفاعل فى محيطه العربى والافريقى. وشمل ذلك كافة القوى السياسية والنقابية والاجتماعية. المؤهلة لتحقيق مهام مرحلة ما بعد الاستقلال. وفى البداية كان يطرح بناء (جبهة وطنية تقدمية) ولكنه تخلى عن ذلك بعد مصالحة ١٩٧٧ وبدأ يطرح فكرة (الجبهة الوطنية الواسعة) كما اشرنا فى الفصل الخامس (..).

ومن خلال التركيز على هذه المحاور المحددة تمكن الحزب من التحول من تنظيم محدود ومحصور فى القطاع الطلابى حتى منتصف السبعينات تقريباً الى تنظيم واسع نسبياً والى قوة أساسيه وسط قوى المعارضة خلال السنوات الأخيرة للحكم المايوى. وبعد انتفاضة ١٩٨٥ انفتحت أمامه أفاق واسعة للنمو والتطور وسط قطاعات القوى الاجتماعية الحديثة فى مختلف مناطق البلاد. ويشير ذلك الى قدرة الحزب ونجاحه، خلال الفترات السابقة، فى غرس جذوره فى تربة الواقع السوداني وربط توجهاته الفكرية والسياسية بمناخات السياسة السودانية والثقافة الوطنية. وفى ذلك يقول السيد الصادق المهدي (.. ان حزب البعث، رغم حداثة نشأته، استطاع ان يضيف للفكر البعثى والقومي العربي المعروف اهتماماً بالخصوصية السودانية. وبتقديره لتلك الخصوصية استطاع ان يلعب دوراً ايجابياً فى إعلان كوكادام والمؤتمر الاقتصادي القومى الاول والثانى وفى ميثاق الدفاع عن الديمقراطية والبرنامج المرحلي الذى أدى الى تكوين حكومة الجبهة الوطنية فى مارس ١٩٨٩م (١٢٨). وأشار مولانا ابيل ألير إلى إمكانية أن يلعب حزب البعث، مع قوى أخرى، دوراً ايجابياً فى الضغط على حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية للقبول بالتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل تحقيق السلام والوصول الى تسوية سياسية ملائمة(١٢٩). ويعنى ذلك ان الحزب نجح فى قطع شوط كبير فى طريق (سودنة) الفكر البعثى والقومي المرتبط تاريخياً بمنطقة المشرق العربي ومصر (١٣٠) – وذلك من خلال تحويل اطروحاته العامة، ممثلة فى شعارات (الوحدة والحرية والاشتراكية) الى برنامج سياسي يتضمن كافة قضايا التطور الوطنى وعلاقتها بحركة التحرر القومى العربية وحركة التحرر الوطنى الأفريقي. وهذا باب آخر يحتاج الى دراسة مستقلة نأمل أن تجد اهتمام الباحثين. ومع كل ذلك، فان ظروف الديمقراطية والانفتاح السياسي بعد الانتفاضة قد فرضت عليه تطوير خطه الفكري والسياسي والاقتصادي الاجتماعي بشكل أوسع وأعمق، بالذات الموقف من الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلاقة الدين والدولة والهوية الوطنية وعلاقتها بمحيطها العربي والأفريقي، إضافة الى تحديد العلاقة مع المركز القومي

وحركة التحرر القومى العربية بشكل عام. وهى قضايا أساسـية ظلـت تـشكل محاور بارزة فى فترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٥-١٩٨٩) وكان لها دور كبيـر فى التوترات والصراعات والانقسامات التى شهدها الحزب فى الفترة اللاحقـة. وهذا موضوع آخر يتطلب متابعة ودراسة مستقلة.

***

هوامش الفصل السادس

١/ هذه الفقرة والفقرة اللاحقة مأخوذة من تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، ص ٥٩ - ٦٤

٢/ كان الشريف حسين الهندي يمثل قيادة تاريخية مناسبة لتلك الفترة. وبعد وفاته فى بداية ١٩٨٢ لم تظهر شخصية قيادية مماثلة. وإضافة لذلك لم تنجح المحاولات التى بذلت لتوحيد المعارضة فى مركز موحد.

٣/ شملت نقابة الأطباء، المحامين، المهندسين، أساتذة جامعة الخرطوم، نقابة موظفي المصارف ونقابات أخرى.

٤/ نشير هنا الى اعتقالات واسعة وسط تنظيمات العاصمة فى مناطق الحلفاية والحاج يوسف والخرطوم حسب إفادات قياديين فى هذه التنظيمات. وامتدت الاعتقالات لتشمل بعض أعضاء٠ قيادة العاصمة فى بداية ١٩٨٥ وأبرزهم مأمون السمانى و الدرديرى آدم الزين. وفى القطاع الطلابي اعتقلت عناصر أساسية فى قيادة جامعة القاهرة فرع الخرطوم أبرزهم محمد احمد حميدة ومعتصم صغيرون وفتحي محمد الحسن واحتل جهاز الأمن منزل التجانى حسين مسئول الطلاب بعد ان تمكن من الهروب.

٥/ مواصلة النشاط المعارض بكثافة وفعالية، رغم التضحيات الكبيرة، جعلت أجهزة الأمن وبعض قوى المعارضة تربط ذلك بتخطيط الحزب للقيام بانقلاب عسكري لإسقاط النظام الحاكم (معلومات المؤلف من لقاءاته مع بعض السياسيين المعتقلين وقتها فى سجن كوبر وتقارير حزبية..).

٦/ لمعرفة المزيد عن قرارات ومداولات هذه الندوة، أنظر التجانى حسين، المقاومة والانتصار، مصدر سابق، ص ١٨٨ - ١٩٢. ويشار أن الندوة عقدت أثناء تصاعد انتفاضة مارس /ابريل ١٩٨٥ ولكن العمل فى إعدادها وتحضيرها بدأ قبل أسابيع من ذلك التاريخ. ولذلك كان لها تأثيرها فى دعم الانتفاضة وتعزيزها.

٧/ مجلة الدستور اللندنية، ٤ ابريل ١٩٨٥ حوار مع بدرالدين مدثر، أجراه حسن مكى، محرر شئون السودان فى صحيفة (السياسة) الكويتية.

٨/ عطبرة مدنية عمالية، غالبية سكانها من عمال السكة حديد وذوى الدخل المحدود. وكانت تعانى من تصاعد الأسعار العام فى البلاد المرتبط بسياسات الدولة ومن استمرار حكومة الإقليم الشمالي فى فرض رسوم وضرائب على معظم السلع الأساسية. لذلك كانت معاناتها مزدوجة.

٩/ بدأ تحرك طلاب المعهد بتجمع خطابي نظمته جبهة كفاح الطلبة وتنظيمات طلابية أخرى وخاطبه الطالب بكلية الفنون الجميلة وقتها سيد أملس، حسب التجانى حسين، الفيضان، مصدر سابق، ص ٦.

١٠/ عدد الشهداء وصل إلى خمسة والمصابين حوالى ٢٩ والشهداء هم : عبد الجليل طه على، وليم، أزهرى مصطفى، الطفلة مشاعر محمد عبد الله وحامد حسن محمد... حسب كتاب التجانى حسين، مصدر سابق ص ٧.

١١/ اجتماع الجمعية العمومية جاء بمبادرة من الطبيبين : سيد محمد عبد الله وأبوبكر مندور – واقتراح الإضراب السياسي والعصيان المدني قدمه فى الاجتماع الطبيب : خالد شاع الدين – المصدر السابق. ويكشف ذلك قيام الأطباء البعثيين بدور مقدر فى الانتفاضة منذ لحظاتها الأولى.

١٢/ المعلومات فى هذا الجزء مأخوذة من كتاب التجانى حسين، مصدر سابق، ص ٥-٢٦ والتجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، ص ٦٤ – ٦٧.

١٣/ بيان تجمع الشعب السوداني بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨م

١٤/ بيان الحزب الشيوعي بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣٠م

١٥/ بيان الحزب الاتحادى الديمقراطي ١٩٨٥/٤/١م

١٦/ بيان حزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ ١٩٨٥/٤/١م

١٧/ من خطبة السيد الصادق المهدى فى مسجد ودنوباوى فى صلاة الجمعة ١٩٨٥/٤/٥. المصدر : التجانى حسين، مصدر سابق ص ٦٤.

١٨/ صحيفة الهدف الناطقة باسم حزب البعث بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٠ حوار مع المذكور بمناسبة الذكرى الثانية للانتفاضة.

١٩/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ٦٨ – ٧١

٢٠/ نفسه

٢١/ نفسه

٢٢/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ٦٨ – ٦٩

٢٣/ التجانى حسين، مصدر سابق، ص ٣٧

٢٤/ نفسه، ص ٣٩

٢٥/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ٧١ – ٧٢

٢٦/ نفسه.

٢٧/ التجانى حسين، مصدر سابق، ص ٤٨

٢٨/ نفسه، ص ٤٤.

٢٩/ نفسه، ص ٦٦

٣٠/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ٧٤

٣١/ نفسه ص ٦٩ – ٧٠

٣٢/ التجانى حسين، مصدر سابق، ص ٨٠

٣٣/ اشرنا الى تطورات هذا التنظيم بشكل عام فى الفصلين الخامس والرابع من الكتاب

٣٤/ أنظر حديث العميد عبد العزيز خالد حول إعادة إحياء هذا التنظيم بعد هزيمة حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ تحت قيادة الضباط الديمقراطيين المستقلين فى مكان سابق. وهناك بالطبع تنظيمات وشلل أخرى عديدة لم ترشح معلومات عنها.

٣٥/ لقاء مع المذكور أجرته سعاد عبدالله فى (السوداني) ٢٠٠٧/٤/١٠.

٣٦/ الديمقراطية فى السودان عائدة وراجحة، مركز أبحاث حزب الأمة د.ن. (١٩٩٠)

٣٧/ الأيام ١٩٨٩/٤/٦ – لقاء مع المذكور

٣٨/ مقال للمذكور فى السوداني بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٦

٣٩/ هناك معلومات متداولة وسط بعض قيادات حزب البعث تشير الى ان أحد كبار الضباط الإسلاميين هو الذى كشف تحرك الضباط البعثيين فى يوم الخميس ٤/٤ للفريق سوار الدهب. ونتيجة لذلك وضعت عناصرهم القيادية منذ مساء ٤/٣ تحت المراقبة اللصيقة. وهذا ما أدى إلى إسراع سوار الدهب والقيادة العامة للإعلان عن انحيازها للشعب صباح السبت ١٩٨٥/٤/٦.

٤٠/ حوار مع اللواء عثمان بلول والرائد سيف الدين احمد عبيد نشرته مجلة الدستور اللندنية فى عددها بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ وأجرى الحوار محمد سيد أحمد عتيق.

٤١/ أكدت ذلك تصريحات بدرالدين مدثر وعلى محمود حسنين، القياديان فى تجمع الشعب السوداني بعد سقوط النظام المايوى.

٤٢/ حوار الدستور ١٩٨٨/٤/١٨م

٤٣/ نفسه

٤٤/ نفسه

٤٥/ الأيام ١٩٨٨/٤/٦.

٤٦/ ورد فى حيدر طه، الإخوان و العسكر، القاهرة ١٩٩٣م.

٤٧/ لم يشارك فى إنشاء التجمع حزب البعث العربي الاشتراكي وكذلك تيار على محمود حسنين وتيارات أخرى فى الاتحادي الديمقراطي واتحاد القوى الوطنية الديمقراطية والحزب الناصرى، إضافة إلى أحزاب أخرى عديدة كانت ناشطة فى تلك الفترة،. وفى جانب النقابات انحصرت المشاركة فى خمس نقابات مهنية والهيئة النقابية لموظفي التأمينات العامة واستبعدت النقابات الأخرى بما فى ذلك نقابات التجمع النقابى العمالي، التى كانت لها علاقات قوية مع هذه النقابات.

٤٨/ اشرنا إلى ذلك فى الفصل الرابع.

٤٩/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق ص ٨٥

٥٠/ معلومات من معتقلين فى سجن كوبر حتى صباح ١٩٨٥/٤/٦ – ويشار إلى ان بعضهم رفض الخروج من السجن قبل صدور قرار بـاإطلاق سـراحهم. ولكن هذه المعلومات دفعتهم للخروج مع الآخرين.

٥١/ بيان حزب البعث، بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦ نقلا عن التجانى حـسين، مـصدر سابق، ص ٨٤ – ٨٥.

٥٢/ بيان التجمع النقابى بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦، البيان رقم (٣) ووقعت عليـه ١٥ نقابة مهنية، المصدر السابق، ص ٨٣

٥٣/ بيان تجمع النقابات فى عطبرة بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦ المصدر السابق ص ٨٦.

٥٤/ نفس المصدر ص ٨٢.

٥٥/ حسب إفادة حسن الطيب و محمد عثمان سـالم. وكـان المرحـوم حـسن مصطفى، النقابة العامة للمخازن والمهمات، هو مرشح التجمع النقابى العمالي لمنافسة رئيس الاتحاد عبد الله نصر قناوى.

٥٦/ سليمان الأمين، فى ذكرى انتفاضة مارس، ابريل ١٩٨٥، صحيفة السوداني بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٥.

٥٧/ نقابات السكة حديد، النقل الميكانيكي، المخازن والمهمات، الصناعات الغذائية والنقل النهري وغيرها. ويشير سليمان الأمين إلى أن التجمع النقابى العمالي كان يضم فى بداية الثمانينات حوالى ٢٨ نقابة من أصل ٤٨ نقابة.

٥٨/ إفادات حسن الطيب و محمد عثمان سالم.

٥٩/ سليمان الأمين، مصدر سابق. ويشير المذكور فى مقالته المشار إليها إلـى اجتماعات ضمت التجمع النقابى العمالي ونقابة أسـاتذة جامعـة الخرطـوم والمحامين واتحاد طلاب جامعة الخرطوم و شخصيات سياسية، وبعض هذه الاجتماعات كانت تعقد فى منزل النقابى العمالى محمد عثمان سالم فى مباني عمال مصنع ألبان حلة كوكو ومنزل النقابى العمالى حسن الطيب فى الثورة بأم درمان. وأشار المذكور إلى انه كان يقوم بالتنسيق بين هذه الأطراف وبعد سفره للخارج استلم هذه المهمة عبد العزيز دفع الله، ممثـل الهيئـة النقابيـة

لموظفي التأمينات العامة. وأشار إلى أن دفع الله يملك معلومات كثيرة حول فترة الانتفاضة وبعدها ودعاه للكشف عنها.

٦٠/ يقول حسن الطيب ان التجمع النقابى العمالي دعي إلى اجتماع الجمعة ١٩٨٥/٤/٥ وأنه ذهب هو وآخرون لحضور الاجتماع فى الخرطوم ، وأنهم التقوا الشخص الذى كان يفترض ان يقودهم لمكان الاجتماع وطلب منهم الانتظار ليعود إليهم بعد قليل. ولكنه لم يعد. وبذلك لم يتمكنوا من حضور الاجتماع. ويشير سليمان الأمين إلى أن التجمع النقابى العمالي لم يخطر اصلاً بهذا الاجتماع والاجتماعات السابقة. ويرى أن ذلك كان مقصوداً من النقابات الست التي كونت التجمع النقابى وشاركت فى اجتماع الجمعة. وبعد ذلك فتح التجمع أبوابه للنقابات الأخرى فى إطار سيطرة النقابات المهنية الست على قيادته.

٦١/ يُشار إلى أن محمد على جادين و المرحوم إسماعيل عبد الله مالك وتيسير مدثر شاركوا فى اجتماع مع بعض أعضاء القيادة الحزبية وآخرين، بعد خروجهم من السجن صباح السبت ٤/٦. وفى الاجتماع عرض الصادق شامى و يحي محمد الحسين المحاميان ميثاق التجمع الوطنى وقدما تنويراً حول اجتماع الجمعة وقرر المجتمعون دون تردد التوقيع عليه واعتباره منبراً لتوحيد قوى المعارضة. وكان ذلك يعنى عملياً التخلي عن جبهة تجمع الشعب السوداني.

٦٢/ التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، ص ٨٦- ٨٧

٦٣/ حيدر طه، الأخوان والعسكر، مصدر سابق، ص ١١٨

٦٤/ حوار مع أمين مكى مدنى فى صحيفة الميدان ١٩٨٩/٣/٢٨

٦٥/ نفسه

٦٦/ هم : د.حسين ابوصالح (نقابة الأطباء) وزارة الصحة. د. أمين مكى مدنى (نقابة المحامين) وزارة الأشغال، عمر عبد العاطى، النائب العام (نقابة المحامين) د.محمد بشير حامد، الإعلام (أساتذة جامعة الخرطوم)

٦٧/ التجربة الديمقراطية الثالثة مصدر سابق، ص ٨٩ – ٩٠

٦٨/ عقدت الندوة فى الميدان الشرقي بجامعة الخرطوم مساء ٨ أبريل ١٩٨٥ – وتركزت الخلافات حول هياكل الفترة الانتقالية. وطرح ممثل حزب البعث، تيسير مدثر، فى الندوة تكوين هيئة تشريعية تضم العسكريين والنقابات والأحزاب، ومجلس سيادة، ومجلس وزراء، وأن تلتزم هذه الهيئات الثلاث ببرنامج التجمع الوطنى لإنقاذ الوطن وان يعكس تكوينها تمثيلاً عادلاً لكل مكونات التجمع الوطنى. وهذا الطرح يحاول أن يضع السلطة فى ايدى القوى الثلاث التى قادت الانتفاضة وساهمت فى إنجاحها. ويعكس ذلك تفكيراً جديداً مقارنة بما حدث بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ – وكرر الحزب هذه الفكرة فى بيان بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٤م

٦٩/ ورد فى حيدر طه، الأخوان والعسكر، مصدر سابق ص ١٣٩

٧٠/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ١٠٠

٧١/ حوار مع أمين مكى مدنى، الميدان، بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٨.

٧٢/ بيان ١٩٨٥/٤/٦ جرى تلخيصه فى سطور سابقة.

٧٣/ معلومات قيادة العاصمة فى تلك الفترة

٧٤/ هذا التحرك مكن الحزب من تجاوز عدم مشاركته فى اجتماع الجمعة ١٩٨٥/٤/٥ الذى أعلن قيام التجمع وإجازة ميثاقه، بل جعله ضمن القوى الأساسية فى التجمع فى الفترة اللاحقة.

٧٥/ صدر البيان بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٤ ونشرته النشرة اليومية التى كان يصدرها التجمع الوطنى وأشادت به واعتبرته أساسا للمناقشات الجارية وقتها مع المجلس العسكري حول تكوين الحكومة الانتقالية.

٧٦/ شمل معظم الذين كانوا فى قيادة الخارج فى بغداد ولندن وأبرزهم : بدرالدين مدثر، شوقي ملاسى، بكرى خليل، محمد شيخون، حسن كمال، عبد الله الصافي، محمد إبراهيم محمد خير وكمال حسن بخيت وآخرين.

٧٧/ كان الحشد كبيراً. وهو أول تجمع علنى ينظمه الحزب بعد سقوط النظام المايوى. ويبدو أنه كان نوعاً من استعراض القوة.. وشملت شعاراته (الشهداء أكرم منا جميعاً.. لن تحكمنا بقايا مايو... لتتوحد القوى السياسية والنقابية من

أجل بناء سودان ديمقراطي حديث وموحد..) وشارك فى الاستقبال بعض قيادات الأحزاب الأخرى. وخاطب الناصريون بدرالدين بلافتة كتبوا عليها (.. خرجت مناضلاً وعدت منتصراً..)

٧٨/ اشرنا لدورة مارس ١٩٧٦ فى الفصل الثالث من الكتاب. ويشار الى ان القيادة الحزبية فى الفترة السابقة كانت موزعة بين الداخل والخارج والمعتقلات.

٧٩/ هذا التحول فى الحالتين لم يصحبه تحليل محدد لحيثياته وضروراته ومرتكزاته الفكرية. لكن هناك إشارات حولها فى بيانات ونشرات عديدة صدرت فى الفترة السابقة، مثل نشرة (نحو مخرج ديمقراطي ١٩٧٨) وبياني ٦و١٤/٤/ ١٩٨٥ وأكدته الممارسة العملية طوال الفترة الانتقالية وفترة الديمقراطية الثالثة ٨٥-١٩٨٩ وما بعدها.

٨٠/ كان يقود هذا التوجه اتحاد القوى الوطنية الديمقراطية والحزب الناصري وحزب البعث منظمة السودان وجبهة قوى الريف وقوى أخرى. والدعوة وصلت الحزب عن طريق د.احمد عثمان سراج، القيادي فى اتحاد القوى الوطنية الديمقراطية، فى لقاء مع بدرالدين مدثر حضره محمد على جادين وعبد الله الصافي. وجاءت أيضاً من الحزب الناصري، وكان يأمل فى تطوير علاقة خاصة بين الحزبين وأن يلعب حزب البعث دوراً رائداً فى الجبهة المقترحة، حسب إفادة حيدر طه، الصحفي المعروف والقيادي فى الحزب الناصري وقتها، فى لقاء معه فى القاهرة (١٠/١٩٩٩) والعلاقة الخاصة بين الحزبين، التى طرحها الحزب الناصري، كانت تطرح مسألة توحيد حركة التيار القومى ، لكن الظروف لم تساعد على مناقشتها بجدية.

٨١/ الإعداد الحزبي والعمل الثقافي لم يجد الاهتمام المطلوب فى الفترة السابقة، بحكم ظروف العمل السري والنضالي. لذلك جاءت أهمية التركيز عليه فى الفترة اللاحقة.. وساعدت فى ذلك مجلة (الدستور) اللندنية التى فتحت لها مكتباً فى الخرطوم وتحولت إلى منبر ثقافي سياسي لقوى الانتفاضة بشكل عام وحزب البعث بشكل خاص. وحول دور المجلة انظر مذكرات يوسف الشنبلى ٢٠٠٩، مدير مكتبها فى الخرطوم.

٨٢/ نشطت دورات الإعداد الحزبي بعد الانتفاضة فى العاصمة والإقليم. وناقشت دورة القيادة الاستعداد لإصدار جريدة الهدف الناطقة باسم الحزب وصدرت بالفعل فى منتصف ١٩٨٥. وطرحت إمكانية اصدار مجلة ثقافية باسم (الثقافة الوطنية) وصدرت بالفعل فى بداية ١٩٨٨ وكان للإصدارتين دور كبير فى التثقيف الحزبي وطرح أفكار الحزب حول مختلف القضايا السياسية والثقافية والاقتصادية. وصدور مجلة الثقافة الوطنية يشير الى اهتمام جدّى بسودنة الفكر البعثى وبخصوصية انتماء السودان العربى الأفريقى.

٨٣/ ابتدعت التنظيمات الحزبية فكرة تنظيم طلائع الانتفاضة لتنظيم هذه الطلائع وإعدادها للارتباط بالتنظيم الحزبي. وجرى الاهتمام بإقامة معارض ثقافية فى مختلف المناطق، واعدت على عجل دراسة حول (إيديولوجية البعث وبرنامجه) كتبها التجانى حسين بمساعدة محمد على حادين وعلى الريح وكان لكل ذلك دوره فى تنشيط وتوسيع الكسب الحزبي وسط الشباب والطلاب.

٨٤/ بعد الانتفاضة جرى تكوين اتحاد الشباب الديمقراطي واتحاد النساء الديمقراطي كمنابر للعمل وسط هذين القطاعين.

٨٥/ التركيب التنظيمي لحزب البعث يقوم على أساس قومى، يتدرج من تنظيم الفرقة الى الشعبة والفرع ثم التنظيم على مستوى القطر (القيادة القطرية) ثم المؤتمر القومى والقيادة القومية. والتنظيمات التى لم تصل (مستوى القطر) تشرف عليها القيادة القومية كما كان حال التنظيم السوداني حتى ذلك التاريخ. أما تنظيمات الأقطار فأنها تخضع لإشراف قياداتها القطرية المنتخبة من مؤتمراتها القطرية فى كافة القضايا الخاصة بالقطر المعنى، بينما تشرف القيادة القومية على كل ما يتعلق بالقضايا القومية والإقليمية والدولية والقضايا الفكرية والاستراتيجية التى يقرها مؤتمر قومى تشارك فيه كل تنظيمات الأقطار والتنظيمات الأدنى.

٨٦/ جرى توسيع القيادة القائمة بأربعة أعضاء هم : بكرى خليل، محمد شيخون وعبدالله الصافي، وكانوا أعضاء فى قيادة الخارج، إضافة إلى مأمون السمانى، وكان فى قيادة العاصمة. وبذلك ارتفع عدد أعضاء القيادة القطرية الى ١٤ عضواً. وهى إضافة مقدرة كان لها تأثيرها الكبير فى تركيبة القيادة.

وفى وقت لاحق جرى تعيين اثنين من أعضائها، هما محمد الضو عمران وبكرى خليل، كمسئولين على التوالى عن مكتب السودان ومكتب الطلاب وتنظيمات خارج الوطن العربي فى القيادة القومية فى بغداد.

٨٧/ كان حضورها كبيراً نسبياً وتحدث فيها بدرالدين مدثر حول قضايا الحريات وتصفية أثار مايو وقوانين سبتمبر والحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية ودور البعثيين فى مقاومة النظام المايوى والانتفاضة. وخطابه فى هذه الندوة أصبح يشكل الخط السياسي للحزب فى الفترة اللاحقة.

٨٨/ فى الندوات الإقليمية تميزت منطقة كوستى والنيل الأبيض بتنظيم استقبال كبير للوفد الحزبي، الذى كان يقوده بدر الدين، شارك فيه معظم أعضاء التنظيم وأسرهم وأصدقائهم وعلاقاتهم فى المنطقة. وكان الاستقبال ضخماً ساعد كثيراً فى توسيع التنظيم فى معظم مدن منطقة النيل الأبيض وترك تأثيراً واسعاً وسط البعثيين بشكل خاص والقوى الأخرى بشكل عام.

٨٩/ فى كل هذه الندوات كان بدرالدين هو المتحدث الرئيسي مع مشاركة آخرين من أعضاء القيادة وقيادات تنظيمات المناطق المذكورة. وظلت جريدة الهدف بعد صدورها تنشر وقائع كافة الندوات السياسية التى يقيمها الحزب فى العاصمة والأقاليم.. وكذلك ظل مكتب الإعلام المركزي ينشرها فى كراسات صغيرة للاستفادة منها فى العمل الحزبي التنظيمي والسياسي العام.

٩٠/ تركز الخطاب فى ودمدنى مثلاً على تدهور مشروع الجزيرة ومشاكله المتزايدة، وفى عطبرة تركز حول دور نقابة عمال السكة حديد والنقابات عامة فى الانتفاضة وعلى مشاكل الحركة النقابية والأجور وتكاليف المعيشة. وعكس ذلك تطوراً ملحوظاً فى خطاب الحزب جعله يتجاوز التناول العام للقضايا الوطنية الى القضايا الفرعية وتلك الخاصة بأقاليم وفئات معينة، وبالتالي تطوير خط سياسي تنظيمي يضع الاعتبار للتفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين الأقاليم ولتنوعها فى إطار الخط السياسي التنظيمي الوطنى العام.

٩١/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ١٠٩-١١٠

٩٢/ ورد فى حيدر طه مصدر سابق، ص ١٣٥-١٣٦

٩٣/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق

٩٤/ حيدر طه، مصدر سابق

٩٥/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق.

٩٦/ مثل الحزب فى المؤتمر زعيمه بدرالدين مدثر وعدد من أعضاء قيادة الحزب وقيادات من فروعه فى العاصمة والأقاليم وخاصة الإقليم الأوسط.

٩٧/ ميثاق التجمع الوطنى ١٩٨٥/٤/٦

٩٨/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق

٩٩/ جريدة الهدف ١٩٨٦/٢/٨.

١٠٠/ فكرة المؤتمر جاءت من كلية الاقتصاد جامعة الخرطوم، وبدأت بورقة عامة حول الاقتصاد السوداني قدمها د.بشير عمر فضل الله فى منتصف ١٩٨٥... ولكن الفكرة ظلت تطرح فى أدبيات بعض الأحزاب فى السنوات الأخيرة للنظام المايوى، وطرحها حزب البعث فى تحليله لميزانية ١٩٨٥/٨٤ الذى نشرته جريدته الهدف السرية وقتها.

١٠١/مثل الحزب فى المؤتمر محمد على جادين، الذى قدم كلمة الحزب فى جلسته الأولى، وعبد الله الصافي وحضر بدرالدين مدثر الجلستين الافتتاحية والختامية.

١٠٢/الأيام ١٩٨٦/١/١٠م

١٠٣/ اشرنا الى هولاء الضباط فى هذا الفصل فى فقرة (القوات المسلحة والانحياز للانتفاضة) والى دورهم فى الضغط على القيادة العامة، وأبرزهم : الشهداء خالد الزين وعثمان بلول ومحمد عثمان كرار و محمد احمد قاسم الذين تمّ إعدامهم بعد محاولة انقلاب ابريل (رمضان) ١٩٩٠.

١٠٤/التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ١٠٦

١٠٥/ نصه. وحددت المسودة السدنة فى قيادات الاتحاد الاشتراكي ، أعضاء مجالس الشعب القومية والإقليمية، الوزراء المركزيين والإقليميين..الخ

١٠٦/ الهدف ١٩٨٥/١١/١٤

١٠٧/ حيدر طه، مصدر سابق، ص ١٢١

١٠٨/الأيام ١٩٨٥/١٢/٣٠

١٠٩/ قام بشير حماد وعدد من كوادر حزب البعث بفتح بلاغ ضد بعض عناصر جهاز الأمن الذين قاموا بتعذيبهم أثناء الاعتقال عام ١٩٨٤ (محجوب الجاك و محمد الحسن عبدالدائم وآخرون). وعند جلسة إعلان الحكم ظهر النائب العام فى المحكمة ونقل التلفزيون وقائع الجلسة. وأدانت المحكمة المتهمين وحكمت عليهم بأحكام متفاوتة. وكانت إدانة دامغة لكل ممارسات جهاز أمن الدولة.

١١٠/ الهدف ١٩٨٦/٣/٢٩.

١١١/ ترأس اللجنة د. أمين مكى مدنى، وزير الأشغال

١١٢/ حيدر طه، مصدر سابق، ص ١٢٦ – ١٢٦

١١٣/ استفادت حركة الإخوان المسامين من هجرة كادرها للسعودية ودول الخليج بعد انقلاب ١٩٦٩ ومن دعم هذه الدول وسيطرتها على البنوك الإسلامية ومشاركتها فى السلطة بعد مصالحة ١٩٧٧، استفادت من كل ذلك فى تنمية فئات بيروقراطية ورأسمالية تجارية وطفيلية وسط قياداتها وكوادرها. وفى ١٩٨٥ تمكنت هذه الفئات من دخول نادى الرأسمالية السودانية والعربية. أنظر (حسن مكي، تاريخ الإخوان المسلمين، الجزء الثاني) ومن هنا جاء ارتباطها بتوجهات الانفتاح الاقتصادي والتوجهات السلطوية والديكتاتورية.

١١٤/ حيدر طه، مصدر سابق، ص ١٣٢

١١٥/ نفسه، ص ١٣٣

١١٦/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ٩٩-١٠٠- الفقرة السابقة فى عمومها اعتمدت على هذا المصدر، ص ٩٨-١٠٠

١١٧/ بدأ تحرك التجمع من خلال لجنة برئاسة د.عدلان الحردلو بجامعة الخرطوم شاركت فيها كل الأحزاب والتجمع النقابي وشخصيات مستقلة ومن ضمنها حزب البعث. وكان يقوم بمحاولات الاتصال المرحوم محمد عمر بشير وتيسير محمد احمد على.

١١٨/ مثل حزب البعث فى هذه الاجتماعات تيسير مدثر وحسن العالم ويشار ان الفترة الانتقالية شهدت اتصالات واجتماعات أخرى عديدة بين التجمع الوطنى والحركة الشعبية، ومن ضمنها اجتماعات التجمع النقابى معها قبيل انتخابات ١٩٨٦ حسب إفادة اسحق شداد، سكرتير نقابة المحامين وقتها. وكل ذلك يشير الى اهتمام جاد وواسع بقضية إيقاف الحرب وتحقيق السلام فى البلاد.

١١٩/ المعلومات فى هذه الفقرة مأخوذة من التجربة الديمقراطية، مصدر سابق، ص ١١٣ – ١١٥.

١٢٠/ جريدة الهدف ١٩٨٦/٣/٢٩.

١٢١/ التجربة الديمقراطية، مصدر سابق

١٢٢/ نفسه.

١٢٣/ فى كتاب التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، هناك متابعة لنشاط حزب البعث خلال الفترة الانتقالية وفترة الديمقراطية الثالثة حتى انقلاب ١٩٨٩/٦/٣٠.

١٢٤/ بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ برزت للسطح حركة التيار القومي بشقيها وظهرت دعوات لإنشاء حزب اشتراكي ديمقراطي وأخرى لإنشاء حزب اشتراكي جماهيري، وظهرت تيارات لتطوير وتجديد حزبي الأمة والاتحادي. وفى فترة لاحقة طرح الحزب الشيوعي فكرة إنشاء حزب اشتراكي يضم كل القوى الوطنية التقدمية.

١٢٥/ أشرنا إلى هذه الأسماء فى الفصل الأول والثاني. ويلاحظ هنا استمرار تحالف البعثيين والناصريين والقوميين لفترة طويلة رغم استمرار الصراع الناصري البعثى حتى بداية السبعينات. وهى تجربة تستحق التوقف والتأمل.

١٢٦/ تفجر مشكلة الجنوب والحرب الأهلية فى الستينات طرح مشكلة الهوية الوطنية وعروبة السودان وأفريقيته. وظهور الحركات الإقليمية (مؤتمر البجا، اتحاد جبال النوبة، نهضة دارفور) فى تلك الفترة طرح مشكلة علاقة المركز والأطراف ومشكلة التنوع الثقافي والأثنى فى السودان بشكل عام.

وشكل ذلك تحدياً حقيقياً لحركة التيار القومي والبعثي وهي في بدايتها. وكانت لها مساهمتها في هذا المجال (أنظر الفصل الخامس).

١٢٧/ هذه المشكلة واجهتها الحركات المماثلة في السودان. فقد واجهتها الحركة الإسلامية في بداية الخمسينات، حيث ارتبط تيار محمد يوسف محمد وحسن الترابي والرشيد الطاهر بحركة الإخوان المسلمين في مصر بينما رفض ذلك تيار بابكر كرار وميرغني النصري وناصر السيد واختار بناء حركة سودانية مستقلة. وفي بداية الستينات انقسم الحزب الشيوعي بين تيار مرتبط بمركز موسكو وآخر ارتبط بمركز الصين. وهناك مساهمات عبد الخالق في سودنة الحركة الشيوعية في السودان.

١٢٨/ مراجعات نقدية لتجربة حزب البعث في السودان، مرجع سابق ص ١٨١.

١٢٩/الصادق المهدي، الديمقراطية عائدة وراجحة، مصدر سابق ص ١٧.

١٣٠/ أبيل الير، جنوب السودان : التمادي في نقض المواثيق، دار عزة للنشر ٢٠٠٥ ص ٣٠٠.

١٣١/ اشرنا في الفصل الاول إلى أن معظم التيارات والأحزاب السياسية السودانية نشأت وتطورت بتأثير التيارات الفكرية والسياسية المصرية بشكل خاص والعربية بشكل عام. ولكن تطورات الواقع أدت إلى سودنة هذه التيارات، بدرجات متفاوتة، كما حدث للحزب الشيوعي والاتحادي الديمقراطي وحركة الإخوان المسلمين. وحزب البعث سار في نفس الطريق كما تشير إلى ذلك مواقفه من الديمقراطية والهوية الوطنية ومشكلة الجنوب والإصلاح الاقتصادي وغيرها.

***